وزارة المعارف العمومية

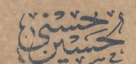


تأليف



حائز لدرجة العالميــة
من جامعة لندن

و



دكتور فى الآداب
من جامعة مونبلييه

« قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بمدارسها الثانوية »

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٣٨

وزارة المعارف العمومية

تاريخ القرن التاسع عشر

تأليف



حائز لدرجة العالميـــة

من جامعة لندن

و



دكتور فى الآداب

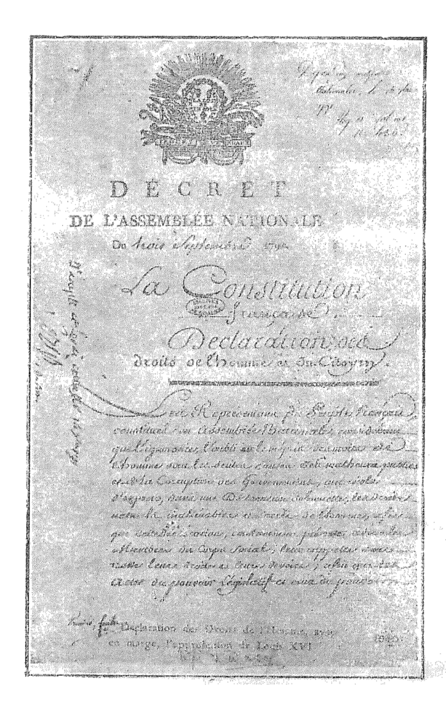
من جامعة مونبلييه

« قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بمدارسها الثانوية »

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٩٣٨


DÉCRET

DE L'ASSEMBLÉE NATIONALE

La Constitution

Déclaration des

droits de l'homme et du Citoyen

إعلان حقوق الانسان ، بتوقيع لويس السادس عشر

(منقولة عن الصورة الأصلية المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس)

فهرس الكتاب

صفحة

الباب الأول — عهد الثورة الفرنسية ونابليون

الباب الثانى — عهد المؤتمرات

الباب الثالث — الحركات الدستورية

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٨

الباب الرابع — الحركات القومية

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٨

صفحة

الباب الخامس — انتصار الأنظمة الدستورية
من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٧٨

الباب السادس — انتصار الحركة القومية
من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٧٨

الباب السابع — المسألة الشرقية

الباب الثامن — النهضة الاقتصادية والفكرية

الباب التاسع — الحرب العظمى
من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٧٨

فهرس الصور

فهرس الخرائط

صفحة

ملحقات الكتاب

صفحة



مقدمة الكتاب

حمداً لله وصلاة وسلاماً على رسوله الكريم . وبعد ، فهذا كتاب فى « تاريخ القرن التاسع عشر » وما وليه من الحوادث حتى نهاية الحرب العظمى ، نشرناه لا رغبة فى ذكر حقائق مجهولة أو استيعاب كل الحقائق المعلومة ؛ بل أردنا به تتبع سير المدنية فى دور هو بلا نزاع أهم أدوارها ، تتبعاً يقوم على تمحيص الحوادث ، وربط الأسباب بالنتائج . فان مجرد سرد الوقائع التاريخية دون تقييدها بغرض خاص ، وربطها بعضها ببعض للوصول إلى نهاية معينة ، لا قيمة له فى الواقع ، ولا هو من التاريخ الصحيح فى شىء .

ولهذا السبب بعينه يرى القارئ أننا لم نقف فى عملنا عند حدود القرن التاسع عشر ، بل تمشينا مع الحوادث إلى نهاية الحرب الكبرى ، إذ أن سلسلة وقائع ذلك القرن ترتبط كل الارتباط بأسباب هذه الحرب ، بل يمكن القول بأنها ثمرة ما تمخض عنه القرن الماضى ، فهى بلا ريب الحد الفاصل بين عهدين ، والحادث الجلل الذى يفصل بين فترتين من فترات التاريخ .

تلك غايتنا بسطناها بايجاز ، فان كنا قد بلغناها فى كتابنا هذا ، فذاك أقصى ما نرجو وإلا فحسبنا أن قد أفرغنا جهدنا فى سبيل تأدية نصيبنا من البحث وراء الحقيقة ، ولسنا ندعى الكمال فيما وصلنا إليه ، وإنما نرجو أن نكون قد وفقنا على الأقل إلى تمهيد السبيل أمام طلاب البحث فى تاريخ العهد الهام الذى يتناوله كتابنا .

وإن نظرة فيما أوجدناه من الصور والوثائق والمصورات التاريخية — التى نقلنا بعضها عن متاحف أوربا ودور الكتب بأوربا — لتظهر للقارئ شيئاً من مقدار ما عانيناه لنستعين على تحقيق غايتنا ، وقد رأينا أن نكتب بجانب أسماء الأعلام أصلها باللغة الأجنبية تسهيلا

للاطلاع على المراجع الافرنجية التى اعتمدنا عليها فى مباحثنا . ولذلك الغرض أيضاً ذيلنا الـكتاب بأسماء أشهر الـكتب التى وصلت إليها أيدينا فى موضوعه .

وقبل أن نختم هذه الـكلمة نقدم وافر شكرنا إلى كل إخواننا — وبخاصة أعضاء لجنة التأليف والترجمة والنشر — الذين عضدونا بآرائهم ، أو بمساعدتهم ، أو بتشجيعهم على إبراز هذا الـكتاب .

سدد الله خطانا فى خدمة الوطن والعلم ، آمين ؟

محمد قاسم حسين حسنى

القرن التاسع عشر

نظرة عامـــة

ليس التاريخ الحديث إلا جزءاً متمماً لسلسلة الحضارة التى بدأ طرفها الأول فى عهد التاريخ القـديم ، ثم أدركها التراخى فى العهد المتوسط . وما تاريخ القرن التاسع عشر إلا نتيجة التقلبات التى مرت بها العصور الحديثـة ، فهو قرن حافل بالتغيرات والانقلابات الخطيرة التى تميزه عن غيره من القرون ، فاذا عد القرنان الرابع عشر والخامس عشر عهد النهضة وإحياء العلوم ، والقرنان السادس عشر والسابع عشر عهـد الاصلاح الدينى ، والثامن عشر عهد النزاع الاستعمارى ، فان القرن التاسع عشر يعتبر عهد الانقلاب السياسى والاجتماعى والاقتصادى ذلك الانقلاب الذى خلق أوربا خلقاً جـديداً ، وجعل منها قارة تدب فيها روح القوة والحياة .

أما هذه الانقلابات العديدة فتتلخص فيما يلى :

(١) الانقلابات السياسية — شاهد هـــذا القرن بدء انتصار مبدأ الديموقراطية وسـيادة الشعوب فى العصور الحديثة ، وفيه اشتدت الروح الوطنية بين الأجنـاس والشعوب حتى غدت خطراً على السلم ، وازدادت قوة الرأى العـام ولسانه الذى تنطق به (الصحافة) ازدياداً يرى أثره فى التشريع الحديث ، وفيه ظهرت وحدات عاملة جديدة فى المجمع السياسى كألمـانيا وإيطاليا والمستعمرات الانجليزية المستقلة ، كما ظهرت بوادر نهوض الشرق القريب والبعيد .

(٢) الانقلابات الاقتصادية والاجتماعية — شاهد هذا القرن انقلاباً عجيباً فى الصناعة والزراعة ، فقـد استخدمت الآلات البخارية — والـكهربائية فيما بعد — مكان الأيدى العاملة فى الصناعة ، كما استخدمت الآلات والمخترعات الحديثـة لتحسين إنتاج الأراضى ، فنشأ عن هــذه التغييرات انقلابات سياسية اجتماعية واقتصادية خطيرة غيرت معالم العهد القديم ، وبعثت فى أركان الـكرة روحاً جديدة . وقد كانت انجلترا أسبق الأمم إلى الأخذ بهذه المخترعات ، ثم تلتها دول أوربا وأمريكا فدول الشرق البعيد

ولقد كان أعظم نتائج هـذه التغييرات ازدياد عدد السكان ، واتساع نطاق التجارة ، وازدياد حركة البيوت المـالية ، ونهضة الشعوب نهضة فكرية عظيمة ظهرت آثارها فى الآداب والعلوم والفنون بكامل أنواعها ، وازدياد عناية الحكومات بالصحة العامة والمساكن والتعليم وإعالة الفقراء والعجزة والمسنين ، وتحول السلطة من يد أصحاب الأراضى إلى أيدى المولين الذين استثمروا أموالهم فى إنشاء المصانع الحديثة ، كما تتحول السلطة الآن إلى طبقة العمال بدليل تغير التشريع الأوربى خلال هذا القرن فى مصلحة هذه الطبقات على التوالى . وفى هذا العهد بدأ الصراع الهائل بين العمال وأصحاب الأعمال بطريق العمل المباشر والعمل التشريعى أيضاً ، وازدادت الفوارق الاجتماعيـة على أثر تكدس الأموال فى أيدى بعض الأفراد تـكدساً ولد الأحقاد وأورث الضغائن وأدى إلى انتشار مبادئ الاشـتراكية فى كثير من أنحاء المعمورة . وفيـه أيضاً اشتدت الرغبة فى الاسـتعمار لفتح أسواق جديدة والاستئثار بمناطق المواد الأولية للصناعة .

(٣) يمتاز القرن التاسع عشر بميزة لا يشاركه فيها قرن قبله وهى زوال روح التعصب الدينى والمذهبى تقريباً بين أبناء الأمة الواحدة حتى أصبح الكل فى المعاملة سواء بعـد أن كان لا يتسنى لمن كان على غير مذهب الحكومة أن يتقلد وظيفة فيها ، أو يتمتع بالتعليم فى مدارسها ، أو الانتخاب فى إحدى هيئاتها النيابية .

(٤) كان من نتائج انتشار المبادئ الديموقراطية وإعادة تنظيم الحكومات على هذا الأساس أن أصبح التعليم أكثر انتشاراً بين كل الطبقات ، وأقرب منالا للفقراء الذين أتيحت لهم الفرص العديدة لاظهار كفايتهم والانتفاع بمواهبهم .

(٥) كان أهم عامل فى السياسة الأوربية فى هـذا القرن ذلك التنازع الاقتصادى الذى نشأ عن تقدم الأمم فى مضمار الصـناعة ، وازدياد الرغبة فى احتكار أسواق العـالم ومناطق المواد الأوليـة ، وليس التنازع على تقسيم أفريقيا وآسـيا إلا أثراً من آثار هذا التنافس الجديد .

(٦) كان من أثر إرتقاء الصناعة وازدياد المنافسة التجارية فى هذا القرن أن تغيرت آلات القتال واشـتدت قوتها فى التدمير والاهلاك حتى غدت شبحاً هائلاً مخيفاً يزعج المفكرين إزعاجاً أدى إلى الدعوة للتحكيم والتفاهم بين الأمم . إلا أن هـذه الدعوة لم تلق

فى هذا القرن نجاحاً لدى أمم استغرقتها الماديات ، وهيمن على شؤونها أصحاب رؤوس الأموال .

(٧) شاهد القرن التاسع عشر إرتقاء وسائل المخابرة كالبرق والبريد والتليفون السلكى واللاسلكى ، كما شاهد تقدم المواصلات البرية والبحرية فى أنحاء العالم . وفيه فتحت قناة السويس التى نشطت التجارة بين الشرق والغرب ، وجعلت مصر التى تسيطر على هذا الطريق الحيوى مطمح أنظار الدول العظمى ، فكان من جراء ذلك ما كان من تدرج الحوادث التى أصابت مصر بأزمات سياسية عديدة .

الباب الاول

عهد الثورة الفرنسية ونابليون

الفصل الأول

حالة فرنسا الداخلية — أسباب الثورة

تمهيد :

ينصرف الذهن عادة عند سماع كلمة الثورة الفرنسية إلى ما صحب هذا الحادث الجلل من الفظائع والاضطرابات والفوضى وسفك الدماء ، على أن الثورة يراد بها قبل كل شيء هدم الأنظمة والمبادئ القديمة السائدة ، وتمهيد الطريق لصوغها فى قالب جديد من الحرية والاخاء والمساواة .

وإنه لمن الخطأ الاعتقاد أن الثورة حققت كل آمالها أو سارت وفق مبادئها ، فكثيراً ما أهينت الحرية ممن كانوا يعملون لنصرتها ، وكثيرا ما اقترف رجالها جرائم الملكية القديمة بدعوى تأييد تلك الحرية .

ولا تعد الثورة الفرنسية حادثا هاما فى تاريخ فرنسا وحدها ، بل فى تاريخ أوربا بأسرها نظرا لما بثته فيها من المبادئ الحديثة ، وما خلفته من الحروب الطويلة ، والانقلابات السياسية والاجتماعية التى حفل بها تاريخ القرن التاسع عشر .

ولكى نعلم أسباب الثورة الحقيقية ، ونتبين العوامل التى جعلت فرنسا تتقدم غيرها فى هذا السبيل ، يجب أن ندرس حالتها قبيل هذا الانقلاب .

١ - الحالة السياسية والاجتماعية

الملكية والحكومة :

كانت الملكية فى فرنسا واسعة النفوذ مطلقة السلطان على اعتبار أنها تستمد السلطة من

الله تعالى ، ولذلك كانت طاعة الملك واجبة وكانت كلمته قانوناً ؛ له مطلق التصرف فى المال وفى الحرية وفى الحياة . على أن هذه السلطة لم تكن تستخدم دائما لمصلحة الشعب والبلاد ، فكثيرا ما كانت تصادر أملاك الأفراد أو يطرحون فى ظلمات السجون أعواما عديدة بغير محاكمة ولا جريمة معينة ، وكثيرا ما كانت تبذر الأموال فى بناء الدور والقصور وإجزال العطايا الباهظة للأصدقاء والندماء ، وكثيرا ما كانت تساق البلاد إلى حروب لم تجن منها إلا الهزيمة والعار حتى ناءت فرنسا بالديون والعبء الفادح ، وحقت عليها كلمة « دار جنسون » « إن بلاط الملك قبر الشعب[١] » .

وإذا كانت الحكومة العليا قد ناءت بالفوضى وضروب البذخ والاسراف طوعا لأهواء الملوك أو خضوعا لتقاليد الحكم ، فقد كانت الأقاليم تمثل تلك السلطة المضطربة كل التمثيل ، فعلى الرغم من الوحدة السياسية التى كانت تعتز بها الملكية ، كانت تتنازع أمر الحكم والقضاء فى البلاد سلطات متعددة بعضها فوق بعض مما يدل على بقاء آثار عهد الاقطاع القديم ، بل إن هذا الاضطراب كان يتجلى فى اختلاف المقاييس والموازين والضرائب والقوانين وطرق جباية المكوس فى المقاطعات المختلفة ، حتى لقد قال « كالون » أحد زعماء الملكية : « إن فرنسا ليست إلا مملكة تتألف من ولايات مستقلة وإدارات مختلفة ، وأنظمة مضطربة وشعوب متفرقة ، بحيث لا توجد جامعة تجمع الأهلين من النظام أو المبدأ أو الرأى » .

الامتيازات :

ولعل أعظم ما يمثل هذا الانقسام ، وما يقترن به من سوء الحكم فى البلاد بقاء نظام الامتيازات المجحف بسواد الشعب ، فقد كان الأشراف يستأثرون بأرفع مناصب الدولة مدنية كانت أم عسكرية ، ويعفون مع ذلك من أعباء الضرائب إلا القليل ، وكانت لهم عدا ذلك عدة حقوق وامتيازات أخرى من بقايا النظام الاقطاعى : كحق الصيد فى مزروعات الأهالى ، وحق القضاء بين المزارعين ، كما كان لهم أن يتقاضوا نصابا معينا من الغلال أو عددا معينا من الغنم والطيور كل عام ، فضلا عن إرغام المزارعين على أن يطحنوا غلالهم فى طاحون الشريف ويعصروا عنبهم فى معصرته ، ويدفعوا ما يفرض عليهم من الأجر صاغرين .

(١) بلغت نفقات البلاط الملكى عام ١٧٨٩ نحو ٣٣ مليونا من الجنيهات فى حين أن المصروفات العامة بلغت ٥٣٠ مليونا ، والايرادات ٤٧٥ مليونا فقط ، وكانت أرباح الديون الناشئة من العجز المستمر فى الميزانية تبلغ ٢٠٦ مليونا أى نحو نصف الإيراد .

ولقد كان أفراد الشعب يجلدون على تلك المكاره أيام عهد الاقطاع حينما كان الأشراف قائمين بأمر الحكومة بينهم والسيطرة عليهم والدفاع عنهم ، فلما ذهب الملك بسلطانهم ، ولم يبق لهم عمل سوى التجمع حول قصره بباريس أو فرساى ، وأصبحت حياتهم وقفاً على الترف والبطالة ، انقطعت كل سلطة أدبية تربطهم بالشعب ، وباتت امتيازاتهم عبئاً ثقيلاً لامبرر له فى أعين العامة التى أرهقها تحكم وكلاء الأشراف وطغيانهم .

الكنيسة :

وأما الكنيسة فقد كانت لها ثروة طائلة من دخل الأراضى الموقوفة — وكانت تبلغ خمس أرض فرنسا تقريباً ، وكانت معفاة من الضرائب كلها اذا استثنينا إعانات اختيارية تقدمها للحكومة من وقت لآخر ، هذا إلى دخل كبير من أموال الزكاة التى كانت تفرض على العامة وحدهم ، حتى لقد بلغ إيراد الكنيسة سنوياً مايقرب من مائتى مليون جنيه ، إلا أنه بدلا من أن تنفق هذه الأموال فى معاونة الفقراء والمعوزين ، كما كان الغرض المقصود منها أولا ، أصبح يتمتع بها كبار رجال الكنيسة الذين كانوا يعيشون فى ترف دونه ترف كبار الأشراف .

الضرائب :

على أن أعظم مايسترعى النظر فى حالة فرنسا فى ذلك العهد هو نظام الضرائب الفادحة وما يقترن بها من الارهاق وعدم المساواة . فالى جانب ضريبة « الرأس (Capitation) » وضريبة الايراد (Vingtième) اللتين كان يشترك فى دفعهما الأشراف اشتراكا لا يتناسب فى الغالب مع مركزهم وثروتهم ، كانت تفرض على العامة وحدهم ضريبة (Taille) أو ضريبة العقار الثابت ، وذلك بنسبة تتزايد بتزايد حاجات الحكومة التى لم تعرف الاقتصاد منذ عهد « كلبير » ، هذا إلى تعنت الجباة فى التقدير وتعسفهم فى توزيع الضريبة بحيث لو رأوا شيئاً من دلائل الرقى أو معالم الرخاء على دار أو مزرعة تغالوا فى التقدير . على أن الأمر لم يقتصر مع ذلك على جباية هذه الضرائب المباشرة بل كانت الحكومة تحتكر تجارة الملح (Gabelle) وترغم كل فرد من الأهالى رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً على شراء قدر معين ، حتى ولو لم يكن لديهم الخبز اللازم لأود الحياة . فلا عجب إذا كانت هذه الأثقال العديدة من حقوق إقطاعية ، وزكاة كنسية ، وضرائب ملكية مع كل ما يتصل بها من المظالم وعدم المساواة ترهق كاهل العامة وبخاصة المزارعين الذين كانت تتألف منهم أغلبية الشعب العظمى . ولقد وصف هذه الحالة أحد الأشراف فقال : « إن انحطاط البلاد وبؤس الحياة وخراب

الملاك والمزارعين يرجع إلى النظام المالى الذى يعرض الشعب إلى الظلم الصارخ والاستبداد المميت[١] » .

ومما ضاعف وطأة هذه الضرائب احتفاظ البلاد بالنظام التعاونى العتيق الذى كان يقيد حرية العمل الصناعى والتجارى . فضلا عن المكوس الداخلية والضرائب الباهظة المفروضة على التجارة الخارجية لحماية الصناعة الأهلية مما شل نشاط البلاد وزاد فى الفوضى الشاملة ، تلك الفوضى التى أنضبت موارد الصبر وجعلت الحياة عبئاً لا يحتمل ، لا سيما وقد استنارت الأذهان بتأثير الحركة الفكرية التى اشتدت فى البلاد قبيل الثورة حتى تزعزعت أركان السلطة الحاكمة وتهدمت قيود التقاليد .

الحالة الفكرية

ظهرت فى فرنسا إبان القرن الثامن عشر طائفة من الكتاب الذين قوضوا الدعائم التى كان يقوم عليها النظام القديم — دعائم الحكم المطلق ، وعدم المساواة فى أمور المجتمع ، وعدم التسامح فى شؤون الدين ، ونظام الحماية فى عالم الاقتصاد — فأعلن الاقتصاديون أنه لا سبيل لعلاج الكساد الظاهر فى التجارة والانتاج إلا باتباع مبدأ الحرية والقضاء على القيود الصناعية والتجارية ، كما ذهب السياسيون إلى أن نظام الامتياز والحكم المطلق يناقض مبادىء الاخاء الانسانى والقواعد التى قامت عليها الحكومات وهى ضمان الحرية والمساواة ، وأنه لا مناص من إعادة تلك الحقوق الطبيعية للأمة حتى يقوم نظام الحكم فى البلاد على أساس وطيد . وقد كان أكبر هؤلاء الكتاب وأعظمهم أثراً :

(١) « كسناى (Quesnay) » (١٦٩٤ — ١٧٧٤) ، وهو أكبر من يمثل جماعة الاقتصاديين : حمل على الضرائب الجمركية والقوانين التعاونية التى تشل حركة الصناعة والزراعة دون أن تؤدى الغرض المقصود منها ، وهو حماية البلاد من المنافسة الخارجية وإرشاد العمال والصناع إلى واجباتهم ، ودعا إلى قليل من الحكم وكثير من الحرية وإطلاق القيود حتى تستقيم أمور البلاد وتجرى على منهج صالح وطيد .

(٢) أما الكتاب السياسيون فيمثلهم «مونتسكيو» و «ڤولتير» و «روسو» ، ويعرف

(١) كانت الحكومة تتقاضى عن كل مائة فرنك من الدخل مايقدر بـ ٥٠ إلى ٥٧ فرنكا نظير ضرائبها المباشرة فقط ، والكنيسة تستولى على نحو ١٤ فرنكا بينما كان الأشراف يأخذون نظير امتيازاتهم ما يقدر بنحو ١٤ فرنكا .

الأول (١٦٨٩ — ١٧٧٥) بكتابه « روح القوانين » الذى جمع فيه تاريخ أنظمة الحكومات وأنواعها ومساوىء كل منها ومحاسنها ، وضمنه نظريته الشهيرة فى وجوب انفصال سلطات الحكومة الثلاث — التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية — بعضها عن بعض انفصالا تاماً لضمان الحرية والعدل ، ونصح باشتراك الملكية مع الأرستقراطية والعامة فى حكم البلاد على مثال نظام الحكم الانجليزى الذى كان يعتبره أرقى نظام الحكومات .

أما « ڤولتير » (١٦٩٤ — ١٧٧٨) حامل لواء الأدب الفرنسى فى القرن الثامن عشر فقد تناول الملكية فى فرنسا وما يتصل بها من الأنظمة بالسخرية والتهكم المر — شأنه فى كل كتاباته — فلم يترك لها أثراً من احترامها وإجلالها القديم . وذلك لأنها فى نظره — وفى الحقيقة — لم تكن قوية تستخدم سلطانها فى صالح الشعب ، كما كان الحال فى حكم صديقه فردريك الأكبر ملك بروسيا ، ولا دستورية تترك الأمر لنواب الأمة كما كان الحال فى انجلترا .

أما «روسو» (١٧١٢ — ١٧٧٨) فلم يحاول تعديل نظام الحكم الاستبدادى فحسب على نحو ما فعله الكتاب الآخرون ، بل عمل على صوغ الحكومة والمجتمع فى قالب جديد : فقد أبان فى كتابه « العقد الاجتماعى » أن الانسان خلق حراً ومساوياً لغيره فى الحقوق ، ولضمان هذه الحرية والمساواة انضم الأفراد وأقاموا الحكومات لتعمل بإرادتهم مستمدة السلطة منهم ، فاذا أساءت الحكومات استعمال هذه السلطة ، أو أخلت بتلك الحقوق ، وجب عزلها وإقامة حكومات أخرى مكانها . ولقد كان لهذا الكتاب تأثير خطير فى نفوس الفرنسيين حتى لقب بحق « إنجيل الثورة » ، وذلك لما امتاز به من قوة العواطف وسلاسة العبارة ومتانة الحجة ورشاقة الأسلوب ، مع أن الكثير من نظرياته لا تبررها الوقائع التاريخية ، ولا تستقيم ألبتة مع الطبائع البشرية .

وقد انتشرت هذه الآراء الحديثة بادىء الأمر بين الطبقات المستنيرة انتشارا عظيما ، لاسيما حين تولى « ديدرو (Diderot) » جمعها فى الانسكلوبيديا الشهيرة التى تعد بمثابة قاموس جامع لمجهودات العقل الانسانى فى كل العصور ، فلما اشتد الاضطراب المالى ، وازداد تعثر الحكومة فى سياستها الخارجية ، انتشرت هذه الأفكار بين مختلف الطبقات ، وساعد على انتشارها أن شبت الثورة الأمريكية واشتركت فرنسا فى حرب الاستقلال ، فجرت مبادىء الحرية على ألسنة الكتاب وأقلام الصحفيين ، وذاعت فى كل الأنحاء والأوساط .

موقف الطبقات المختلفة حيال الأزمة

(١) الأشراف :

ليس أدل على نضوج الرأى العام فى فرنسا وانصراف الأفكار إلى تعديل أنظمة الحكومة ، من أن الأشراف أنفسهم كانوا يشعرون بضرورة الاصلاح ، وإن كانوا فى ذلك قد انقسموا فريقين : أحدهما شديد الرجعية يأبى إلا الاحتفاظ بما كان للأشراف من سلطان واسع ونفوذ كبير ، والآخر شديد التأثر بروح العصر الحديثة وكتابات المفكرين ، فكان أفراده ينقمون على الحكومة مساوئها ، ويميلون إلى إقامة نصاب العدل والمساواة ، ولو كان فى ذلك تنازلهم عن بعض امتيازاتهم .

(٢) رجال الدين :

كانت هذه الطبقة فريقين كذلك : أحدهما عظيم الجاه والثروة ، يتمتع بغلة أراضى الكنيسة وما تفرضه من الزكاة ، والآخر وهو الأغلبية العظمى من صغار القسس ينقم على الفريق الأول ما ينعم به دونه من الترف ورغد العيش ، ولذا كان هذا الفريق من أكبر الداعين إلى الاصلاح وتقويض نظام الامتيازات .

(٣) العامة :

كانت هذه الطائفة تشمل :

(أ) فريق الطبقة الوسطى — ومنها المتعلمون والمفكرون الذين أحفظهم ما كانوا عليه من ضعة الشأن إلى جانب الأشراف ، وحرمانهم من الوظائف العليا التى تؤهلهم لها كفايتهم ، فجعلوا ينشرون بذور الفتنة مسوقين بدافع الحقد الشخصى . ومن الخطأ وصفهم بالتعلق بالمبادىء الديموقراطية حباً فى تلك المبادىء وحدها أو حرصاً منهم على خير الشعب كله ، فقد كانوا يحتقرون الطبقة العامة ولم يتقربوا إليها إبان الثورة إلا لاتخاذها سلماً لادراك أغراضهم فقط . أما التجار وأرباب الأموال الذين يتصلون بهذه الطبقة من الشعب ، فكانوا يحقدون على الحكومة نظام ضرائبها الجمركية بين بعض الأقاليم وبعضها الآخر ، وقعودها عن تنشيط التجارة وتشجيعها فى الخارج ، فضلا عن أنهم أقرضوا الحكومة ما كانت

تحتاجه من المال ، ولذا تأثروا بالعسر المالى الذى نزل بها ، وكانوا بطبيعة الحال من أكبر الداعين إلى إصلاحها .

(ب) المزارعون والصناع — تأثر المزارعون بالحركة الفكرية التى عمت البلاد وتنبهوا إلى وطأة نظام الامتيازات المجحف بهم ، فنزعوا إلى التخلص من سوء حالهم باصلاح نظام الحكومة على أساس المبادئ الجديدة السائدة . أما الصناع والعمال فقد كانوا أكثر الطبقات بؤساً وأسوأهم حالا ، وأشدهم تأثراً بأزمات القحط التى تعددت فى البلاد نظراً لما كانت عليه الصناعة والتجارة من الكساد ، سواء من جراء الضرائب الجركية أم من أثر قيود النقابات الصناعية ، فسهل لذلك وقوعهم فى أيدى ذوى الغايات من الزعماء .

(ج) رجال الجيش - كان صغار الجند ينقمون على الحكومة وقفها المراتب العليا على طبقة الأشراف ، على رغم أن الكثير من هؤلاء كانت تنقصه الدربة والخبرة فى فنون الحرب ، مما كان سبباً فى استخفاف الجند برؤسائهم ، هذا فضلا عن أن انتشار الجمعيات الماسونية فى صفوف الجيش ذهب بما بقى من احترام الجند لضباطهم ، حتى لقد بلغ من سوء الحالة المعنوية فى الجيش أن كانت الحكومة لا تستطيع الاعتماد عليه فى تأييدها ، مما كان له أسوأ الأثر فى سير الحوادث وتفاقم الثورة .

تلك هى خلاصة الحالة فى فرنسا قبيل الثورة ، ومنها يتبين أن الطبقات كلها كانت ساخطة على إدارة الحكومة ، راغبة فى إصلاحها مع بقاء الملكية قائمة . وإذا كانت الثورة قد تمخضت عن الجمهورية فان ذلك لم يكن نتيجة تدبير سابق بل نتيجة تدرج الحوادث كما سنرى .

الفصل الثانى

الملكية والأزمة

لويس السادس عشر (١٧٥٤ — ١٧٩٣) :

ولى الحكم فى العشرين من عمره ، فاتجهت إليه الأنظار لانقاذ البلاد مما كانت تئن منه ن العلل الكثيرة . فقد كان لويس طيب القلب ، محباً للخير ، شديد الرغبة فى الاصلاح ،

غير أن ضعف إرادته كان يفسد عليه رغباته الحسنة ، إذ كان لا يثبت على رأى ، ولا يستقر على حال ، فكان مثله مثل مشرف على الهلاك ، ضائع الحواس ، فاقد الارادة ، يتناول كل علاج يشير به عليه كل ذى رأى فى نظره .

ولقد ظلمه المؤرخون كثيراً ونسبوا إليه ما لم يكن يدور له بخاطر ، والحقيقة هى أن الظروف أساءت إليه أضعاف ما أساء إليها . وإنه لمن الصواب ما قيل عنه : « لقد خلف له آباؤه الثورة فيما أورثوه إياه ! »



لويس السادس عشر



مارى أنتوانت

وأما زوجته مارى أنتوانت فهى أميرة نمساوية ، زوجت من لويس من أجل أغراض سياسية ، فكانت مبغضة إلى الشعب قبل أن تطأ قدماها أرض فرنسا ، إذ كانت من سلالة الأسرة التى ألف الشعب ذكرها مقروناً بمصائب بلاده والحروب العديدة التى خاضتها ، ولقد كانت وافرة الذكاء ، حديدية الارادة ، لا تغفر الاساءة لخصم ، ولا تنسى المعروف لصديق ولو كانت الحكمة السياسية وظروف الأحوال تقتضى غير ذلك . ولما كانت قد نشأت فى القصر الامبراطورى فى ڤيينا وسط مظاهر الاجلال والخضوع التام ، وكانت غريبة عن الشعب الفرنسى وخلقه وعاداته ، لم تفهم نفسيته ولا المدى الذى يمكن أن يصل إليه فى هياجه فجهلت الطريقة المثلى لقيادته ، وتنكبت عن طريق السياسة الحكيمة ، وجرّت معها زوجها « الرجل المسكين » كما كانت تدعوه .

مقدمات الثورة

إصلاحات ترجو (Turgot) :

تسلم لويس السادس عشر مقاليد الأمور بفرنسا ولمّا تندمل جراحها من أثر ما استنزفته الحروب الماضية من الأموال الطائلة ، فضلا عما كانت تعانيه من إسراف الحاشية ، فعهد بادارة الشؤون المالية إلى « ترجو » الذى اشتهر باصالة الرأى والرغبة فى الاصلاح أثناء قيامه بادارة أحد الأقاليم بفرنسا ، كما عرف بكتاباته المملوءة بالعطف على الشعب والتشيع للمبادئ الفلسفية الحديثة ، فما كاد يتسلم منصبه حتى قضى على المكوس الداخلية التى كانت مفروضة على الغلال ، كما ألغى النقابات الصناعية التى كانت عقبة فى سبيل العمل والصناعة ، وتوخى سبيل الاقتصاد فى نفقات الحكومة والبلاط الملكى حتى وفر للخزينة مبلغاً يربو على العجز السنوى ، غير أنه لم يلبث أن رأى نفسه وحيداً أمام جماعة الحاشية وأصحاب المصالح الذين تألبوا عليه لما فاجأهم به من الاقتصاد والتقتير ، فأخذوا يكيدون له عند الملك ، حتى خضع لرأيهم وعزله من منصبه (مايو ١٧٧٦) .

نكر (Necker) :

وبعد فترة هدم فيها كل ما تم على يدى ذلك الرجل من الاصلاح ، تولى أمر الخزينة « نكر » ، وهو رجل بروتستنتى كبير الخبرة بالشؤون المالية ، فاستطاع بحسن تدبيره أن يصل

إلى حد الموازنة بين الدخل والمنصرف ، ولـكن دخول فرنسا حرب الثورة الأمريكية أفسد عليه خطته فعمد إلى الاستدانة ، وحاول أن يكتسب ثقة البلاد بنشر حسابات الميزانية التى كشفت الستار عما تفيض به من المنح والعطايا للخدم والحاشية ، فلقى مالاقاه « ترجو » من المقاومة ، واضطر إلى التخلى عن مركزه لآخرين ترضى عنهم الحاشية مثل « كالون » الذى ركب متن الشطط والاسراف حتى أصبحت الخزينة ترزح تحت عبء ثقيل من الديون والعجز الفادح[١] . ولـكى يتلافى الأمر ، جمع مجلساً من الأعيان بفرساى وعرض عليهم فرض ضرائب جديدة على طبقات الشعب بلا استثناء ، إلا أن المجلس رفض مناقشة هذه الضرائب قبل أن يتبين مدى العجز وأسبابه ، فأقيل « كالون » من منصبه وعين مكانه أحد زعماء المعارضة وهو « ريين » الذى حاول عبثاً أن يفوز بموافقة مجلس الأعيان ، أو أن يحمل برلمان باريس على تسجيل مشروعاته المالية ، بحجة أنه لا يمكن أن تكتسب أية ضريبة صفة شرعية إلا إذا أقرها مجلس الأمة .

نكر

ولما كانت الضائقة المالية قد اشتدت بالحكومة حتى أصبحت على شفا الافلاس ، أعلن الملك فى أغسطس ١٧٨٨ عزمه على عقد مجلس الأمة ليكون عوناً له على معالجة الأزمة واستدعى نكر لوضع نظام الانتخابات القادمة ، فجعل أساس عمله التغلب على معارضة الأشراف بأن خول العامة عدداً من المندوبين يبلغ ضعف مندوبى كل من طبقتى الأشراف ورجال الدين ؛ وعلى هذه القاعدة تمت الانتخابات فى أنحاء المملكة وحرر الناخبون عرائضهم (Cahiers) للمجلس (طبق التقاليد القديمة) ، وكانت كلها تفيض بالشكوى من الحكم المطلق وما يقترن به من المظالم وعدم المساواة ، وتجمع على ضرورة سن دستور يعين حقوق الملك والرعية ...

مجلس طبقات الأمة (Etats Généraux) :

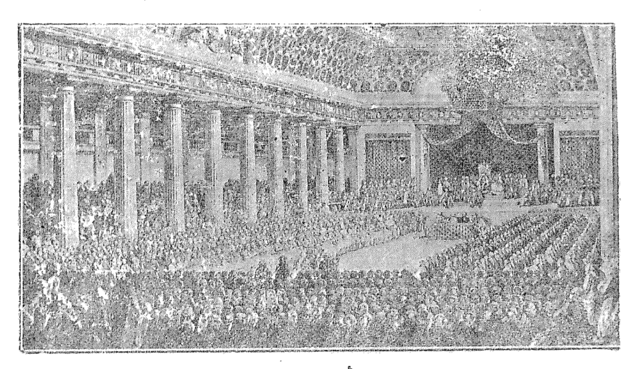
وفى ٥ مايو سنة ١٧٨٩ افتتح المجلس فى قصر فرساى بحضور مندوبى الأشراف والكنيسة والعامة ، وأعلن الملك أن الغرض الأساسى من الاجتماع هو معالجة الحالة المالية فقط ، ولم يشر بتاتاً إلى مسألة الدستور المنشود ، فتوترت العلاقة بين الحكومة وأنصارها وبين ممثلى

(١) بلغت الديون فى عهد نكر ٤٥٠ مليوناً وفى عهد كالون ٤٨٧ مليوناً .

الشعب من بداية الأمر ، وظهر أثر هـذا التحرج فى أول مسألة طرحت على المجلس وهى كيفية أخذ الأصوات ، وهل يجتمع المندوبون فى قاعة واحدة ، أم تجلس كل طبقة وحدها ويؤخذ رأى كل منها على حدة باعتبارها كتلة قائمة بذاتها ، فيعتبر رأى أغلبيتها رأيا واحداً معبرا عن هيئتها . وقد كانت هذه المسألة هامة فى نظر الجميع إذ لو نفذ الرأى الأول لا تسع مجال الأمل أمام مندوبى الطبقة العامة باحراز الأغلبية بعددهم الـكبير مع من ينضم إليهم من أحرار الفريقين الآخرين ، مهما قل عددهم ، وإذا كان الرأى الثانى ، لم تعد هناك أهمية لميزة العدد المضاعف الذى كان لمندوبى العامة ، إذ أن الصوت الواحد الذى يمثل هيئتهم لا يمكن أن يتغلب على صوتى الأشراف ورجال الدين .

الجمعية الوطنية (L'Assemblée Nationale) :

ولما طال الجدل واشـتد النزاع وافق نواب العامة على اقتراح قدمه أحدهم « سييس (siéyés) » فى ١٦ يونيه ، ومؤداه أن يطلق أولئك النواب على أنفسهم اسم «الجمعية الوطنية»



افتتاح مجلس الأمة فى ٥ مايو سنة ١٧٨٩
(نقلا عن الصورة المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس)

وأن يشرعوا بصفتهم نواب البلاد ، فى تشكيل دستور تصان به حقوق الشعب ، سـواء لديهم فى ذلك اشتراك بقية المندوبين معهم أم انفصالهم عنهم . على أن الأشراف اتخذوا من هذه الخطوة الثائرة على النظام القديم وسيلة لاقناع الملك بالانضمام إلى صفوفهم ، فأمر باغلاق

القاعة التى كان يجتمع فيها النواب بحجة إعدادها لجلسة قادمة ، غير أن أعضاء الجمعية الوطنية انتقلوا إلى ملعب التنس المجاور للقصر ؛ وهنالك اتفقوا جميعا على أن يوالوا الاجتماع مهما كانت الظروف حتى يتموا وضع الدستور الذى طلبه الشعب ؛ وألا يعودوا إلى بلادهم قبل ذلك بحال من الأحوال .

وفى يوم ٢٣ يونيه دعيت الطبقات الثلاث إلى القاعة العامة ، وألقى الملك خطابا ضمنه إلغاء القرار الذى اتخذه نواب الأمة ، وذكر الاصلاحات التى رأى وجوب البحث فيها لادخالها على نظام الحكومة ، وأعلن قراره النهائى بوجوب انفصال طبقات المجلس بعضها عن البعض الآخر عند المناقشة وأخذ الأصوات ، وأنذر الأعضاء بالمضى وحده فى طريق الاصلاح إذا كانت طبقات الأمة تتنازع الأمر بينها فى وضع هذه الاصلاحات . ثم غادر القاعة ومن ورائه رجال الدين والأشراف ظافرين بما كانوا يطلبون ، وبقى مندوبو العامة وحدهم واجمين يتنازع الخوف والسخط نفوسهم ، إلى أن بدد الزعماء ذلك الضعف بكلمات مأثورة خالدة ، فلما دخل رسول الملك يأمر الجمع بالانفضاض ، صاح به «ميرابو» : إننا هنا بارادة الشعب ، ولن نبرح مكاننا إلا على أسنة الحراب ! » ولبث الأعضاء فى أماكنهم يعملون « كأن شيئاً من ذلك لم يقع » كما قال «سييس» ، وانطلقوا يتخذون الحيطة لأنفسهم أولاً ، فأصدروا قراراً يعلنون فيه أنهم بحكم نيابتهم عن الأمة قد أصبحوا غير خاضعين لسلطة القانون من حيث الاتهام أو المحاكمة أو السجن ، وأن كل سلطة تخالف ذلك القرار ترتكب جريمة الخيانة للأمة !



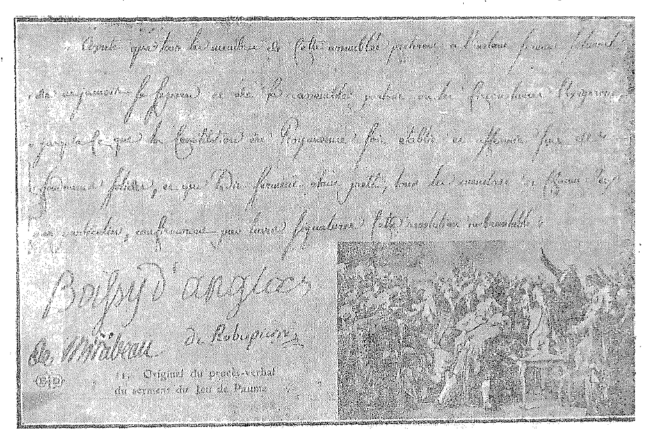
ميرابو

موقف الملك :

وأما الملك فقد تظاهر بالاذعان لمشيئة النواب إلى حد أن طلب إلى رجال الدين والأشراف الانضمام إلى زملائهم ، وذلك ريثما يتم له استقدام جيوش لا تتأخر عن إطاعة أوامره عند الحاجة . فلما تم له ما أراد ، بدأ حركته الرجعية المنتظرة ، فعزل نكر يوم ١١ يوليه ، وولى مكانه « بروتى (Breteuil) » أحد رجاله المعروفين بالاخلاص له .

على أن هذا الحادث أدى إلى قيام الشعب بمظاهرات عديدة سفكت فيها الدماء ، وذلك

بتأثير بعض المهيجين ، أمثال « مارا (Marat) » و « دءولين (Demsoulins) الذين نجحوا فى إثارة خواطر العامة بخطبهم ومقالاتهم ، إلى حد أن اضطرت البلدية أن تسمح للناخبين بتشكيل هيئة منهم تتولى صيانة الأموال والأرواح ، فبدأت بتأليف حرس أهلى يساعد على حفظ النظام واستتباب الأمن . ولكن الحالة تفاقمت باشاعات السوء التى كان يرجف بها المرجفون عن نيات الملك وأغراضه ، لا سيما بعد أن قتل عدد من الجنود إبان تلك الاضطرابات ، فأخذ الأهالى يدبرون وسائل الدفاع عن أنفسهم ، فهاجموا مخازن الأنفليد ودار الصناعة فى ١٤ يوليه ، واستولوا على ما فيها من الأسلحة ، ثم تحولوا إلى حصن الباستيل حيث توهموا أن الذخائر كلها قد جمعت هناك .


Boissy d'anglas
De Robespierre
De Mirabeau
11. Original du procès-verbal du serment du Jeu de Paume

ميثاق ملعب التنس بتوقيع النواب
(نقلا عن الصورة المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس)

الهجوم على الباستيل :

ومع أن الحامية لم تكن تربو على المائة ، وأن كل مدافع الحصن سحبت من أماكنها لتهدئة الحالة ، فان المهاجمين لم ينثنوا عن إعمال المدافع والبنادق فى جدران الحصن ، إلى أن اضطر حاكم الباستيل إلى التسليم بشرط أن يكون هو وجنده فى مأمن على حياتهم ، إلا أن

الشعب فى دخوله الحصن لم يكترث لوعد ، ولم يتقيد بشرط ، فقتل حاكم الحصن وعدداً من جنوده أشنع قتلة ، ومثّل بالباقين أفظع تمثيل .

على أن الأهالى لم يعدموا وسيلة لتبرير ما وقع ، فاتهموا حاكم الباستيل بجريمة التحرش بالشعب الوديع المسالم ! وبلغت شدة الرغبة فى تبرئة المجرمين إلى حد وصفهم بالأبطال ، واعتبار عملهم مجيداً جديراً بإجلال التاريخ ، ولما كانت الملكية فى حالة لا تستطيع معها المقاومة دفعاً لهذا الشر المتفاقم ، فقد قبل لويس رواية الباستيل على علاتها ، وزار باريس دلالة على الرضا عن أهلها ، وأجاب ملتمسهم فى تعيين « بايلى » رئيس « الجمعية الوطنية » عمدة لها ، و « لافاييت (Lafayette) » قائداً للحرس الأهلى ، كما أنه أعاد « نكر » إلى الوزارة وأبعد الجند عن باريس وفرساى .



الهجوم على الباستيل (١٤ يوليه سنة ١٧٨٩)

نتائج سقوط الباستيل :

كان لسقوط الباستيل دوى هائل فى أنحاء أوربا ، ارتجت له العروش وطرب له الأحرار ، إذ طالما استخدمه ملوك فرنسا والأشراف المقربون لديهم ، لاقصاء خصومهم وإخماد أصوات المفكرين وأنصار الحرية ، بطرحهم فى أقبيته المظلمة حتى تفرغ آجالهم ، وعلى الرغم من خلوه حين الاستيلاء عليه إلا من نفر قليل لا قيمة له ، فقد أسكر الشعب الفرنسى هذا الفوز

فمادى فى ثقته بنفسه وقدرته على إخضاع الحكومة لارادته حتى كان لذلك أسوأ أثر فى مجرى الحوادث فيما بعد .

وكانت أول نتيجة لسقوط الباستيل والاعجاب بالرجال الذين قاموا بذلك العمل أن أخذ رجال الأقاليم يهاجمون الألوف من قصور الأشراف — التى تمثل الباستيل فى الأقاليم — وجعلوا يدمرون ما بها من السجلات التى تثبت حقوق الأشراف إزاء العامة حتى سادت الفوضى فى كل مكان ، لا سيما عند ما انكمش رجال الحكومة عن الوقوف فى وجه الثائرين خوف أن يحل بهم ماحل بحاكم الباستيل ، وبلغ من عجزهم عن ضبط الأحوال أن سلك جماعة الناخبين فى الأقاليم نفس السبيل الذى اتبعه زملاؤهم فى باريس ، بأن شكلوا لجاناً للاشراف على أعمال الحكومة والمحافظة على الأمن — قدر المستطاع .

٤ أغسطس :

إزاء هـذا الاضطراب القائم فى الأقاليم ، أخذت الجمعية تبحث فى مساء الثلاثاء ٤ أغسطس فى الوسائل التى تكفل إيقاف هذا التيار الجارف ، فقام أحد الأشراف الفيكونت دى نواى (Vicomte de Noailles) وأعلن أن الأزمة القائمة ترجع بلا ريب إلى بقاء حقوق الأشراف الاقطاعية ، وأنه لاسبيل إلى قمع الاضطراب بغير إلغاء بعض هذه الحقوق ومشترى البعض الآخر ، وعزز هذا الرأى دوق داجويون (Duc d'Aiguillon) وأسقف نانسى بين عاصفة من الاستحسان والموافقة ، فأخذ الأعضاء يعملون إلى الساعة الثانية صباحا ، فى موجة خارقة من الحماس وإنكار الذات على تنفيذ مقتضى هـذا القرار ، فوافقوا على إلغاء حقوق الأشراف الاقطاعية وحقوقهم القضائية ، وحقوق الصيد ، وتعويض الأشراف عن حقوقهم فى محاصيل المزارعين ، وفى الضرائب المفروضة على المطاحن والأفران ؛ هـذا إلى إلغاء امتيازات المقاطعات وامتيازات الأفراد فى الضرائب وما إليهـا ، والموافقة على إنشاء قضاء مجانى ، وإعلان حق الفرنسيين جميعاً فى تقلد الوظائف العامة . فتم بذلك تحرير المزارعين من القيود التى كانت تبهظ المِلْكية ، وإلغاء الفروق بين الطبقات ، وإعلان المساواة بين أهل البلاد عامة ، حتى لم يبق بعد هذا شىء من آثار العهد القديم .

حوادث أكتوبر :

فزع الملك مع هذا من تمادى الشعب وطغيانه ، فعمد إلى استدعاء فرقة الفلاندر الموالية

له لتكون بمثابة حرس يدافع عن فرساى ، ولكن مجىء الفرقة ولد كثيراً من الريب والظنون ، ولا سيما لما ذاع عن نبأ الاهانة التى لحقت شعار الثورة أثناء وليمة أقيمت للحرس الجديد ، وحدث أن انتشر القحط حينئذ فى باريس نظراً لقلة ما عرض من الغلال تفادياً من النهب ، فانتهز المهيجون هذه الفرصة ليرغموا الملك على الاقامة بباريس حتى يأمنوا جانبه ، فأخذوا يحضون النساء على الاجتماع والمطالبة بالخبز وبرجوع الملك إلى باريس ، على زعم أنه بعودته مع أسرته يكثر القوت فى المدينة ، فسار عدد كبير من النساء فى ٥ اكتوبر - وخلفهن المئات من الرجال المسلحين — إلى فرساى ، حيث اقتحمن قاعات المجلس مناديات بطلب الخبز ، ثم تقدمن لمهاجمة القصر بعد ذلك ، ولكن حال دون غرضهن وجود حرس قوى .

العودة إلى باريس :

وفى فجر اليوم التالى بكر الجمع الذى افترش الثرى طول الليل واقتحم القصر من باب أغفلت حراسته ، إلى أن اقترب من مخدع الملك والملكة ، ولكن لافاييت كان قد وصل إلى فرساى على رأس الحرس الأهلى أثناء الليل ليطلب أيضاً إلى الملك باسم البلدية أن يعود إلى باريس ، فلما جاءته أنباء هذا الهجوم ، أسرع إلى القصر وحال بين الملك وبين شعبه الهائج ، على أن يقبل العودة إلى باريس . وهكذا استسلم لويس إلى القدر ، وترك نفسه تحت رحمته ، وعاد إلى باريس حاملاً شارة الثورة (١) على صدره ، وسط موكب النساء ، وقد كان دخول لويس قصر التويلرى أول خطوة فى سبيل دخوله السجن فيما بعد ، ومن السجن إلى المقصلة !

(١) الأصل فى هذه الشارة أنه حين هاج الشعب فى باريس عقب عزل نكر (١١ يوليه) اقترح بعضهم أن يضع كل فرد ورقة من أوراق الشجر فى قبعته ليتعارف المتضامنون فى السخط على الحكومة ، ثم أبدلت هذه الشارة فى اليوم التالى باللونين : الأزرق والأحمر . فلما جاء الملك لزيارة باريس عقب سقوط الباستيل ، وضع اللون الأبيض (وهو شعار الملكية) بينهما تكريماً له فبقيت الألوان الثلاثة شارة الثورة منذ ذلك الحين .

الفصل الثالث

الدستور الجديد

انتقلت الجمعية الوطنية إلى باريس عقب مغادرة الملك فرساى ، فأمنت بذلك جانب الحكومة وتدخلها فى أعمالها واعتمدت على حماية الشعب ، ولكنها أصيبت بتدخل الشعب من حين لآخر فى تصرفاتها ، فأثر ذلك تأثيراً سيئاً فى وضع الدستور الذى بدأت فى إعداده فى فرساى .

وتلخص القرارات التى أصدرتها الجمعية فى هذا الشأن فيما يلى :

(١) حقوق الإنسان :

أعلنت حقوق الانسان[١] على أساس تعاليم روسو : وهى أن الناس ولدوا أحراراً متساوين فى الحقوق ، وأن الغرض من الحكومات ضمان الحرية ، والأملاك الشخصية ، وصيانة الحقوق ، وحماية الأرواح ، ومنع المظالم ، وأن لكل أمة الحق فى مشاركة الحكومة فى وضع القوانين ، وتقرير الضرائب ، ولها وحدها السلطة العليا فى البلاد ، وليس لأحد أن يستعمل هذه السلطة إلا بارادتها .

(٢) الامتيازات :

ألغى نظام الامتيازات وما كان يترتب عليه من واجبات وحقوق .

(٣) تقسيم فرنسا :

ألغى التقسيم القديم لفرنسا وقسمت من جديد إلى ٨٣ قسما تكاد تتساوى مساحتها كلها ، وأطلقوا على كل منها اسم أحد أجزائها الطبيعية الشهيرة (كنهر أو جبل) ، وأنشئ لكل منها مجلس ينتخب بالتصويت العام ، ويكون عمله الاشراف على شؤونها الداخلية .

(٤) السلطة التشريعية :

وضعت السلطة التشريعية فى يد مجلس نيابى واحد ينتخب لمدة سنتين ، بحيث لا يتجدد

(١) نشرنا فى صدر الكتاب الصورة الأصلية لهذا القرار كما ورد فى الدستور الذى وقعه لويس السادس عشر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٧٩١ ، ويرى التوقيع بأعلى الجانب الأيسر للصورة .

انتخاب أحد الأعضاء مرتين متواليتين ، وجعل الانتخاب على درجتين ، كما جعل حقاً مقصوراً على من يدفعون قدراً معيناً من الضرائب ، بشرط ألا يقل سنهم عن خمسة وعشرين عاماً ، وخول الملك سلطة رفض (Veto) أى حق إلغاء قرارات المجلس ، إلا إذا أعادت تلك القرارات ثلاثة مجالس متتالية ، ووضع شرط يحرم على أعضاء المجلس النيابى دخول الوزارة .

ويلاحظ أن قصر مدة المجلس على سنتين مع تحريم إعادة انتخاب الأعضاء السابقين ، كان من شأنه أن يحرم البلاد ثمرة الخبرة النيابية ، ويعرقل سبل الاصلاح ، نظراً لاحتمال اختلاف الآراء بين المجالس المتعاقبة . أما منع الأعضاء من دخول الوزارة ، فقد حرم الحكومة خبرة الكثيرين من ذوى الكفاية ، وأقام حاجزاً بين السلطتين : التنفيذية والتشريعية ، أصبح معه دوام التفاهم بين الفريقين متعذراً .

(٥) سلطة الملك :

خول الملك حق رفض قرارات المجلس النيابى على النحو الذى بيناه ، كما خول حق تعيين الوزارة ، ورياسة الجيش ، وإعلان الحرب ، وعقد معاهدات الصلح — بشرط موافقة المجلس — والاشراف على القضاء والادارة ، على أن هذا الاشراف كان بلا قيمة ، إذ جعلت تلك الوظائف قائمة على أساس الانتخاب ، فأصبحت سلطتها مستمدة من الشعب لا من الملك .

وعلى الجملة فقد سلبت من الملك كل سلطة حقيقية وأبقى له ظلها ، وبعد أن كان سيد البلاد أصبح أول خادم لها ، ومع هذا فلم تعط له أية فرصة ليكون خادماً نافعاً .

(٦) الدستور المدنى :

(ويراد به النظام الذى وضع للكنيسة) — نزل رجال الدين عن « زكاتهم » كما ذكرنا ولكن إفلاس خزائن الحكومة حمل الجمعية على اغتصاب أملاك الكنيسة [1] وتحديد

(١) قدر بعضهم قيمة هذه الأملاك بنحو ثلاثة آلاف مليون فرنك ، ولكنها عرضت فى السوق بأبخس الأثمان للحصول على قيمتها نقداً . وقد كان من نتيجة ذلك اضطراب الحالة المالية ، وظهور حزب جديد يمالئ الثورة ممن اشتروا أملاك الكنيسة . ولكن ظهر حزب آخر معاد لها من الحانقين على التعدى على حقوق البابا والكنيسة ، ولم تخمد حدة هذا الحزب حتى أبرم نابليون اتفاقا (كونكوردات) مع البابا سنة ١٨٠١ .

مرتبات لرجال الدين ، على أن يكون تعيينهم بطريق الانتخاب حتى تقطع كل علاقة بين البابا والكنيسة . ولما أعلن البابا ورجال الدين سخطهم على هذا النظام ، أصدرت الجمعية قراراً يحتم على رجال الدين أن يقسموا يمين الاخلاص والطاعة للدستور ، وإلا حرموا وظائفهم وأوقفوا عن العمل .

هرب الملك :

كانت هذه القرارات سبباً فى نفور الملك من الجمعية بعد إخلاصه لها ، ولا سيما بعد القرار الذى أصدرته بشأن رجال الدين ، فان عقيدته الدينية كانت تأبى عليه أن يحتمل التهاون فيما يمس الدين وأهله ، وإذ كان ميرابو قد انضم إلى جانب الملك لما كان يتقاضاه منه من الأموال ، ولما رآه من تطرف الجمعية ، فقد نصح له بأن يخرج من باريس علنا وسط حرسه إلى إقليم مجاور من الأقاليم الموالية له ، وهناك يدعو الجمعية إلى دستور جديد ، تكون له فيه سلطة فعلية ، فان أبت ، زحف على باريس وقضى على العصاة ، ولكن الملك والملكة لم يثقا تماماً بميرابو ، فجعلا يسوفان فى تنفيذ خطته ، حتى إذا كان أبريل سنة ١٧٩١ توفى ميرابو ، فقبر معه مشروعه ، وفقدت الملكية فيه أكبر نصير قادر على إنقاذها .

تغلب رأى الملكة بعد ذلك ، وكان مشروعها يقضى بالهرب سراً نحو الحدود فى اتجاه « شالون (Châlons) » و « متز (Metz) » ، حيث تقام مظاهرة عسكرية لارهاب الجمعية وإعادتها إلى صوابها . وفى ليلة ٢١ يونيه اتخذ الملك وزوجه وبنوه من الليل ستاراً ، ويمموا شطر الحدود ، حيث كان ينتظرهم جيش بقيادة « بوييه (Bouillè) » . ولما أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من الأمان اكتشفت دخيلة أمرهم ، وقبض عليهم فى « ڤارن (Varennes) » وأعيدوا إلى باريس وسط مظاهر الاحتقار الشديد .

الاختلاف على مصير الملك :

كان أكبر ما يشغل الأذهان بعد عودة الملك هو مصير التاج وصاحبه ، فقد صرح الملك فى خطاب له قبل هربه ، بأن كل ما وافق عليه بعد جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٧٨٩ ، كان بالرغم من إرادته فلا يتقيد به . فرأى فريق من الأعضاء ، وهم جماعة المتطرفين من

اليعاقبة[١] ، أن فى سلوك الملك هذا خروجاً منه على أمته ، وحنثاً بعهده ، وأنه قد آن الوقت الذى تزول فيه الملكية وظلها ، وتقام الجمهورية[٢] لتوطيد النظام الجديد ، غير أن الأغلبية كانت تميل إلى رأى المعتدلين الذين كانوا من حزب اليعاقبة ، ثم انفصلوا عقب هذا الحادث وأصبحوا يعرفون باسم « فويان (Feuillants) » نسبة إلى الدار التى يجتمعون فيها ، وقد كانت قديماً ديراً لجماعة دينية بهذا الاسم . وكان هذا الرأى يقضى باعادة الملك إلى عرشه ، مع تقييد سلطته ، فأصدرت الجمعية قراراً بذلك ، على زعم أن الملك لا يعد مسئولا عن فراره ، لأنه نقل بالقوة ! ولا ريب أن الجمعية قد اتبعت هذا الرأى رغبة فى اجتناب الأزمة التى تعقب إلغاء الملكية ، والفوضى التى تنشأ عن هذا الانقلاب ؛ إلا أن قرارها أغضب المتطرفين من اليعاقبة ، فطعنوا فى رأى الأغلبية ، وقرروا تنظيم مظاهرة لارهاب الجمعية وإخضاعها لرأيهم ، وقد أفلحوا فى دعوتهم ، إذ اجتمع خلق كثير من الغوغاء فى ساحة « شان دى مارس (Champs de Mars) » فى ١٧ يوليه لامضاء الشكوى التى أعدت فى هذا الشأن ، ولكن الحرس الأهلى شتت شملهم ومزق جموعهم ، فاختفى على أثر ذلك زعماء المتطرفين أمثال « دانتون (Danton) » و « روبسبيير (Robespierre) » جزعاً مما قد يحل بهم ، ولو قبض عليهم حينئذ وضرب على أيديهم بشدة لتخلصت البلاد من عوامل الفوضى التى بقيت تئن منها طويلا .

أما الملك فكانت الجمعية قد أصدرت قراراً بوقفه عن مباشرة سلطته حتى يتم وضع الدستور فيوقعه ويقسم يمين الاخلاص له .

وفى سبتمبر سنة ١٧٩١ تم الدستور ، فوقعه الملك وأقسم يمين الولاء للجمعية والقانون . وهكذا ظن العالم أن زمن الثورة والاضطراب فى فرنسا قد انقضى ، وأن البلاد يوشك أن يطلع عليها فجر عهد جديد .

---

(١) تكونت هذه الجماعة من بين أعضاء الجمعية الوطنية مذ كانت بفرساى للبحث فى أعمالهم النيابية . ولما انتقلت الجمعية إلى باريس اتسع نطاق الجماعة ، وأصبحت تشمل عدداً كبيراً من المشتغلين بالسياسة ، واتخذت ناديا لها دارا قديمة للفئة الدينية المعروفة باسم « اليعاقبة » (Jacobins) ، فأطلق هذا الاسم على أعضاء ذلك النادى الذين قوى شأنهم مذ أنشأوا فروعاً لناديهم فى كل إقليم وناحية بفرنسا .

(٢) يلاحظ أن هذه هى المرة الأولى التى نبتت فيها فكرة الجمهورية ، وذلك نتيجة تدرج الحوادث كما ذكرنا فى ختام الفصل الأول .

الفصل الرابع

الجمعية التشريعية — (L'Assemblée Législative)

انحلت الجمعية الوطنية عقب إتمام الدستور وحلف يمين الاخلاص له ، فطويت بذلك صحيفة الهيئة التى قوضت دعائم النظام القديم . ومهما قيل عن المبادئ الجليلة التى أتى بها رجال هذه الجمعية ، فما لا ريب فيه أنهم لم يتخذوا الحيطة لحماية الشعب من نفسه ، بعد أن سلبوا السلطة من الملك لحماية الشعب منه ، وهذا أكبر انتقاد يوجه إليهم ، فهم وإن كان جلهم على قسط وفير من الحزم ، فقد جرفوا فى تيار العواطف الذى ساد البلاد فدفع بها إلى هاوية بعيدة الغور .

انعقدت الجمعية التشريعية فى أول أكتوبر سنة ١٧٩١ وفق أحكام الدستور ، وكانت تختلف عن الجمعية التى تقدمتها فى أن مهمتها اقتصرت على تنفيذ مواد الدستور ، وحماية نتائج الثورة من عبث العابثين بها . ولذا فانه بعد أن كان النزاع فى الجمعية الوطنية قائماً على مسائل دستورية ، أصبح نزاع الأحزاب الآن قائماً على الاستئثار بالسلطة . ولما كان أعضاء الجمعية الوطنية قد قرروا أنه لا يجوز تجديد انتخاب أى عضو فيها للجمعية التشريعية ، فقد حرمت هذه الجمعيه من أعظم رجال فرنسا كفاية وحزماً وخبرة ، وامتلأت بشبان حديثى العهد بالسياسة وشؤون الدولة .

الأحزاب :

انقسمت الجمعية من بادئ الأمر إلى ثلاثة أحزاب وهى : اليسار واليمين والوسط ، فأما حزب اليسار ، فكان يجمع أنصار اليعاقبة الذين تقدم ذكرهم ، المتطرفين منهم والمعتدلين وأشهرهم جماعة الجيروند (Girondins) نسبة إلى الاقليم الذى انتخبوا عنه . وكانوا ينقمون على الدستور اعتداله فى عرفهم ، ويعتمدون فى خطاباتهم على الألفاظ المنمقة والعبارات الخلابة تشبهاً بنواب الرومان . وأما حزب اليمين فكان يتألف من أنصار جماعة الفويان الذين كانوا يعضدون الدستور ، وكان حزب الوسط يشمل أفراداً عرفوا بالحذر والتردد ، فكانوا يخدمون الحزب بعد الآخر ، دون اتخاذ رأى معروف ولا ثبات على خطة واحدة .

فرنسا والدول :

كان أول ما اتجهت إليه أنظار الجمعية الجديدة مسألة الحرب التى كانت تهدد فرنسا حينئذ من جانب دول أوربا بدعوى « الدفاع عن حق الملوك الالهى وحق الأسرات » ولا ريب أن هذا نفاق وادعاء باطل ، فلطالما نشبت الثورات ، وأعدم الملوك فى أوربا ، دون أن تحرك الدول ساكناً . والحقيقة هى أن أوربا لم تر فى نشوب الثورة إلا فرصة لاضعاف فرنسا واغتيال أملاكها ، وإزالة منافس خطير من ميدان السياسة .

وتفصيل ما حدث هو أن الروسيا اقترحت فكرة التعاون فى القضاء على الثورة ، حتى تحول نظر النمسا وبروسيا إلى غرب الرين ، ليخلو لها الجو فى پولندة ، ولكن بروسيا ظلت تتردد طويلا قبل أن تغامر بجنودها ضد فرنسا ، حتى ألحت عليها انجلترا وهولندا والنمسا بالكف عن دسائسها فى بلچيكا والانصراف إلى ما قد يصيبها من الغنم بمحاربة فرنسا . وبذا خرجت الدول من انشقاق بعضها على البعض الآخر ، بالاتفاق على التهام تلك الدولة المنشقة على نفسها . ولما قر الرأى على ذلك ، بدأت النمسا وبروسيا ترقبان الفرص وتتلمسان الأعذار للبدء بالتدخل .

كيف بدأت الحرب :

وكان أول هذه الأعذار ما نشأ عن إلغاء امتيازات الأمراء الألمان المقيمين على حدود الألزاس . فقد قبلت الجمعية أن تعوضهم عما فقدوه ، ولكنهم أصروا على أخذ حقوقهم كاملة . وازداد المركز حرجا باحتلال فرنسا كونتيه فينيسان — وكانت ملكا للبابا — وذلك إثر قيام أهالى أفينيون (Avignon) ضد عمال البابا ، وإعلان انضمامهم إلى فرنسا ، هذا إلى أن باريس امتلأت بالوفود من ألمانيا وسويسرا وإيطاليا طالبين من زعماء الثورة المعونة لبلادهم للوصول إلى مثل نصيبهم من الحرية . فجزعت الدول ، وبدأت تفكر فى التدخل قبل أن يتفاقم الأمر . ولا ريب أن إلحاح المهاجرين من الفرنسيين ، وتوسل الملك والملكة لأخيها أمبراطور النمسا بالتعجيل بانقاذهما من الخطر الذى كان يتهددهما رغم قبولهما الدستور ، لم يترك مجالا للنمسا فى التردد ، فأرسل الامبراطور بالاتفاق مع ملك بروسيا تهديدات عدة إلى فرنسا كان أخطرها شأناً بلاغ « بلنتز (Pillnitz) » (٢٧ أغسطس سنة ١٧٩١)

الذى أعلنا فيه أن دول أوربا لا تتردد فى استخدام كل الوسائل لاعادة الملكية إلى قوتها فى فرنسا . وقد طرب الأشراف المهاجرون لصدور هذا البلاغ ، وأرسلوا منشوراً من كوبلنتز (Coblentz) توعدوا فيه زعماء الثورة بالعقاب الصارم .

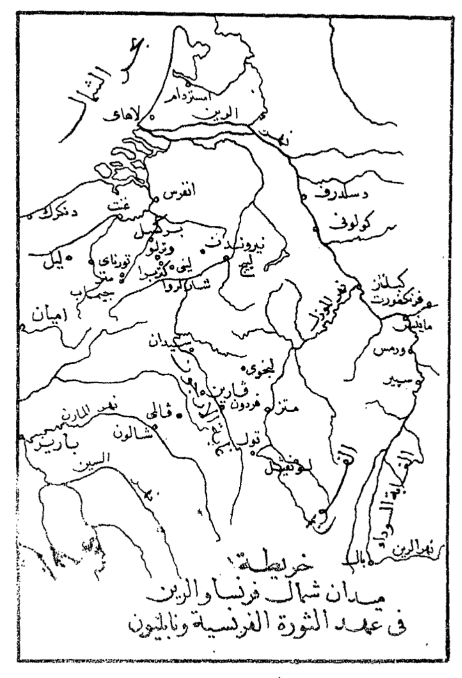
ولقد أثارت هذه التهديدات سخط الشعب الفرنسى ، حتى أن الجمعية التشريعية قررت أن كل مهاجر لا يعود إلى فرنسا يعد شريكا فى التآمر على سلامة بلاده ، ويكون جزاؤه الموت ومصادرة أملاكه . وقررت أيضاً أن ينفى كل من لا يقسم يمين الطاعة والاخلاص للدستور من رجال الدين . وانتهى الأمر أخيراً بأن أفلح أنصار الحرب[1] فى فرنسا فى حمل الملك على إعلان الحرب فى ٢٠ أبريل سنة ١٧٩٢ .

الحرب :

كانت عدة فرنسا الكبرى المتطوعين من أبنائها ، فان الجيش القديم كان قد انحل على أثر الثورة ومهاجرة الكثيرين من الضباط الأشراف . على أن هؤلاء المتطوعين كانوا لا يملكون من الصفات الحربية سوى الحماسة ، وهى لا تغنى عن النظام والخبرة ، ولا يملكون من المعدات والذخائر إلا القليل . ولعل أكبر معجزة أتت بها الثورة هى التغلب على كل هذه المصاعب ، والانتصار فى النهاية على أعظم جيوش أوربا . ولا ريب أن ذلك يعزى إلى أن الحليفتين لم تجمعا من الجنود أكثر من ثمانين ألفا ، فى مقدمتها الأشراف المهاجرون ، وكان يقود هذه القوات « برنسويك (Brunswick) » قائد بروسيا وهو شيخ تنقصه صفات المغامرة والاقدام ، ولم تكن الثقة متبادلة بين الحليفتين ، كما أن أنظارهما كانت متجهة نحو بولندة على الدوام لمراقبة ما تعمله روسيا هناك ؛ هذا إلى أنهما كانتا فى غرور من قدرتهما على سحق فرنسا على مهل ، ولذلك فانهما لم تتعجلا فى الزحف إليها ، أضف إلى ذلك أن « برنسويك » أصدر بلاغا فى ٢٥ يوليه توعد فيه باريس بالتدمير إذا أصاب الأسرة المالكة أى سوء ، أو إذا قاوم جيوشه مقاوم ؛ وقد أتى هذا البلاغ بغير ما كان ينتظره الأعداء ،

---

(١) كانت الأحزاب المختلفة مجمعة على إعلان الحرب ماعدا اليعاقبة المتطرفين ، فأنصار الملكية المطلقة كانو يأملون أن تنتصر النمسا فتعيد إلى الملك سلطانه المطلق . وأنصار الملكية الدستورية ، كانوا يرجون من وراء أنتصار فرنسا تقوية مركز الملك فتخف حدة المتطرفين . والجيروند كانوا يرغبون فيها لاتخاذها وسيلة للاستئثار بالسلطة ، وأما اليعاقبة المتطرفون فقد رغبوا وحدهم عن الحرب مخافة أن تؤدى إلى الهزيمة فيقضى على الثورة ، أو إلى النصر فيقوى مركز الملكية .



خريطة
ميدان شمال فرنسا والرين
فى عهد الثورة الفرنسية ونابليون

إذ تماسكت الأمة تماسكا تاماً لدفع الأخطار التى كانت تتهددها .

أسرعت فرنسا بالزحف إلى بلچيكا عقب إعلان الحرب ، ولكنها ردت على عجل ، ولم يتعقبها أعداؤها ، فأفسحوا لها المجال لتنظيم صفوفها من جديد ، إذ لم يبدأوا مهاجمتها إلا فى ١٩ أغسطس ، فاستولوا على كثير من المدن حتى اخترقوا غابات الأرجون (Argonne) « ترموبيل فرنسا » ، فوجدوا الفرنسيين تحت قيادة « ديموربيه (Dumouriez) » مرابطين على تلال ڤالمى (Valmy) ، فأطلقوا عليهم النيران ، ولكن الجنود الفرنسية ثبتت فى مكانها ثباتاً لم يعهده خصومهم من قبل . ولما كان المرض قد تفشى بين الجنود ، وكانت الدول فى شغل عن الحرب بموقف روسيا المقلق فى الشرق ، فقد

اتفق برنسويك مع ديموريبه على أن ينسحب من غير قتال ، ولذا تعتبر موقعة ڤالمى على صغرها من أهم مواقع التاريخ ، لأنها ولدت فى فرنسا وجيشها تلك الثقة بالنفس التى جعلتها مصدر الفزع لأوربا مدة طويلة .

باريس إبان الحرب :

كان الملك قد اتخذ وزارة من حزب اليمين عند افتتاح الجمعية التشريعية ، ولكنها سقطت أمام حملات الأحزاب المعارضة ، وأعقبتها وزارة من الجيروند ، فتم على يدها إعلان الحرب ، إلا أن هزيمة الجند فى فاتحة الهجوم أدت إلى سقوط هذه الوزارة ، وتعيين وزارة جديدة تمثل الأحزاب المختلفة ، فلم يرق ذلك فى أعين الجيروند الذين فكروا فى استخدام الشعب لارهاب الملك وحمله على إرجاع وزارتهم ، وقد ظاهرهم اليعاقبة المتطرفون فى هذه الفكرة ، على أمل أن تتهيأ لهم الفرصة لاغتيال الملك وإعلان الجمهورية ، ومن ثم دبرت مظاهرة فى ٢٠ يونية سنة ١٧٩٢ باسم الاحتفال بذكرى ميثاق ملعب التنس ، وفيها اقتحم الشعب قصر التويلرى وأحاط بالملك ، ولكنه أبدى من الثبات واللين ما استطاع به أن يرد المتظاهرين ، دون أن يظفروا ببغيتهم ، إلا أن هذا الحادث أفزع كثيراً من المعتدلين أمثال لافييت ، فأشاروا على الملك باغلاق جمعية اليعاقبة والضرب على أيدى المحرضين ، ولكن الملك والملكة لم يعملا بهذه النصيحة ، فعرضا حياتهما وحياة أسرتهما لأخطار لم تكن فى الحسبان .

١٠ أغسطس :

ذلك أن المتطرفين لم ينثنوا بعد ٢٠ يونيه عن توجيه أشد الحملات إلى الملكية وأنصارها وجاء بلاغ برنسويك فاتخذه المحرضون سلاحاً جديداً يستخدمونه لاغراء الباريسيين ووفود متطوعى الأقاليم للمطالبة بخلع الملك . وحدث أن وفداً من مرسيليا وصل فى أواخر يوليه وهو ينشد نشيد الرين الحماسى (الذى وضعه روجيه دى ليل ، وعرف منذ ذلك الحين بالمرسيليز) ؛ فوجد المتطرفون فى ذلك الوفد الأداة التى ينشدونها لتحقيق أغراضهم ، فبدأوا باغتصاب السلطة من بلدية باريس ليلة ١٠ أغسطس ، ثم هاجموا قصر التويلرى فى الصباح ، ففر الملك وأهله إلى قاعة الجمعية ، وبعد قتال عنيف بين الغوغاء والحرس الخاص ، اقتحم الغوغاء القصر ، ومنه إلى الجمعية حيث ألحوا بخلع الملك ، ولكن الجيروند أفلحوا فى الحصول على موافقة الجمعية على وقفه فقط ، وترك البت فى مسألة العرش إلى مؤتمر وطنى يدعى لهذا

الغرض ، آملين أن يفوزوا حينئذ باستخدام رأى مندوبى الأقاليم ضد يعاقبة باريس[١]، على أنهم قبلوا مع ذلك وضع الملك فى حراسة بلدية باريس وسجنه مع أسرته فى « الهيكل القديم » .

وإذ تم إيقاف الملك وحكومته انتخبت هيئة تنفيذية لادارة البلاد ، وكان على رأسها « دانتون (Danton) » أحد زعماء اليعاقبة ، وبطل الحوادث التى مرت بنا ، فاشترك مع مجلس الكومون (البلدية الجديدة) فى إدارة الأعمال وتنفيذ السياسة المخربة التى جرى عليها حزبهم .

مذابح سبتمبر :

فى تلك الأثناء تقدم الأعداء فى الأراضى الفرنسية على عجل كما مر بنا ، فقررت الجمعية بتأثير الكومون والرعب الذى أحدثه بلاغ برنسويك القبض على الأشراف وإيداعهم السجون حتى يأمن الناس شر الخيانة . وما وافت الأنباء بسقوط فردان (مفتاح باريس) فى ٢ سبتمبر حتى استولى الجزع على الجميع وطافت بالسجون عصابات مسلحة ، أودت بحياة كل من فيها تشفياً منهم . ولقد استمرت هذه المذابح حتى ٥ سبتمبر بعد أن بلغ عدد من قتل نحو ١٥٠٠ ولا شك أن المسئول عن كل هذه الأرواح هو دانتون ومن ورائه مجلس الكومون .

وأما الجمعية التشريعية ، فقد انحلت بعد ذلك بقليل ، بعد أن تم على يدها هدم الملكية والدستور نفسه ، بل هدم السلام والعدل والحرية .

الفصل الخامس

المؤتمر الوطنى — (La Convention Nationale)[٢]

الأحزاب :

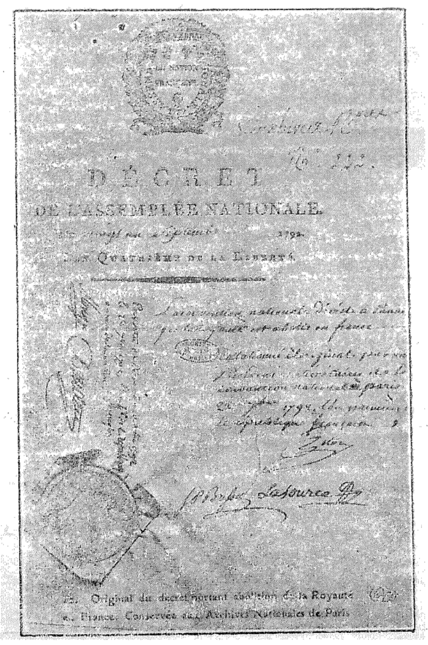
عقد المؤتمر الوطنى فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢ فجلس الجيروند على اليمين ولم يكونوا أقل رغبة فى الجمهورية من اليعاقبة ، وإنما جعلوا برنامجهم مكافحة مطامع ذلك الفريق ، لما رأوه

(١) فزع الجيروند خلال هذه الحوادث من سياسة اليعاقبة لما رأوه من رغبتهم فى التسلط على الجمعية وإملاء سياستهم على البلاد بقوة الغوغاء ومجالس الكومون بباريس .

(٢) انتخب المؤتمر على قواعد جديدة وضعتها الجمعية التشريعية وهى إلغاء النصاب المالى وإنقاص السن إلى ٢١ عاماً .

فيهم من نزعة السيطرة على البلاد . أما اليعاقبة المتطرفون[١] فقد جلسوا إلى اليسار ، وكانوا أقل عدداً ولكنهم كانوا أكثر كفاءة وأكبر جرأة وأشد ارتباطاً — تظاهرهم من الخارج مدينة باريس — وجلس بين الفريقين جماعة عرفوا باسم « السهل » (La Plaine) وكانوا يتبعون رأى الفريق الأقوى .

وقد كانت فاتحة أعمال المؤتمر إلغاء الملكية فى ٢١ سبتمبر ، ثم إعلان الجمهورية


DÉCRET

DE L'ASSEMBLÉE NATIONALE.

1792.

L'AN QUATRIÈME DE LA LIBERTÉ.

Original du décret portant abolition de la Royauté en France. Conservé aux Archives Nationales de Paris

قرار إلغاء الملكية (٢١ سبتمبر سنة ١٧٩٢)

(نقلا عن الصورة الرسمية المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس)

(١) يعرف هؤلاء باسم (Montgnards) اذ اتخذ زعماؤهم مقاعدهم بأعلى القاعة فى أقصى اليسار وأشهرهم دانتون وروبسبيير ومارا وديمولين .

فى ٢٥ سبتمبر ، ولما جاءت الأنباء بتقدم الجيوش الفرنسية بعد ڤالمى حتى اكتسحت البلچيك وضمت سافوى ونيس إلى فرنسا وبسطت حمايتها على جنيف ، أصدر المؤتمر قراراً فى ١٩ نوفمبر بتأييد كل أمة تطالب بحريتها . ولقد حاول الجيروند أثناء كل هذا أن يستأثروا بالسلطة فى ظل النظام الجديد ، فوجهوا إلى اليعاقبة تهماً زادتهم فى الواقع ارتباطاً وتساندا وجعلتهم يشعرون أن لا سبيل إلى تأييد الجمهورية ، وإرهاب خصومهم والسيطرة على البلاد ، إلا باعدام الملك ، فحاولوا أن يكرهوا المؤتمر على إصدار قرار باعدامه بتهمة الخيانة العظمى للبلاد من غير محاكمة . إلا أن الجيروند قاوموا تلك الحركة ، وأفلحوا فى حمل المؤتمر على تقرير محاكمته ، طمعاً فى إنقاذه . ومع أن العرف والدستور يناقضان هذه المحاكمة ، فقد مثل الملك أمام المؤتمر ودافع عن نفسه ، كما دافع عنه محاميان حتى كاد المؤتمر يقتنع ببراءته ، ولكن «روبسبيير» وقف فى الأعضاء يذكرهم أنهم « ليسوا قضاة بل رجال سياسة » وكان لخطابه وخطاب زملائه من التأثير ما جعل المؤتمر يقرر إدانة الملك ، فحاول الجيروند[1] إنقاذه بالالتجاء إلى استفتاء الشعب فى العقوبة ، غير أن اليعاقبة أفسدوا حيلتهم ، بأن حشدوا جموعا من غوغاء باريس داخل القاعة وخارجها لارهاب الأعضاء المعتدلين والمترددين يوم أخذ الأصوات فى أمر تقدير العقوبة ، ثم اقترح أحدهم ألا يبدى العضو رأيه وهو جالس أو قائم فى مكانه كما جرت العادة ، بل بالذهاب إلى المنبر وإعلان رأيه من هناك ، فأفزعت هذه الحيلة كثيراً من الأعضاء ، ودفعتهم إلى الرضوخ لرغبة أعدائهم . وهكذا فاز اليعاقبة بالأغلبية ، وقرر المؤتمر إعدام الملك (فى ١٧ يناير سنة ١٧٩٣) ، ونفذ فيه الحكم فى ٢١ يناير بميدان الجمهورية بباريس ، وكان آخر ما نطق به : « إنى برئ . . . ولكن فليكن دمى فداء سلام وسعادة أبناء فرنسا » .

عهد الإرهاب :

رأى المتطرفون حينئذ أنه قد تحتم عليهم المضى فيما شرعوا فيه من الارهاب ، سواء أرغبوا فى ذلك أم كرهوا ، حتى لا تسنح الفرصة للمعتدلين وأنصار الملكية بالثأر منهم . وكانت الأحوال كلها قد تهيأت لهم لتحقيق أغراضهم ، فقد أحاطت بالبلاد إذ ذاك أخطار عديدة نشأت عن حالة الفزع التى أوجدها قتل الملك فى داخل البلاد وخارجها .

---

(١) لم يحاول الجيروند انقاذ الملك حباً فيه ، ولكن نكاية فى اليعاقبة وجزعاً من انتقال السلطة إلى يد خصومهم ، ومن أجل ذلك أرادوا الالتجاء الى استفتاء الشعب ، لاستخدام رأى الأقاليم ضد يعاقبة باريس .

أما فى داخل البلاد فقد عم السخط على اليعاقبة ، لا سيما فى الأقاليم ، حيث أخذ يتجلى هذا السخط فى مظاهر شتى ، فديموريه — وكان من أكبر أنصار الجيروند — انضم إلى الأعداء بعد أن حاول عبثاً الزحف إلى باريس لتخليص البلاد من إرهاب المتطرفين . ثم إن الفتن الداخلية استعرت فى أنحاء البلاد على إثر قتل الملك ، وإعلان التجنيد العام ، والاستطالة على رجال الدين ، وتحريض الجيروند الذين تفرقوا فى البلاد خوفا من اليعاقبة . وأما فى الخارج فقد أفزع هذا الحادث ملوك أوربا ، وصرف الكثيرين عن العطف على الثورة ، لا سيما بعد أن أخذت الجنود الفرنسية تتقدم فى بلجيكا بعد ڤالمى ، فتألف التحالف الدولى الأول من النمسا وبروسيا وانجلترا وأسبانيا ، وأكرهت الجنود الفرنسية على الارتداد على عجل .

ديموريه

إزاء كل هذا رأى المتطرفون الفرصة سانحة للاستئثار بالحكم دون باقى الأحزاب ، فأعلنوا أن البلاد فى خطر ، وأن لا سبيل إلى الدفاع عنها ، إلا إذا تألفت هيئة صغيرة تدير الأعمال ، وتقرر الخطط بغير تردد أو توان ، فأجاب المؤتمر بغيتهم ، وأنشأ لجنة سميت لجنة الأمن العام ، (Comitê du Salut Public) ، وأقام إلى جانبها محكمة سميت محكمة الثورة مهمتها القضاء على كل العوامل التى تعرقل مصلحة الدفاع الوطنى ، وكان للمتطرفين اليد العليا فى الهيئتين .

أعمال لجنة الأمن العام :

لم يلبث اليعاقبة أن قبضوا على ناصية الحالة فى الداخل والخارج . فأما فى الداخل ، فقد أطفأوا نيران الثورات بما أعدوه من القوة وأعلنوه من الوعود ، إذ وضعوا دستوراً جديداً للجمهورية سمى فيما بعد (دستور سنة ١٧٩٣) ، ولكنهم لم ينفذوه ، واستخدموا القوة لاطفاء الفتن ، حتى لم ينسلخ عام ١٧٩٣ إلا وقد أخمدت الثورة فى لاڤنديه (La Vendêe) وأذعنت مرسيليا ، ودانت طولون ، وفتحت ليون أبوابها بعد حصار طويل .

وأما فى الخارج فقد أظهر اليعاقبة العجاب بكفاءتهم ، وإرادتهم الحديدية ، ونشاطهم الغريب الذى نفخوا منه فى صدر الأمة حتى حولوها من أقصاها إلى أقصاها إلى ثكنة عسكرية ، فاستخدموا الشبان للقتال ، والشيوخ لاستنهاض الهمم ، والنساء للتمريض والحياكة ، والأولاد والمتزوجين للعمل فى الحقول ومصانع الأسلحة والذخيرة .

وكان المحور الأكبر لادارة الشؤون الحربية ووضع خطط القتال ، « كارنو (Carnot) » الذى يكاد لا يعرف التاريخ له مثيلا فى قدرته العجيبة على تنظيم الجيوش وتجهيزها بكل معدات القتال ، حتى إنه لم يحل الحول حتى كانت هزائم فرنسا قد انقلبت إلى انتصارات ، إذ أوقف زحف الحلفاء إلى فرنسا ، ثم اتخذ الجيش الفرنسى خطة الهجوم ، فاكتسح البلاد المنخفضة مرة ثانية ، واحتل ضفة الرين اليسرى ، وأجبر الأسبان على التراجع إلى ما وراء جبال البرانس ، وبذلك تحقق ما كانت تحلم به فرنسا من قديم وهو الوصول إلى حدودها الطبيعية .



كارنو

محكمة الثورة :

بينما كانت لجنة الأمن العام تقوم بمهمة الدفاع عن البلاد ، وتعد لها عدة النصر ، كانت محاكم الثورة فى باريس والأقاليم ، تنظر فى أمر من يشتبه فى سلوكهم ضد مصلحة البلاد ، وتدفع بهم إلى المقصلة ، فقضت على مئات من الرجال والنساء بتهمة الخيانة العظمى ، حتى أصبح مشهد الاعدام بالمقصلة أمراً عادياً تحتشد الجموع لرؤيته كل يوم . ولقد ذهب بين الضحايا كثير ممن لم تكن لهم جناية سوى التشيع لآراء أقل تطرفاً من آراء اليعاقبة ، أو ممن كان يخشى أن يثأروا لأنفسهم — « أرسل أعداءك إلى المقصلة قبل أن يرسلوك إليها » — فسقط على حد المقصلة كثير من زعماء الجيروند ، كما سقطت الملكة ، وشارلوت كورداى ، التى قتلت مارا زعيم نادى اليعاقبة ، طمعاً فى القضاء على حكم الارهاب بالارهاب .

انقسام اليعاقبة :

على أنه إذا كان اليعاقبة قد أفسحوا المجال لأنفسهم بالقضاء على كل أعدائهم ، فإنهم سرعان ما انقسموا شيعاً وأحزاباً ، أولها حزب « دانتون » ، الذى رأى أن سياسة الفزع والارهاب قد بلغت أقصى مداها ، وأنه لا بد من العودة إلى سياسة الاعتدال ، لا سيما بعد ما خفت وطأة الأخطار التى كانت تهدد البلاد . والثانى حزب « هيبير (Hébert) » ، و « شومت (Chaumette) » وكان يدعو إلى نهاية التطرف فى كل شىء ، وبتأثيره اتخذ تقويم جديد لفرنسا يبدأ بتاريخ إعلان الجمهورية ، ووضعت أسماء جديدة للأيام والشهور والفصول ، وألغى نظام الأسابيع ، وقسم الشهر إلى ثلاثة أقسام متساوية ، وأعلن زوال المسيحية من فرنسا واستبدالها بعبادة « العدل والحق » كما أعلنت استباحة أملاك الأشراف ، ووضع النظام العشرى للمقاييس والموازين وهو النظام المتبع الآن فى فرنسا وغيرها . وكان هناك فريق ثالث لم يرتض مبادئ دانتون المعتدلة ، ولم يسلم بآراء هيبير المتطرفة ، وكان على

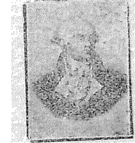


دانتون

رأسه « روبسبيير » ، فنجح بمساعدة « دانتون » في القضاء على جماعة هيبير أولا ، ثم انفرد بالجماعة الأخرى ، فقضى على دانتون وشيعته . وهكذا خلا الجو أخيراً لروبسبيير .

الإرهاب الأكبر :

كان روبسبيير شديد الاعتقاد بوجود الكائن الأعظم (Etre Supréme) فجعل فاتحة أعماله حمل الأمة على مشاركته اعتقاده بأن أقام احتفالا فخما للعبادة الجديدة ، رأسه بنفسه كالكاهن الأكبر لها ، وكذلك عمل على صيانة حقوق الأملاك لأربابها ، واهتم ببسط سلطان « الفضيلة » مستعيناً على ذلك بالارهاب وسفك الدماء بلا حساب ، حتى بلغ ضحايا المقصلة في باريس وحدها ١٣٧٦ في الستة الأسابيع الأخيرة من حكمه — وكان مع ذلك يشكو من البطء في القضاء على أعداء الجمهورية .


روبسبيير

إعدام روبسبيير :

غير أن الشعب ملّ هذه المشاهد الدموية التي كان يراها كل يوم ، وأصبح يتوق إلى عهد تسود فيه السكينة والسلام ، لا سيما أن الحجة التي كانت تتخذ ستاراً لهذه الفظائع ، وهي سلامة الوطن قبل كل شيء ، قد باتت ولا محل لها ، بعد أن تقهقر أعداء فرنسا ، وأخمدت الفتن . لذلك دبرت مكيدة لازالة شبح روبسبيير المخيف ، واشترك في تدبيرها وتنفيذها رجال مختلفو المبادئ والأخلاق ، فلم يكن يربط بعضهم ببعض سوى الفزع من الفتاك بهم ، وكان أكبر عامل بينهم « فوشيه (Fouché) » أحد زعماء الارهاب ، فان له الفضل الأكبر في تدبير هذه المؤامرة وإحكامها . وفي ٢٩ يوليه سنة ١٧٩٤ وجه المؤتمرون إلى روبسبيير في قاعة المؤتمر تهمة الخيانة العظمى التي طالما أزهق الأرواح باسمها ، فلجأ روبسبيير إلى قوة العامة لانقاذه ، ولكن أكبر أنصاره كانوا قد انفضوا من حوله ، فاستطاع المؤتمر أن يقدمه إلى المقصلة ليشرب الكأس التي طالما جرعها المئات من الأبرياء ، وأحس الناس كأنما أفاقوا من حلم مروع !

حكومة الإدارة :

كان أكبر ما يرغب فيه الناس جميعاً ، أن تعود الحياة والأعمال إلى مجراها العادى ، بعد أن ساد الرعب والضنك طويلا ، وكسدت التجارة وارتبكت الأحوال المالية ، فتعالت الأصوات بوجوب القضاء على كل عوامل الفوضى والارهاب ، وإعادة سير الأحكام إلى طريقها النظامى ، فتشجع المؤتمر وأغلق نادى اليعاقبة ، وفض مجلس الكومون فى باريس ، وألغى كل القوانين الاستثنائية التى وضعها رجال العهد البائد . بيد أن رغبة البلاد فى السلام والطمأنينة لم تصل إلى درجة الرغبة فى القضاء على الثورة وآثارها ، فقد كان يعز على الناس ضياع ثمرة جهاد وآلام السنين التى مرت ؛ كما أن الكثيرين من أفراد الشعب نالوا خيراً وفيراً فى عهد الثورة — كأرباب المزارع وأصحاب الوظائف وغيرهم — فلم تذهب بهم رغبتهم فى التخلص من حكم الارهاب إلى حد إرجاع الملكية القديمة . غير أن الملكيين خيل إليهم أن الفرصة سانحة ، فهبوا بمساعدة الانجليز ، وحاولوا غزو فرنسا من الشمال وإضرام نار الفتنة فيها ، ولكن القائد الكبير « هوش » قضى على محاولتهم هذه ، وشتت أنصارهم .

دستور سنة ١٧٩٥ :

حينئذ اتجهت أنظار المؤتمر إلى وضع دستور جديد للجمهورية ، تصان فيه حقوق الأفراد ، فوضع النظام المعروف بدستور العام الثالث ، وبمقتضاه تألفت الحكومة من الهيئات الآتية :

أولا — الهيئة التشريعية ، وتتألف من :

(ا) مجلس الشيوخ ، ويتكون من ٢٠٠ عضو ممن يزيد عمرهم على سن الأربعين ، ووظيفته مراجعة قرارات المجلس الآخر ووقف ما لا يتفق منها مع المصلحة العامة .

(ب) مجلس الخمسمائة ، ويتكون من خمسمائة عضو ممن يزيد سنهم على الثلاثين ، ويسقط ثلث عددهم فى كل عام ، ووظيفته وضع مشروعات القوانين لاغير[1] .

ثانياً — الهيئة التنفيذية ، وتعهد إلى خمسة أعضاء ينتخبهم المجلسان ، ويرأس كل منهم

---

(١) وضع نظام الانتخاب على درجتين واشترط ألا تقل سن الناخب عن ٢١ سنة وأن يكون ممن يدفعون قدراً معيناً من الضرائب وأن يعرف القراءة والكتابة .

الادارة بالتناوب — لمدة ثلاثة أشهر ، ويسقط واحد منهم سنوياً بالاقتراع ، ومهمتهم تولى الادارة والسياسة والشؤون الحربية .

ولما كان المؤتمر قد خشى أن تكون أغلبية الحكومة الجديدة لغير رجاله ، فيتعرض لانتقام خصومه من يعاقبة وملكيين ، فقد اشترط فى تكوين الهيئة التشريعية المقبلة ، أن يكون ثلثا أعضاء المجلسين من بين أعضائه ، غير أن الشعب كان شديد الحنق على كل رجال العهد القديم ، فهب يحتج على هذا القيد ملتجئاً إلى القوة كسابق عادته ، ولكن المؤتمر قابل القوة بمثلها ، وكانت له الغلبة على الشعب ، بفضل جندى شاب لم تدركه الشهرة بعد ، وهو نابليون بونابرت .

الفصل السادس

ظهور نابليون بونابرت

مولده ونشأته :

ولد فى أجاكسيو بجزيرة قرشقة (Corsica) فى ١٥ أغسطس سنة ١٧٦٩ من أسرة تسكانية الأصل ، هاجرت إلى تلك الجزيرة قبل ذلك العهد بأجيال عديدة ، وكان أبوه «شارل بونابرت» محامياً ذا شهرة كبيرة ، وأمه « ليتيشيا راموليتو (Lætitia Ramolino) » من فضليات النساء وأذكاهن . شب والجزيرة حديثة العهد بالثورة التى قامت ضد فرنسا ، حين حاولت الاستيلاء عليها ، فشبعت مخيلته بقصص أبطال قومه وشجاعتهم ، ولما آنس منه أبوه الرغبة فى الجندية من صغره ، أرسله إلى مدرسة بريين (Brienne) الحربية ومنها إلى المدرسة الحربية العليا بباريس ، فأظهر تفوقاً عظيماً على أقرانه فى الرياضيات ، وإطلاعاً واسعاً فى التاريخ والجغرافيا ، ولما أتم دراسته سنة ١٧٨٥ عين ملازماً فى الجيش ، وسرعان ما نشبت الثورة فرحب بها نابليون حقداً على الأشراف وأبنائهم الذين كانوا يهزأون به فى المدرسة ، وانتصاراً للأفكار الحديثة التى تشبع بها ، فطفق يساعد على نجاح الثورة وانتشارها فى موطنه ، تارة بالكتابة وتارة بالخطابة ، حتى اضطرت أسرته إلى النزوح إلى فرنسا ، فراراً من اضطهاد أهل الجزيرة لها ، إلا أنه خفف تدريجاً من حماسته وتشيعه الشديد للثورة ،

لأن تربيته العسكرية لم تلائمها الفوضى والجرائم التى كان يرتكبها الغوغاء ، ولكنه من جهة أخرى رأى من واجبه تعضيد حكومة اليعاقبة ، لدفع الأخطار التى كانت تهدد البلاد ، فعين عام ١٧٩٣ قائداً للمدفعية فى حصار طولون التى ثارت واعتصمت بمعونة الانجليز والأسبان ، فكان لخطته الفضل الأكبر فى إخضاعها ، ولما حدثت فتنة باريس التى أشرنا إليها (عام ١٧٩٥) نجح فى الدفاع عن المؤتمر كما عرفنا ، وتعرف إذ ذاك بجوزفين بوهارنيه ، أرملة أحد قواد فرنسا الأشراف ، فتزوج بها ، ثم عهدت إليه قيادة الحملة الايطالية (التى أعدتها الحكومة الجديدة) اعترافاً بخدماته لحكومة الادارة .

الحملة الإيطالية :

كانت الجيوش الفرنسية قد انقلبت إلى الهجوم كما علمنا عقب موقعة ڤالمى ، فدخلت بلچيكا وهولندا [1] ثم ردت على أعقابها بعد تأليف التحالف الدولى الأول [2] ، ولكن لجنة الأمن العام قاومت هذا الخطر ، وأخذت تهاجم أعداءها حتى احتلت البلچيك وهولندا من جديد ، فانفرط عقد التحالف على الأثر بخروج بروسيا [3] التى اعترفت لفرنسا بفتوحها فى الشاطئ الأيسر للرين ، وتبعتها أسبانيا التى نزلت لفرنسا عن جزيرة سان دومنجو ، فلم يبق سوى انجلترا والنمسا ، ومعهما سردينيا ، فبدأت حكومة الادارة بتوجيه ضرباتها إلى النمسا ، وكانت خطتها ترمى إلى مهاجمة ڤيينا عن طريق وادى الطونة ، بينما يقوم جيش آخر بالزحف إلى شمالى إيطاليا ، ومنها إلى ڤيينا أيضاً ، وهذا القسم الأخير هو الذى وكل إلى بونابرت .

سار بونابرت بطريق الألب البحرية ، وكان جيشه صغيراً تنقصه المؤن والذخائر ، بيد أنه أشعل حماسة الجند وحرك مطامعهم ، فما كاد ينزل فى السهل الأعظم حتى مزق شمل أعدائه فى موقعة « مونت نوت (Monte Notte) » فى أبريل سنة ١٧٩٦ ، وما زال يتعقب السردينيين حتى نفضوا يدهم من محالفة النمساويين ، وتخلوا له عن نيس وسافوى فى أبريل سنة ١٧٩٦ ، فتحول حينئذ إلى النمساويين ، فأجبر قائدهم « بوليو (Beaulieu) » على الارتداد إلى ما وراء نهر الأدا ومنه إلى ما وراء المانشيو (Mancio) ، حتى أصبح سهل

---

(١) موقعة جيماب نوفمبر ١٧٩٢ .
(٢) موقعة نيرويند مارس ١٧٩٣ .
(٣) معاهدة باسل أو بال (Basle) ١٧٩٥ .

لومبارديا مفتوحاً أمام بونابرت ، فدخل « ميلان » ، ومنها تقدم إلى « منتوا (Mantua) » أمنع معقل لأعدائه فى إيطاليا ، فحاول النمساويون أن يحولوا دون استيلائه عليها ، ولكنهم أرغموا فى النهاية على تسليمها ، وبذلك فتح الطريق أمام بونابرت لمواصلة الزحف إلى فيينا ، من غير أن يلقى مقاومة تذكر ، فاضطر النمساويون أخيراً إلى التقدم بطلب الهدنة .

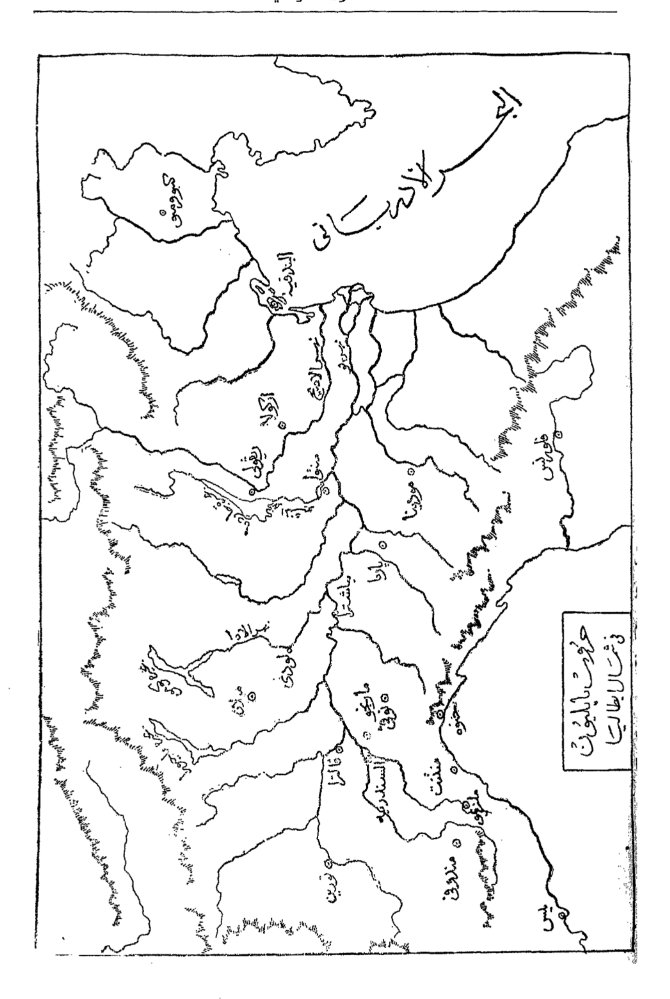
ولما كان جيش فرنسا الزاحف على الرين قد هزم ، وحصلت فرنسا على كل ما كانت ترجوه من الحملة ، فقد أجاب بونابرت طلب الهدنة ، ثم عقد صلح « كامبيو فورميو (Campo Formio) » فى أول أكتوبر سنة ١٧٩٧ ، وبه تخلت النمسا عن كل أملاكها فى إيطاليا مقابل حصولها على جمهورية البندقيه ، كما تخلت عن البلاد الواطئة ، واعترفت بجمهورية شمالى إيطاليا (Cisalpine) التى كونها نابليون[1] ، وسلمت بحق فرنسا فى الاستيلاء على الشاطئ الأيسر للرين ، وعلى ملحقات البندقية على ساحل الأدرياتيك ، وهى « دلماشيا (Dalmatia) » ، وجزائر « الأيونيان (Ionian) » . وتعتبر هذه الحملة فاتحة عهد بونابرت المجيد ، لما تم على يديه من الفوز الباهر والنصر العظيم .

الحملة المصرية :

لم يبق من أعداء فرنسا بعد ذلك إلا انجلترا ، فقد حاول الفريقان عبثاً الوصول إلى حل حاسم أو إبرام صلح يرضى الجانبين ، ومن ثم اتجهت أنظار فرنسا منذ عام ١٧٩٧ إلى غزو مصر لتحويل تجارة الهند عن طريق رأس الرجاء إلى طريق البحر الأحمر ، رغبة فى هدم سيادة بريطانيا التجارية ، وإنشاء قاعدة لغزو ممتلكاتها فى الشرق ، نظراً إلى أن سيادة انجلترا البحرية كانت تحول بين فرنسا وبين غزو عدوتها فى بلادها .

على أن فكرة استيلاء الفرنسيين على مصر لم تكن حديثة العهد ، بل ترجع إلى ذلك الزمن الذى كانت فيه بريطانيا وفرنسا تتنازعان النفوذ فى بلاد الهند ، فقد كانت بريطانيا تعمل دواماً على جعل طريق رأس الرجاء هو طريق مواصلات الهند ، رغبة فى استبقاء سيادتها التجارية التى تقوم على السيادة البحرية ، بينما كانت فرنسا تعمل على تحويل ذلك التيار التجارى إلى طريق البحر الأبيض ، على زعم أن موقعها الجغرافى يسمح لها بالتفوق

(١) تكونت هذه الجمهورية من أملاك النمسا فى شمالى ايطاليا ، ومن فراره (Ferrara) ، وبولونا (Bologna) ، وروماانا (Romagna) التى انتزعها نابليون من البابا بموجب معاهدة « تولنتينو (Tollentino) » (فبراير سنة ١٧٩٧) عقب سقوط منتوا .


البحر الادرياتى
حروب بالليون
في ايطاليا

على انجلترا ، ولذا كانت تحاول بين حين وآخر إعادة فتح طريق مصر التجارى ، أو الاستيلاء على مصر ذاتها ؛ غير أنها فشلت المرة بعد المرة ، حتى إذا ما تهيأت الظروف لغزو مصر إبان حروب الثورة وجدت الفكرة تعضيداً عاماً من رجال التجارة ومن رجال الحرب والسياسة كنابليون وتليران .

وفى يوم ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨ أصدرت حكومة الادارة أمرها إلى الجنرال بونابرت بغزو مصر ، وفتح قناة السويس ، وكذلك الاستيلاء على موانئ البحر الأحمر ، وضمها إلى حكومة الجمهورية . وفى يوم ١٩ مايو خرجت الحملة من طولون ، واستولت على مالطة فى طريقها إلى الأسكندرية ؛ ولما سقطت هذه المدينة فى يد الفرنسيين ، زحفت الجنود إلى القاهرة ، وبعد قتال عنيف فى الرحمانية وشبراخيت وبجوار الأهرام ، استولى بونابرت على العاصمة . غير أن البريطانيين الذين رأوا فى الاستيلاء على مصر خطراً عظيما يهدد كيانهم فى الشرق ، تعقبوا الحملة وفاجأوا القوات البحرية الفرنسية الراسية فى أبى قير ، وفى موقعة تعرف بموقعة النيل قضوا على تلك القوات ، وقطعوا بذلك طريق الاتصال بين فرنسا وجيش الشرق ، ولذا أخذ الفرنسيون يعتمدون على موارد الثروة فى مصر ، ويعملون على تنظيم البلاد ، وتدعيم مركزهم فيها ، فأرسلوا « ديزيه (Desaix) » لغزو الوجه القبلى ، بينما كان بونابرت يخمد فى القاهرة ثورة أهلية استعرت لنزع الحكم الأجنبى منها ؛ ولما استتب له الأمر ، بدأ العلماء الذين رافقوا الحملة بدراسة الشؤون المصرية من وجوهها العديدة ، وتنظيم حياة البلاد على قواعد المدنية الحديثة التى خلفها نابليون أينما حل ؛ هذا فضلا عن دراسة مشروع فتح قناة تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر .

على أن إعلان تركيا الحرب على فرنسا عقب غزوها مصر ، وعزم الحكومة العثمانية على تسيير جيش إلى سوريا وآخر إلى الاسكندرية بمساعدة بريطانيا ، اضطر بونابرت إلى مباغتة خصومه فى سوريا ، ففى ربيع سنة ١٧٩٩ خرج إلى العريش ، ومنها إلى غزة ويافا ، ثم حاصر عكا ، إلا أن سقوط معدات الحصار (التى أرسلت بحراً) فى يد الانجليز ، واستماتة الجزار باشا قائد الحصن فى الدفاع عنه بمساعدة « سدنى سمث » قائد القوات البريطانية فى شرق البحر الأبيض ، اضطر بونابرت إلى رفع الحصار والعودة إلى مصر ، لا سيما أن الجنود العثمانية الموجهة إليها كانت قد وصلت إلى الاسكندرية . وفى يوم ٢٥ يوليه فاجأ بونابرت هذه القوات وبدد شملها عند أبى قير ، غير أن هذا الانتصار لم يكن حاسما نظراً إلى انقطاع المواصلات بين فرنسا وجيشها فى الشرق .

ولما كانت الأنباء قد تواترت حينئذ بتأليف حلف أوربي جديد ضد فرنسا ، فقد عجل بونابرت بالعودة سراً إلى فرنسا تاركا قيادة الجيش إلى « كليبر » ، إلا أن العثمانيين وحلفاءهم البريطانيين عاودوا الكرة على مصر بقوات متفوقة آتية من انجلترا والآستانة والهند ، فاضطر « كليبر » إلى عقد اتفاقية مع « سدنى سميث » تعرف باتفاقية العريش (٢٤ يناير سنة ١٨٠٠) ، وبها وافق كليبر على الجلاء عن مصر ، على أن تنقل جنوده إلى فرنسا ، غير أن انجلترا أصرت على الجلاء بلا شرط مطلقاً ، ولذا عادت الحرب بين الفريقين ، وانتصر كليبر على جنود الحلفاء عند هليوبوليس فى ٢٠ مارس ، ثم أخذ فى تنظيم البلاد كما فعل بونابرت من قبل ، إلى أن قضى عليه فى القاهرة بطعنة مدية من يد حلبى (يوم ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠) .

وقد خلفه الجنرال « مينو » ، ولم يكن على شىء من قدرة سلفه ، ولذا أسرع البريطانيون إلى التضييق عليه ، فحاول بونابرت دفع هذا الخطر المحدق به بالتحالف مع بول الأول قيصر الروسيا ، على أن يشترك الحليفان فى توجيه حملة إلى الهند ، إلا أن مقتل القيصر قضى على هذا المشروع ، وأفسح المجال لبريطانيا لمواصلة الحملة على مصر ، فلم يلبث « مينو » أن هزم ووافق على جلاء جنوده عن البلاد ، وقد أعقب هذا الخذلان صلح أميان ، وبه أعيدت مصر إلى حكم العثمانيين (سنة ١٨٠٢) .

فرنسا فى غياب بونابرت — التحالف الدولى الثانى

(ديسمبر سنة ١٧٩٨)

حينما كان بونابرت غائباً عن فرنسا ، تألف حلف جديد اشتركت فيه روسيا التى حقدت على فرنسا تدخلها فى الشرق ، وانتزاعها مالطة من يد الفرسان الذين كانوا فى حماية القيصر ، وتركيا التى غزيت أملاكها فى الشرق ، وانجلترا التى لم يكن قد تم معها الصلح بعد ، والنمسا التى أرادت أن تثأر لنفسها ، وتنتصر لأمراء إيطاليا الذين اكتسحت أملاكهم تدريجيا [1] وتدفع خطر الفرنسيين الذين أغاروا على سويسرا وأصبحوا قيد خطوات من الحدود .

---

(١) دخل الفرنسيون روما ، وأعلنوا الجمهورية فى أملاك البابا (فبراير سنة ١٧٩٨) ، ثم استولوا على بيدمنت ولوقا وتسكانيا ، وأرغموا جنوة على إعلان الجمهورية ، وأقاموا جمهورية فى جنوب ايطاليا على مثال جمهورية الشمال .

وما كادت الحرب تعلن حتى تقدم القائد الروسى « سواروف (Suovaroff) » إلى إيطاليا وسحق قوات الفرنسيين فى « نوفى » وأجبرهم على التخلى عن كل ما كان بيدهم من الأملاك الشاسعة هناك والارتداد إلى شاطئ جنوه ، بيد أن الحالة انعكست على الحلفاء فى سويسرا وفى البلاد الواطئة فنجت فرنسا من الخطر ؛ وانفرط عقد المحالفة بخروج روسيا منها ، (أغسطس — أكتوبر سنة ١٧٩٩) .

النزاع الداخلى :

فى هذه الأثناء كان النزاع قائماً فى حكومة الادارة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بسبب الأنظمة التى وضعت فى دستور سنة ١٧٩٥ ، فانه لما كان يتعين سقوط ثلث أعضاء المجلسين التشريعيين فى كل عام ، وكان يسقط من رجال السلطة التنفيذية عضو واحد أصبح المجلسان أسرع إلى التأثر بالتقلبات السياسية من هيئة الحكومة ، فما حان عام ١٧٩٧ حتى كانت أغلبية المجلسين من الملكيين ، بينما كانت الأغلبية بين رجال الادارة لا تزال للجمهوريين ، فأشار بونابرت حينئذ بتطهير المجلسين من زعماء المعارضين حتى لا يفت فى عضد الجيش فى إيطاليا بعودة الملكية إلى حكم البلاد ، وسارع فعلا إلى تعضيد الادارة ونصرتها باستخدام جنده فى القضاء على خصومها ، وتعرف هذه الحركة فى التاريخ باسم انقلاب « فركتيدور (Coup d'état de Fructidor) » ، إلا أن الادارة جعلت منذ ذلك الحين تتبع سياسة تقوم على إلغاء انتخاب المعارضين ، وإعادة القوانين الاستثنائية ، والضرب على أيدى المحرضين ضد الحكومة ، ومكافأة أعوانها بالرتب والمناصب ؛ وعلى الجملة ، فانها بدلا من أن تقوم على دعائم الاصلاح ، والسعى فى الخير العام ، أصبحت تقوم على القوة وما يتبعها من وسائل الارهاب ، وإفساد الأخلاق . وقد زاد مركز الادارة سوءاً ، أن موقف فرنسا الحربى قد تحرج فى غياب بونابرت ، مما جعل المتطرفين يتطلعون إلى إعادة حكم الارهاب بحجة دفع الخطر ، ولكنهم لم ينالوا من أغراضهم سوى عزل بعض أعضاء الادارة ، وإعادة بعض القوانين الاستثنائية القديمة ، وفرض قرض إجبارى على الأغنياء . ومن ثم تحركت عوامل الجزع القديمة ، وثارت الأقاليم الغربية على الحكومة كما فعلت سنة ١٧٩٣ ، فتحولت الأنظار إلى رجل ماهر جسوز ، قادر على إعادة الطمأنينة وسحق حركات المتطرفين والرجعيين على السواء . وكان ذلك الرجل ، هو بونابرت بطل الحملة الايطالية ، الذى توج الشرق جبينه بأكليل جديد من الغار !

إزاء هذه الرغبة العامة ، أرغمت حكومة الادارة على استدعائه ، وكانت تؤمل ألا يستطيع العودة ، ولكنه عاد إلى وطنه فى الوقت الملائم ، فوجد " الكمثرى ناضجة " كما قال ، (أى الفرصة سانحة) ، وبدأ من فوره بالانضمام إلى « سييس » وحزبه ، وكان هذا يقول بأن البلاد تحتاج إلى رأس مفكر ويد عاملة ، وكان يرى فى نفسه الرأس المفكر ، وفى بونابرت اليد العاملة ، فاتفقا على العمل لاسقاط الحكومة ، ودبرا لذلك المكيدة التاريخية المعروفة بانقلاب « برومير (Brumaire) » .

انقلاب برومير :

فى صبيحة ١٨ برومير (نوفمبر ١٧٩٩) اجتمع مجلس الشيوخ ، وكانت الأغلبية فيه لحزب سييس ، وقرر انتقال الهيئات التشريعية إلى « سان كلو (St. Cloud) » لاحباط مؤامرة قيل بوجودها ، وعهد إلى بونابرت بقيادة القوات العسكرية بباريس وما حولها لدفع الخطر الموهوم ، وهنالك بعيداً عن خطر الغوغاء أرغمت حكومة الادارة على الاستقالة ، واستخدمت قوة الجند فى تطهير المجلسين من المعارضين ، ثم أصدر الباقون قراراً بتأليف حكومة مؤقتة ، لادارة شؤون البلاد ، ريثما يتم وضع دستور جديد ، عهد أمره إلى لجنة من المجلسين تحت إشراف الحكومة المؤقتة .

القنصلية (دستور ١٧٩٩) :

كان الدستور الجديد يقضى بوضع السلطة التنفيذية فى يد ثلاثة قناصل ينتخبون بواسطة مجلس الشيوخ لمدة عشر سنوات ، غير أنه تقرر أن تعهد هذه السلطة فى المدة الأولى إلى بونابرت و « كامبسيريس (Cambacérés) » و « ليبران (Lebrun) » على أن يكون بونابرت قنصلا أولا ، ويكون له حق إعلان الحرب ، وإمضاء المعاهدات ، وانتخاب الوزراء وكبار الموظفين ، ورياسة الجيش والادارة بفروعها . وكان القنصلان الآخران بمثابة مساعدين له فقط .

وأما الهيئات التشريعية فكانت تتألف من ثلاث مجالس وهى :

(١) مجلس الشيوخ (Sènat) ، وقد وضع على رأسه سييس بطل الحوادث الماضية ، حتى ينفرد نابليون بالسلطة الفعلية . وقد تقرر أن يكون انتخاب أعضائه لمدة حياتهم ، وأن يتم ذلك الانتخاب بواسطة القناصل فى أول مرة ، ثم يترك الأمر إلى المجلس نفسه فيما بعد ،

وقد جعلت مهمته مقصورة على انتخاب أعضاء المجلسين الآخرين ، والاشراف على تطبيق أحكام الدستور .

(٢) مجلس التربيون (Tribunat) ، ويتكون من مائة عضو يسقط خمسهم فى كل سنة ، ومهمتهم درس المسائل والقوانين التى تعرض عليهم ، دون أن يبدوا رأياً بالقبول أو الرفض .

وحينما عرض هذا الدستور على الأمة أقرته بأغلبية عظمى ، بالرغم مما فيه من العيوب . فقد كان الغرض من كل هذه الأنظمة المعقدة ، إيهام الناس أن الحكم لا يزال بأيديهم ، وهو قد انتقل فى الحقيقة إلى يد بونابرت ومجلس حكومته — الذى كان يتألف من رجال ذوى علم وخبرة — فجرى بونابرت فى ذلك على سنة ملوك أسرة التيودور .

الفصل السابع

نابليون القنصل الأول

وجه بونابرت عنايته بادئ الأمر إلى الحرب ، فانه رغماً عن انسحاب روسيا من التحالف كما أسلفنا ، بقيت النمسا وانجلترا تناصبان فرنسا العداء ، فأخذ يعد العدة أولاً للقضاء على جيوش النمسا ، التى حلت محل الروسيين فى إيطاليا ، وأخذت تطارد الفرنسيين إلى خارج الحدود ، ولم يلبث أن باغت خصومه من الخلف ، بأن اجتاز جبال الألب من سويسرا ، وانحدر على الأثر فى سهول لمبارديا ، فهدد خطوط مواصلاتهم ، واضطرهم إلى التراجع ، ثم لاقاهم فى سهل « مارنجو (Marengo) » ، حيث دارت معركة من أكبر معارك التاريخ ، انتهت بهزيمة النمساويين (فى ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠) ، حتى سارعوا إلى طلب الهدنة ، ولكن الصلح لم يعقد إلا بعد هزيمتهم ثانية فى موقعة « هوهنلندن (Hohenlinden) » على يد القائد « مورو (Moreau) » فى (٣ ديسمبر سنة ١٨٠٠) ، ويسمى هذا الصلح صلح « لونيڤيل (Luneville) » (٩ فبراير سنة ١٨٠١) ، وبه تجددت شروط معاهدة « كمبو فورميو » ، واعترفت النمسا بالجمهوريات التى أنشأها بونابرت فى إيطاليا وسويسرا

وهولندا ، كما اعترفت بضم بيدمنت إلى فرنسا ، وإعادة تنظيم إيطاليا كما كانت أولاً ، مع ترك البابا وملك نابولى يتمتعان بالحرية المطلقة فى إدارة أملاكهما . وقد كانت هذه الانتصارات الباهرة سبباً فى رسوخ قدم حكومة القنصلية فى فرنسا ، وازدياد تعلق الناس بها ، واطمئنانهم إلى حكمها .

لم يبق بعد ذلك أمام بونابرت إلا انجلترا ، ولما كانت البحرية الفرنسية ضعيفة لا تقوى على منازعة خصومها ، فقد ألف نابليون حلفاً بحرياً (يناير سنة ١٨٠١) من الروسيا والدانيمارك والسويد وبروسيا — وكانت هذه الدول قد أحفظها توقيف انجلترا لمراكبها وتفتيشها لمحتوياتها خوفاً من نقل مهربات حربية إلى فرنسا ، ولكن انجلترا عجلت بتحطيم الأسطول الدانيمركى فى مياه كوبنهاجن ، فضلا عن أن بول قيصر الروسيا قتل فى تلك الأثناء ، فانفرط عقد التحالف على الأثر ، وانقطع أمل نابليون فى النصر ، ولذلك اضطر إلى قبول صلح أميان (٢٥ مارس سنة ١٨٠٢) ، وبه تخلت انجلترا عن كل ما أخذته من فرنسا وحلفائها ، ما عدا سيلان وترنداد ورأس الرجاء ، وتعهدت برد مالطة إلى فرسان القديس يوحنا ، ومينورقة إلى أسبانيا . وأما فرنسا فقد انسحبت من مصر ، وتركتها للسلطان صاحبها الأصلى كما ذكرنا .

نابليون بونابرت وإصلاحاته الداخلية :

لم تقتصر أعمال بونابرت على شؤون الحرب وحدها ، فقد أبدى من النشاط فى ميادين السلم ما لا يقل عظمة عن انتصاره فى ميادين الحرب . ذلك أن برنامج حكومته كان يرمى إلى رفع مكانة فرنسا فى الداخل والخارج ، ولتحقيق هذا الغرض ، اتخذ نابليون لنفسه عمالاً من كل طبقة ومذهب ، بلا تفريق فى الدين أو المبدأ أو المركز الاجتماعى ، وكان هو فوق الجميع يعمل بجد للأشراف على كل صغيرة وكبيرة فى إدارة الحكومة الرئيسية وفى الأقاليم : يستعرض الأوراق ، ويملى الرسائل ، ويستجوب الاخصائيين ساعات طويلة بغير ملل . أما الخطة التى انتهجها فى حكم البلاد فكانت تنطوى على القضاء على المنازعات الحزبية ، وحماية أصحاب المصالح ، وتأييد النظام ، وبسط الأمن ، ومكافحة كل مساوئ العهد القديم — وإن كان الاستبداد السياسى لذلك العهد قد أصبح ممثلا فى شخصه — فتراه أعلن احترام ملكية الأراضى التى انتزعت من الكنيسة ، صيانة لمصالح المزارعين وأهل الطبقة المتوسطة . ثم

وضع حداً للنزاع الدينى الذى كان يقسم البلاد شطرين ، وذلك بالاتفاق مع البابا على أن تكون له السلطة الروحية على الكنيسة ، وتبقى لبونابرت السلطة الادارية ، فأصبحت الكنيسة بحولها وقوتها من ورائه تظاهره فى كل أعماله ، وتؤيده فى كل مواقفه ، وناهيك بما كان



الأمبراطور نابليون الأول

لذلك من التأثير فى نفس الشعب الذى طرب لأصوات أجراس الكنائس — وكانت معطلة منذ عهد الارهاب وما جاء به من المذاهب الجديدة .

فضلا عن ذلك ، أمر بونابرت بالغاء القوانين التى كانت تحرم على الأشراف العودة إلى

بلادهم ، وأصدر عفواً عاماً عن كل المجرمين السياسيين ، فلم يبق حزب فى البلاد بأسرها إلا وأخذ يشعر بمنة قد طوقه بها ! وهكذا أصبحت فرنسا كتلة واحدة يوجهها إلى ميادين العمل المختلفة ، ليقوم كل فريق بنصيبه فى بناء العظمة والمجد القومى . وقد توج بونابرت سلسلة أعماله الباهرة بأن وحد القوانين ، وجمع فيها بين القديم والجديد ، مما اجتمعت عليه رغبة الشعب الفرنسى ، فهى تعترف مثلا بحقوق الانسان واحترام الملكية ، وبالطلاق ، وبالزواج المدنى . . . . الخ . وبذلك توطدت التغييرات الاجتماعية والاقتصادية العظيمة التى تمخضت عنها الثورة .

تتويج نابليون :

وقد نشأ عن سياسة الحزم التى اتبعها نابليون فى داخل البلاد وخارجها أن وافق الشعب بأغلبية عظمى عام ١٨٠٢ على تعيينه قنصلا مدة حياته ، وتخويله حق تعيين خلفه ، مع تغيير الدستور تغييراً يطلق يده فى الحكم . وحدث على أثر ذلك أن كشفت مؤامرة لقتل نابليون وانتزاع الحكم المطلق من يده ، فى حين كانت انجلترا تعمل من جديد لتأليف تحالف ضد فرنسا ، فلكى تظاهر البلاد رجلها فى ذلك الوقت العصيب ، نودى بنابليون أمبراطوراً فى مايو سنة ١٨٠٤ ، وحضر البابا فى ديسمبر من ذلك العام بعينه ، وتولى تتويجه على مثال أباطرة الرومان الأقدمين ، وبعد ما فرغ نابليون من مشاغله الداخلية ، ولى وجهه شطر أوربا التى عادت إلى امتشاق الحسام .

الفصل الثامن

حروب نابليون الأمبراطور

لم تكن معاهدة أميان فى الحقيقة إلا هدنة بين الخصمين ، اقتضاها الاعياء الذى حل بهما فى نضال دام أعواماً طويلة ، كما اقتضاها موقف المتحاربين : فبينما كانت انجلترا تسيطر على البحار ، كانت فرنسا تسيطر على أوربا ، فعمدتا بحكم الظروف إلى التهادن ريثما تتهيأ لكل منهما ظروف جديدة لاستئناف الحرب ، ما دامت المسائل المتنازع عليها بينهما ،

وبخاصة مسألة الأراضى المنخفضة ، والسيادة على البحار ، لم يقض فيها القضاء الأخير ، فما وضعت الحرب أوزارها حتى عاد الطرفان إلى التناجز تحت ستار السلم ، ففرنسا أخذت تقاوم التجارة الانجليزية وتضيق عليها السبل ، وتزيد فى قواتها البحرية ، بينما كانت انجلترا تعمل دائماً لتأليف حلف أوربى جديد ضدها ، وتأبى أن تبر بوعدها بالجلاء عن مالطة ، استعداداً لحرب قريبة الوقوع . لذلك أخذ نابليون يتحرش بها حتى أعلنت عليه الحرب فى ١٦ مايو سنة ١٨٠٣ ، ومن ثم بدأ الصراع الهائل الذى لم ينته إلا فى واترلو .

فكر نابليون بادئ الأمر فى غزو انجلترا نفسها ، فأعد على ساحل فرنسا الشمالى جيشاً قوياً ، ونقالات عديدة . ولكن القوة البحرية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ، كانت موزعة بين موانئ فرنسا وحليفتها أسبانيا ، وكان الأسطول الانجليزى يراقبها ويحول دون تجمعها ، فلما حاولت أن تخرج أخيراً إلى البحار ، باغتها نلسن عند رأس الطرف الأغر ، فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٠٥ ، وانتصر عليها انتصاراً حاسماً ، وبذا سلمت انجلترا من أعظم الأخطار التى تعرضت لها منذ عهد الأرمادا .

التحالف الدولى الثالث (١٨٠٥) :

أفلحت انجلترا خلال ذلك فى تأليف حلف جديد من الروسيا والنمسا والسويد لشل يد نابليون والقضاء على سلطانه الذى زعزع توازن أوربا الدولى ، وجعله مصدر خطر داهم للجميع ، ذلك أنه حول جمهورية إيطاليا إلى ملكية وراثية يحكمها ابن زوجته « يوجين » ، وألحق بيدمنت وجنوة وبارما بأملاك فرنسا ، وأنشأ يتدخل فى شؤون سويسرا ، ويدفع الولايات الألمانية إلى مصادقته ومحالفته ، فضلا عن أنه كان يعمل جهده لتحقيق أحلامه فى الشرق ، وجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة لاتينية .

ومع أن نابليون لم يكن له حينئذ من حليف سوى بافاريا ، فانه باغت النمسا قبل أن تتهيأ لها معاونة أحلافها الروسيين بأن سير جنوده المرابطة فى شمالى فرنسا إلى نهر الطونة بطرق متفرقة ، وسرعان ما أحاط بالنمساويين واضطرهم إلى التسليم فى ساحة « أولم (Ulm) » (٢٠ أكتوبر سنة ١٨٠٥) ، فثبتت هذه الموقعة قدم الأمبراطورية ، كما ثبتت مارنجو قدم القنصلية من قبل ، لا سيما بعد ما توج هذا النصر بدخول فيينا على الأثر . حينئذ عجلت النمسا بحشد فلولها المهزومة وسارعت تعاونها جيوش القيصر لانقاذ العاصمة ، ولكن نابليون بطش بأعدائه جميعاً ، وانتصر عليهم انتصاراً باهراً فى موقعة « أوسترلتز » فى ٢ ديسمبر ،

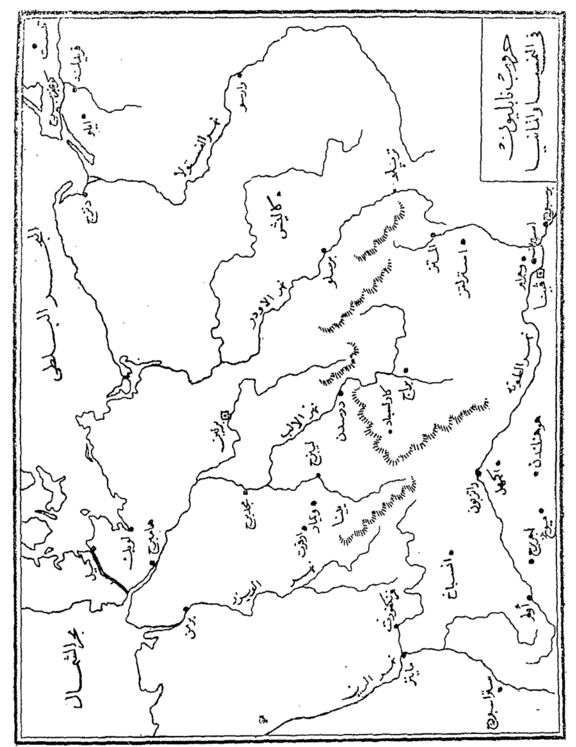
فتقهقر القيصر عائداً لبلاده ، وتقدمت النمسا لتوقيع الصلح فى برسبرج (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٠٥) ، وبه نزلت لفرنسا عن البندقية ودلماشيا وأستريا والتيرول ، فأصبحت لها السيادة التامة فى إيطاليا وجنوب ألمانيا ، وتمهد لها السبيل لتنظيم شؤون الايطاليين تنظيما لم يشهدوه منذ قرون ، كما تمهد السبيل لالغاء تلك البقية الباقية من العصور الوسطى — الدولة الرومانية المقدسة — وإنشاء اتحاد جديد من أمراء ألمانيا الجنوبية تحت حماية فرنسا (اتحاد الرين) .

موقف بروسيا :

كانت بروسيا قد اتخذت خطة المسالمة منذ التحالف الأول ، بيد أن مطامع نابليون فى ألمانيا ، وانتهاكه حرمة أراضيها فى الحرب الأخيرة أثار فيها رغبة الانضمام إلى جانب الحلفاء ، فلما جاءت موقعة أوسترلتز ثاب إليها رشدها ، وسارعت إلى مصادقة نابليون ، على أن يضم إليها هنوفر ، ولكنها عادت فرأت أن معاهدة برسبرج ، وما نتج عنها من إنشاء اتحاد الرين ، وبسط سلطان نابليون على إيطاليا ، لا سيما بعد ما طرد أسرة البربون من نابلى ، ونصب أخاه يوسف ملكا عليها ، فضلا عن جعله هولندة مملكة أقام على عرشها أخاه لويس ، كل ذلك هدد مصالح بروسيا التى ألفت نابليون يخدعها ويمنيها بوعود لا طائل تحتها ، فبينما كان يعدها بالحصول على هنوفر ، والوصول إلى مرتبة الامبراطورية ، كان يفاوض انجلترا سراً لاعادة هنوفر إليها ، وذلك على الرغم من إقفال موانئ بروسيا فى وجه التجارة الانجليزية ، وإشهار انجلترا ثم السويد الحرب عليها من جراء ذلك ، فثار غضب الشعب البروسى ، واضطرت حكومته إلى إنذار نابليون للجلاء عن ألمانيا . ولما كان الأمبراطور قد فشل فى مفاوضات الصلح مع الروسيا وانجلترا ، وبات يخشى تأليف حلف جديد ضده ، فقد تذرع بذلك البلاغ لمباغتة بروسيا وغزو بلادها ، فى وقت كان الجيش البروسى ، على حسن نظامه وشجاعة أفراده ، ينقصه التمشى مع الأساليب الحربية الحديثة ؛ بل كان لا يزال يتبع تقاليد فردريك الأكبر . لذا تغلب عليه الفرنسيون فى موقعة حاسمة وهى موقعة « يينا (Jena) » أكتوبر سنة ١٨٠٦ ، وما لبثوا أن أغاروا على المعاقل والحصون البروسية فسقطت فى أيديهم الواحد بعد الآخر ، بما فيها من الحاميات والمعدات الحربية ، إلى أن دخلت الجيوش الغازية برلين ، وهنالك أصدر نابليون « مراسيم برلين » الشهيرة التى أعلن

بهــا حصار الجزر البريطانية ، وحرم على كل الدول الأوربية الاتجار معها ، كما حرم عليها فتح موانئها للسفن الانجليزية .

وفى خلال ذلك جمع ملك بروسيا فلول جيشه وتقهقر به نحو الحدود الروسية فى الاتجاه



الشمالى الشرقى حيث سارع القيصر لنجـدته ، إلا أن نابليون عاوده النصر فى موقعتين متتاليتين : « إيلو (Eylau) » و « فريدلنـد (Friedland) » (فبراير سنة ١٨٠٧) ، فسارعت الحليفتان إلى عقد الهدنة ، وفى خلالها تقابل القيصر اسكندر بالامبراطور نابليون

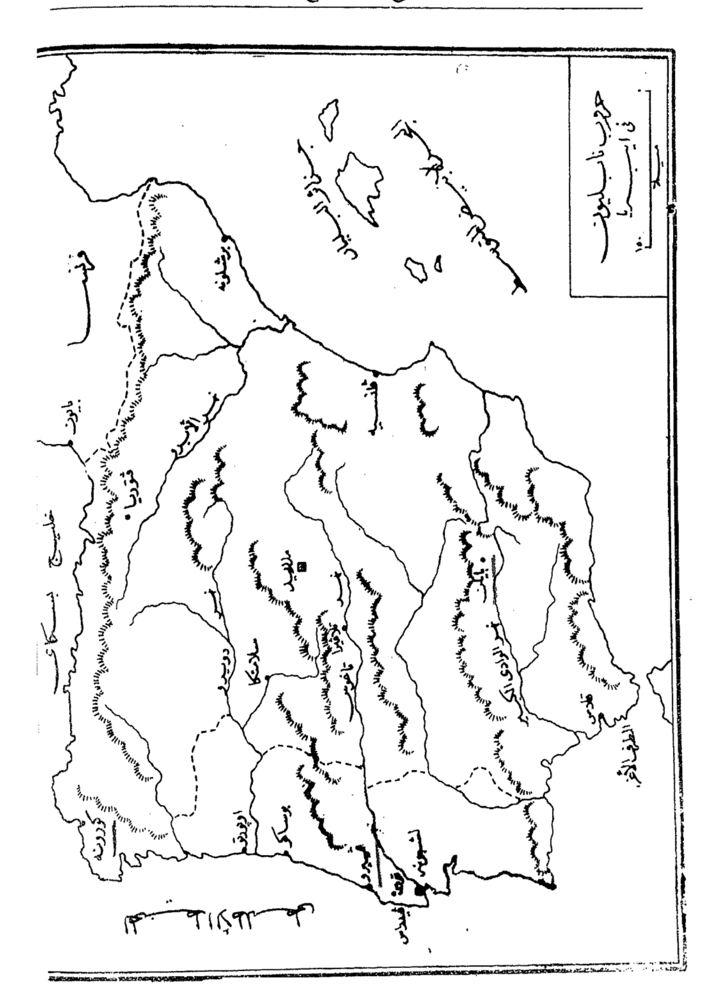
وسط نهر « النيمن (Niemen) » وخرجا من المقابلة صديقين حميمين ، إذ اتفقا على شروط معاهدة « تلسيت (Tilsit) » التى أمضيت فى ٨ يوليه سنة ١٨٠٧ ؛ وبها تخلت بروسيا عن أملاكها غرب نهر الألب (Elbe) لانشاء مملكة وستفاليا التى نصب عليها « جيروم » أخو نابليون الأصغر ، وكذلك نزلت عن أملاكها فى بولندا إلى ملك سكسونيا[1] حليف الفرنسيين . أما القيصر فقد اعترف بالتغييرات التى أحدثها نابليون فى ألمانيا ، وتعهد بالانضمام إليه فى تنفيذ نظام الحصار القارى ضد انجلترا . وفى نظير ذلك تعهد نابليون بمساعدة حليفه فى تحقيق مطامعه فى فنلندة ووادى الطونة ، وتحقيق حلم القياصرة منذ عهد بطرس الأكبر فى تقسيم تركيا .

نابليون وأيبيريا :

يعتبر صلح تلسيت الحد الذى بلغ عنده ملك نابليون أقصى اتساعه ، وله أهمية خاصة فى سياسة فرنسا التى كانت ترمى حينئذ إلى إخضاع انجلترا بارغام القارة على مقاطعة تجارتها . غير أن نابليون رأى بثاقب نظره أنه ما دامت انجلترا تجد لتجارتها منفذاً فى ولايات البابا وفى أيبيريا ، فلا سبيل إلى نجاح خطته . لذلك صمم على الاستيلاء على تلك البلاد ، إلا أنه اصطدم فى هذه المحاولة بعاملين من أقوى العوامل الفعالة ، وهما الكنيسة والشعور القومى . ففى مايو سنة ١٨٠٩ أعلن نابليون ضم أملاك البابا إلى فرنسا ، فأجاب البابا على ذلك بحرمانه من غفران الكنيسة ، فقبض عليه نابليون وسجنه ، إلا أن الاستطالة على مقام البابوية أثار ثائرة الأمم الكاثوليكية وصب على رأسه اللعنات فى كل مكان . وأما خطته إزاء أيبيريا فقد حركت فى وجهه قوة جديدة لم يألف مكافحتها من قبل ، وهى قوة الشعور الوطنى ، فنابليون لم يقاتل إلى الآن إلا بلاداً مقطعة الأوصال ، لا وحدة لها ولا ارتباط بين أجزائها كألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولكنه وقف فى هذه المرة أمام عصبيات قوية ، هبت تدافع عن كرامتها القومية ، وتذود عن حريتها وتحمى عروش ملوكها من اعتداء الغاصبين .

ذلك أن نابليون عقد اتفاقاً مع أسبانيا على أن تشترك معه فى غزو البرتقال واقتسامها فيما بينهما ، وبينما كانت الجنود الأسبانية تعمل بعيدة عن بلادها ، استولى نابليون على المعاقل الأسبانية نفسها ، فثار الأسبانيون على ملكهم الذى جلب عليهم هذه

(١) ضمت وستفاليا وسكسونيا إلى اتحاد الرين على أثر هذا التغيير ، فأصبح الاتحاد يشمل كل ألمانيا ما عدا بروسيا .



الغارة الأجنبية ، وحملوه على النزول عن عرشه لابنه فرديناند ، إلا أن « ميرا (Murat) » قائد الحملة الفرنسية ، أبى أن يعترف بفرديناند ، وأرسل الأب وابنه إلى بايون لمقابلة نابليون ، وهنالك أرغما على النزول عن العرش (ابريل ١٨٠٨) ، وتوج يوسف بونابرت ملكا على أسبانيا وأقيم ميرا مكانه فى نابلى ، غير أن الأسبانيين لم يرتضوا ملكا ليس منهم ، وقاموا يظاهرهم البرتقاليون للدفاع عن بلادهم . وقد كانت هذه الحرب التى استعرت فى أيبيريا بدء الكوارث التى انتهت بضياع سلطان فرنسا الواسع الأطراف ، فان دفاع الأسبانيين والبرتقاليين المجيد ، كان قدوة حسنة لشعوب أوربا ، فانحلت أمام هذه القوة الجديدة — قوة الشعوب — قوة نابليون ، التى طالما دوّخت الملوك والحكومات . ولا ريب أن طبيعة البلاد الأسبانية والبرتقالية ، كانت خير عضد لأهلها ، فانها اضطرت أعداءها إلى الانقسام فصائل صغيرة لا ارتباط بينها ، وجعلت شبه الجزيرة ميداناً رحباً للحروب غير المنظمة ، هذا إلى أن انجلترا أمدت العصابات الأسبانيــة بجيش يرتكز على الشاطئ ويستند إلى مساعدة الأسطول ، مما أطال أمد المقاومة وفتّ فى عضد الفرنسيين .

وقد ظهرت بوادر النجاح حينما استطاع الأسبانيون مهاجمة أعدائهم إلى أن انتصروا عليهم عند « بايلن » (يوليه سنة ١٨٠٨) ، وأرغموهم على إخلاء مدريد ، هذا بينما كان قائد الجيش الانجليزى يهاجم القوات الفرنسيـة المعسكرة فى البرتقال إلى أن هزمها عند «فميرو» (أغسطس ١٨٠٨) واضطرها إلى إخلاء البلاد . حينئذ رأى نابليون ألا مناص من أن يعمل سريعاً للقضاء على « عصابات الزراع والرهبان » الذين حالوا بينه وبين آماله العريضة ، فرحل إلى أسبانيا حيث نكل بأهلها ، وظهر عليهم فى مواقع عديدة إلى أن استولى على مدريد وأعاد أخاه إليها ، ثم طارد النجدات الانجليزية التى أرسلت بقيادة « مور (Moore) » حتى « كورونه (Corona) » شمال البرتقال ، وأنشأ بعد ذلك ينظم شؤون البلاد على أساس جديد ، فقضى على مساوئ العهد القديم ، وأدخل كثيراً من مبادئ الاصلاح فى بلاد لم تعرف الاصلاح منذ أمد طويل . بيد أن تلك الاصلاحات لم تكن فى نظر الأسبانيين شيئاً يذكر إلى جانب ما فقدوه من استقلال البلاد ، وامتهان كرامتها ، فاستماتوا فى الجهاد ، حتى خيل للعالم أن الفرصة قد حانت للتخلص من شارلمان أوربا الجديد .

تدخل النمسا :

فى هذه الظروف العصيبة داهم نابليون خطر جديد من جانب النمسا التى كانت تعانى

آلاماً لا تحتمل منـذ معاهدة برسبرج وصلح تلسيت ، فقد انتزعت أملاكها ، وعطلت تجارتها ، وانتهكت كرامتها ، فأصبحت تترقب الفرص للوقيعة بنابليون .

لذلك اجتمع نابليون بالقيصر فى مدينة « ارفرت » ووقعا عهداً سريًّا ، مؤداه أن تساعد الروسيا فرنسا إذا ما اعتدت عليها النمسا ، وذلك فى مقابل تنفيذ مشروع الشرق الذى أقراه فى تلسيت ؛ ولـكن النمسا رأت أن ويلات الحرب أخف من ويلات السلام ، وأن قيام الأسبانيين بالثورة فرصة لا تعوض ، ولذلك أسرعت إلى مهاجمة قوات الفرنسيين بغير إعلان حرب (أبريل سـنة ١٨٠٩) ، فوجهت جيشا إلى إيطاليا ، وآخر إلى غاليسيا ؛ والثالث إلى الحدود الفرنسية . ولـكن نابليون أقبل على عجل ، وظهر على جيش عدوه فى موقعة « اكمهل » التى فتحت له أبواب ڤيينا فى مايو سـنة ١٨٠٩ ، ثم تعقب خصومه إلى « واجرام » حيث نشبت المعركة التاريخية التى سحق فيها الجيش النمساوى على الرغم مما أبداه قواده من المهارة والاستبسال (٦ يولية سنة ١٨٠٩) .

ولـما كان قد خاب أمل النمسا فى الدول التى كانت تعتمد عليها ، فقد قبلت صلح « ڤيينا » فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٠٩ ، وبه نزلت عن سلزبرج إلى باڤاريا ، كما تخلت عن جزء من بوهيميا إلى ملك سكسونيا ، وعن كراكو ، وغاليسيا الغربية إلى دوق وارسو ، وعن غاليسيا الشرقية إلى الروسيا . وأما فرنسا فقد أخذت تريستا وما حولها من الأراضى النمساوية فى شمال الادرياتيك .

وقد أعقب هذه المعاهدة طلاق جوزفين وزواج نابليون بمارى لويز من أسرة هابسبرج ابتغاء ربط الدولتين برابطة الصداقة والمصاهرة ، ولـكن الزواج لم يثمر الثمر السياسى المطلوب لأن النمسا لم تتردد فى الأخذ بالثأر حينما لاحت لها الفرصة السانحة .

الصراع فى أيبيريا :

عاد الفرنسيون إلى الوقوف وجها لوجه أمام « عصابات الرهبان والزراع » فى أيبيريا ، فقد عزز نابليون قواته هناك بجيش عظيم يقوده « سولت » و « ناى » و « مسينا » وغيرهم من كبار القواد ، فنكلوا بالقوات الاسبانية ، وطاردوا حلفاءها الأنجليز إلى سواحل البرتقال (يوليه سـنة ١٨١٠) . ولـكن القائد الانجليزى ولزلى لم يلبث أن عاد إلى أيبيريا ، وأخذ يهدد مواصلات الفرنسيين حتى أجبرهم على التقهقر فى « تلافيرا (Tallaveira) » ، بيد أن النصر عاد ثانية إلى صفوف الفرنسيين ، فأكرهوا ولزلى على الارتداد إلى سواحل البرتقال ،

وبذلك خلا الجو لهم ، واتسع المجال أمامهم لاخضاع المقاطعات الثائرة عليهم ، بينما كان القائد الفرنسي الكبير « مسينا (Masséna) » يعمل لمطاردة ولزلى وإقصائه نهائياً عن البلاد ، ولكنه اضطر إلى التراجع إلى أسبانيا بعد معركة « تورس ڤدراس (Torres Vedras) » (نوفمبر سنة ١٨١٠) ، ومع هذا فان « ولزلى » لم ينتفع طويلاً بهذا الانتصار ، لأنه عاد فارتد إلى الساحل ، ورجعت الحالة إلى ما كانت عليه أولا .

وسط هذه الأزمة العصيبة ، جاءت أوربا لنصرة أيبيريا ، متأثرة بالنكبات الكبار التي حلت بجيوش نابليون ، وبالروح القومية التي انبعثت في القارة من أقصاها إلى أقصاها .

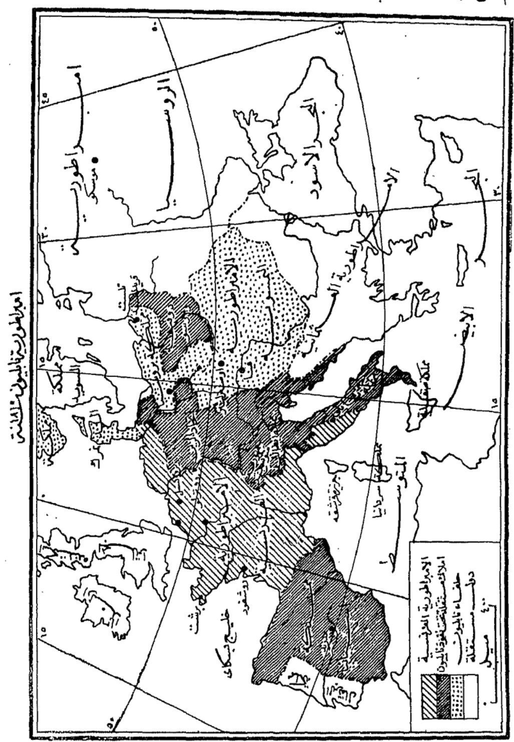
الفصل التاسع

نابليون والشرق

قبل أن نبدأ الكلام على حرب الأمم يحسن بنا أن نتتبع سير الحوادث في الشرق وتأثيرها في الحروب المستعرة في الغرب . ففي عام ١٨٠٣ استؤنف القتال بين فرنسا والدول كما رأينا ، فاضطر نابليون إلى إغراء تركيا للانضمام إليه وإعلان الحرب على أعدائه ، وبخاصة الروسيا عدوتها القديمة ، ولما تم له الأمر في ديسمبر سنة ١٨٠٦ قطعت بريطانيا علاقتها بتركيا من غير إعلان حرب ، وطفقت تبذل جهدها لارغام العثمانيين على التخلص من سيطرة الفرنسيين ، بأن وجهت قوة بحرية يقودها الأميرال « ديكورث » إلى الدردنيل والقسطنطينية لارهاب تركيا ، غير أن العثمانيين رفضوا أن يفاوضوا بريطانيا ما دامت قوتها باقية في المياه العثمانية ، وجعلوا يعززون حصون الدردنيل لتسد على الأسطول البريطاني طريق العودة ، فاضطر الأميرال ديكورث إلى النكوص على أعقابه من غير أن يفوز برغبته (في أول مارس سنة ١٨٠٧) ، إلا أن بريطانيا لم تسكن لهذا الفشل ، ففي منتصف ذلك الشهر ظهر الأميرال « فريزر » على الشواطئ المصرية ، وبدأ بمحاصرة الأسكندرية رغبة في نزع هذه البلاد من يد محمد على الذي كان يعتبره البريطانيون آلة تسيرها فرنسا لتحقيق مطامعها في مصر والشرق .

وبعد الاستيلاء على هذه المدينة تقدمت القوات البريطانية نحو رشيد للبدء في الغزوة

الكبرى اعتماداً على مساعدة المماليك ، إلا أن هذا كله لم يجدهم نفعاً ، فقد هزمهم محمد على هزيمة كبرى عند رشيد واضطرهم إلى العودة للاسكندرية حيث شدد عليهم الحصار حتى أجلاهم عن البلاد فى سبتمبر سنة ١٨٠٧ .



ولقد نشأ عن هذه الانتصارات التى أصابها العثمانيون أن تفرغت تركيا لمواصلة الحرب ضد الروسيا حتى اضطرتها إلى سحب جانب كبير من القوات المواجهة لنابليون فى الشمال ، وذلك فى وقت كانت تتوالى فيه الهزائم عليها هناك ، ومن ثم تهيأت الظروف لمقابلة تلست ،

وفيها تخلى نابليون عن أصدقائه ، بل تعاقد مع القيصر على أن يقتسما ملك العثمانيين (ما عدا القسطنطينية وولاية الروملى) إذا لم يعقد الصلح سريعاً بين الروسيا وتركيا ؛ إلا أن فرنسا نجحت فى عقد هدنة سلوبدزيا (٢ أغسطس سنة ١٨٠٧) بين الفريقين المتحاربين ، فضاع بذلك أمل الروسيا فى تقسيم الأملاك العثمانية ، ولكنها أصرت على استبقاء ولايتى الأفلاق والبغدان اللتين احتلتهما من بداية الحرب فى مقابل أن تحتل فرنسا ولايتى البوسنة وألبانيا على سبيل التعويض . ولكن نابليون تردد فى قبول هذه السياسة التى كانت الروسيا تدفعه إليها ؛ وبدلاً من أن يرفض ذلك بتاتاً طلب تعويضاً يتعذر قبوله ، ألا وهو احتلال ولاية سيليزيا ، وبذا تعقدت المفاوضات وأخذت العلاقات بين فرنسا والروسيا تتوتر تدريجاً .

أخذ نابليون يماطل الروسيا بعد ذلك طويلا حتى يتم عقد الصلح مع بريطانيا ، ولكن هذا الأمل تبدد فى بداية عام ١٨٠٨ ، حين أعلنت بريطانيا رغبتها فى استئناف الحرب حتى الانتصار التام ؛ حينئذ عاد نابليون إلى توطيد دعائم الصداقة مع الروسيا ، وفى خطاب أرسله إلى القيصر فى فبراير عام ١٨٠٨ عاد إلى إعلان رغبته فى تقسيم تركيا بل تقسيم آسيا والهند كذلك ، وبدأت فى الواقع مفاوضات لتقسيم تركيا — مفاوضات لم يكن القصد منها إلا اكتساب الوقت ريثما يتم عقد الصلح مع بريطانيا حتى لا تعود الروسيا إلى الاشتراك مع عدوتها ، ومع هذا فقد رأى نابليون ألا مندوحة عن الاذعان لرغبة الروسيا بعض الشىء ، حين ثار أهل أسبانيا واشتبكوا معه فى حرب ضروس أنهكت قواه وأنذرته بشر مستطير ، ولذلك قابل نابليون قيصر الروسيا فى إرفرت (سبتمبر سنة ١٨٠٨) ، وتعاقد معه على أن تضمن الروسيا بقاء النمسا وبروسيا على الحياد فى نظير اعتراف فرنسا باستيلاء الروسيا على فنلندا وولايتى الأفلاق والبغدان ؛ غير أن الشرق وموقفه السياسى خرج نهائياً من يد نابليون من ذلك الحين ، فان عودة دول أوربا إلى مناجزته اضطرته إلى توجيه قواته للدفاع عن مركزه فى أوربا ، بل مركزه فى فرنسا ذاتها .

لهذا انفردت الروسيا بتسوية مسائل الشرق ، فنقضت هدنة سلوبدزيا ، واستأنفت الحرب مع تركيا ثلاث سنوات متوالية بغير أن تستطيع إرغام العثمانيين على صلح يقتطع جزءاً من أملاكهم ، فلما تغيرت الأحوال فى أوربا ، وأصبح دخول الروسيا فى حرب مع فرنسا قريب الوقوع ، أخذت الروسيا تعمل لعقد الصلح مع تركيا بشروط معتدلة حتى تستطيع توجيه كل قواتها ضد نابليون . وقد حاولت فرنسا إحباط هذا الصلح رغبة فى تبديد قوات أعدائها كما فعلت مراراً إبان حروبها فى أوربا ، إلا أن تركيا فقهت إلى رغبة فرنسا

فى استخدامها آلة لتنفيذ أغراضها كما فعلت أولا ، فبدأت مفاوضات الصلح مع الروسيا على أن تسترد الولايات الشمالية مع بقاء بسرابيا وحدها فى يد الروسيا . وفى ٢٨ مايو سنة ١٨١٢ عقد الصلح نهائياً فى بخارست ، وكانت هذه المعاهدة عاملا كبيراً فى جمع قوات أعداء نابليون وتحطيم ملكه كما سنرى .

الفصل العاشر

حرب الأمم

سرت الروح القومية التى ظهرت فى أسبانيا إلى بقية ممالك أوربا ، روح الجهاد لتخليص البلاد من الحكم الأجنبى ، وشر تسلطه عليها ، واستبداده بها ، فبدأت بذلك حرب الأمم بعد حرب الملوك ، وأصبح كل فرد يرى من واجبه أن يأخذ قسطه من الدفاع عن شرفه الوطنى . ولعل النظام الاقتصادى الذى فرضه نابليون على أوربا وأرغمها على العمل به ، كان أشد العوامل فى إثارة هذه الحرب ، فقد عطلت المتاجر ، وأوصدت المصانع ، وأصبحت أثمان الحاجيات فوق طاقة الفقراء ، فى حين أن انجلترا التى أراد نابليون الايقاع بها لم يصبها من الضرر شىء يذكر إلى جانب كل هذه الآلام والمتاعب .

وكانت الروسيا أسبق الدول إلى الانتقاض على نابليون متأثرة بالعوامل الآتيه :

(١) أضاف صلح فيينا إلى دوقية وارسو مقاطعة غاليسيا كما رأينا ، فأقيم بذلك حاجز منيع بين الروسيا وأوربا ، خلافاً للسياسة الروسية التى بدأها بطرس الأكبر .

(٢) لم يقم نابليون بما تعهد به فى تلسيت من مساعدة الروس لتحقيق مطامعهم فى تركيا على زعم اشتغاله بمحاربة النمسا وأيبيريا .

(٣) أحدث النظام القارى ضيقاً شديداً فى الروسيا ، وأنزل بأهلها ضرراً بليغاً دون أن يكون من وراء كل ذلك نفع للروسيا .

(٤) تحولت سياسة فرنسا إلى مصادقة النمسا بعد زواج نابليون بمارى لويز ، فلم تعد تعبأ بمصالح الروسيا ، فقر رأى القيصر وحكومته على نقض معاهدة تلسيت وفتح ثغور

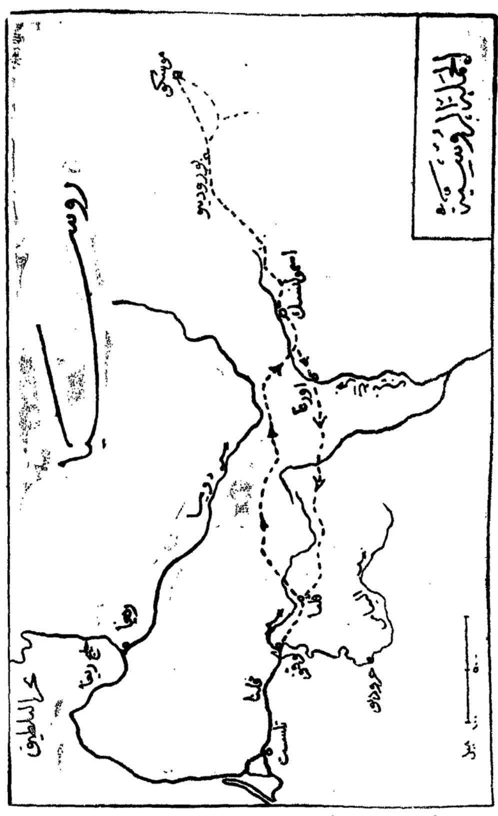
بلادهم للمتاجر الانجليزية فى سنة ١٨١٠ ، ولما كان هذا العمل ينقض السياسة التى من أجلها خاض نابليون غمار حروبه الكثيرة ، واضطر من أجلها أن يضم إلى فرنسا هولندا وكل سواحل ألمانيا ، بما فيها برمن وهمبرج ولوبك فى سنة ١٨١١ ، فانه لم ير بداً الآن من شن الغارة على الروسيا احتفاظاً بغرضه ، وضنا بسياسته ، على الرغم من ضيق موارده ، وتحفز أمم أوربا للأخذ بالثأر منه .

الحملة الروسية :

جهز نابليون لهذه الغارة جيشاً من كافة أنحاء الأمبراطورية يربو على ستمائة ألف مقاتل ، وسار به إلى الروسيا فى صيف عام ١٨١٢ ، فتراجع الروسيون أمامه ليطوحوا بالقائد العظيم فى بطاح بلادهم الواسعة الأطراف ، المتشعبة المسالك ، ولم يشتبكوا معه إلا عند نهر « برودينو (Borodino) » (٧ سبتمبر) حيث تطاحن الفريقان على غير جدوى ، ثم عاد الروس إلى خطتهم الأولى ، فجعلوا يتقهقرون دون أن يتركوا مدينة أو قرية إلا جردوها مما ينتفع به ، وظل نابليون يتقدم بين تلك الأراضى الموحشة حتى دخل موسكو فى ١٤ سبتمبر ١٨١٢ ، ولشد ما ذهل لما رآه فيها من السكون المخيم ، والوحشة الشاملة ، بعد فرار أهلها منها ، وما كانت العشية حتى اشتعلت فيها النيران من كل جانب ، بفعل حاكم المدينة ، فارتد إلى خارج أسوارها ، وأقام ينتظر عبثاً أن يطلب الروس الصلح ، فلم ير مندوحة وقد دنا فصل الشتاء ، من أن يعود أدراجه صوب الحدود الأوربية ، فلاقت جنوده فى سبيلها من النكبات الكبار ما مزقها كل ممزق ، إذ كان البرد شديداً ، والطريق قفراً ، وفرسان القوازق تطاردها ، وجيوش الروس تهاجمها فى كل مكان ، ومن كل جانب ، فلم يفلت عند الحدود من ذلك الجيش الزاخر إلا نحو مائة ألف جندى ، على رغم العناية التى بذلها المارشال « ناى (Ney) » فى إنقاذ الجيش ، حتى لقب من ذلك الحين بناى « أشجع الشجعان » .

نهضة بروسيا :

ما كادت تذيع أنباء الهزيمة التى حلت بجيش نابليون فى الروسيا ، حتى قام الشعب البروسى يطلب الانضمام إلى الروسيا للأخذ بثأر يينا ، وكانت بروسيا قد أخذت منذ معاهدة تلسيت تعالج الكارثة التى حلت بالبلاد على الرغم من دعاة الهزيمة والقعود ، فقد تقدم جمهور من الوطنيين ينادون أن اليأس هو الهزيمة بعينها ، وأن إنقاذ البلاد وإنهاضها ليس ببعيد



الاحتمال إذا ما أعدت العدة على أساس واسع هو إحياء بروسيا وترقية مرافقها العامة ، وكان يتزعم هذه الحركة بعض النابهين من رجال ألمانيا وفى مقدمتهم هردنبرج ، وشارنهرست وستين وبلوخر الذين وفدوا على بروسيا من الولايات الألمانية أملا فى أن يكون إنقاذ بروسيا إنقاذاً لألمانيا بأكملها .

وكانت خطة « الاحياء » تتناول إصلاح المجتمع ، والحكومة ، والادارة ، والمالية ، والجيش ، على أساس تقرير مبدأ المساواة بين أفراد الشعب حتى تنشط القوات الوطنية بأكملها للعمل ، وتشحذ أداة الحرب ضد الأجنبى الفاتح على مثال ماوقع فى فرنسا غداة الثورة ، وكان أهم ما اتجه إليه هذا الاحياء هو إصلاح المجتمع ، وقد تولاه البارون ستين ، فالمستشار هاردنبرج ، وإصلاح الجيش ، وقد عهد به إلى شارنهرست أحد رجال الحرب المجربين .

كان المجتمع الروسى يتكون من طبقات ثلاث : الأشراف والطبقة الوسطى والمزارعين ، وكانت هذه الطبقات محدودة بحيث يتعذر الانتقال من الواحدة إلى الأخرى ، إذ كانت ملكية الأراضى مقصورة على الأشراف وحدهم ، وكانت الطبقة الوسطى مقصورة على المدن والنقابات القائمة فيها ، وكان المزارعون طبقة من الأرقاء تخضع للسخرة والخدمات الشخصية ، فكان أول ما اتجه إليه ستين أن أصدر قراراً فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٠٧ ، يبيح للأشراف بيع أراضيهم ويبيح لأفراد الطبقة الوسطى والمزارعين حق مشتراها وامتلاكها ، كما أن هذا القرار أعفى المزارعين من كافة الخدمات الاقطاعية عدا السخرة ؛ على أنه لم يفصل فى مسألة جوهرية ، وهى مسألة ملكية الأرض التى أقام عليها المزارعون وانتفعوا منها أجيالاً طويلة ، وكان ينتظر أن يعالج ستين هذا الاصلاح ، لولا أن نابليون أمر بعزله والقبض عليه على أثر ظهور خطابات تتضمن خططاً ومشاريع ضد الحكومة الامبراطورية ، ففر إلى الروسيا ، وتولى هاردنبرج إتمام خطة الاصلاح ، فألغى كافة الواجبات الاقطاعية المفروضة على المزارعين وخولهم حق امتلاك ثلثى الأرض التى يزرعونها بالوراثة ، بيد أن هذا القرار أساء إلى المزارعين الذين كانوا يرغبون فى امتلاك الأرض بحذافيرها كما أساء إلى الأشراف الذين فقدوا ملكيتهم القديمة ، فأوقف تنفيذ القرار عقب انتهاء حروب نابليون ، ولم يتم تحرير المزارعين إلا فى سنة ١٨٥٠ .

أما إصلاح الجيش فقد تولاه شارنهرست ، وكان ضابطا فى المدفعية فى جيش هنوفر ، ثم انتقل إلى خدمة بروسيا سنة ١٨٠٦ فعهد إليه بتنظيم الجيش عقب الهزيمة الكبرى فرأى أنه من المتعذر القيام بأى عمل مادام الجنود — وكلهم من المزارعين — يوضعون تحت قيادة ضباط من الأشراف يشاطرونهم الأخطار من غير أن يشاطروهم ميولهم ومفاخرهم . فرأى أن تكون الخدمة العسكرية إجبارية وأن يفتح التقدم فى رتب الجيش للجميع بلا استثناء ، ولكن هذا الاصلاح لقى أكبر مقاومة من الأشراف على أساس أنه يهدم « النظام » الذى هو أساس قوة الجيش الروسى ، ومن ثم اقتصر شارنهرست على بعض إصلاحات جزئية ، فخفف

من حدة العقوبات العسكرية وخاصة العقوبات البدنية ، وألغى خدمة المأجورين ، وتموين القواد لفرقهم ، واختيار الضباط على أساس امتحـان يتقدم إليه الأشراف ورجال الطبقة الوسطى على السواء . على أن أهم ما قام به شارنهرست هو تدريب أكبر عدد من الجنود فى أقصر وقت ، فقد نصت معاهدات الصلح ألا يزيد الجيش العامل فى بروسيا فى وقت السلم على ٤٢٠٠٠ جندى حتى يتعذر عليها القيام بعمل حاسم فى وقت الحرب ، بيد أن شارنهرست أضاف إلى كل فرقة عاملة فى الجيش خمسة أو ستة من المقترعين لتدريبهم على أهم واجبات الجندى خلال شهر واحد ، ثم يتجدد هذا العدد بعد ذلك حتى أن الفرقة التى لا يزيد عددها على ٥٥٠ جندى ارتفعت فى خلال ثلاث سنوات إلى ٢٥٠٠ من الجنود ، وبذا استطاعت بروسيا حينما نشبت الحرب أن تقدم إلى الصف الأول ما لا يقل عن ٣٥٠٠٠٠ جندى على أتم استعداد .

عودة التحالف الأوربى :

لهذا كله قام الشعب البروسى يطلب الانضمام إلى الروسـيا حينما توالت أنباء هزيمة الفرنسيين حتى يأخذ بثأر يينا ، وينقض النظام القارى الذى قيـد متاجره وعطل مصالحه ، ويمحو آثار المذلة وضروب العسف التى ارتكبها الفرنسيون إبان احتلالهم الطويل للأراضى البروسية ، فأسرعت الحكومة إلى الارتباط مع الروسـيا ، بمعاهدة كليش فى ٢٨ فبراير سنة ١٨١٣ ، ولم تلبث أن اشتركت فى الحرب أملاً فى القضاء على سلطان نابليون فى أوربا .

غير أن نابليون صمد لهذه العاصفة ، فجهز جيشاً جديداً يتألف من زهرة الشبان فى فرنسا ، ثم أسرع لمقابلة أعدائه فانتصر عليهم فى « لوتزن (Lautzen) » (١٤ مايو) و « بوتزن (Bautzen) » (٢١ مايو) إلا أن انتصاره لم يعـد حاسماً كما كان فى أوسترلتز وبينا ، فان أوربا التى عرفها قديماً ، تغيرت ودبت فيها روح جديدة ، وكذلك فرنسا تغيرت بتأثير الضحايا المتوالية . لذلك أسرع نابليون إلى طلب عقد هدنة مع خصومه ، ليستجمع قواه المشتتة ، ويلتمس سبيلاً للصلح على يد النمسا . غير أن هذه الدولة اشترطت أن يكون استرداد أملاكها ثمناً لتدخلها لاعادة السلام ، فلم يذعن نابليون لهذا الطلب ، وأبى أن ينزل عن شبر واحد من الأرض ، لأنه — كما قال — « ليس كملوك أوروبا ، فهؤلاء ولدوا من بيوت فيها الملك منـذ قرون ، فلن تزعزع الهزيمة عروشهم ، وأما هو فقد اعتلى العرش بطريق الانتصار » ، لذلك انضمت النمسا إلى أعدائه فى ٢٧ يونيه كما انضمت السويد ، فتفوق

الحلفاء تفوقاً عدديا هائلا اضطر معه نابليون أن يقابل كلا من هذه الجيوش على انفراد ، فانتصر بادئ الأمر على الجيوش النمساوية المتجمعة حول درسدن ، إلا أن قواده أخفقوا فى باقى الميادين . وفى منتصف أكتوبر أطبقت عليه جيوش أعدائه فى ليبزج ، واضطرته إلى التقهقر إلى ما وراء الرين ، بعد أن كبدته خسائر فادحة .

الامبراطورية تتداعى :

حينئذ رأى نابليون ذلك البناء الشامخ الذى شاده على أسنة الحراب ينهار أمام عينيه ! فألمانيا وإيطاليا نهضتا ، وكأنما أفاقتا من حلم مروع ، فطرحتا حكمه جانباً ، وفتحتا بلادهما للغزاة المنتصرين . وهولندا أسرعت إلى إعادة حكم بيت أورنج ، ونابلى عقدت صلحاً منفرداً مع النمسا ، وولنجتون (ولزلى) اقتنص الفرصة لسحق قوات الفرنسيين فى أسبانيا مرتين ، الأولى فى سلامنكا عام ١٨١٢ ، وقد أعقبها دخوله مدريد ظافراً ، والمرة الثانية فى فتوريا ١٨١٣ حين اضطر الفرنسيين إلى التراجع وراء البرانس .

أما فرنسا نفسها التى طالما تعلقت بنابليون ، فقد بدأت تقلب له ظهر المجن ، وتعلن رغبتها فى السلام ، إذ رأت أن رجلها العظيم الذى كان يستخدم مواهبه النادرة لمصلحة البلاد بات يستخدم البلاد لارضاء كبريائه ويرغمها على خوض غمار حروب لامصلحة لها فيها ، فقديماً كانت ترغب فى الحرب وتنشط لها طالما كان الغرض منها الوصول إلى الحدود الطبيعية ، وأما الآن فقد رأت أن الغرض إرضاء مطامع الأمبراطور فحسب . حقا إن نابليون كان يعمل دائماً على أن يجعل « الحرب تسد نفقات الحرب » إلا أن هذا لم يعد فى الامكان تحقيقه إزاء المطامع الواسعة ، هذا إلى أن إقفال البلاد فى وجه التجارة الانجليزية ، كان يناقض سياسة توفير الرخاء التى خبرتها البلاد ، وتمتعت بها فى أوائل حكمه ، فباتت تئن مما صارت إليه من الضنك والاعسار الشديد ، وترغب فى تقلص سلطان « نيرون » التاريخ الحديث .

إزاء هذه الحوادث ، كان خيرا لنابليون أن يطأطئ الرأس أمام الحقائق الواقعة ، فيرضى بما عرضه عليه الحلفاء فى فرنكفورت فى نوفمبر سنة ١٨١٣ ، بأن يبقى له ملك فرنسا وحدها بحدودها الطبيعية ، ولكن الرجل الذى ارتقى العرش على أسنة الحراب ، رفض الصلح تحت ظلال الهزيمة — بالرغم من أنه كان صلحا شريفا يرضاه الشعب الفرنسى — فدل بهذا الرفض على أن طبيعته العسكرية ثارت ضد مزاياه السياسية ، فملكت قياده وجرته من أرفع صفاته العقلية .

دخول باريس وخلع نابليون :

أعلن الحلفاء حينئذ أنهم يحاربون نابليون لا الشعب الفرنسى ، ثم زحفوا إلى باريس بطريق المارن والسين والبرانس ، وكان نابليون لا يزال يعتقد أن فرنسا تتحرك لنصرته إذا أصبح الوطن فى خطر ، ولكن فرنسا تداعت أعصابها ، وانحطت عزيمتها ، فقاوم نابليون أعداءه بكل ما بقى لديه من قوة ، فخلص شرفه العسكرى من العار ، وارتاح بعدها إلى الدخول فى مفاوضات الصلح مع خصومه فى « شاتيون (Châtillon) » فبراير سنة ١٨١٤ إلا أن الحلفاء تشددوا الآن فى إرجاع فرنسا إلى حدودها القديمة قبل الثورة .

حينئذ أعلن نابليون أنه يفضل أن يحتمل أقصى ويلات الحروب على أن يذعن لهذا الشرط المهين ، فجمع الحلفاء شملهم وتعاهدوا من جديد فى « شومون (Chaumont) » مارس سنة ١٨١٤ على أن يوالوا الحرب متكاتفين حتى يبلغوا مآربهم ، وأن يبقى ذلك التحالف مدة عشرين عاماً لحماية السلام فى أوربا .

استأنف الحلفاء بعد ذلك الزحف إلى باريس ، فوقف نابليون ينازعهم الأرض شبراً شبرا ، حتى نفذ القضاء ، وسقطت باريس فى ٣١ مارس سنة ١٨١٤ ، بيد أن سقوطها لم يكن ليفل عزيمة لاتفل ، إذ جمع نابليون قواده وجنده فى « فونتينبلو (Fontainebleau) » ودعاهم لمواصلة الجهاد ، ولكنهم بسطوا أمامه ما وصلت إليه البلاد من الانحلال والضنك والملل ، إذ أن فرنسا لم تعد إذ ذاك تلك التى عرفها العالم يوم قرع العدو أبواب فردان غداة الثورة ، فكتب الامبراطور فى « فونتينبلو » وثيقة نزل فيها عن العرش لولده ملك رومة تحت وصاية زوجته مارى لويز ، ولكن الحلفاء رفضوا ذلك الشرط ، فنزل نابليون عن العرش بلا قيد ، وفى أبريل سنة ١٨١٤ قر الرأى على أن يحتفظ بلقب أمبراطور ، وأن يمنح ملك جزيرة إلبا .

وأما عرش فرنسا فقد أعيد إلى لويس الثامن عشر ، وارث عرش البربون ، بمساعى « تاليران » ، الذى ألف حكومة مؤقتة عقب نزول نابليون ، على أن يكون الحكم دستورياً . وعلى يده أبرمت معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ ، وبها أعيدت فرنسا إلى الحدود التى كانت لها عام ١٧٩٢ تقريباً مع استرداد بعض مستعمراتها . وأما باقى الأراضى التى تخلت عنها ؛ فقد تقرر أن ترد هولندا لأسرة أورنج على أن تضم إليها البلجيك ، وأن تستقل الولايات الألمانية وترتبط باتحاد عام فيما بينها ، وتستقل سويسرا فى ظل حكومة

أهلية ، وتسترد الولايات الايطالية استقلالها القديم ، عدا ما يخص النمسا منها . أما باقى المسائل التى لم يبت فيها فقد تركت المناقشة فى أمرها إلى مؤتمر يعقد خصيصاً لذلك فى ڤيينا .

عودة نابليون — بداية النهاية :

لم يرض نابليون بمصيره إلا انتظاراً لما تجىء به الفرص ، فلما علم بالنزاع القائم بين الحلفاء على توزيع الغنيمة ، وبسخط الشعب الفرنسى على الملكية الجديدة التى اقترنت عودتها بنكبات لم تعرفها البلاد منذ سنين ، كما اقترنت بسياسة الانتقام وإرضاء شهوات الأشراف المهاجرين ، وتبديد إرث الثورة وثمرة جهودها ، بادر بالعودة سراً إلى فرنسا حيث هرع إليه أنصاره وجنده القدماء ، فزحف إلى باريس ودخلها بعد فرار الملك ، دون أن تسفك قطرة من الدماء (٢١ مارس سنة ١٨١٥) .

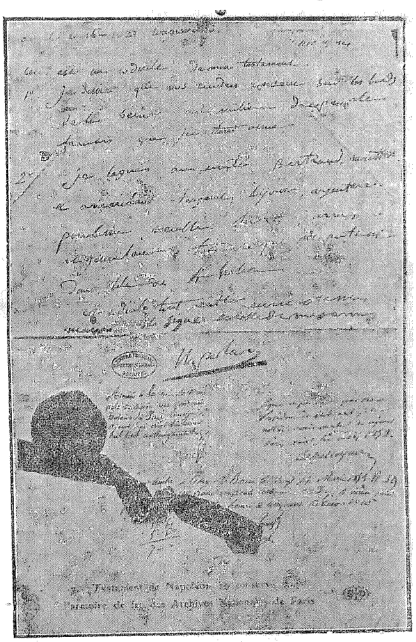
حكم المائة يوم وواترلو :

كان أول ما عنى به نابليون ، أن يجمع حوله القلوب وأن يقنع الدول برغبته فى السلام ، فأعلن قبوله لمعاهدة باريس ، وصرح بتأييده لمبادئ الثورة ، وأصدر دستوراً جديداً سماه « القانون الاضافى » كان من شأنه أن يزيد فى إشراك الأمة معه فى الحكم ، إذ جعل الهيئة التشريعية تتألف من مجلسين تكون الوزارة مسئولة أمامهما ، كما أنه أطلق الحرية للصحافة والمطبوعات ، فقوبل حكمه بالترحيب فى فرنسا ، وإن كان الكثيرون قد قابلوا هذه المنح بالتردد والفتور .

النضال الأخير :

أما دول أوروبا التى كانت حينئذ مجتمعة فى مؤتمر ڤيينا لرسم خريطة أوروبا من جديد ، فقد عهدت نابليون لا يسلم بالهزيمة ولو فى أحرج الظروف وأشد المواقف ، ولذا أعلنت أن نابليون يعكر جو السلام فى العالم ، وأن من واجب الدول أن تتعاون مرة أخرى فى القضاء عليه ، فأسرع نابليون إلى تأليف جيش جديد قوى ، وسار به لملاقاة جيشى بروسيا وانجلترا اللذين احتشدا فى البلجيك قبل غيرهما استعداداً للقتال ، وكانت خطته ترمى إلى القضاء على جيش كل منهما على انفراد ، فأفلح فى دحر « بلوخر » قائد الجيش البروسى عند « لينى (Ligny) » يوم ١٦ يونيه ، ثم تحول إلى جيوش « ولنجتن » المتقهقرة للاتصال

بالبروسيين ، فنشبت حينئذ المعركة التاريخية الكبرى ، معركة « واترلو (Waterloo) »، وفيها عملت الطبيعـة على فشل نابغة الحروب ، إذ أمطرت السماء طويلا ليلة ١٨ يونيه حتى عجز نابليون عن نقل مدافعه إلى المواقع الصالحة للقتال فى الوقت المناسب ، ورغماً عن النجاح الذى صادفه فى أول المعركة ، فان ثبات ولنجتن الذى لقب من أجله بالدوق الحديدى ، أدار الدائرة على نابليون ، وزعزع كل آماله فى النصر ، لا سيما أن بلوخر قد أفلح فى تنظيم قواه


Ceci est un codicille de mon testament.
Napoleon
Testament de Napoléon ... l'armoire de fer des Archives Nationales de Paris

وصية نابليون بخطه وتوقيعه (٦ أبريل سنة ١٨٢١)
يوصى فيها بدفنه على ضفاف السين وسط الشعب الفرنسى الذى أحبه دائمـاً ، وباعطاء مخلفاته بسنت هيلانه إلى الجنرال برتران الذى تبعه إلى المنفى
(نقلا عن الصورة الأصلية المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس)

المشتتة على عجل ، ثم تقدم إلى واترلو ، للقتال إلى جانب حلفائه في الساعة الحاسمة ، فحمل الجيشان على نابليون حملة هائلة ، مزقت الخطوط الفرنسية ، وأوقعت فى صفوفها الرعب والجزع ، ففر نابليون من ميدان القتال على عجل ، ولما لم يجد عضداً ولا نصيراً فى باريس ، وألفى الانجليز يراقبون الشواطئ حتى لا يهرب نزل عن عرشه للمرة الثانية ، وكتب إلى الحكومة الانجليزية يسلم نفسه لكرمها ورعايتها .

دخلت جنود الحلفاء باريس للمرة الثانية ، وفرضوا على فرنسا معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) وبها تقرر أن تدفع فرنسا غرامة حربية قدرها ٧٠٠ مليون فرنك ، وأن يحتلها الحلفاء لمدة خمسة أعوام ، وأن تعود حدودها إلى ما كانت عليه فى عام ١٧٩٠ . وقد عارضت بروسيا فى شروط هذا الصلح ، وحاولت أن تكيل لفرنسا بالكيل الذى كالتها به فى تلسيت ، وأن تنزع منها الألزاس واللورين بحجة لزومهما للدفاع عن بلادها ، ولكن بعد نظر الحلفاء تفوق فى آخر الأمر ، إذ كان لا بد من الاعتدال لتثبيت قدم الملكية العائدة ، وتسكين أعصاب الفرنسيين حتى لا تثور للانتقام .

نابليون فى المنفى :

أما نابليون فقد نفى إلى جزيرة سنت هيلانة وبقى سجيناً بها حتى فاضت روحه فى ٥ مايو سنة ١٨٢١ ، وظل مدفوناً بها حتى سنة ١٨٤٠ ، حيث نقلت رفاته إلى قبة الأنفاليد بباريس . ولقد كانت حياته فى المنفى على تمام البساطة والهدوء ، لا يعكرها إلا ذكريات الماضى وغلظة حاكم الجزيرة له . ولم يحاول بتاتاً أن يفر إلى فرنسا كما فعل فى ألبا ؛ ولكنه شرع يهيئ الطريق لعودة أسرته إلى العرش ، تارة بالأحاديث وتارة بالمذكرات ، اعتقاداً منه بأن الملكية العائدة لا تلبث أن تبسط نظام العهد القديم وتعيد مساوئه ، فتتطلع البلاد إلى عودة أسرته التى نجت على أيديها من الفوضى والمظالم ، وتمتعت فى ظلها طويلاً بالسعادة والرخاء ، ولبست ثوباً قشيباً من المجد والفخار ؛ فجعل يصف نفسه فى صورة رجل كان يعمل للحرية والسلام ، ومما قاله فى هذ الشأن : « إن حالتنا الحاضرة لا تخلو من المزايا ، فنحن شهداء مبادئ خالدة ، يبكى حظنا الملايين من الخلق ، ويتأوه الوطن لمصابنا . . . . . . ولو كنت مت وأنا فى أوج عظمتى ، لبقيت إلى الأبد لغزاً لا يحل ، وأما اليوم ، وأنا متجرد من سلطانى فيمكن للناس أن يرونى على حقيقتى » . وأخذ يبسط هذه الحقيقة كما كان يراها هو ، لا كما

يراها التاريخ ، فكانت من أكبر العوامل الفعالة فى ارتقاء ابن أخيه لويس نابليون العرش فيما بعد .

نابليون فى نظر التاريخ :

لم يختلف المؤرخون فى رجل كاختلافهم فى نابليون ، فمنهم من يرى فيه شبيهاً بفرسان العصور الوسطى الذين كانوا يشنون الغارات والحروب للسلب والنهب ، ومنهم من يرى فيه المثل الأعلى لصفات الأمة الفرنسية . والواقع أنه يكاد لا يعرف التاريخ رجلاً سواه جمع بين أرفع الصفات وأحطها ، فهو شخصية قائمة بذاتها ، منقطعة النظير ، ومستقلة عما عداها « كتلة من الصخر الصلد ، قذفت إلى العالم ، فلا تخضع لشىء من نواميس الطبيعة » !

نبغ نابليون فى فنون القتال وتعبئة الجيوش ، ووضع الخطط الحربية وتنفيذها بالدقة والاحكام ، نبوغاً ما عرفه العالم من قبل ، وأقام على أنقاض الفوضى التى كانت تسود فرنسا قبيل ظهوره ، والخلل الذى كان يفت فى عضد حكومتها أجيالاً طويلة ، حكومة تعد آية فى نظامها ودقة أعمالها ، ولايزال الكثير مما أدخله من ضروب الاصلاح قائماً فى فرنسا إلى اليوم . وأما خدماته للعلم والمدنية فكثيرة جليلة عديمة المثيل ، وسيظل قانونه (Code Napoléon) علماً ينطق بفضله ، ويشيد بذكره أبد الدهر . ومهما قيل عن فتوحه فلا ريب أنها عجلت تأسيس الوحدة القومية فى إيطاليا وألمانيا بعد أن بقيتا مقطعتى الأوصال قروناً طويلة ؛ إلا أن تلك الفتوح أدت إلى سقوطه وضياع ملكه ، فقد كان الرين والألب والبرانس كما قال « تاليران (Talleyrand) فتوح الأمة الفرنسية ، وما عداها فتوح نابليون ، ويعنى بهذا أن فرنسا كانت تشعر بضرورة القيام بتلك الفتوح وحدها ، ولا تطمع فى سواها ، إذ لم تكن ترجى ثمرة من ورائها . ولعل نابليون أدرك ذلك فجعل الأمم الخاضعة له تدفع نفقات الامبراطورية دون الفرنسيين بقدر المستطاع ، وطفق يقطع قواده إقطاعات فسيحة مكافأة لهم على إخلاصهم فى خدمته ، وصار يلقن الفرنسيين ، بواسطة المدارس والتعليم ، حب الامبراطورية ووجوب الاحتفاظ بها ، والتغنى بمجدها ومفاخرها ؛ إلا أنه على الرغم من كل هذا كانت فرنسا تشعر بأن الامبراطورية حمل ثقيل لا يحتمل ، ولما كانت الممالك التى تضمها الامبراطورية مسلوبة الارادة والسلطة ، عليها الغرم ولغيرها الغنم ، فانه لم يلبث أن سقط ذلك البناء الشامخ من أساسه حينما هبت عليه العاصفة . ولو كان نابليون اتخذ سياسة

تحاكى سياسة الامبراطورية البريطانية الحاضرة — أى سياسة توزيع السلطة بين الحكومة الرئيسية وحكومات الأجزاء المختلفة المكونة لهـا ، وقسم الحقوق والواجبات بينها ، بدلا من حكمها من مركز واحد على مثال الدولة الرومانيـة — لتماسكت تلك الأجزاء فى وقت الشدة .

وبالجملة لولا طمع نابليون الذى لم يقف عنـد حد ، وغرامه الجنونى بالسيادة والسيطرة على العالم ، لما عرف التاريخ رجلاً أبقى منه أثراً فى خدمة المدنية والحضارة .

الباب الثانى
عهــــد المؤتمرات

الفصل الأول
مؤتمر ڤيينــــا

قواعد التسوية :

يعتبر مؤتمر ڤيينا أكبر المؤتمرات أهمية بعد مؤتمر وستفاليا ، فكما أن هذا المؤتمر الأخير نظم شؤون أوربا بعد حرب دولية طاحنة هى حرب الثلاثين ، فكذلك سوى مؤتمر ڤيينا حساب أوربا بعد الحروب التى قامت فى عهد الثورة ونابليون . وإنه لمن الخطأ الاعتقاد أن التسوية اختلفت كثيراً فى الحالتين ، فعلى الرغم من ارتفاع الأصوات فى أوربا التى خضبت أرضها بالدماء مدة ربع قرن كامل ، بأن توضع التسوية المقبلة على قاعدة احترام الحقوق القومية ومبادئ الحرية التى أيقظتها الثورة وحروبها ، فان الساسة أغفلوا هذه الاعتبارات ، لا جهلاً بها ، ولكن براً بعهود ارتبطوا بها إبان الكفاح ضد نابليون ، وكان لا مناص من تنفيذها ؛ غير أنهم حاولوا أن يكسبوا عملهم مظهراً خداعاً ، فأطلقوا عليه اسم « خطة إرجاع الحقوق الشرعية » إلى أصحابها ، على أنهم لم يتبعوا تلك القاعدة نفسها كلما تصادمت مع مطامعهم أو تعارضت مع مواثيقهم ، فكأنهم لم يخرجوا فى عملهم عمــا عرفه العالم من قبل ، وهو اقتسام الغنيمة بين الظافرين .

أعمال المؤتمر :

ولقد اجتمع المؤتمر تنفيذاً لشروط معاهدة باريس الأولى ، التى نصت على اجتماع ساسة أوربا فى ڤيينا ، لتحقيق غرضين معينين ، وهما توزيع البلاد التى لم يبت فى أمرها فى تلك المعاهدة ، ألا وهى أراضى الرين الألمانية وبعض الأراضى الايطالية ، وكذلك إعادة تنظيم

الولايات التى أنشأها نابليون وهى ولايات اتحاد الرين ودوقية وارسو . وقد كانت الخطة المقررة للعمل هى أن يجتمع مفوضو الدول الأربع الكبرى اجتماعات سرية للفصل فى هـذه الشؤون ، ثم يبلغ ممثلو الدول الأخرى أمر الاتفاقات النهائية ، وذلك بغير أن تدعى فرنسا إلى الاشتراك فى المداولة مطلقاً ؛ إلا أن الحلفاء راعوا جانب الملكية الفرنسية الجديدة التى كانت تحتاج إلى شىء كبير من عناية الدول وعطفها ، حتى تلقى احتراماً وتأييداً من جانب الشعب الفرنسى ، لا سيما بعد ما أعلن الحلفاء مراراً أنهم كانوا يحاربون نابليون لا الشعب الفرنسى ، ولذلك دعيت فرنسا إلى حضور المؤتمر على ألا تشترك فى المفاوضات السرية ، شأنها فى ذلك شأن الدول الصغرى .

وعلى الرغم من أن فرنسا دخلت المؤتمر تكريماً لها وتأييداً لمليكها فقط ، فان مندوبها « تاليران » استطاع بمهارته النادرة أن يشترك فى مباحثات الدول العظمى ؛ إذ أعلن من بداية الأمر أن فرنسا لا تطمع فى شىء مطلقاً ، وأن كل ما ترغب فيه هو الدفاع عن القانون وحماية الحقوق الشرعية ، فضمن بذلك التفاف الدول الصغرى حوله ، كما ضمن اشتراكه فى مفاوضات الدول ، اشتراكا أدى إلى تمزيق وحدتها حينما حانت الفرصة .

الخلاف بين الحلفاء :

ذلك أنه بينما كانت الدول الأربع متفقة على معظم الشؤون المقرر مناقشتها فى ڤيينا ، ظهر اختلاف وجهات النظر بينها فى شأن پولندا وسكسونيا . فبينما كان قيصر الروسيا يرغب فى الاستيلاء على دوقية وارسو بأكملها ، أى على نصيب بروسيا فى تقسيمات پولندا الماضية ، كانت بروسيا ترغب فى تعويض أملاكها الپولندية بالاستيلاء على مقاطعة سكسونيا عقاباً لمليكها على اتصاله بنابليون ومعاونته له ، غير أن النمسا وانجلترا عارضتا فى قبول هذه الرغبات : فانجلترا كانت تخشى أن يؤدى امتداد نفوذ القيصر إلى الفستولا إلى الاخلال بالتوازن الدولى فى أوروبا ، كما أن النمسا رأت فى مطامع بروسيا إخلالا بالتوازن فى ألمانيا ، وخطراً دائماً يهدد أملاكها فى بوهيميا ؛ لذلك وقفت بروسيا والروسيا فى جانب والنمسا وانجلترا فى الجانب الآخر . فأصبحت قوات الفريقين متعادلة بحيث لو انضمت فرنسا إلى فريق دون الآخر لرجحت كفته . ولما كان المبدأ الذى نادى به تاليران من أول الأمر هو تأييد مبدأ الحقوق الشرعية ، فقد عارض فى اغتصاب أملاك سكسونيا ، وأعلن تأييده لموقف النمسا وانجلترا فى هذا الشأن ، فعملت الدولتان على إدخال المندوب الفرنسى فى

مفاوضات الحلفاء السرية ، وما لبثتا بعـد أن أعياهما حسم النزاع أن تعاقدتا معه فى ٣ يناير ١٨١٥ على العمل بكل الوسائل لاجبار الروسيا وحليفتها على الاذعان لمطالب الحلفاء .

التسوية :

على أن روح الاعتـدال تغلبت فى النهاية ، لا سيما حينما جاءت الأنباء بتدبير مؤامرات ترمى إلى إعادة نابليون إلى العرش ، فسوى الخلاف بأن ضم إقليم بوزن ، وميناء دانتزج إلى بروسيا ، وأعطيت غاليسيا للنمسا ، وجعلت كراكو جمهورية مستقلة ، ووضع ما بقى من پولندا القديمة تحت حكم القيصر على أن يحكمها حكما دستوريا . وأما فى ألمـانيا فقد استولت النمسا على التيرول وسالزبرج من بافاريا ، فى نظير إعطائها بايريت وانسباخ وبلاتينات الرين ، وظفرت بروسيا بخمسى سكسونيا ومعظم الأراضى الواقعة على الشاطىء الغربى لنهر الرين فضلاً عن وستفاليا على شاطىء الرين الأيمن ، وتريف وغيرها من الأراضى التى انتزعت من فرنسا على الشاطىء الأيسر ، وبذلك أصبح واجب الدفاع عن ألمـانيا من الغرب مناطاً ببروسيا بعد أن انسحبت النمسا من البلچيك وبلاد الرين ، وحولت نظرها شطر إيطاليا .

ومع أن هذه التسوية لم تؤثر كثيراً فى تحسين العلاقات بين الحلفاء ، ودرء التصدع الذى حدث فى كتلة التحالف الأوربى ضد فرنسا ، فان عودة نابليون من إلبـا حطمت المجهود العظيم الذى بذله تاليران ، بأن أعادت التضامن وحسن التفاهم بين الدول ، وبذلك استطاعت حل باقى المسائل المعلقة حلاً عاجلاً ، وهى مسألة إنشاء اتحاد يشمل ألمانيا بأكملها بدلاً من اتحاد الرين ، وكذلك تسوية أمر باقى الأراضى الايطالية التى لم تشملها معـاهدة باريس الأولى .

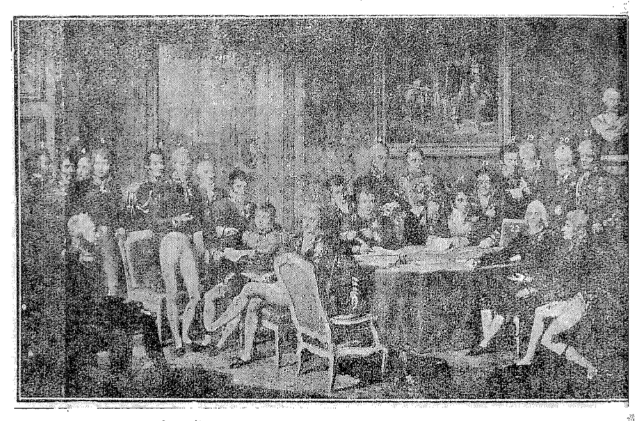
أما عن الاتحاد الألمـانى فيلاحظ أنه ظهرت فى ألمـانيا أثناء الجهاد ضد نابليون رغبة قومية ، وجهتها إقامة حكومة ألمـانية متحدة ، تدفع عن الأقاليم المـكونة لها شر جيرانها ، وتتولى تنظيم مصالحها ، على مثال ما فعله نابليون فى اتحاد الرين ، إلا أن الأمراء الألمـان آثروا المحافظة على استقلالهم ، كما أن النمسا وبروسيا تنازعتا الزعامة ، فلم يفز الألمـان فى آخر الأمر بأكثر من اتحاد إسمى لا قيمة له فى الواقع ، لأنه سلب من المجمع الذى أنشىء لتمثيل الامارات كل قوة تنفيذية ، وقيدت سلطته بقيود ثقيلة جعلت تلك السلطة وهمية .

أما فيما يتعلق بالأراضى الايطالية ، فقد كانت تواجه الدول فيها مشكلة مملكة نابلى التى

كان يحكمها « ميرا » قائد نابليون بتأييد من النمسا ، مكافأة له على تخليه عن مناصرة فرنسا إبان النزاع الأخير . غير أن الدول وبخاصة فرنسا آثرت القضاء على كافة آثار نابليون ، فقررت فيما بينها عزل ميرا ، وإعادة المملكة إلى أسرة البوربون .

هذه هى أهم المسائل التى تم الاتفاق عليها فى ڤيينا ، وقد ضمنت جميعاً فى معاهدة نهائية أطلق عليها « العهد الأخير » (Acte Final) (٩ يونيه ١٨١٥) ودعيت الدول الصغرى فى النهاية إلى الموافقة عليها فقط ، بحيث يمكن أن يقال إن مؤتمر ڤيينا لم ينعقد مطلقاً ، بمعنى أن الدول المشتركة فيه لم يجتمع مندوبوها فى جلسات عامة للبحث والتشاور فى المسائل المطروحة أمامهم .

مؤتمر ڤيينـــا



(١) هارندنبرج (ألمانيا)	(٧) مترنيخ (النمسا)	(١٣) ويستبرج (النمسا)	(١٩) جنتز
(٢) ولنجتون (انجلترا)	(٨) دبين (فرنسا)	(١٤) راسومفسكى (روسيا)	(٢٠) همبولت (ألمانيا)
(٣) لوبو (البرتقال)	(٩) نسلرود (روسيا)	(١٥) ستيوارت (انجلترا)	(٢١) كاثكرت (انجلترا)
(٤) سالدانا («)	(١٠) بالمــلا (البرتقال)	(١٦) لبرادور (اسبانيا)	(٢٢) تاليران (فرنسا)
(٥) لوينهلم (سويسرا)	(١١) كاسلريه (انجلترا)	(١٧) كلانكرتى (انجلترا)	(٢٣) ستاكالبرج (روسيا)
(٦) نووى (فرنسا)	(١٢) دالبرج (فرنسا)	(١٨) واكن	

حالة أوربا سنة ١٨١٥ :

وتتضمن معاهدة باريس الأولى ، ومعاهدات ڤيينا المتممة لهـا ، وكذلك معاهدة باريس الثانية التصفية النهائية لحروب الثورة ، وبمقتضاها أصبحت خريطة أوربا عام ١٨١٥ تقوم على القواعد الآتية :

(١) أعيدت فرنسا إلى ما كانت عليه حدودها قبل الثورة ، إذا استثنينا أفنيون التى ضمت إليها وبعض البلاد التى اجتزئت منها فى الشمال والشمال الشرقى .

(٢) حصلت انجلترا بفضل سيادتها البحرية ، على مالطة وجزائر الأيونيان فى البحر الأبيض ، وغيانا وطباجو وترنيتى فى أمريكا ، ومستعمرة الرأس فى أفريقيا ، وسيلان فى آسيا ، وجزيرة فرنسا فى المحيط الهندى ؛ وكلها أخذت من فرنسا أو من حليفتيها هولندا وأسبانيا .

(٣) ظفرت بروسيا باقليم بوزن ودانتزج فى پولندا ؛ كما ظفرت بخمسى سكسونيا ، فضلاً عن وستفاليا على شاطئ الرين الأيمن ، وتريف وغيرها من الأراضى التى انتزعت من فرنسا على الشاطئ الأيسر ، وبذلك ألقى على عاتق بروسيا واجب الدفاع عن ألمانيا من الغرب ، لا سيما بعد انسحاب النمسا من البلچيك وتحويل نظرها إلى إيطاليا .

(٤) حصلت النمسا فى ألمانيا على سالزبرج ، وفى إيطاليا على لمبارديا والبندقية ، فضلا عن دلماشيا وراجوس ، ولكنها فقدت البلچيك وتخلت عن أملاك أخرى لبافاريا . وقد كان احتلال النمسا للمبارديا والبندقية عاملا ممهداً لسيطرتها على إيطاليا بأكملها وتحقيق حلم الامبراطرة القديم فى التسلط على هذه البلاد .

(٥) حصلت الروسيا على فنلندا السويدية فى البلطيق ، كما حصلت على بسارابيا العثمانية الواقعة على الطونة ، ودوقية وارسو البولندية ، على أن تبقى حكومة مستقلة تحت إشراف القيصر .

(٦) أحيطت فرنسا بسلسلة من الولايات الصغيرة لتحقيق عزلتها ومنع تجدد غاراتها ، وكان هذا الحائل الدولى يتألف من مملكة الأراضى الواطئة ، التى تكونت من البلچيك وهولندا ، واتحاد سويسرا الذى تألف من اثنتى عشرة ولاية تضمن الدول حيادها ، ومملكة سردينيا التى اشتملت على سافوى ونيس وبيدمنت ، فضلاً عن جنوة وملحقاتها .

(٧) احتفظت ألمانيا بأكثر الممالك التى أنشأها نابليون ، وهى مملكة بافاريا — وقد أضيفت إليها لاندووسبير — ومملكة سكسونيا التى اجتزئ خمساها لمصلحة بروسيا . هذا



فضلاً عن إحياء مملكة هنوفر التى كانت تتبع ملوك انجلترا ، وفيما عدا هذه الولاية لم ترد إلى حالتها الأولى أية إمارة من الامارات التى قضى عليها نابليون وأدمجها فى غيرها ، بحيث

أصبح عدد الولايات الألمانية ٣٨ بعد أن كانت نحو أربعمائة . وقد أنشئ اتحاد يشمل هذه الولايات جميعاً لضمان الطمأنينة والسلم فى داخل البلاد وخارجها ، ولكنه كان اتحاداً اسمياً لا قيمة له فى الحقيقة إذ لم يكن فى الواقع سوى مؤتمر يتألف من دول مستقلة لا جمعية تمثل الشعب ، وتعتمد على هيئة تنفيذية مسئولة عن تنفيذ قراراتها .

(٨) تقرر فيما يختص بايطاليا أن يسترد البابا أملاك الكنيسة ، وأن تسترد أسرة البوربون أملاكها فى إيطاليا ، بعد أن طرد منها ميرا قائد نابليون ، وكذلك ردت باقى الولايات الايطالية إلى أمرائها عدا ما خصص منها للنمسا وبيدمنت .

(٩) أعيدت شبه جزيرة أيبيريا إلى ما كانت عليه قبل الثورة ، بمعنى أن أسبانيا والبرتقال عادتا إلى ملكيهما الأقدمين . أما مملكة النرويج فقد انتزعت من الدانيمارك وضمت إلى السويد ، فأصبحت شبه جزيرة اسكندناوة مملكة متحدة تحت حكم برنادوت ، مكافأة له على مناصرة الحلفاء .

نقد التسوية العامة :

تلك هى السياسة التى اتبعها الحلفاء لتسوية حساب أوربا بعد زوال حكم نابليون ، ويلاحظ أنه لم يراع فيما وضع من القرارات احترام مبدأ الحقوق الشرعية ولا احترام مبدأ القومية الذى أثارته حروب نابليون ؛ بل جعل توازن الدول ومطامعها أساس التسوية ، فلا عجب إذا تزعزعت قواعد السلم المرجو ، وهدم البناء الشامخ الذى شيد حجراً بعد حجر إبان القرن التالى .

على أننا يجب ألا ننسى مع هذا أن الدول كانت قد ارتبطت إبان الحرب بعهود لم تر بداً من الوفاء بها ، خوفاً من اشتباكها فى حرب جديدة فى وقت ما كان أحوجها فيه إلى السلم . كما يجب ألا ننسى أن الحرية فى فرنسا ولدت الغزوات والحروب ، واقترنت بالجرائم وسفك الدماء ، فكان اضطهادها أمراً لا بد منه فى نظر الذين نصبوا أنفسهم لاعادة السلام إلى أوربا . ويجب ألا يغيب عن البال أيضاً أن حركة الحرية فى ذلك الحين لم تكن قد بلغت درجة من القوة تستدعى الاهتمام والمراعاة ، وإذا كان رجال مؤتمر فرساى فى سنة ١٩١٩ قد داسوا تلك الاعتبارات واستهانوا بها ، فلا عجب إذا أغفلها رجال السياسة الذين جلسوا مكانهم منذ نيف ومائة عام .

الفصل الثانى

الاتحاد الأوربى وعهد المؤتمرات

نشأة الاتحاد الأوربى :

نشرت الثورة الفرنسية إلى جانب الدعوة إلى الحرية والاخاء والمساواة بين الأفراد ، الدعوة إلى المودة والصداقة بين الدول ، حتى تقضى على آثار الحروب ، وتنشر ألوية السلام والطمأنينة فى العالم أجمع ، ولما عصفت بأوربا ريح الحروب القائمة حول مطامع نابليون ، وتأثرت مرافق الحياة بأكملها بأعباء النضال الفادحة ، تعززت الرغبة فى تحقيق تلك الأغراض ، واتجهت الأنظار إلى إنشاء عصبة دولية تتولى تنظيم علاقات الشعوب المختلفة كما تتولى الحكومات الخاصة تنظيم علاقات الأفراد .

على أن هذه الفكرة لم تكن وليدة عهدها ، بل كانت دائماً وليدة الحوادث والمنازعات التى عصفت بالعالم الأوربى ، ففى حرب الثلاثين شاهد « جرتيوس » — مؤسس القانون الدولى الحديث — الانسانية متجردة عن كل صفاتها ، فنادى بالتحكيم وتنظيم شؤون الحرب — إذا دعت الحال — على مبادئ يعترف بها العالم أجمع . ولما قامت الحروب الدينية الطويلة فى أوربا ، وضع هنرى الرابع ملك فرنسا مشروعه الأعظم (Grand Design) الذى كان يتضمن إنشاء جمعية دولية تتولى حسم المنازعات وتأمين العالم من مخاوف الحروب الدموية التى طالما زعزعت أركان الحياة فى أوربا . على أن مقتل هنرى الرابع طوى هذا المشروع إلى أن نشبت حروب لويس الرابع عشر ، فأذاع « برنار سان بيير » مشروع السلم الدائم ، ومؤداه اتخاذ صلح يوترخت الذى ختم حروب القرن السابع عشر ، قاعدة نهائية لرسم الحدود بين الممالك المختلفة مع إنشاء اتحاد دولى للفصل فيما قد ينشأ بينها من المنازعات . غير أن هذه الأصوات الداعية إلى السلام خفتت وسط الضجة القائمة على الفتح والاستعمار فى القرن الثامن عشر ، حتى إذا ما قامت حروب نابليون وتعرضت أوربا لأشد النكبات والكوارث ، تطلع العالم إلى تأليف حلف أوربى تصان به الحياة والأموال ، ويستتب به الهدوء والسلام .

على أن الروح التى سادت مؤتمر ڤيينا لم تكن — كما رأينا — روح التفاهم والتعاون بين الدول للمصلحة العامة ، ولا روح العمل لتعويض الانسانية عن آلامها المفجعة ، واتخاذ الوسائل التى تكفل درء المخاطر عنها فى المستقبل ، بل كانت الروح التى تملى قرارات المؤتمر تنصرف إلى إعادة الحقوق الشرعية لأصحابها بقدر المستطاع ، مع وضع اتفاقيات للاحتفاظ بالتوازن والسلم فى أوربا . أما المسألة الكبرى الشاغلة للأذهان ، وهى مسألة السلم الدائم فى أوربا وإنشاء اتحاد للتحكيم بين الدول لمنع أسباب الحرب ، فلم تلق إلا نجاحاً يسيراً كما يتضح من دراسة المشروعات التى وضعت لتحقيق هذه الأغراض ، مما يدل على أن أوربا فى عام ١٨١٥ كانت لا تزال تتشبث بالمصالح الخاصة وتتنازع فيما بينها نزاعاً أفضى فى النهاية إلى حبوط كل هذه الآمال .

المحالفة المقدســـة :

ويعزى أول مشروع ظهر لتدعيم السلم الأوربى إلى الاسكندر قيصر الروسيا ، الذى عرف بنزعاته الدينية السامية ، كما عرف بالتردد وعدم الثبات على المبدأ . ففى فاتحة حياته السياسية اتجه الاسكندر إلى الأخذ بالمبادئ الحرة فى بلاده وغيرها ، كما أيد مشروع الاتحاد الأوربى لأنه يمتزج بفكرة السلم المرجو فى داخل البلاد وخارجها . فما كاد يتم وضع قرارات الصلح فى ڤيينا حتى اقترح الاسكندر فى سبتمبر سنة ١٨١٥ تأليف حلف مقدس ، غايته التعاقد على الحكم وفق تعاليم الدين المسيحى ، والتعامل بين الملوك كاخوة يتبادلون المشورة والمعونة حتى يمتنع التضارب والمنازعات التى تفضى إلى الحروب وما يقترن بها من الخراب والدمار .

على أن هذا المشروع لم يلق التأييد الكافى من باقى الدول ، لأنه تضمن فكرة غامضة لا تصلح لتنظيم العلاقات الدولية من جهة ، ولأن النص على تبادل المشورة والمعونة من جهة أخرى كان من شأنه أن يقيد حريات الدول وتصرفاتها ، ولذلك أبت انجلترا إمضاء هذه المحالفة باعتبارها على حد تعبير وزيرها « كاسلريه » : « قطعة من التصوف واللغو لا قيمة لها » . أما « مترنيخ » وزير النمسا فقد أمضاها على اعتبار « أنها مظاهرة جوفاء لا طائل تحتها » . ولهذا قتلت الفكرة فى مهدها دون أن تعطى أية فرصة لتنفيذها ، وكل ما تركته من الأثر أن اعتقدت الأمم أن الملوك قد تحالفوا ضدها فى حين أن المحالفة المقدسة كما قال مترنيخ فى مذكراته ، لم تتضمن القضاء على حرية الشعوب ولا تأييد الاستبداد

والحكم المطلق ، وإنما كانت تتضمن محاولة من قبل القيصر فى سبيل تطبيق المبادئ المسيحية على تصرفات الدول السياسية .

المحالفة الرباعيـــة :

على أنه إذا كان مشروع القيصر قد أخفق لأنه تضمن مبادئ غامضة وغير محدودة ، فكذلك أخفق النظام الذى وضعته الدول الأربع الكبرى ، وعرف فيما بعد باسم « نظام مترنيخ (Metternich System) » ، لأنه تحول عن الأغراض الخاصة التى حددت له بادئ الأمر إلى أغراض عامة تقيد حرية الدول فى سياستها وتهددها بالتدخل فى شؤونها . ويرجع هذا النظام إلى رغبة الدول فى اتخاذ الوسائل التى تكفل الدفاع عن التسوية التى تمت فى باريس وڤيينا من الأخطار التى كانت تهددها من جانب فرنسا ، فتعاقدت فى نوفمبر سنة ١٨١٥ على العمل على تنفيذ مواد الصلح وضمان السلم وتوثيق عرى الصداقة بين الدول الأربع المتعاقدة ، وهى بروسيا والنمسا وانجلترا والروسيا ، وذلك بأن يجتمع مندوبوها من وقت لآخر لاتخاذ الوسائل التى تضمن استقرار السلم وسعادة الشعوب . فكأن هذه الدول لم تتعاقد على الاحتفاظ بالسلم فى فرنسا وحدها ، بل تعاقدت على الرقابة والهيمنة على شؤون أوربا كلها ، وهذا ما جعل الاتحاد من بداية الأمر مهدداً بالانحلال ، شأنه فى ذلك شأن المحالفة المقدسة ، إذ كانت أغراضه كأغراضها غامضة غير محدودة . وقد تبين فعلاً اختلاف وجهات النظر بين الدول فى المؤتمرات التى عقدت للبحث فى بعض المشاكل التى كانت تهم العالم الأوربى تطبيقاً للمبادئ التى احتواها برنامج الاتحاد .

مؤتمر إكس لاشابل :

ففى عام ١٨١٨ عقد مؤتمر فى إكس لاشابل للبحث فى عدة أمور : أهمها سحب جيوش الاحتلال من فرنسا والنظر فى قبولها ضمن العصبة الأوربية ، بعد ما وفت بتعهداتها المالية وأظهرت رغبتها فى الاحتفاظ بالسلم واحترام المعاهدات ، وقد وافقت الدول فعلاً على سحب الجيوش من فرنسا . وأما قبولها ضمن العصبة الأوربية فقد أدى إلى اختلاف فى الرأى . ذلك أن الروسيا أعلنت أن مجرد انضمام فرنسا إلى الاتحاد يناقض نصوصه الصريحة فيما يختص بتأمين أوربا ضدها قبل كل شىء ، وأن من الواجب أن يوضع أساس جديد لعصبة أوربية عامة تشترك فيها كافة الدول الكبرى والصغرى ، وتكون مهمتها مكافحة خطرين

عظيمين يهددان السلام : وهما الثورات والتطرف فى الحكم المطلق ، وكذلك المحالفات المنفردة التى تؤدى إلى هدم العصبة . وهذا يدل على أن القيصر اشتدت هواجسه على أثر الانقلابات العنيفة التى نشأت فى أوربا فى ذلك العهد ، سواء أكانت من جانب الأحرار أم من جانب الرجعيين ، فدعا الدول إلى التعاون لمعالجة الحالة حتى يستقر السلام ويضمن الملوك عروشهم التى أقرتها المعاهدات .

ومع أن النمسا كانت لا تعارض فى إقامة دكتاتورية أوربية لمناهضة الحركات القومية ، فإنها رأت أن اتجاه العصبة إلى محاربة الحكم المطلق قد يجعل الاتحاد الأوربى خطراً عليها ، ولذلك رفضت قبول هذه الدعوة ، شأنها فى ذلك شأن انجلترا التى أبت بلسان « كاسلريه » أن تشترك فى عصبة قابلة لاحتمالات وتفسيرات لا حد لها ، عصبة تقيد حريتها فى العمل وتنذر بالتدخل فى شؤون الدول ، ولذلك اقترحت تجديد المحالفة الرباعية وقبول فرنسا ضمن أعضائها على ما فى ذلك من التناقض مع أغراض المحالفة . وقد حسم الخلاف أخيراً بتجديد التحالف القديم ضد فرنسا من جهة ، ومن جهة أخرى دعيت فرنسا إلى الاشتراك مع الدول فى ضمان السلم على أساس المعاهدات ، واشترط ألا ينظر فى شؤون أمة بغير إعلانها وحضور ممثليها . وهذا معناه فى الحقيقة — كما صرح « جنتز » عن أعمال هذا المؤتمر — أن الدول تخلصت من أزمة عظمى بالاتفاق على صيغة غامضة يصح أن تفسر تفسيرات عديدة طبقاً لمصالحها الخاصة .

سياسة مترنيخ (Metternich System) :

على أن الحوادث نفسها لم تلبث أن ساعدت على تبديد هذا الغموض والابهام ، فان اضطراب الدول فى ذلك العهد بالثورات القومية سواء أكانت فى فرنسا وأسبانيا أم فى ألمانيا وإيطاليا ، جعل مترنيخ وزير النمسا يخشى أن يمتد لهيبها إلى أمبراطوريتها القائمة على الحكم المطلق ، فعمل على اتخاذ العصبة الأوربية وسيلة لاخضاع الأمم ، وإخماد كل نزعة فيها إلى التمرد والعصيان . ومما ساعد مترنيخ على تنفيذ هذه السياسة أن الاسكندر قد أثيرت مخاوفه أيضاً من جراء الاضطرابات العنيفة التى ظهرت فى أكثر الدول الأوربية ، وفى الروسيا نفسها ، فتخلى عن مبادئ الحرية التى تشيع لها فى أوائل حياته وانضم إلى وزير النمسا فى الحملة التى أعدها لاخماد صوت الحرية فى كل مكان .

مؤتمرا تروباو وليباخ (١٨٢٠ — ١٨٢١) :

وقد كانت فاتحة المسائل التى اتخذها مترنيخ وسيلة لتنفيذ سياسته مسألة نابلى التى نشبت فيها ثورة واسعة النطاق بتأييد الجمعيات السرية المعروفة بالكاربونارى حتى أرغم الملك فرديناند على أن يحكم بلاده حكما دستورياً . على أن هذا الانقلاب كان يؤثر فى مصالح النمسا ويدعوها إلى التدخل لسببين : (أولاً) لأن ولاياتها الايطالية تعرضت لخطر الدعوة الثورية التى قامت فى الجنوب . (وثانياً) لأن النمسا تعاقدت مع ملك نابلى ، على أن تعاونه فى مقاومة أى انقلاب يؤدى إلى نقض المبادئ التى تسير عليها النمسا فى حكم ولاياتها الايطالية .

ومع أن الدول ، لا سيما انجلترا ، كانت لا تعارض بتاتاً فى تدخل النمسا لقمع الثورة بصفتها الخاصة ، فان مترنيخ أصر على أن يفوض من قبل الدول فى أمر هذا التدخل حتى يستند من جهة على نفوذها الأدبى والسياسى ، ويظفر من جهة أخرى بتقرير مبدأ التدخل لمحاربة الثورات بصفة عامة . غير أن كاسلريه وزير انجلترا رفض بتاتاً مبدأ التدخل الأوربى فى مثل هذا الغرض ، الذى لا يمكن أن تنطبق عليه مبادئ العصبة ، وهى ضمان السلم والمعاهدات ، وذهب إلى أنه ليس لأية دولة أن تتدخل فى الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى إلا إذا كانت هناك معاهدات خاصة تبيح مثل هذا التدخل . ولما كانت الروسيا وبروسيا قد قبلتا وجهة النظر النمساوية وأصرتا على الاجتماع فى تروباو لتقرير هذا المبدأ ، فقد صرح كاسلريه بأنه لا يمتنع عن حضور الاجتماع ، ولكنه لا يشترك فى المناقشات التى تدور فيه ، وانضمت فرنسا إلى انجلترا فى سياستها مما أدى إلى تصدع أركان المحالفة .

وما كاد يجتمع المؤتمر فى الميعاد المعين (أكتوبر سنة ١٨٢٠) ، حتى أصدرت النمسا بالاشتراك مع الروسيا وبروسيا قراراً بالتدخل لمحاربة الثورات جاء فيه :

« إن البلاد التى تتغير حكومتها على أثر قيام ثورة فيها ، تطرد من المجمع الأوربى وتبقى كذلك حتى تقدم الضمانات الكافية عن عودة النظام إليها ، وإذا نشأ عن هذا التغيير خطر يهدد السلام العام فان الدول تتخذ كافة الوسائل السلمية والقهرية ، إذا اقتضى الحال ، لارجاع الأمن إلى نصابه وإعادة الأمم المنشقة إلى دائرة العصبة » .

وقد احتجت فرنسا على هذا القرار بشيء من التحفظ . وأما كاسلريه فقد أعلن صراحة للمرة الثانية أن هذا المبدأ يمس استقلال الدول ويعرضها لاغارة غيرها عليها ، ولا يمكن أن تقبله انجلترا التى تستند حكومتها على ثورة ١٦٨٨ ، ولكن احتجاجه لم يأت بنتيجة ما ، وانفض

المؤتمر على أن يجتمع فى ليباخ فى العام التالى للنظر فى شؤون نابلى إذا فشل توسط الدول توسطاً سلمياً لارجاع الحكم إلى نصابه القديم .

ولما كان أهل نابلى قد أصروا على الاحتفاظ بحقوقهم المكتسبة التى لا يمكن أن تنقض بحال ، فقد دعى فرديناند الى المؤتمر الذى تقرر انعقاده لاتخاذ الوسائل التى تضمن تنفيذ مشيئة الدول ، ولكن هذه الدعوة أثارت ثائرة الشعب وجعلته يرغم الملك على أن يقسم باحترام الدستور قبل مغادرته البلاد ، إلا أن فرديناند أعلن بعد خروجه من نابلى أنه فى حل من الارتباط بهذا القسم الذى انتزع منه بوسائل الضغط والارهاب ، ولم يلبث أن طلب الى النمسا (فى المؤتمر) إعادة الملكية المطلقة فى بلاده ، فأجيب الى ما طلب ، وزحفت الجنود النمساوية الى نابلى ، وأعادت الحكم المطلق الى أشد ما عرف فيها من قبل .

مؤتمر فيرونا ١٨٢٢ :

فى هذه الأثناء تفاقمت الثورة التى نشبت فى أسبانيا ومستعمراتها منذ عام ١٨٢٠ تفاقماً استرعى أنظار الدول ، ذلك أن الملك فرديناند السابع الذى أرغم على إعلان الدستور فى بلاده كان لاينفك عن تحريض الملكيين على قمع حركة أعدائهم ومنافسيهم أملاً فى إنقاذ الملكية الشرعية من مخالب المتطرفين ، وقد أدى هذا التحريض الى نشوب حرب أهلية بين الفريقين ، لا سيما فى المقاطعات الشمالية التى قررت إنشاء وصاية تتولى الحكم ، هذا الى انتقال عدو الثورة الى المستعمرات ، مما جعل الامبراطورية الاسبانية بأسرها ميداناً للفوضى والاضطراب .

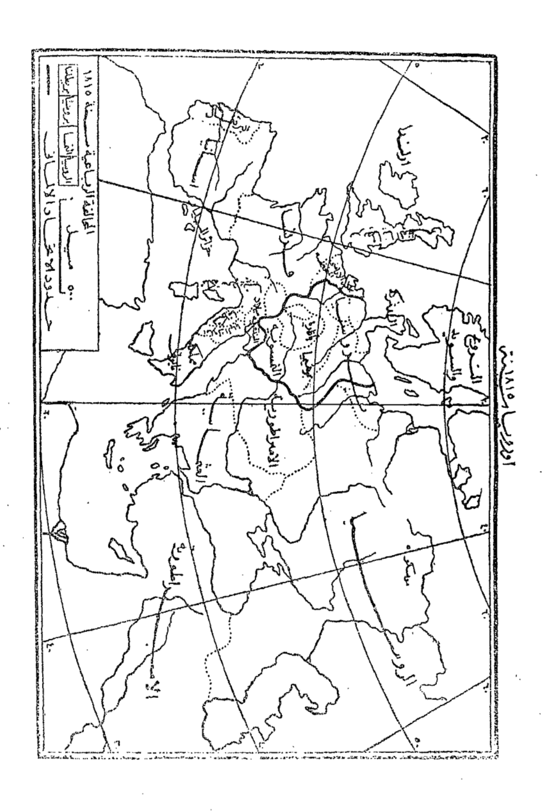
لذلك اتجهت أنظار الدول الى هذا الخطر لاسيما أن وزارة ريشيليو المعتدلة خلفتها فى فرنسا وزارة من الملكيين الذين كانوا يرغبون فى مناصرة الملكية الشرعية والدفاع عنها فى أسبانيا ، فاتفق الرأى على عقد مؤتمر جديد فى فيرونا للبحث فى هذه الشؤون ، على الرغم من أن انجلترا أصرت على الاحتفاظ بحريتها فى العمل وعدم الانضمام الى إجماع الدول ، لادفاعا عن المبدإ العام الذى سارت عليه فى المؤتمرات السابقة ، وهو عدم التدخل فى شؤون الدول الداخلية فقط ، وإنما لأن التدخل فى هذه الحالة كان من شأنه أن يعيد إلى أسبانيا النفوذ الفرنسى الذى حاربته بالمال والرجال ، ويقضى على الامتيازات التجارية التى كانت لها فى أسبانيا ومستعمراتها . وقد تعززت هذه السياسة حينما تولى كاننج وزارة الخارجية بعد كاسلريه (الذى انتحر قبل انعقاد المؤتمر) فقد كان عماد الوزارة فى السياسة التى جرت

عليها في مقاومة التدخل الدولى ، وكان يفضل أن تتحطم أركان العصبة عن أن تنتزع من انجلترا حريتها فى العمل ، خلافا لكاسلريه الذى كان يمانع فى سياسة التدخل ويؤيد الابقاء على العصبة .

فلما اجتمع المؤتمر فى أكتوبر عام ١٨٢٢ ظهر اختلاف الدول للعيان ، ذلك أن فرنسا أبلغت الدول عزمها على التدخل لقمع الحركة فى أسبانيا ورغبت اليها جميعاً أن تؤيدها بنفوذها الأدبى والسياسى ، فأجابت النمسا والروسيا وبروسيا باعلان عزمها على تأييد هذا التدخل ، أما ولنجتن مندوب انجلترا فقد أعلن أن بريطانيا لاتشترك فى أمر هذا التدخل ولا تخاطب الحكومة الاسبانية فى شأن تصرفاتها الداخلية التى ليس لأية دولة أن تعترض عليها ، ولم يلبث أن انسحب نهائياً من المؤتمر ، فتحطمت بهذا الانسحاب قواعد الاتحاد الدولى ، وانفسح المجال لكاننج لرعاية مصالح دولته طبقاً لتقاليدها ونزعاتها الخاصة .

والواقع أنه ما كادت فرنسا تتولى قمع الثورة فى أسبانيا وتنتصر عليها حتى خشيت انجلترا أن تنزع الدول الى اخضاع المستعمرات أيضاً ، فقررت أن تتخذ الوسائل التى تضمن لها الاحتفاظ بمصالحها التجارية العظيمة ، وذلك بأن تعزز حركة استقلال تلك المستعمرات حتى توازن مايمكن أن تحصل عليه فرنسا من المزايا فى أسبانيا . وقد شجع انجلترا على المضى فى هذه الخطة أن الولايات المتحدة أعلنت بلسان « منرو » رسالتها الشهيرة التى احتجت فيها على تدخل الدول الأوربية فى شؤون أمريكا الجنوبية ، وصرحت بأن هذا التدخل تعتبره الولايات المتحدة أمراً غير ودى ، ولذلك أسرع كاننج إلى عقد محالفات تجارية عديدة مع المستعمرات الأسبانية ، ولم يلبث أن اتخذ الخطوة النهائية فى سبيل الاعتراف باستقلالها بأن أرسل مفوضين سياسيين الى هذه الولايات ، وانتهى بأن اعترف باستقلالها عام ١٨٢٥ « حتى ينشىء » كما قال « عالماً جديداً يوازن ما يحصل عليه غيره من الفوائد فى العالم القديم » .

وهكذا كانت سياسة انجلترا قاضية على العصبة ، ولو أن هناك ما يبرر تصرفها ، وهو أن الاتحاد الذى أنشىء من أجل ضمان المعاهدات والاحتفاظ بقواعد السلم استخدمته الدول الأخرى ذريعة للتدخل فى شؤون الممالك الخاصة ، كما اتخذته وسيلة لمناهضة مبادىء الحرية والقومية فى أوربا بأجمعها .



الباب الثالث

الحركات الدستورية

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٨

تمهيد :

لم تكد تستقر الأحوال فى أوربا بعد مؤتمر ڤيينا ، حتى عادت الملكيات القديمة إلى عروشها من جديد ، وأنشأت تعيد نظام العهد البائد بكل مظاهره ومعانيه ، كما أخذت تزيل معالم الثورة وآثارها بشدة وعنف تتضاءل أمامهما شدة العهد الخالى ، وكانت شخصية مترنيخ هى الشخصية القوية البارزة وسط عاصفة الرجعية التى اجتاحت أوربا عقب مؤتمر ڤيينا ، كما كانت سياسته وتعاليمه هى الأساس الذى كانت تقوم عليه سياسة أغلب الحكومات فى ذلك الحين . إلا أن بذور الحرية كانت قد انتشرت مع جيوش الثورة فى كافة أنحاء أوربا ، فلم تلبث أن أزهرت وأينعت على الرغم من مقاومة أشياع العهد القديم ، ولا يستثنى من هذا كله إلا انجلترا التى تأثرت فى تعديل أنظمتها بعوامل داخلية محلية بعيدة عن العوامل الثورية التى طغت على أوربا فى هذا القرن .

الفصل الأول

فرنسا

الملكية الدستورية — مقدمة :

كانت فرنسا خلال ثلاثة وثلاثين عاماً ، أى إبان حكم لويس الثامن عشر ١٨١٥ — ١٨٢٤ ، وشارل العاشر ١٨٢٤ — ١٨٣٠ ، ولويس فيليب ١٨٣٠ — ١٨٤٨ ملكية

دستورية — ملكية يحكمها ملوك مقيدو السلطة بمقتضى العهد الدستورى (La charte) ، وهو عهد وضع سنة ١٨١٤ عند عودة البوربون إلى الحكم ثم عُدِّل قليلاً عند سقوطهم فى سنة ١٨٣٠ وتولى أسرة أورليان ، وكان يشترك فى حكم البلاد ممثلون منتخبون من بين أولئك الذين يدفعون ضرائب معينة (le cens) ، وهم أقلية الأمة ، ومن ثم أطلق اسم ملكية الانتخاب المحدود على الملكية الدستورية فى فرنسا .

ويطلق على عهد لويس الثامن عشر وشارل العاشر ، عهد الملكية العائدة ، وفى خلاله اضطلعت الطبقة الوسطى بمهمة الحكم الدستورى — ذلك الحكم الذى قبله لويس الثامن عشر راضياً ، ونقم عليه شارل العاشر من البداية ، ولذا سارت تجربة الحكم الدستورى فى هذا العهد وسط نضال برلمانى عنيف بين الملكيين المتطرفين من فريق المهاجرين الأقدمين وبين الأحرار المدافعين عن مبادىء الحرية المكتسبة فى عهد الثورة . فلما حاول شارل العاشر أن يتقدم جهرة لتأييد الملكيين والمساس بقواعد الحكم الدستورى هبت الثورة ، وسقطت الملكية الأرستقراطية « ملكية البوربون » ، وقامت الملكية « البورجوازية » ، ملكية الطبقة الوسطى ، وعلى رأسها لويس فيليب من أسرة أورليان .

ومن سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٤٨ كانت قواعد الحكم الدستورى تحترم فى الظاهر . وفى الواقع كان لويس فيليب يعمل دائماً لأن يملى إرادته على الأمة ، وفى السنوات الأخيرة من حكمه ، أى من سنة ١٨٤٠ ، انتصرت سياسة الملك الشخصية ، وهى سياسة تقوم على تأييد أقلية من أغنياء الطبقة الوسطى وإهمال السواد الأعظم من الشعب . ولما فشلت كل الوسائل الدستورية للاصلاح عمل الشعب فى ثورة سنة ١٨٤٨ على إسقاط الملكية الدستورية والعودة إلى النظام الجمهورى .

لويس الثامن عشر :

كان لويس الثامن عشر شديد التعلق بمميزات الملكية القديمة ، وكان يرغب فى استئناف تقاليد العهد الذى فصلته فترة من « الاجرام الهائل » ، كما دعا الثورة ، ولذا كان يعتبر سنة ١٨١٤ السنة التاسعة عشرة لا السنة الأولى من حكمه ، إلا أنه مع هذا كان بعيد النظر ، شديد الحرص على العرش الذى اعتلاه بعد سنين من الاغتراب والنفى ، فرأى منذ البداية أن العودة إلى النظام القديم ضرب من الحمق يذهب بالملك وصاحبه ، فوطد العزم على قبول مبادىء العهد الجديد على قدر المستطاع ؛ إلا أنه لم يتخذ مع هذا خطة الحزم فى

تنفيذ رغباته وإرادته حيال رغبات وإرادة الأشراف المهاجرين الذين عادوا بعودته وعلى رأسهم الكونت دارتوا وارث العرش ، وأخذوا يعملون على إرجاع مظاهر العهد القديم ، كأنما الثورة لم تكن ، وكأنما الملكية لم تقترن عودتها بشيء من النكبات الكبار التى أصيبت بها البلاد .

سياسة لويس :

وضع لويس عند جلوسه على العرش دستوراً — ٤ يونيه ١٨١٤ — احتفظت فيه فرنسا بالأنظمة القضائية والادارية التى ورثتها عن الثورة ونابليون ، مع ضمان حقوق الأفراد فى المساواة والحرية الشخصية والدينية وإطلاق حرية الصحافة ضمن حدود تعينها القوانين . وأما النظام السياسى فقد أقيم على أساس يشبه النظام الانجليزى ، اذ وضعت السلطة التشريعية وهى سلطة سن القوانين وفرض الضرائب فى يد الملك ومعه مجلسان : أحدهما وراثى للأعيان ، والآخر نيابى ينتخبه الشعب وفق قواعد معينة [1] . وأما السلطة التنفيذية فقد تولاها الملك بمعاونة وزراء مسئولين ، فأصبح من حقه قيادة الجيوش وإمضاء المعاهدات وتعيين الموظفين وتنفيذ القوانين ، وحل مجلس النواب بشرط ألا تتجاوز مدة العطلة ثلاثة شهور . ولكن الدستور ترك مجالاً كبيراً للشرح والتأويل ، لاسيما فيما يتعلق بقواعد الانتخاب وحرية الصحافة ، وانتخاب الوزارة ، فأخذت الأحزاب المختلفة تستخدم هذا الغموض فى مصلحتها .

ذلك أن الأمة انقسمت حيال الدستور إلى ثلاثة أحزاب : الملكيون المتطرفون الذين كانوا يعملون على هدم قواعد الحرية التى نص عليها الدستور ، والمستقلون الذين كانوا يشايعون مبدأ سيادة الأمة ويعيبون على الدستور قصوره عن تحقيق أعلى مبادىء الديموقراطية ، والملكيون الدستوريون الذين كانوا يقبلون الدستور كما هو على اعتبار أنه يضمن امتزاج العناصر المتباينة وإيجاد جو جديد للتفاهم بين أنصار الثورة وأنصار العهد القديم .

الملكية المتطرفة (١٨١٥ — ١٨١٦) :

ولما كانت عودة الملكية قد اقترنت بانزال أشد أنواع المظالم والاضطهاد بأنصار نابليون ورجال الثورة ، فقد استطاع الملكيون المتطرفون فى ظل هذا الارهاب « الأبيض »

(١) اشترط أن يكون سن الناخب ٣٠ سنة وما يدفعه من الضرائب ٣٠٠ ف وسن المنتخب ٤٠ وما يدفعه من الضرائب ١٠٠٠ ف وجعلت مدة انعقاد المجلس خمس سنوات على أن يتجدد خمس الأعضاء سنويا .

أن يحرزوا أغلبية المقاعد فى مجلس النواب ، ولذلك أطلقوا العنان لسياسة العنف والتطرف ومطاردة أشياع الثورة ، وتقييد الحرية الشخصية وحرية الصحافة ، على الرغم من مقاومة الوزارة المعتدلة التى كان يرأسها « ريشليو » حتى خيل للناس أنهم على أبواب انقلاب جديد لا يقل خطورة عن الانقلاب الماضى ، وأن فرنسا تتعرض لأعظم الأخطار من جراء هذه الخطة العمياء ، فقررت الوزارة حل هذا المجلس اعتماداً على روح الاستياء التى ظهرت فى أنحاء البلاد ، وكانت النتيجة أن انتقلت الأغلبية فى المجلس الجديد الى طائفة المعتدلين من فريق الملكيين الدستوريين .

الملكية المعتدلة (١٨١٦ — ١٨٢٠) :

نظمت فرنسا شؤونها المالية فى هذا العهد الجديد ، وأعيدت الطمأنينة والثقة بالبلاد ، حتى أن الدول قررت فى مؤتمر إكس لاشابل سحب جنودها من فرنسا ، وإدخال هذه الدولة ضمن اتحاد الدول العظمى ؛ على أن إطلاق حرية الصحافة فى هذا العهد ، وتعديل قواعد الانتخاب تعديلاً يطابق مبادىء الأحرار ، كان من شأنه ازدياد عدد الجمهوريين وأعداء الملكية فى المجلس زيادة مقلقة ، فحاول ريشليو أن يقيد شروط الانتخاب مرة أخرى ، ولكن الملك أبى إلا أن يؤيد سياسة التوفيق بين عنصرى الأمة من أنصار الثورة وأنصار الملكية ، فاعتزل ريشليو الوزارة وخلفه « ديكاز » ، الذى كان يؤمن بمبدأ التمشى مع رغبات فرنسا الحقيقية ، حتى يأمن جانب الشعب وتضيق الهوة التى كانت تفصل الملك عن الرعية ، إلا أن دخول الكثيرين من رجال الثورة الغابرين ، أمثال لافييت وجريجوار فى المجلس النيابى ، وحادث مقتل دوق برى[1] ثانى ولدى الكونت دارتو ولى العهد بتأثير المهيجين — كل ذلك عزز سياسة الملكيين المتطرفين الذين كانوا يعملون جهدهم على إسقاط وزارة ديكاز ، حتى فازوا أخيراً بما كانوا يبتغون .

عودة الملكية المتطرفة (١٨٢٠ — ١٨٢٧) :

أسندت الوزارة حينئذ إلى « ڤليل (Villèle) » ، زعيم الرجعيين ، فعدلت قوانين الانتخاب لمصلحة حزبهم ، وأعيدت الرقابة على الصحف والمطبوعات ، وأرسلت حملة فرنسية

(١) كان هذا الدوق يهم الملكيين بنوع خاص لأنه كان الوحيد الذى كان يرجى أن تحفظ بواسطته سلالة البوربون من الانقراض (وقد قتل فى ١٣ فبراير سنة ١٨٢٠) .

إلى أسبانيا عام ١٨٢٣ لاخماد الثورة فيها ، وتألف مجلس جديد من الرجعيين الذين يسيرون فى طريق العنف إلى آخر مداه . ولما توفى لويس الثامن عشر عام ١٨٢٤ وخلفه أخوه شارل العاشر ، وهو الكونت دارتو زعيم المهاجرين ، أطلق العنان للسياسة الرجعية التى طالما سعى فى حمل أخيه على قبولها ، فأعاد إلى الكنيسة سلطانها المطلق ، ووضع التعليم فى يد الجزويت المشايعين للملكية المطلقة ، ووهب الأشراف المهاجرين تعويضاً كبيراً عن أملاكهم التى فقدوها ، كما أمر بحل الحرس الأهلى ، وطرد بقية ضباط نابليون من الجيش ؛ على أن هذه السياسة المتطرفة التى كانت لا تلائم بتاتاً حالة البلاد ، أثارت روح المقاومة بين الملكيين أنفسهم ، فضلاً عن الأحرار الدستوريين ، بحيث تعذر على الحكومة الاحتفاظ بمركزها ومقامها فى البلاد ، فتقرر حل المجلس رغبة فى التخلص من جمهور المعارضين .

النزاع بين الملك والشعب (١٨٢٧ — ١٨٣٠) :

تعاون خصوم الوزارة إزاء هذا الخطر ووثقوا عرى التحالف بينهم ، وألفوا حزباً يجمع الملكيين والأحرار والجمهوريين من أشياع لافييت وجيزو وتيير ، واستطاعوا بفضل هذا التآلف أن يفوزوا بأغلبية عظمى فى الانتخابات الجديدة ، حتى اضطر الملك أن يخضع للظروف القاهرة ويؤلف وزارة جديدة بزعامة « مارتينياك (Martignac) » الذى عرف ببعد النظر وتوخى جانب الاعتدال . غير أن هذه الوزارة لم تفلح فى إرضاء الملكيين ولا الأحرار ، فتضافر عليها الفريقان حتى سقطت ، وبسقوطها تمهد السبيل مرة أخرى للرجوع إلى سياسة العنف والشدة التى أوردت الملكية حتفها .

عهدت الوزارة الجديدة إلى « بولنياك (Polignac) » ، من زعماء الرجعيين الذين لا يترددون فى اتباع أقسى وسائل العنف والارهاق ، فذعرت فرنسا من هذا التعيين ، وعقدت الخناصر فى داخل المجلس وخارجه على مقاومة هذه السياسة الجديدة ، فلما بدأ فصل الجلسات العادية عام ١٨٣٠ أعلن الملك عزمه على استخدام القوة إذا عمد المجلس إلى عرقلة أعمال الحكومة ، فأجاب المعارضون بتحدى الملك وإرادته ، فأمر الملك حينئذ بحل المجلس ، ولكن الانتخابات الجديدة اسفرت عن زيادة عدد المعارضين ، فقرر الملك فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٣٠ — اعتماداً على الانتصارات التى أحرزتها الجنود الفرنسية فى الجزائر — إلغاء الانتخابات وتحوير قانون الانتخاب وتقييد الصحافة ، فانقطع بذلك سبيل المعارضة

الدستورية ، ولم يبق إلا سبيل المقاومة الفعلية ، فلجأ المعارضون إلى إثارة الشعب الحانق على الملكية وأنصارها ، وكانت ظروف الأحوال كلها فى مصلحتهم ، فان الحكومة لم تتخذ الاحتياط الجدى لما عساه أن ينشأ من المقاومة ، وكان الجنود لا يرغبون فى مقاتلة إخوانهم ، لا سيما بعد أن رفعوا العلم المثلث الألوان ، الذى كان يحرك قلب كل وطنى ، فلم يمض يومان حتى استولى الشعب على باريس ، وأصبح مطلق التصرف فيها . وحينئذ تألفت هيئة مؤقتة للدفاع عن الأموال والأرواح فأعادت تنظيم الحرس الأهلى ريثما تشكل الحكومة الجديدة .

لويس فيليب ملك الفرنسيين :

اضطر شارل إذ ذاك أن يسحب قراراته ولكن بعد فوات الفرصة ، فقد كان تيير وحزبه من الملكيين الدستوريين قد قرروا خلعه وترشيح دوق أورليان مكانه ، وذلك لأن الدول ما كانت ترضى باقامة جمهورية ، ولأن دوق أورليان كما قال أصدقاؤه « معروف بشدة إخلاصه لمبادئ الثورة ، ولأنه اشترك فى الدفاع عنها فى موقعة جيماپ ، وحمل العلم المثلث الألوان تحت نار الأعداء ، ولا يتأخر عن حمله مرة ثانية ، فضلاً عن أنه يقبل الدستور ويفهمه كما يفهمه الأحرار ، ويعتبر نفسه مديناً بعرشه لارادة الشعب » . لكل هذه الأسباب اجتمع مجلس النواب المنحل وقرر بادئ الأمر انتخابه وكيلاً عاماً للملكة ، فلما دخل باريس واستطاع استرضاء لافييت زعيم الجمهوريين الذين تحملوا أعباء الثورة ، نودى به ملكا على البلاد ، على أن هذا الاعلان لم يتم إلا بعد أن أقسم فيليب يمين الاخلاص للدستور والتعديلات التى أدخلت عليه ، وهى تتلخص فى توسيع قواعد الانتخاب ، ومنع الرقابة على الصحف ، وتجديد الحرس الأهلى ، والنص على سيادة الأمة صراحة ، واعتبار الملك حاكما بارادة الشعب ، بحيث يكون لقبه « ملك الفرنسيين » لا ملك فرنسا . أما شارل العاشر فقد أسقط فى يده إزاء هذه الرغبة العامة ، واضطر أن يغادر فرنسا إلى انجلترا فى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٠ .

موقف الدول :

بهذا تمت ثورة يوليه سنة ١٨٣٠ ، تلك الثورة التى ترجع إلى عناد شارل وإصراره على الخطأ ، ولو كانت هذه الأزمة وقعت فى عهد لويس الثامن عشر ما كانت كلفته غير إسقاط

الوزارة ، على أن هذا الانقلاب كاد يؤدى إلى مشا كل خارجية خطيرة لما تضمنه من خرق التعاقد على تأييد أسرة البوربون ، ولكن الرابطة الأوربية كانت قد انحلت ، وكانت الدول فى شغل بمصالحها الخاصة عن مشاغل فرنسا ، فلم تجمع كلمتها على التدخل ، خصوصا بعد أن أيقنت أن هذا الانقلاب لا يؤدى إلى تهديد السلم فى أوربا ، كما وقع إبان الثورة الأولى ، فلم تلبث أن اعترفت بالنظام الجديد بعد قليل .

ملكية يوليه

لويس فيليب :

ولى العرش فى السابعة والخمسين من عمره . وهو ابن دوق أورليان الذى عرف إبان الثورة الكبرى باسم فيلب (المساواة) ، لأنه كان من أنصارها والمدافعين عن مبادئها ، وأحد



لويس فيليب

الذين ذهبوا ضحية حكم الارهاب فيها ، أما لويس فقد تشيع للثورة كما تشيع أبوه ، ودافع عنها فى ڤالمى وجيماپ ونيروندن ، ثم هاجر من البلاد فراراً من المتطرفين وأشياع الارهاب ،

وطفق ينتقل من مكان إلى آخر دون أن يحارب ضد فرنسا كما فعل غيره من الأشراف ، حتى إذا ما عقد الصلح الأخير عاد إلى وطنه ، وأقام ساخطاً على إرهاب الملكيين بغير أن أن يتصل بحزب من الأحزاب فى الظاهر ، ولكنه كان على تمام الوفاق والمودة مع كبار الأحرار خاصة ، وأفراد الشعب عامة ، فكثيراً ما كان يسير فى شوارع باريس يحي الناس ويحادثهم ويتودد إليهم ، حتى أسبغت عليه هذه المزايا عطف الأمة ، لا سيما الطبقة الوسطى التى أحبته وأعجبت بسجاياه وشمائله .

سياســـــــته :

اعتلى لويس فيليب العرش كما رأينا على قاعدة قبوله الحكم الدستورى واعترافه بالدستور كعهد قائم بين الملك والرعية ، فلا تنقض نصوصه بغير أن يعرض الملك نفسه وعرشه إلى السقوط ، إلا أن مصالح لويس الخاصة ، ورغبته فى المحافظة على تاجه كانت تقتضى فى نظره التدخل فى شؤون الحكم لتنفيذ غرضين أساسيين ، وهما مقاومة التغير والانقلاب فى الداخل ، والاقلاع عن المغامرات السياسية فى الخارج ، على أن هذا التدخل كان تحدياً صريحاً للعهد الدستورى ، فضلا عن أنه كان يخالف مصالح البلاد فى كثير من الأحوال ، ولذلك تعرضت الملكية إلى سخط الشعب ومقاومته لها حتى سقطت فى نهاية الأمر .

الأحزاب :

واجه الملك فى فاتحة حكمه ثلاثة أحزاب منظمة :

(١) أنصار الملكية الشرعيـة ، الذين كانوا يعتبرون لويس فيليب مغتصباً للعرش ، ولا يرضيهم على قلة عددهم وضعف نفوذهم إلا إسقاط الملكية الجديدة .

(٢) الجمهوريون الذين كانوا يعتبرون ملكية يوليه غير مستندة على قوام شرعى لأنها لم تقم على أساس انتخاب الشعب .

(٣) الملكيون الدستوريون الذين انقسموا فريقين : أحدهما يذهب إلى أن التغيرات التى أتت بها ثورة يوليه ، لم تكن إلا مقدمات جزئية ، وأن الواجب أن تتبع هذه المقدمات تغيرات أخرى حتى تتمشى الأنظمة الحكومية والخطط السياسية مع تطورات الرأى العام ؛ أما الفريق الثانى فكان فريق المحافظين الذين كانوا يعتقدون أن عهد الثورة والانقلاب قد انتهى بانتهاء الثورة الماضية والتغييرات الدستورية التى اقترنت بها ، وأنه لا مناص لفرنسا

إذا أرادت الاحتفاظ بتلك الثمرات من أن تلتزم سياسة السلم فى الداخل والخارج ، حتى تكتسب ثقة الدول وعطفها .

فوز الملكيين الدستوريين :

وقد رأى فيليب تعزيزاً لمركزه ، أن ينضم إلى جانب الطبقة الوسطى من الملكيين الدستوريين الذين كان يدين لهم بارتقائه العرش ، فعدّل قانون الانتخاب تعديلاً يكفل أغلبيتهم فى المجالس التشريعية ، وأعاد تنظيم الجيش على قواعد تجعل للطبقة المتوسطة السيطرة عليه ، وبذلك اعتمدت الملكية الجديدة على تعزيز حزب واحد لها ، وأغفلت الأحزاب الأخرى من أنصار الملكية الشرعية القديمة ، وأنصار الجمهورية ، فتعرضت لمقاومة حزبين لا يستهان بهما ، حتى اضطرت إلى حماية نفسها بوسائل لا تستقيم مع المبادئ التى قامت عليها ، فأخذت تقيد الصحافة والكتابات السياسية بوجه عام ، وتعطى رجال الأمن سلطات استثنائية لمناهضة الملكيين والجمهوريين على السواء ، خصوصاً بعد ثورة فانديه التى قامت بقيادة « دوقة دى برى » من الملكيين — واكتشاف مؤامرة خطيرة لاغتيال الملك بواسطة نفر من الجمهوريين .

نهوض الاشتراكية :

على أن الحركة الجمهورية المعارضة اقترنت تدريجاً بحركة اشتراكية كانت القاضية فى النهاية على عرش أسرة أورليان ، ذلك أن العسر الاقتصادى الذى نشأ على أثر حروب نابليون ، والانقلاب الصناعى الذى ظهر فى فرنسا فى هذا العهد عرض الملايين من العمال لأخطار البطالة وانخفاض الأجور ، من غير أن تعمل الطبقة المتوسطة شيئاً لمعالجة الحالة ، فتمهدت الأفكار لقبول آراء اشتراكية نشرها بعض الكتاب كدواء ناجع لتلك الأدواء الاجتماعية والاقتصادية ، ومن هؤلاء « سنت سيمون » الذى دعا إلى الوفاق والاخاء بين العمال وأصحاب الأعمال من غير أن يضع مع ذلك خطة عملية لتحقيق هذه الأغراض ، فانصرف العمال إلى اعتناق مبادئ زعيم آخر كان أكثر تقيداً بالواقع وأقرب معالجة لحقائق الأشياء ، وهذا الزعيم الجديد هو لويس بلان (Louis Blanc) الذى بدأ حياته صحافيا ثم عالج مشاكل العمال حتى وضع لحلها برنامجاً محدوداً فى كتابه الذى سماه « تنظيم العمل » (Organisation du Travail) وفيه ذهب إلى أن لكل إنسان الحق فى العمل ، وأن من واجب المجتمع أن يهيىء أسباب العمل

للجميع ، وبعبارة أخرى من واجب الحكومة التى تمثل المجتمع أن تدبر المال اللازم لانشاء مصانع أهلية يتولى العمال إدارتها ، ويقتسمون أرباحها بعد إعادة ما يخص الحكومة من رأس المال ؛ وقد انتشرت هذه الآراء بين العمال انتشاراً عظيماً ، وتمسكوا بها تمسكاً مدهشاً حتى أصبحت الحالة تنذر بأن تتحول الثورة المقبلة إلى ثورة اجتماعية اقتصادية .

ازدياد المعارضة :

على هذا النحو فسدت العلاقة بين الملكية الجديدة وبين شطر كبير من الشعب من ملكيين وجمهوريين واشتراكيين ، ولم تلبث أن فسدت كذلك بينها وبين الملكيين الدستوريين . ذلك أن الملك رأى عند توليه الحكم أن يعهد بالوزارة إلى فريق المتطرفين من الملكيين الدستوريين ، ولكنهم حاولوا أن ينشروا علم الثورة فى أوربا ويحيطوا الملكية بأنظمة تكاد تكون جمهورية ، ولذلك نقلت الوزارة إلى شعبة المحافظين أنصار سياسة السلم فى الداخل والخارج ، ولكن تسلط الملك على الحكومة وتدخله فى أعمالها لتنفيذ سياسته الخاصة ، أدى إلى انقسام الرأى بين زعماء هذه الطائفة : ففريق على رأسه « تيير » كان يرغب فى أن يتولى الملك العرش بغير أن يحكم ، وفريق آخر على رأسه « جيزو » كان يذهب فى تأييد الملكية إلى حد إطلاق يد الملك فى انتخاب وزارته دون التقيد برأى المجلس ، وأن يكون له ، بصفته رئيس الهيئة التنفيذية ، الحق فى أن يتدخل فى إدارة الحكم . ولما كانت سياسة جيزو تطابق آراء الملك كل المطابقة ، فقد عهد إليه بتولى رياسة الحكومة ، إبان ثمانى السنوات الأخيرة من عهد الملكية .

وزارة جيزو :

كان جيزو يرغب ، كما كان يرغب الملك ، فى إيجاد حكومة قوية منظمة ، وكان يذهب مذهبه فى اعتبار النظام السياسى القائم بالغاً حد الكمال ، فلا يحتاج إلى تعديل . بل كان يذهب إلى أن فرنسا نفسها لا ترغب فى حريات أوسع ، وأن الرأى العام لم يتطور إلى درجة تتطلب توسيع قاعدة الحياة السياسية ، وأن كل ما تتوق إليه البلاد هو السلم فى الداخل والخارج لتستطيع ترقية مرافقها الاقتصادية عامة ، ولذلك بقى إلى نهاية الحكم ، يرفض كل إصلاح فى الداخل ، ويأبى كل تدخل سياسى يؤدى إلى الحرب فى الخارج ، حتى كانت سنوات حكمه سنوات جمود وعقم فى تاريخ فرنسا .

ومن الغريب أن هـذه السياسة كانت تلقى تأييداً فى المجلس ، ولـكن الحقيقة هى أن جيزو كان يشترى أصوات النواب والناخبين بالمـال كما كان يفعل « والبول » فى انجلترا ، وبذلك أضافت الوزارة إلى سوء سـياستها ، إفساد الحياة المعنوية فى البلاد ، وهدم قواعد الفضيلة التى هى أقوى عماد الحـكومات .

المعارضة :

لذلك لاقت سياسة الجمود فى الداخل والخارج ، وما اقترن بهـا من الرشـوة وإفساد الأخلاق ، أشد معارضة من قبل الملـكيين الشرعيين والجمهوريين والاشتراكيين بل وأنصار تيير . وكانت هذه المعارضة تدور حول السياسـة الخارجية التى درجت عليها الوزارة ، كما كانت تدور حول إصلاح قواعد الانتخاب ، حتى تمتنع وسائل الرشوة التى جعلت قيام هذه الوزارة من المستطاع .

السياسة الخارجية — كانت فرنسا تتوق أبداً إلى أن تتبع سـياسة خارجية نشيطة تقضى على آثار مؤتمر ڤيينا ، ولـكن لويس فيليب كان يأبى إلا الاحتفاظ بالسلم حتى فى الظروف التى كان يتعين عليه فيها ألا يتردد فى قبول الحرب (كما وقع إبان الأزمة المصرية عام ١٨٤٠) بل إنه ذهب فى تأييد هذه الرغبة إلى حد أن عقد مع انجلترا اتفاقا وديا كانت تضحى من أجله كثير من مصالح البلاد ، فلما توترت العلاقات بين انجلترا وفرنسا إبان الأزمة المصرية عمل لويس فيليب بجد وعزم على تعزيز هـذا الاتفاق ترضية لها ، ولم يتردد فى الخضوع لارادتها خضوعا مهيناً فى كثير من الشؤون كما وقع فى الحادثين المعروفين باسم حق التفتيش وحادث برتشارد .

أما حق التفتيش فيتلخص فى أن انجلترا حملت الدول فى مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥ على اتخاذ قرار لمنع تجارة الرقيق ، ولتحقيق هذا الغرض طلبت إلى حكومات أوربا أن تخول المراكب الانجليزية الحربية المتجولة على شواطئ أفريقيا حق مراقبة وتفتيش المراكب التجارية ، وقد أبت فرنسا فى عهد لويس الثـامن عشر وشارل العاشر إجابة هذا الطلب حتى لا تضع سفنها التجارية تحت رحمة الأسـطول البريطانى المتفوق فى البحار ، غير أن لويس فيليب أجاب البريطانيين إلى مطلبهم بعد توليه العرش مباشرة . ومع أن انجلترا أساءت استخدام هـذا الحق فى نظر الفرنسيين ، فقد وافق جيزو عام ١٨٤١ على عقد اتفاق جديد يؤيد حق التفتيش على شواطىء أفريقيا ، وفى المحيط الأطلنطى بأكمله ، ولما رفض مجلس النواب المصادقة على

هذا الاتفاق تقرر حل المجلس ، وانتخاب مجلس آخر كان أسلس قياداً من سابقه (يونية سنة ١٨٤٢) .

وبعد عامين من هذا الحادث ثارت مشكلة « برتشارد » وخلاصتها أن قائد الأسطول الفرنسى فى الباسفيك ضم جزيرة تاهيتى إلى الأملاك الفرنسية ، إلا أن برتشارد أحد التجار الانجليز حرض الأهالى على القيام فى وجه الفرنسيين والفتك بهم ، ولما قبض عليه ثارت ثائرة الحكومة الانجليزية وصحافتها ، واتخذت المسألة شكلا خطيراً بين البلدين ، ولكن جيزو جرح عاطفة مواطنيه بقبوله الاعتذار عن هذا الحادث ، وتقديم تعويض كاف لانجلترا ، ومع أن المعارضة فى المجلس اقترحت تأنيبه على تقديم اعتذار لامبرر له ، فقد أنقذته الأغلبية المشتراة بالمال من هذ القرار .

الاصلاح النيابى :

وقد كان خضوع أغلبية المجلس للوزارة فى مثل هذه الظروف المهينة بكرامة البلاد أكبر دافع للمعارضة إلى العمل لتوسيع قواعد الانتخاب حتى ينقطع سبيل الرشوة وما إليها وتنتفع البلاد بخبرة آلاف الفرنسيين الذين يستطيعون القيام بواجباتهم بأمانة واستقلال . ولما كان جيزو يعارض فى هذا الاصلاح على زعم أن فرنسا لم تنضج بعد لاحداث هذا الانقلاب الخطير ، فقد عوّل أنصار الاصلاح على الالتجاء إلى الرأى العام ، لاقناع الملك بالطرق الشرعية بضرورة إصلاح الدستور ؛ ولذلك نظموا فى نهاية عام ١٨٤٧ اجتماعات فى كافة أنحاء فرنسا لامضاء عرائض الموافقة على خطط الاصلاح . وقد انضم إلى الحركة الجمهوريون والاشتراكيون ، بل ورجال الدين الذين تحوّلوا الآن عن سياسة استرجاع امتيازاتهم القديمة ، واكتفوا بأن يسعوا لنزع السلطة المدنية المسيطرة عليهم ، وإطلاق حرية التعليم . غير أن جيزو عارض هذه الحركة وضرب على يدها ، فانفجر بركان الثورة فى فبراير سنة ١٨٤٨ ، وعبثاً حاولت السلطات قمعها ، فان الحرس الأهلى أبى أن يعتدى على الشعب ، ولذلك اعتزل جيزو الوزارة ، وأجاب الملك مطالب أنصار الاصلاح .

غير أن الجمهوريين لم يسكنوا لهذه النتيجة ، بعد أن حانت الفرصة التى كانوا يعملون لها منذ أجل طويل ، وقد ساعدتهم الظروف باشتراك بعض مواكب النصر فى مناوشة مع الجنود أدت إلى قتل عدد من الأهالى ، فاستخدموا هذه الفرصة لاثارة الشعب من جديد والمناداة باسم الجمهورية ، وعبثاً حاول الملك أن يعيد الأمن إلى نصابه ، فقد عجز تيير الذى

عهدت إليه الوزارة كما عجزت الجنود عن إيقاف هذا التيار الجارف ، ولذلك اعتزل لويس العرش وأقام حفيده كونت دى باريس مقامه ، ولما أخذ المجلس يبحث فى هذا التغيير الخطير ، فاجأه الشعب بالهجوم وشتت أعضاء الملكيين ، وأقام على الأثر حكومة مؤقتة اشترك فيها أعضاء جمهوريون واشترا كيون على السواء .

وهكذا تبدلت الحوادث ، فالجمهوريون حركوا الثورة فى سنة ١٨٣٠ ، ولكن الملكيين اقتطفوا ثمار عملهم ، وكان الملكيون هم العامل الأكبر فى تحريك الثورة فى سنة ١٨٤٨ والجمهوريون هم الذين انتفعوا بها . وهذه الثورة تحقق قول لويس نابليون « إننا فى فرنسا لا نقوم بإصلاحات ، وإنما نقوم بثورات » . ففى سنة ١٧٨٩ وفى سنة ١٨٣٠ ، وكذلك فى سنة ١٨٤٨ لم تكن الحالة تستلزم أكثر من إصلاح الأنظمة الموضوعة ، ولكن عناد وضعف الهيئة الحاكمة وطبيعة الشعب الباريسى السريع التأثر ، حوّلت المطالبة بالاصلاح إلى ثورات .

الحكومة المؤقتة :

تألفت الحكومة الوقتية من الجمهوريين والاشتراكيين ، أمثال لامارتين ولويس بلان ولدرو رولان ، فأعلنوا الجمهورية يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٤٨ ، وقرروا أن تكون الصحافة حرة وأن يكون دخول الحرس الأهلى مباحاً للفرنسيين جميعاً ، وأن ينتخب مجلس على قاعدة الاقتراع العام لوضع نظام الجمهورية ، هذا إلى أنهم قرروا أن تفتح فى أنحاء المملكة مصانع أهلية لتحقيق آمال العمال فى مبدأ حق الاشتغال ، وأن تعين لجنة برئاسة لويس بلان لتحسين حالة العمال بوجه عام .

غير أن هذه التجارب الاشتراكية فشلت فى بداية عملها ، ولعل الجمهوريين تعمدوا تدبير هذا الفشل ، حتى لا ينفر أصحاب المصالح من الجمهورية ، فبدل أن ينشئوا المصانع كما كان يدعو بلان ، استخدموا العمال فى الأعمال العامة مقابل فرنكين فى اليوم للعامل ، إن كان هناك ما يعمله ، وإلا ففرنك ونصف (وخفضت بعدها إلى فرنك واحد) إن كان لا يعمل شيئاً . ولما كانت أعمال الحكومة لا تستلزم عدداً كبيراً من العمال ، فقد اضطرت أن تدفع لهم مرتباتهم من غير أن تتقاضى منهم عملاً ، فازداد عدد الطالبين من ٦٠٠٠ فى مارس إلى ١١٧٠٠٠ فى مايو ، وأصبح الكسل والبطالة ضاربين أطنابهما فى البلاد ، وناءت ميزانية الحكومة بما يزيد عن سبعة الملايين لدفع نفقات المصانع .

على أن فرنسا نجت من هذه الأخطار حينما انعقد المجلس فى مايو ١٨٤٨ ، فانه رغماً عما بذله الاشتراكيون من وسائل الضغط للتأثير على الناخبين ، فقد كان خوف السواد الأعظم من الأهالى وأصحاب الأموال خاصة من تغلب المبادئ الاشتراكية باعثاً لهم على انتخاب الجمهوريين المعتدلين ، من غير الاشتراكيين ، فحاول هؤلاء القيام بحركة غرضها إبطال هذه الانتخابات ، ولكن قضى عليها بمعونة أنصار النظام من كل الطبقات ، ثم تجددت الاضطرابات مرة أخرى ، حينما قرر المجلس إلغاء المصانع الأهلية ، ولكنها أخمدت من جديد وزال الخطر الذى كان يهدد البلاد .

أخذ المجلس يعمل بعد ذلك لانشاء دستور للجمهورية (٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨) فتقرر فصل السلطات بعضها عن البعض الآخر ، على أن توضع السلطة التشريعية فى يد مجلس واحد يتكون من ٧٥٠ عضواً ينتخبون بطريق الاقتراع العام لمدة ثلاث سنوات ، وأن توضع القوة التنفيذية فى يد رئيس الجمهورية ، على أن ينتخب لمدة أربع سنوات بطريق التصويت العام كذلك .

وكما أن نابليون الأول تقدم لزعامة الثورة الأولى باسم القضاء على كل عوامل الفوضى والاضطراب ، فكذلك تقدم الآن لويس نابليون ابن أخيه « لتثبيت دعائم المجتمع الذى زعزعته الحوادث ، وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما » . فلما بدأت الانتخابات لرياسة الجمهورية فى ديسمبر سنة ١٨٤٨ نال خمسة ملايين ونصف مليون من الأصوات (من بين سبعة ملايين) .

أما الجمعية التشريعية ، فقد تم انتخابها طبق الدستور الجديد فى أوائل العام التالى (مايو ١٨٤٩) ، وكان ثلثا الأعضاء من الكاثوليك والملكيين وأنصار النظام عامة ، والباقى من الجمهوريين والاشتراكيين ، فتمهد بذلك السبيل لاعادة البلاد إلى حالة الطمأنينة والسلام .

الفصل الثانى

انجلـــترا

كانت انجلترا أول الدول الاستعمارية وأعظم الدول التجارية شأناً فى هذا القرن ، وكان لها نفوذ حاسم فى السياسة الدولية ، وخاصة فى شئون الشرق التى ترتبط بهـا مصالحها كل الارتباط ، على أنها لم تتأثر فى شئونها الداخلية إلا قليلاً بالحركات الثورية ، التى اضطربت بها أوربا فى هذا العهد ، فنراها تعمل بطريق التطور التدريجى — تلك الظاهرة التى يمتاز بها كل تاريخها — على إصلاح أنظمتها إصلاحا يتجه نحو تحقيق مبادئ الديمقراطية ، وخاصة فى انتخاب أعضاء مجلس النواب .

وتقترن حركة الاصلاح النيابى فى انجلترا بانقلاب اقتصادى واسع النطاق أدى إلى تغيير معالم الحياة القديمة بأكملها ، وظهور مصالح جديدة تستدعى المراعاة فى مجالس الحكم ، مما أدى إلى تعديل الأنظمة القائمة وبالتالى إلى تعديل سياسة البلاد تبعاً لهذه المصالح الناشئة . كذلك اقترنت حركة الاصـلاح بظهور المشكلة الأرلندية ، التى نشأت أولاً من اضطهاد طوائف الـكاثوليك لأسباب سياسية منـذ القرن السابع عشر ، كما نشأت من انتزاع أملاك الأرلنديين على يد كرومويل سنة ١٦٥٠ ، والقضاء على استقلال البلاد الذاتى سنة ١٨٠٠ .

ومن ثم كانت مسألة الاصلاح النيابى ، والاصلاح الاقتصادى ، والمشكلة الارلندية ، هى المسائل الثلاث التى شغلت انجلترا طوال القرن التاسع عشر ، واستغرقت ما بقى من عهـد جورج الثالث ، وبالأحرى عهد الوصاية على هذا الملك ١٨١١ — ١٨٢٠ ثم عهد جورج الرابع ١٨٢٠ — ١٨٣٠ ، فعهد وليم الرابع ١٨٣٠ — ١٨٣٧ وأخيراً عهد الملـكة ڤيكتوريا ١٨٣٧ — ١٩٠١ ، أطول عهود الحكم وأكثرها عظمة ومجداً فى التاريخ البريطانى .

حركة الإصلاح النيابى سنة ١٨٣٢

الإصلاح النيابى فى انجلترا عام ١٨٣٢ :

كان الانقلاب الصناعى فى انجلترا وما اقترن به من التغيير السياسى والاجتماعى والفكرى

أهم الحوادث الداخلية شأناً فى هذا القرن — وقد أفردنا له فصلاً خاصاً فيما يلى — ونقتصر هنا على تتبع نمو الديمقراطية وانتشار مبادئ الحرية السياسية فى هذا العهد . فقد نشأ عن الانقلاب الاقتصادى وما تبعه من استخدام الآلات مكان الأيدى العاملة أن أصبح الكثير من العمال بادئ الأمر بلا عمل ، واشتد الضيق على أثر امتداد أجل الحرب ضد نابليون ولا سيما عند ما بسط نفوذه على أوربا وحرم عليها الاتجار مع انجلترا ، فقد أخذت البلاد الأوربية تحذو حذو انجلترا فى استخدام الآلات ، وتنشيط حركة الصناعة لكى تسد حاجتها من المصنوعات التى انقطع ورودها إبان حرب نابليون ، وعند ما وضعت الحرب أوزارها أخذت كل دولة تعمل على حماية متاجرها وصناعتها من ضغط المنافسة الخارجية بفرض الضرائب الجمركية الباهظة . أضف إلى هذا أن الحكومة الانجليزية ، وكانت إذ ذاك فى أيدى المحافظين من أرباب الأملاك الزراعية الواسعة ، اتبعت سياسة الحماية الجمركية فيما يتعلق بالمحصولات الزراعية ، فأصدرت عام ١٨١٥ القانون المعروف « بقانون الغلال » لمنع تدفق المحصولات الأجنبيـة فتهبط أثمانها عن المستوى العالى الذى بلغته أثناء حروب نابليون ، فأدت هذه السياسة إلى ارتفاع أثمان الغلال ، واشتداد الضيق بالناس اشتداداً عظيما ضاعف تأثيره كساد التجارة وازدياد العطلة بسبب إقفال كثير من المصانع نتيجة للحواجز الجمركية التى أقامتها البلاد الأوربية فى وجه المصنوعات الانجليزية كما ذكرنا آنفا .

حركة الاصلاح النيابى :

لهذا سادت روح التذمر بين أرباب المصانع والصناع ، والطبقات الفقيرة فى انجلترا بوجه عام ، ولما كانت الحكومة لا تعنى إلا بحماية مصالح أرباب المزارع وحدهم وهى الطبقة التى كان لها النصيب الأوفر فى التمثيل النيابى ، فقد اتجهت الأفكار[1] إلى المطالبة بتعديل الأساس الذى يقوم عليه ذلك التمثيل على أمل معالجة أسباب الأزمة بما يتفق مع مصلحة كافه الطبقات ، وقد تعززت هذه الحركة بانتشار المبادىء والأفكار التى جاءت بها الثورة الفرنسية ، وكتابات المفكرين أمثال بنتام ووليم كوبت وغيرهما ، حتى تحولت الحركة تدريجاً من غرض خاص ، وهو المطالبة بالغاء قانون الغلال إلى المطالبة باصلاح النظام النيابى بأكمله

(١) لم تكن حركة الاصلاح النيابى وليدة هذا العصر ، وإنما بدأت فى القرن الثامن عشر لا سيما فى عهد بت الأكبر حينما أخذ الانقلاب الاقتصادى يغير معالم الحياة القديمة . على أن الحركة لم تتخذ تلك القوة الدافعة إلا فى هذا العهد نظراً للظروف التى أشرنا إليها .

على أساس التصويت العام والانتخابات السرية ، وتجديد انتخاب مجلس النواب كل سنة ، وبالجملة إصلاح النظام السياسى على مبادئ احترام الحريات العامة .

النظام النيابى :

وقد كان النظام النيابى السائد حينئذ يقوم على ثلاث قواعد : الملك ، ومجلس اللوردات الوراثى ، ومجلس النواب . وقد كان المبدأ المعمول به أن الملك يملك ولكنه لا يحكم . وأن الهيئة التنفيذية تتألف من حزب الغالبية فى مجلس النواب ، سواء أكان حزب « التورى » أم حزب « الهويج » . وقد كان الحزب الأول يتألف من المحافظين أصحاب الأملاك الواسعة وكانوا من أنصار توسيع سلطة الملك فى إدارة الحكومة ، فى حين أن حزب الهويج كان يتألف من كبار التجار وأصحاب المصانع ، وكانوا ينزعون إلى تضييق سلطة الملك ، وازدياد نفوذ الشعب ممثلا فى مجلس النواب .

أما نظام الانتخاب لمجلس النواب ، فكان لا يزال قائما على القواعد التى وضعت فى القرن الرابع عشر ، وكان يخول حق التصويت لطبقتين فقط من طبقات الشعب : أصحاب الأراضى الذين لا يقل دخلهم السنوى عن ٤٠ شلنا فى الأقاليم ، وأعضاء البلديات وغيرهم من ذوى الامتيازات فى المدن ، ولذا اقتصر عدد الناخبين فى سنة ١٨١٥ على ٤٤٠٠٠٠ ناخب ، فى حين أن عدد السكان كان يبلغ حينئذ نحو ٢٠ مليونا ، وكان عدد أعضاء المجلس ٦٥٨ نائبا .

ومما زاد فى ضعف هذا النظام أن الدوائر الانتخابية كانت موزعة توزيعا سيئاً ، فقد كانت إرلندا تنتخب مائة نائب عن ستة ملايين من السكان ، وكانت اسكتلندا تنتخب ٤٥ نائباً عن مليونين فقط ، فكان العضو الواحد إذن يمثل ما لا يقل عن ٥٥٠٠٠ نسمة ، فى حين أن إنجلترا ، وكان يبلغ سكانها اثنى عشر مليونا كانت تنتخب ٥١٣ نائبا أى بنسبة عضو لكل ٢٣٠٠٠ نسمة ، وكان يمثل الأقاليم فى المجلس ١٨٦ عضواً ، وكان عدد ناخبيها ٤٢٠٠٠٠ ناخب فى حين أنه كان يمثل المدن ٤٦٧ عضواً مع أن عدد الناخبين فيها لم يكن يزيد على خمسة عشر ألف فقط . .

ومن جهة أخرى كانت الدوائر الانتخابية على حالتها التى تقررت فى القرن الرابع عشر على رغم التقلبات التى مرت بها من ازدياد أو نقص فى السكان . فقد كان لمدينة لندرا من الأعضاء فى القرن التاسع عشر ما كان لها فى القرن الرابع عشر ، مع أن سكانها ازدادوا من خمسين ألف نسمة إلى ما يربو على المليون فى سنة ١٨١٥ وكانت مدينة منشستر مثلا محرومة

من التمثيل فى المجلس ، لأنها لم تكن فى القرن الرابع عشر إلا قرية صغيرة ، فى حين أنها قد أصبحت فى القرن التاسع عشر من أكبر المدن الصناعية والتجارية ، وعلى نقيض ذلك المدن القديمة التى سقطت فى القرن التاسع عشر ، بحيث لم يبق فيها إلا القليل من الناخبين ، فقد احتفظت بعدد النواب الذى حدد لها من قديم . ولما كانت هذه المدن فى قبضة بعض الأسرات يتصرفون بمقاعدها لذويهم وأصدقائهم ، فقد انتشرت الرشوة وما إليها من وسائل إفساد الأخلاق ، لا سيما وقد كانت سرية الانتخاب معدومة مما جعل الانتخاب صورياً لا يمثل الشعب بحال .

الإصـــــلاح النيابى :

هذا هو حال النظام النيابى فى انجلترا فى فاتحة القرن التاسع عشر ، فلما اشتدت الأزمة الاقتصادية وتعززت بالحركة الفكرية على نحو ما ذكرنا ، عقدت الاجتماعات فى مختلف أنحاء البلاد ، وأقيمت المظاهرات تأييداً لها ، حتى ذعرت الحكومة وخشيت أن تندفع البلاد فى طريق الثورة الفرنسية وما نشأ عنها من الفوضى وأعمال العنف والاجرام ، فقابلت حركة الدعوة إلى الاصلاح بشدة لا تقل عن شدة مترنيخ ، وأصدرت ما يعرف بالقوانين الستة عام ١٨١٩ ، وهى تنص على تقييـــد حرية النشر والخطابة ، ومناهضة أنصار التغـير والانقلاب .

إلا أن حركة الاصلاح سارت مع ذلك فى طريقها يعززها الأحرار من أنصار الحزب المعارض للحكومة ، وهو « حزب الهويج » ، فلما وقع الانقلاب الذى حدث فى فرنسا عام ١٨٣٠ تردد صداه فى انجلترا وسقطت وزارة المحافظين ، وتولى حزب الأحرار مقاليد الأحكام برياسة لورد جراى ، فأسرع إلى تقديم خطة معتدلة للاصلاح النيابى ، ولكنها لاقت معارضة قوية من جانب خصومه على زعم أن المشروع — كما قال روبرت بيل — يعرض انجلترا لأسوأ أنواع الاستبداد ، وهو استبداد العامة وأنصارهم من الكتاب والصحفيين . وحينئذ أعلنت الحكومة حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة . فكانت الغالبية فى جانبها ، ولذا وافق المجلس الجديد على مشروع الاصلاح ، ولكن مجلس اللوردات أبى أن يصادق عليه ، فتحرك الرأى العام فى البلاد ، وأقيمت مظاهرات عدة كانت تنذر بسوء الحال ، ولذلك هددت الحكومة بأن ترفع عدداً من أنصارها إلى مرتبة الأشراف ،

حتى تفوز بالموافقة على مشروع الاصلاح ، نخضع المجلس لرغبتها وصادق على المشروع فى يونيه سنة ١٨٣٢ .

وقد كان هذا القانون يعدل النظام القديم فى موضعين :

(١) توزيع الدوائر الانتخابية توزيعاً عادلاً مع (٢) توسيع حقوق الانتخاب . ذلك أن القانون أبقى على تقسيم البلاد إلى مدن ومقاطعات ، ولكنه قضى على امتياز المدن غير الآهلة بالسكان ، ووزع المقاعد التى كانت لها — وكانت تبلغ ١٤٣ مقعداً — على المدن الجديدة التى لم تمثل بعد فى مجلس النواب ، هذا فضلاً عن العناية بالأقاليم التى لم تعط نصيباً وافراً من النيابة فى النظام القديم(١) . ومن جهة أخرى عدلت قواعد الانتخاب بحيث خول حق التصويت لمن يدفع إيجاراً سنوياً لا يقل عن عشرة جنيهات فى المدن وإيجاراً يختلف من جنيهين إلى خمسين جنيهاً فى الأقاليم ، ولذا ارتفع عدد الناخبين إلى ٨٠٠٠٠٠ واستطاعت الطبقة الوسطى أن تشترك فى حكم البلاد بلا استثناء دينى ولا مذهبى ، وفى سنة ١٨٣٥ ظهرت النتيجة المنتظرة لهذا التغير بأن أعيد تنظيم المجالس المحلية على الأساس الجديد .

طبقة العمال :

وهكذا بقيت طبقة العمال وحدها بلا لسان يدافع عن مصالحها فى مجالس الحكم ، إلا أن بعض رجال الحكومة الذين استحثتهم دوافع الشفقة والانسانية أخذوا على عاتقهم حماية بعض مصالح هذه الطبقة ، كما يرى من قوانين مساعدة الفقراء وقوانين المصانع الخ ، التى سنت فى هذ العهد ؛ ثم إن العمال أقبلوا من جهتهم على الارتباط معاً لاستخدام قوة المجموع فى مصلحة الأفراد فى كل ما يختص بالأجر ونظام العمل الخ . إلا أن مساعدة رجال الحكومة بقيت محدودة إزاء مقاومة برلمان مؤلف من أصحاب الأعمال ، وبقيت مساعدة العمال لأنفسهم محدودة كذلك نظراً للتضييق فى هذا العهد على نقابات العمال .

ومن ثم اشتد الضيق بالعمال فى زمن ارتفعت فيه أسعار القمح وقلت الأجور وكسدت المتاجر ، فالتجأ العمال إلى المطالبة بحقوقهم السياسية رغبة فى تحسين حالتهم الاقتصادية . وقد تذرعوا فى هذا النضال تارة بالعنف وأخرى بالمحاجة والاقناع ، ففى عام ١٨٣٥ أنشأ العمال اتحاداً بزعامة أوين (Owen) ، الذى اشتهر بالكتابة فى الشؤون الاجتماعية والسياسية ، وحددوا خطة هذا الحزب الجديد فى اجتماع عقد فى برمنجهام فى ٦ أغسطس سنة ١٨٣٨

(١) كان نصيب انجلترا وحدها من هذه المقاعد ١٣٠ والباقى وزع على إرلندا وويلس .

وفق النظام الآتى : التصويت العام — سرية الانتخابات — تغيير مجلس النواب سنوياً — مكافأة النواب ، وقد أطلق على هذه الخطة اسم عهد الشعب (Charter of the People) ، ومن هنا نشأ اسم (Chartist Movement) ، الذى أطلق على حركة الاصلاح النيابى التى قام بها العمال خلال السنوات التالية لاجتماع برمنجهام .

على أنه لما كانت مسألة العمال مسألة اقتصادية فى الواقع كما ذكرنا ، فقد كان إلغاء قوانين الغلال سنة ١٨٤٦ ، (وهى القوانين التى وضعت لحماية المزارعين من خطر المزاحمة الأجنبية)[١] داعياً لازدياد الرخاء وتحسين أحوال العمال تحسناً مطرداً حتى أخذت قوة المطالب السياسية تتلاشى تدريجاً . فلما حاول بعض العمال سنة ١٨٤٨ أن يقوموا بمظاهرات تشبه مظاهراتهم التى قاموا بها فى سنة ١٨٣٩ وسنة ١٨٤٢ ، متأثرين بأخبار الثورة فى أوربا ، أسقط فى يدهم وفشلوا فشلاً تاماً . وإذا كانت الأحوال قد تدرجت فيما بعد ، وغيرت قوانين الانتخاب حتى شملت طبقات العمال ، فلم يكن ذلك ناشئاً عن مجهود العمال وحدهم ؛ بل ناشئاً عن أحوال سياسية طارئة .

المسألة الأرلندية

بينما كانت مشكلة الاصلاح النيابى فى انجلترا تسير فى طريق الحل ، كانت المسألة الارلندية تتقدم حيناً وتتعثر حيناً بطبيعة الظروف ، فمنذ أن احتلت البلاد فى عهد هنرى الثامن كانت العلاقات الارلندية الانجليزية تضطرب بالحقد والبغضاء ، لاسيما حين انتزعت الأراضى من أصحابها ، ووزعت على ملاك من الانجليز ، ووضعت قوانين عدة لاذلال الكاثوليك الارلنديين ، وحرمانهم من التمتع بالحقوق السياسية والوظائف العامة ؛ وقد كان للبلاد برلمان فى دبلن ، إلا أن أعضاءه كانوا من الانجليز البروتستنت ، وكانت سلطته خاضعة لسلطان البرلمان الانجليزى ، ولكن نشوب الحرب الأمريكية أدى إلى تغيير هذه العلاقة غير المرضية بين الفريقين ، فقد صرحت بريطانيا لارلندا حينئذ بدعوة المتطوعين للمحافظة على سواحلها من الغزوات التى كانت تتهددها من قبل فرنسا ، ولكن الزعماء السياسيين أمثال جراتان (Grattan) وهنرى فلد (Henry Flood) استخدموا هذه القوة لارغام انجلترا على الاعتراف باستقلال البرلمان الارلندى فى سنة ١٧٨٢ ، على أن الهيئة التنفيذية بقيت مع هذا

(١) انظر الفصل الخاص بالانقلاب الصناعى وحرية التجارة .

غير مسئولة أمام البرلمان ، وكان هذا الشرط وحده كافياً لضمانة مصالح انجلترا فى إرلندا ، لذلك تابع الارلنديون جهادهم فى سبيل تحديد مسئولية الوزارة أمام المجلس ، وقاموا بثورات عدة بين عامى ١٧٩٦ — ١٧٩٨ ، ليصلوا بطريق العنف إلى ما لم يصلوا إليه بطريق الاقناع. ومع أن هذه الثورات المتكررة قد أخفقت ، فقد شعرت الحكومة الانجليزية أنها لاتستطيع أن تجيب المطالب الارلندية بغير أن تعرض مصالحها لأخطار عظمى ، ولذا قررت فى سنة ١٨٠٠ إغلاق باب الاصلاح بالقضاء على البرلمان الارلندى نهائياً ، وانتخاب مائة عضو عن إرلندا للجلوس بجانب النواب الانجليز فى وستمنستر ، وقد استطاعت الحكومة الانجليزية الحصول على موافقة البرلمان الارلندى على هذا القرار ، بالالتجاء إلى وسائل الرشوة ، والتوظيف ، ومنح الرتب وغيرها .

جهاد الأرلنديين :

ويعتبر هذا القرار بدء علاقة جديدة تقوم على الحقد والكراهية والمقاومة بكافة أنواعها ، وكان دانيل أوكنيل (Daniel O'connel) زعيم المقاومة فى العهد الجديد ، وهو كاثوليكى لم ينقصه المال ولا الفصاحة ، ولا القدرة على تحريك الجماهير . اتجه بادئ الأمر إلى العمل لرفع القيود السياسية التى وضعت فى القرن السابع عشر ، لا سيما فى عهد شارل الثانى لتقييد حرية الكاثوليك ، ومنعهم من دخول الخدمات السياسية والهيئات النيابية العامة ، وكان جل غرضه أن يتاح للكاثوليك حق الجلوس فى البرلمان ، والاشتراك مع باقى الطوائف اشتراكا فعليا فى تقرير مصير البلاد ، فتذرع للوصول إلى هذا الغرض بكافة وسائل العنف والهياج ، حتى اضطرت الحكومة إلى قبول هذا المطلب سنة ١٨٢٩ ، ويعتبر هذا النجاح بدء المقاومة الدستورية التى شاهدها هذا القرن لتحقيق المطالب القومية ، وتنحصر فى ثلاث مسائل حيوية هى :

(١) إلغاء النظام الدينى الذى كان يحتم على الكاثوليك دفع زكاة إلى الكنيسة الرسمية وهى الكنيسة البروتستنتية .

(٢) معالجة نظام الأراضى المجحف بالمزارعين الارلنديين .

(٣) إعادة الحكم الذاتى للبلاد .

وقد اشتد الهياج والمقاومة فى البرلمان وفى إرلندا لتحقيق هذه الأغراض ، إلى حد لم يسبق له مثيل ، وكانت انجلترا تعتمد فى قمع هذا الهياج على وسائل الشدة تارة ، وعلى

علاجات مسكنة تارة أخرى ، حتى ضاقت صدور الشبان الارلنديين ، وصمموا على رفض مطلب الاستقلال الذاتى الذى كان يطالب به الوطنيون ، وقرروا المطالبة بالحكم الجمهورى .

وهكذا بقيت المسألة الارلندية وحدها بغير حل حاسم ، أما ماعداها من شئون انجلترا ، فقد عولجت علاجا ناجعا إذ أصلح قانون الانتخاب على نحو ما رأينا ، وألغيت قوانين الغلال ، وتحرر الكاثوليك ، وهذا كله من غير الالتجاء إلى وسائل العنف وإهراق الدماء ، وإنما تم كل ذلك باتفاق كل الأحزاب ، وفى مقدمتها حزب المحافظين الذين لم يقفوا — على مثل ما وقع فى البلاد الأخرى — موقف المقاومة لكل إصلاح ، بل تولوا بأنفسهم معالجة الموقف ، وكان لوزير منهم « روبرت بيل » الفضل فى تحرير الكاثوليك وإلغاء قوانين الغلال ، فكان نضوجهم ومرونتهم سببا فى إنقاذ بلادهم من الثورات العنيفة التى خضبت بلاد أوربا بأساليب العنف وسفك الدماء .

الباب الرابع

الحركات القومية

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٨

الفصل الأول

استقلال البلچيك

قضى مؤتمر ڤيينا سنة ١٨١٥ بتوحيد البلچيك وهولندا ، ليتكون منهما مملكة ذات بأس تستطيع رد غارات فرنسا التى كانت تعتبر إذ ذاك مصدر الخطر على سلامة أوربا كلها ، وقد كان العامل الأكبر فى إبراز هذه الفكرة إلى عالم الوجود « بت » الوزير الانجليزى الشهير ، الذى أراد اتقاء الأخطار التى تعرضت لها مصالح قومه حين استولت فرنسا على تلك البلاد أيام الثورة وحروب نابليون .

غير أن الاختلافات العديدة بين البلدين ، وضعت هذا الاتحاد فى خطر من بداية الأمر ، فبينما كان الهولنديون من عنصر التيوتون ، يدينون بمذهب كلفن ويتكلمون لغة شبيهة بالألمانية ، كان البلچيكيون خليطا من العنصر الكلتى والوالونى ، يدينون بالمذهب الكاثوليكى ، ويتكلم بعضهم لغة تقرب من الهولندية ، والآخرون يتكلمون اللغة الفرنسية ؛ هذا فضلا عن الفوارق التاريخية والاقتصادية ، فقد كانت هولندا مملكة مستقلة منذ أواخر القرن السادس عشر ، ويشتغل أهلها بالتجارة ، ويعتمدون على الموارد الخارجية . أما بلچيكا ، فكانت تخضع لحكم الأسبان ، ثم انتقلت لحكم النمساويين ، وكان يشتغل أهلها بالصناعة والزراعة ، وهذا يؤدى بطبيعة الأمر إلى اختلاف السياسة الاقتصادية للبلدين .

سياسة هولندا :

لو أن هولندا اتبعت سياسة العدل والمساواة التى أصرت عليها الدول حين كونت هذه المملكة الجديدة ، لتماسكت أجزاؤها تدريجا ، ولكانت الشركة خيراً وسعادة للفريقين ،

إلا أن سياسة وليم أورنج كانت الغنم لهولندا والغرم لشريكتها ، وهذا فى وقت أيقظت فيه الثورة الفرنسية الشعور الوطنى والوحدة القومية فى بلچيكا كما حدث فى غيرها من ممالك أوربا ، فمثلاً : (١) كان سكان البلچيك يبلغون أربعة ملايين ، وسكان هولندا ثلاثة ملايين ، ولكن جعل عدد نواب البلدين فى المجلس النيابى متساوياً ؛ (٢) جعلت اللغة الهولندية اللغة الرسمية فى البلاد ، وجعلت لاهاى مقر الحكم ، وأسندت أغلب الوزارات إلى الهولنديين ، كما أسندت معظم المناصب الكبيرة إليهم ؛ (٣) أسند تفتيش المدارس الكاثوليكية إلى مفتشين من البروتستنت ، وأفسح المجال لاضطهاد مذهب البلچيكيين ؛ (٤) وضعت سياسة تجارية للبلدين على قاعدة حرية التجارة ، وهى قاعدة تضر بمصلحة البلچيك ؛ (٥) قسمت ديون البلدين مناصفة بينهما ، على رغم أن الديون التى كانت تتحملها بلچيكا قبل الاتحاد تقل كثيراً عن ديون هولندا . كل هذا أثار ثائرة البلچيكيين وجمع بين الأحزاب المتنافرة من أحرار وكاثوليك ، ودعاهم إلى مطالبة الملك بانشاء إدارة خاصة بهم ، ولكن على غير جدوى .

الثـــــورة :

فلما قامت الثورة الفرنسية فى يوليه سنة ١٨٣٣ تطاير شررها إلى بلچيكا ، فلم تلبث أن شبت الثورة فى بروكسل فى ٥ أغسطس سنة ١٨٣٠ وتبعتها باقى المقاطعات ، وقد كان الثوار يطلبون فى بادئ الأمر انفصال بلچيكا عن هولندا فى الادارة مع بقائها تحت أسرة أورانج ؛ ولكن وليم أبى عليهم هذا الرجاء ، وأنفذ إليهم جيشاً لاخضاعهم ، فتألفت لجنة سميت « لجنة الدفاع الوطنى » لاتخاذ تدابير المقاومة ، واستطاعت أن ترد الجيش الهولندى على أعقابه ، وحينئذ أجابت هولندا مطلب الحكومة الذاتية ، ولكن لجنة الدفاع أعلنت أن الدم الذى أهرق جعل الاتحاد مستحيلاً ، وأن البلاد تعتبر نفسها مستقلة منذ ذلك التاريخ — ٤ أكتوبر — ثم تقرر عقد مؤتمر ليضع دستوراً للحكومة الجديدة .

الدســـتور :

عقد مؤتمر يمثل الشعب البلچيكى فى نوفمبر سنة ١٨٣٠ ، فوافق على استقلال البلاد ، وقرر أن تكون حكومتها ملكية دستورية على مثال النظام الانجليزى ، أى أن تكون السلطة العليا للأمة ، وأن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان . أما السلطة التشريعية فقد قسمت بين الملك ومجلسى النواب والشيوخ ، وجعل الانتخاب لهذين المجلسين انتخاباً

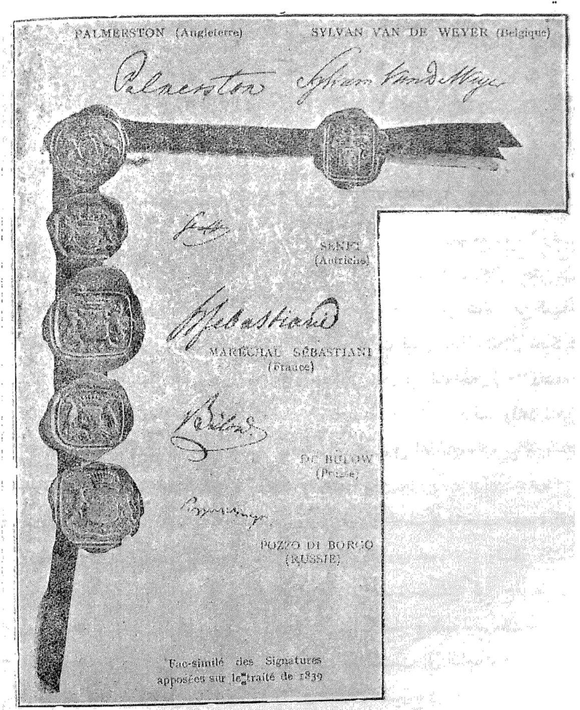
مباشراً لمن يدفع قدراً معيناً من الضرائب ، وبينما جعل أجل المجلس الأول أربع سنوات جعل أجل المجلس الآخر ثمانى سنوات ، ولا ينتخب له إلا من يدفع ألفى فرنك من الضرائب على الأقل ، وقد ضمن الدستور للشعب حرية العبادة والتعلم كما ضمن حرية الكتابة والخطابة والاجتماع .

موقف الدول :

لم يبق إذن لثبات الحالة الجديدة إلا اعتراف الدول بها ، وقد كانت اعترفت بالنظام الجديد فى فرنسا سنة ١٨٣٠ أملاً فى الابقاء على الخريطة التى وضعت فى سنة ١٨١٥ ، غير أن امتداد روح الثورة إلى البلچيك ، جعل دول شرق أوربا ، لا سيا روسيا ، تدعو إلى التعاون لايقاف الثورة عند حدودها ، إلا أن فرنسا أكدت على لسان مندوبها « تاليران » فى انجلترا إنها لا تقف مكتوفة اليدين إزاء أى تعد يقع على البلچيك ، وأنها مع ذلك لا ترغب إلا فى حيدة هذه البلاد ولا تطمع فى الاستيلاء عليها بتاتاً . ولما كانت انجلترا تخشى أن يجر هذا التشاد إلى حرب أوربية عامة ، فى وقت كانت فيه فى شغل شاغل عن العالم بالانقلاب النيابى الذى وقع فيها حينئذ ، فقد قررت مع فرنسا قبول مبدإ استقلال بلچيكا ؛ ولما عرض الأمر على الدول فى المؤتمر الذى عقد فى لندن فى ذلك الحين (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣٠) لم تجد دول شرق أوربا بداً من الاعتراف بما اتفقت عليه فرنسا وانجلترا من قبل ، لا سيما وقد كانت النمسا موثقة اليدين بالثورة التى قامت فى إيطاليا ، والروسيا وبروسيا بالثورة التى قامت فى بولندا .

وقد ظهرت بعد ذلك مسألتان خطيرتان وهما : (أولاً) مسألة انتخاب الملك ، فقد أراد البلچيكيون أن يقدموا التاج لابن لويس فيليب « دوق دى نامور » ، ولكن ذلك لم يصادف قبولاً لدى انجلترا ، فانتخبوا البرنس ليوبولد من أسرة ساكس كوبرج ، على أن يتزوج ابنة لويس فيليب إرضاء لفرنسا ؛ (ثانياً) كانت لكسمبرج تابعة لوليم ملك هولندا ، ولها مندوبون فى مجلس الاتحاد الألمانى ، وكانت قد انضمت إلى البلچيك فى ثورتها ، ولكن مؤتمر لندن قرر فى يناير سنة ١٨٣١ أن تعود لكسمبرج إلى هولندا ، وأن يدفع البلچيكيون الدين العام مناصفة مع هولندا ؛ إلا أن البرنس ليوبولد أقنع الدول (يونيه ١٨٣١) بأن تبقى له على الدوقية ، وأن تدفع هولندا دينها كله لا مناصفة مع البلچيك ، كما تقرر قبلاً . إزاء ذلك عمد وليم إلى تأييد حقوقه بالقوة ، فسير جيشاً كبيراً إلى البلچيك وكاد يقضى عليها قضاء تاماً (٨ أغسطس سنة ١٨٣١) ، إلا أن فرنسا أرسلت من لدنها نجدات قوية

هزمت الهولنديين ، واضطرتهم إلى التخلى عن البلاد . وقد كاد يؤدى تدخل فرنسا إلى تهـديد السلم فى أوربا ، لولا أنها سحبت جنودها على الفور حينما طلب منها ذلك . وفى ٤ مايو سنة ١٨٣٢ أعلنت الدول قرارها بشأن استقلال البلچيك وضمان حيادها ، ولـكنها



معاهدة استقلال البلچيك وضمان حيادها (موقعة بامضاء مندوبى الدول العظمى)

قررت أن يعود الجزء الأكبر من لـكسمبرج لهولندا ، فلما أبى وليم الرضوخ لهذا القرار تدخلت انجلترا وفرنسا ونزعتا الأراضى البلچيكية التى كانت لا تزال فى يده كأنفرس ، غير أن هولندا لم تعترف نهائياً باستقلال بلچيكا إلا فى سنة ١٨٣٩ .

بلچيكا عقب الاستقلال :

عاد الأحرار والكاثوليك إلى الصراع الحزبى والتنازع على السلطة عقب الاستقلال مباشرة ، وقد كان محور النزاع بين الأحزاب مسائل التعليم واللغات وقواعد الانتخاب . وقد نجح الكاثوليك فى جعل التعليم الدينى إجباريا فى المدارس الابتدائية ، وجعل اللغة الفلمنكية لغة رسمية ، هذا إلى جعل الانتخاب قائماً على قاعدة الاقتراع العام ، وهو نظام أدى بطبيعته إلى ضياع معالم الأحزاب القديمة ، وتقسيم البلچيك إلى حزبين جديدين وهما : الكاثوليك والاشتراكيون ، وبفضل هذا الحزب الأخير وضعت قوانين عدة لتحسين حالة العمال الذين ازدادوا ازدياداً كبيراً على أثر التقدم الاقتصادى العظيم الذى جعل البلچيك من أقوى الأمم الصناعية والتجارية فى أوربا .

الفصل الثانى

إيطاليـــا

تمهيـــد :

سقطت إيطاليا عقب انتهاء الدولة الرومانية الغربية فى يد القوط الشرقيين ، وتبعهم فى الاستيلاء عليها اللمبارد ثم شارلمان ، وبعد معاهدة فردان انتقلت إيطاليا إلى حفيده لوثير ، وأعقبته فى السيادة عليها أسرات ألمانية متعددة آخرها أسرة هابسبورج . على أن هذه الأسرات لم يكن لها من السلطة إلا الاسم نظراً لمعارضة البابوية فى تأسيس حكومة موحدة فى البلاد ، فضلا عن تشبث الولايات والمدن المختلفة فى الابقاء على استقلالها الذى اكتسبته فى عهد الفوضى والتنازع على الحكم بين البابوية والامبراطورية .

تأثير حكم نابليون :

لذا بقيت إيطاليا اسماً جغرافياً حتى نهاية القرن الثامن عشر ، حين بدأ نابليون فتوحه

فيهـا ، فأخضع ولاياتها المتفرقة إلى سلطات تستمد أوامرها من إرادته وحده[١] ، وعمل على تحريرها من كثير من القيود التى كانت ترسف فيها كبقايا النظام الاقطاعى وسلطة رجال الدين ، هذا إلى توحيد القانون والادارة فى البلاد ، وتزويد الايطاليين بحكومة سديدة تسهر على مصالح الشعب وتعنى بأمره ، بعد أن كانت إيطاليا مسرح الفوضى والاضطراب أجيالاً عديدة ، فلا عجب ، وقد ظهر فضل الحكومة المتحدة القوية ، أن تحرك ذوو العقول المفكرة لتحقيق ذلك الاتحاد فى شكل آخر هو السيادة القومية ؛ ولكن الدول أغفلت فى مؤتمر ڤيينا هذه النهضة الجديدة وانقادت إلى رغبة النمسا فى إعادة البلاد إلى حالة التقسيم القـديم[٢] .

الحالة عقب مؤتمر ڤيينا :

وهكذا رجعت إيطاليا التى وهبتها الطبيعة كل مميزات البلاد الموحدة إلى الانقسام السياسى والادارى والاقتصادى ، الذى أنقذها منه نابليون ، كما عادت ترسف فى أغلال الحكم المطلق الذى جرى عليه ملوكها وأمراؤها من قرون . ففى ولايتى لمبارديا والبندقية الخاضعتين للنمسا كان نظام الحكم شديد الوطأة على الناس ، وفق المبادئ التى كان يعمل لهـا مترنيخ فى أوربا ؛ إذ كانت الضرائب عالية والجاسوسية منتشرة والصحف مقيدة ، وحرية الكلام والاجتماع محظورة ، فى حين أن أكثر الولايات الايطالية الأخرى كانت تحذو حذو النمسا وتخضع لسياستها ، إما لأن الأسرات التى تحكمها كانت ذات صلة بالأسرة الأمبراطورية كما فى بارما وتوسكانيا ومودينا ، أو لأنها كانت ترتبط معها بمعاهدة صداقة ومودة كما كان الحال فى نابلى .

أما فى بيدمنت فقد كان الحكم الرجعى على أشده بغير تدخل النمسا ، فقد أزال ڤيكتور

(١) هذه السطات هى :
(ا) منطقة بيدمنت وجنوة وتسكانيا وبارما وروما ، وكانت تابعة للحكومة الفرنسية مباشرة .
(ب) مملكة إيطاليا ، وتشمل ميلان والبندقيه وكان يحكمها يوجين بوهارنيه ابن زوجة نابليون.
(ج) مملكة نابولى ، وقد عين أخاه يوسف ملكا عليها ثم أعقبه ميرا صهر نابليون .

(٢) قضت إرادة المؤتمر أن تقسم إيطاليا كما يلى :
(ا) مملكة بيدمنت .   (ب) لمبارديا والبندقية .   (ج) أملاك البابا .
(د) مملكة نابلى وهذه هي أهم الأقسام وأكبرها . وتتلوها ستة أقسام أخرى وهى دوقيات تسكانيا وبارما ومودينا ولوكا ، ثم جمهوريتا موناكو وسان مارينو .

أمانويل بجرة قلم كل ما طرأ على نظام الحكم القديم من التغيير بأن عطل كل قوانين نابليون ، ونفذ اللوائح والأنظمة السابقة لها ، هذا إلى أنه أعاد إلى رجال الدين نفوذهم الأول وأخضع الجامعة لرقابة الحكومة ، وكاد يأمر بتدمير القناطر التى أقامها نابليون على نهر البو ، وأمر فعلاً بتخريب الحدائق التى كانت أقيمت لعمل التجارب النباتية ، إلى غير ذلك من أمثلة الخرق فى الرأى ، والجنون فى رجعية المبادئ . على أن الحالة فى الولايات البابوية كانت لا تقل فى شدتها عما رأته أشد الولايات الرجعية ؛ إذ كان البابا ورجال الدين يحقدون على نابليون إهانته للكنيسة بأسرها ، حين اعتقل زعيم الكاثوليكية الأكبر ، فهدموا كل ما بناه ذلك الفاتح من قواعد الاصلاح ، على أن الحكومة التى حلت مكان حكومته كانت ضعيفة عاجزة عن ضبط الأمن وصيانة الأملاك والأرواح ، فكانت لذلك موضع السخط العام .

من هذه النظرة العامة ندرك مقدار تحرج الحالة فى إيطاليا ، لأن الشعب لم يعد كتلة جامدة لا تتأثر بالحوادث ؛ بل جسما حياً دبت فيه روح الاخاء والحرية ، وغذته آمال الوحدة القومية . وإذا كانت مظاهر العنف والاستبداد قد أخمدت كل مقاومة دستورية ، فقد التجأ الجمهور إلى تلمس سبيل آخر ، أشد نكاية وأكثر خطراً ، وهو تأسيس الجمعيات السرية لمقاومة العنف بالعنف ، ومقابلة القوة بمثلها ، حتى يتقلص ظل الحكم المطلق وتتحقق آمال البلاد . وكان أشهر هذه الجمعيات السرية جمعية « الكربونارى (Carbonari) » التى تكونت فى نابلى ، وانتشرت انتشاراً عظيما بين صفوف الجند والطبقات المستنيرة من الشعب ، وكان غرضها قلب نظام الحكومات الفاسدة والقضاء على سلطة الدخيل الأجنبى الذى كان يحول بين البلاد وبين الاتحاد والحرية .

ثورات (١٨٢٠ — ١٨٢١) :

ما كادت تبلغ نابلى أخبار الثورة الأسبانية سنة ١٨٢٠ حتى قام أعضاء الكاربونارى من الضباط يطمعون فى مثل حظ رفاقهم بأسبانيا ، ويطلبون إنشاء مجلس نيابى وفق نظام الدستور الأسبانى الذى أعلن سنة ١٨١٢ ، فأسقط فى يد الملك فرديناند ، وأجابهم إلى ما طلبوا ، وأقسم يمين الاخلاص للدستور الجديد ، إلا أنه كان يضمر غير ما يظهر ، فبينما كان يعلن اغتباطه بالنظام الجديد ، كان يكاتب مترنيخ خفية لمعاونته فى هدم معالم ذلك النظام .

ولما كانت النمسا ترتبط بأسرة البوربون الحاكمة فى نابلى بمعاهدة تحتم أن تسير نابلى على نظام الحكم المتبع فى ولايات النمسا ، وأن تستدعى جيوش النمسا لاخماد كل حركة من شأنها الاخلال بذلك النظام ، فقد أسرع مترنيخ إلى دعوة الدول للاجتماع فى مؤتمر يعقد فى تربافو سنة ١٨٢٠ للنظر فى أمثل الطرق التى تكفل إخماد الثورات التى كانت تهدد الأمن والسلام ، وإذ كانت أكثر الدول تؤيد خطته التى ترمى إلى التعاون على سحق الثورات أينما ظهرت ، ولم يخرج على هـذا الاجماع إلا فرنسا وانجلترا ، فقد قررت الدول مبدأ التدخل واستدعى الملك فرديناند لحضور مؤتمر ليباخ عام ١٨٢١ للبحث فى شئون بلاده خاصة ، إلا أن القوم فى نابلى خشوا عاقبة هـذه الدعوة ، فأرغموا الملك قبل الرحيل على أن يجدد قسمه بالولاء للدستور ، ولكنه سرعان ما أعلن وهو فى مأمن من مواطنيه أن كل أقسامه لا قيمة لها . وأنه فى حل من الارتباط بها ، ثم طلب إلى الدول فى المؤتمر إعادة الملكية المطلقة فى بلاده ، فأجيب إلى ما طلب ، وكلفت الجيوش النمساوية بالزحف إلى نابلى ، فقضت على مقاومة الثائرين فى مارس ١٨٢١ ، وأعادت الحكم الاستبدادى على أتمه ، وأنزلت برجال الثورة كل اضطهاد .

فى تلك الأثناء نشبت الثورة فى بيدمنت ، وكان عمادها رجال الجيش من أنصار الكاربونارى ، كما كانت مطالبهم عين مطالب أهل نابلى ، أى النظام الدستورى ، غير أن الملك رأى أنه إذا أجاب الشعب إلى ما طلب ، أغضب النمسا وذلك مالا يستطيعه ، وإذا لم يجب تلك المطالب ، عرض بلاده لخطر الفتنة الأهلية ، وهو ما أشفق أن يقع على يده . لذلك آثر أن ينزل عن الملك لولى عهده ، شارل فيلكس الذى أبى إلا التمتع بكل حقوق الملكية المطلقة ، فسار على رأس جيش الملكيين ، تعاونه النمسا ، وقضى على الثوار فى نوفارا فى ٩ ابريل سنة ١٨٢١ .

أما أهل لمبارديا فقد انضموا إلى الحركة بدعوة ثوار بيدمنت الذين نشروا فيها راية إيطاليا المتحدة المثلثة الألوان ، وكانوا يرمون إلى قطع خط الرجعة على الجيش النمساوى العامل فى نابلى ، فخاب رجاؤهم بما حدث فى بيدمنت ، وأخفقت الآمال الكبار التى عقدت على جماعة الكاربونارى ، وأصبحت السنوات التالية لهذه الثورات سنوات ضغط وإرهاب ، وتعسف وإرهاق ، قلما شاهده الشعب الايطالى من قبل .

ثورة إيطاليا ١٨٣٠ :

لذلك ما كادت تتحرك نار الثورة فى فرنسا عام ١٨٣٠ حتى تناول تأثيرها ولايات إيطاليا نظراً إلى طبيعة موقعها الجغرافى ، وتشبع الكثيرين من أهلها بمبادئ الكاربونارى فضلاً عن الوعود التى قطعها رجال الثورة فى فرنسا للايطاليين بأن يعاونوهم فى جهادهم للحرية .

وقد كانت بداية الحركة فى الولايات البابوية والدوقيات الشمالية ، حيث أقام الكاربونارى مركزهم العام منذ فشل الحركة الماضية . وقد أفلح الثوار فى عملهم بادىء الأمر إلى حد أن تسلطوا على بلاد كثيرة فى هذه الولايات ، إلا أن فرنسا خيبت رجاءهم فيها ، وذلك طوعا للسياسة التى أنتهجها لويس فيليب — سياسة استمالة الدول ، وكسب ودها حتى تعترف بمركزه الخاص فى فرنسا — ولذلك تركت الايطاليين وحدهم يتلقون ضربات النمسا التى سارعت الى قمع الفتنة بقوة وعنف ، أوردا الثائرين مورد اليأس ، فجمعوا فلولهم وحركوا الثورة مرة أخرى فى الولايات البابوية عام ١٨٣٢ ، فعادت النمسا إلى التدخل تعاونها فرنسا التى أحفظها الاخلال بالتوازن الدولى فى إيطاليا — ذلك التوازن الذى تهدم من جراء انفراد النمسا بالعمل فيها — فقضى الجيشان على الثائرين ، وأقاما محتفظين بمواقعهما إلى عام ١٨٣٨ حينما تقرر انسحابهما معاً .

وهكذا توالت الثورات على إيطاليا بغير أن تحقق آمال الوطنيين فيها ، مما يرجع إلى سوء النظام وضعف الخطط وعجز الزعامة فى جمعيات الكاربونارى ، واقتصارها على فريق معين من الشعب بحيث لم يتسن للأحرار مقاومة النمسا ذات البأس والسلطان ، فلا عجب إذا تجلى للعيان أن لا سبيل إلى الحرية والوحدة الأهلية المنشودة إلا إذا عالج الايطاليون هذا الضعف ، والتجأوا إلى وسائل جديدة تضمن لهم النجاح .

النهضة الجديدة :

ظهرت عوامل جديدة لتحقيق الوحدة الايطالية على أثر الفشل الذى أصاب الثورات التى قامت بها جمعية الكاربونارى ، وأهم هذه العوامل هى :

أولا — جمعية إيطاليا الفتاة :

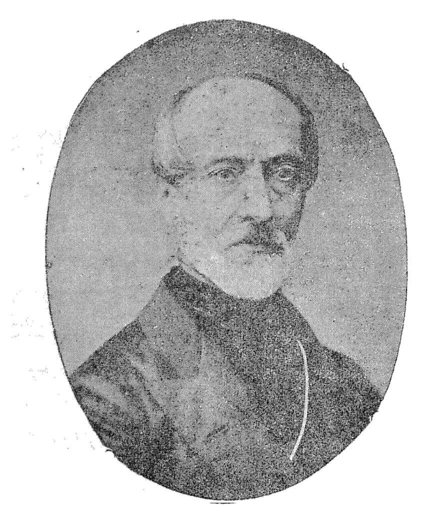
أنشأها مازينى (Mazzini) (١٨٠٥ — ١٨٨٢) رسول الحرية والحركة القومية فى إيطاليا ،

وقد امتاز منذ صغره بثبات الايمان الوطنى وصفاء القلب ، وحدة العواطف ، والقدرة على اجتذاب القلوب . اشترك فى جمعية الكاربونارى ، وقاسى فى سبيلها النفى والاغتراب ، إلا أنه رأى أن نظامها ومبادئها لا تؤدى إلى تحقيق الآمال القومية ، إذ كانت تعوزها القوة الدافعة التى تحرك قلب الشعب ، فأنشأ جمعية « إيطاليا الفتاة » وجعل شعارها « الله والشعب » فسوّى بذلك بين الايمان الوطنى والايمان الدينى ، وكان لا يقبل فى صفوفها من يزيد سنه عن الأربعين ، لأن الشباب — كما قال — يكسب الحركة حماسة وقوة ، ويضاعف انتشار الدين الجديد ، دين حرية ووحدة إيطاليا . ولما كان الشباب يعيش بالحركة ، وينمو بالحماسة وحرارة الايمان ، فقد أشعل مازينى فى قلوب مواطنيه نار الوطنية المقدسة ، وزودهم بقوة الأمل والايمان الثابت بمستقبل البلاد ، والاعتقاد بأن « إيطاليا ملكة العالم ، أرض دانتى ، مركز البابوية ، مهد النهضة ومبعث النور والحرية ، لن تموت بل ستبعث وتعيد سيرتها الأولى ، فتكون وقد طهرتها الآلام ، كملك من النور يضىء العالم أجمع » ! ولكنه جاهر « أن هذا النور لن ينبعث إلا إذا قدّم الايطاليون أرواحهم فداء للوطن ، وتحملوا مرارة النفى والسجن والفاقة ، وتألموا كثيراً ، وتألم ذووهم ومحبوهم فى سبيل الوطن ! » فلم تكن إيطاليا الفتاة فى الحقيقة إذاً حزباً ولا جمعية تمثل مذهباً سياسياً ، بل كانت تمثل عقيدة تقوم على الايمان ، وترتكز على التضحية .

ورأى مازينى أن الدعوة إلى اعتناق عقيدة تخليص الوطن ، والعمل فى سبيل الحرية والوحدة القوّمية ، قل أن تحرك جمهور العامة ، فجعل دعوته إليهم تنحصر فى أمور مادية معينة ، بأن بين لهم « أن شقاء العيش وبؤس الحياة التى يقاسونها ، إنما مصدرها الأجنبى الغاصب ، النمسا ذات القوة والسيطرة على البلاد » ، وأن « لا سبيل إلى تغيير الحالة إلا إذا تغيرت السلطة الحاكمة ، وألقيت مقاليد أمور الأمة إلى أبنائها » ، وكان مازينى يرمى إلى إنشاء وحدة أهلية ذات حكومة جمهورية ، « لأن الحرية — فى نظره — لا تستقيم إلا مع الجمهورية ، ولأنه لا يوجد بين ملوك إيطاليا من يستطيع أن يقود البلاد بغير أن يعرضها إلى حرب أهلية » ، وقد أظهرت الحوادث أن زعمه هذا كان على غير أساس . وأما دعوته إلى الوحدة القومية فقد تحققت على الرغم من فوارق الميول والتعليم ، والضغائن التى تولدت من انقسام البلاد قروناً طويلة .

وكان مازينى يردد على الدوام ألاّ أمل فى تحقيق الوحدة القومية ، أو الجمهورية أو الاصلاح ، إلا إذا طردت النمسا وراء الألب ، لأنها الحائل الأكبر بين إيطاليا وبين

سعادتها ، وكان يرى أن ذلك الجلاء « لايتم إلا بالحرب » ، لأنهـا « هى القانون الأبدى بين السيد والمسود الذى يريد أن يكسر الأغلال » . وكانت خطته تنحصر فى استمالة الشعب



مازينى

بأسره إلى برنامجه الوطنى أولا ، ثم تبتدئ الحرب غير النظامية « لأنها طريق الحرب الوحيد بين الثوار والجنود النظامية » ولأنها عين الطريق الذى سلـكته هولندة وأمريكا واليونان وغيرها من قبل . ولـكن مازينى تسرع فى إعلان الحرب قبل أن يتم استعداد الشعب ، فلم يكن أسعد حظا من الـكاربونارى .

فنى سنة ١٨٣١ تولى شارل ألبرت المعروف بآرائه الحرة عرش بيدمنت ، فدعاه مازينى إلى العمل لتحرير إيطاليا ، ولـكن شارل رفض هـذه الدعوة لأن الظروف لم تتهيأ بعد لمثل هـذه الخطوة الخطيرة ، فدبرت مؤامرة لاغتيال حياته ، وزج اسم مازينى بين المتآمرين ، فـكان ذلك مدعاة إلى نفور المعتدلين منه ؛ وفى سنة ١٨٣٤ حاولت عصابة أن تنزل إلى سافوى لتحريك الثورة هناك ولـكنها فشلت ، ولم تأت بنتيجة سوى زيادة الاضرار بسمعة

مازيني ، فاضطر إلى الفرار إلى انجلترا دون أن تتحقق آماله ، ولكنه أوجد النواة على كل حال ، وبث العقيدة التى أحيت النفوس الخامدة ، وحركت العزائم الخائرة ، وفتحت العيون التى طال سباتها .

ثانيا — حزب العمليين أو جماعة المعتدلين :

تألف هذا الحزب من السياسيين ورجال العسكرية والقسيسين وأصحاب الأموال ، والذين لم يسم خيالهم إلى سماء مازينى ، أو الذين لم تصل حرارة وطنيتهم الى درجة وطنيته ، وقد كانت خطتهم العمل ضمن دائرة القانون لاصلاح أغلاط الحكم الحاضر ، ثم الاعتماد على مجهود الايطاليين أنفسهم للتخلص من قبضة النمسا . وكان لسان هذه الجماعة الناطق بآرائهم دازجليو (D'Azeglio) وجيوبرتى (Gioberti) الذى كان يرغب فى تأسيس اتحاد من الامارات الايطالية تحت زعامة البابا ، لازعامة بيدمنت ، كما كان يرغب دازجليو . ومهما قيل فى تجرد هذا الحزب من عقيدة التضحية ، التى امتاز بها مازينى وأنصاره ، فقد كانت غايته إسعاد إيطاليا وتحريرها كما كانت غاية « إيطاليا الفتاة » على الرغم من تشعب طرق الجهاد لبلوغ تلك الغاية . وإذا كان مازينى قد أحيا الايطاليين ، فان جماعة العمليين قادوهم إلى النجاح والظفر ، فلكل من الفريقين فضل ونصيب فى النصر النهائى .

حركة الاصلاح :

وقد كانت فاتحة انتصار العمليين أن أخذ البابا بيوس التاسع (١٨٤٦ — ١٨٤٨) بمبادئهم المعتدلة بعض الشىء ، وجعل يعمل للتوفيق بين الكنيسة وأمانى الايطاليين ، فأطلق سراح المعتقلين السياسيين ، وسوى القسس بالأهالى فى دفع الضرائب ، ورخص بانشاء جيش أهلى ، ثم وافق على إنشاء مجلس استشارى أباح الانتخاب له من غير رجال الدين حتى دهش مترنيخ ، وقال تعليقاً على هذه الحوادث : « لقد كنا نتوقع كل شىء ، ماعدا ظهور بابا حرٍّ ، والآن وقد ظهر ، فلا حد لما سنراه فى المستقبل » . والواقع أن تيار الاصلاح غمر كل إيطاليا ، حتى اضطر دوق تسكانيا أن يجارى عمل البابا ، كما أن أمير بيدمنت أطلق الحرية السياسية للأفراد ، وأنشأ دستوراً غدا فيما بعد دستور إيطاليا بأسرها . وأما الامارات التى قاومت مطالب الاصلاح ، فقد التجأ الشعب فيها إلى القوة حتى أذعن الأمراء ، كما وقع فى نابلى فى يناير سنة ١٨٤٨ حين أجبر فرديناند الثانى على أن يمنح شعبه الدستور .

وأما فى لمبارديا ، حيث كانت العلاقات بين الشعب والحكومة شديدة التوتر ، فقد اتخذت المقاومة شكلا سلبياً ، بأن أضرب الأهالى عن التدخين ليحرموا النمسا من احتكار التبغ ، ولكن المقاومة السلبية لم تلبث أن تحولت إلى مقاومة فعلية واسعة النطاق .

حركة الوحدة :

ما كادت تصل الأنباء عام ١٨٤٨ بنشوب الثورة فى فرنسا وامتداد عدواها إلى النمسا (مارس ١٨٤٨) وفرار مترنيخ نفسه ، حتى قامت الثورة فى لمبارديا واتخذت فى ميلان مظهراً عنيفاً اضطرت أمامه الحامية النمساوية إلى الجلاء عنها ، ثم انسحبت تحت قيادة رادتزكى (Radetzky) إلى منطقة القلاع الأربع — بين الاديج شرقا والمانشيو غربا — فكان لهذا الانسحاب أكبر الأثر فى انتشار الثورة فى بقية أنحاء إيطاليا ، إذ بادرت البندقية إلى طرد النمساويين وإعلان الجمهورية ، كما أن دوق بارما ودوق مودينا فرّا من مقاطعتيهما ، ولم يلبث شارل البرت أن أعلن الحرب على النمسا ، وزحفت جيوشه لتعقب النمساويين ومعاضدة الثائرين فى لمبارديا ؛ كما أن حكومات تسكانيا ورومة ونابلى اضطرت تحت تأثير الرأى العام إلى إصدار الأوامر إلى جيوشها بالتقدم للاشتراك فى حركة تحرير إيطاليا ، وشرعت الجيوش الايطالية تتقدم يحدوها النصر من موقع إلى موقع ، حتى خيل للناس أن الوحدة الايطالية أصبحت ماثلة على أفق المستقبل القريب .

الهزيمة :

ولكن هذه الحوادث لم تلبث أن تكشفت عن أمور ذات بال ، فان الرأى العام فى الولايات الايطالية أخذ ينقسم بين أشياع ملكية بيدمنت وأنصار جمهورية مازينى ، فى حين أن الأحزاب الرجعية أخذت تسترد قواها فى أكثر الولايات ، فبادر فرديناند ملك نابلى إلى سحب جيوشه ؛ وكذلك فعل دوق تسكانيا ، والبابا الذى أعلن سخطه على الثورة والقائمين بها حين رأى إنها ستجرده من سلطانه وتزج به فى حرب ضد النمسا ، ففت كل هذا الخلاف والانقسام فى عضد الجيش ، لا سيما وقد تردد شارل البرت طويلا بعد الانتصارات الأولى التى أحرزها . ولو أنه مضى فى زحفه ، وعجل بمهاجمة رادتزكى قبل وصول المدد الذى كان ينتظره من النمسا لأنقذ البلاد من فوضى الانقسام ولقضى على القوات النمساوية بضربة واحدة ، ولكن شارل البرت — الملك المتردد (Le Roi Tâtonneur) كما

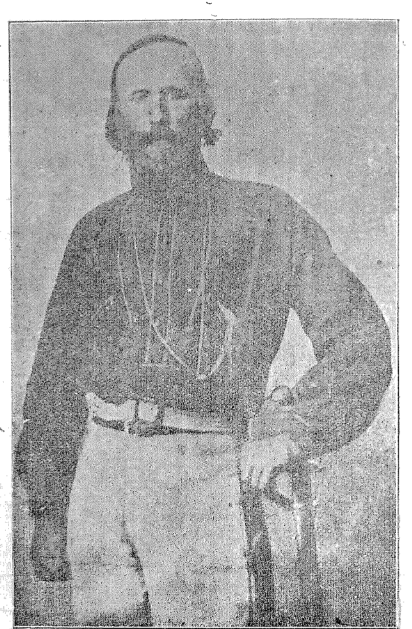
لقبوه — كان يخشى أن يستغل دعاة الحركة الجمهورية انتصارات الايطاليين ، ويستخدموها فى الدعاية لحركتهم ، كما أنه لم يكن مطمئناً إلى استمرار تعضيد حكام الولايات التى أمدته بقواتها ، ولذا تردد طويلا حتى أفلتت منه الفرصة ، فان رادتزكى استخدم فترة ذلك التردد فى تنظيم صفوفه وإمدادها بقوات جديدة ، ثم خرج من فيرونا ، فاستولى على عدة مواقع لتأمين اتصاله بالنمسا ، ولم يلبث أن انقض على جيش بيدمنت ، وأنزل به هزيمة منكرة فى كستوزا (٢٥ يوليه ١٨٤٨) ودخل ميلان على أثرها بدون قتال ، واضطر شارل ألبرت إلى عقد هدنة كان من شروطها الموافقة على إعادة لمبارديا إلى النمسا .

فى خلال هذه الحوادث الأخيرة اشتد هياج الرأى العام ضد البابا ودوق تسكانيا بسبب انقلابهما على حركة تحرير البلاد من ربقة النمسا ، واشتد السخط على أثر هزيمة كستوزا ، حتى اضطر إلى الفرار الواحد بعد الآخر إلى « جايتا » للاحتماء بفرديناند ملك نابلى . فأعلنت الجمهورية فى روما وتسكانيا على الأثر ، وألهب ذلك نار الحماسة فى صدور أهل بيدمنت فقاموا ينادون باستئناف القتال ضد النمسا ، اعتماداً على معاونة الجمهوريتين الجديدتين ؛ وكان شارل ألبرت يرى من العار انسحابه من الحرب بعد أن وقف لتحرير الوطن ، فنقض الهدنة وعاد إلى القتال (٩ مارس سنة ١٨٤٩) ولكن رادتزكى عاجله بضربة قاضية فى نوفارا (٢٣ مارس) وكانت الهزيمة تامة والشروط قاسية ، حتى أن شارل ألبرت لم يجد بدا من التنازل لولده فكتور أمانويل الثانى فى مساء ذلك اليوم نفسه ، ليتفادى تعريض بلاده لتلك الشروط إذا ظل باقيا على العرش .

الحركة الجمهورية :

سادت السياسة الرجعية على أثر انتصار النمسا ، إلا أن جمهوريات تسكانيا وروما والبندقية ، قاومت هذه السياسة بزعامة جورازى ومازينى ومانين ، ولكن هذه الجمهوريات لم تعمر طويلا ، فقد أعيد النظام القديم فى تسكانيا بمعاونة النمسا ، وتدخل لويس نابليون فى صف البابا — ليكسب ود الحزب الكاثوليكى فى فرنسا ، وليحول دون احتلال النمسا لرومة — فأرسل حملة أسقطت الجمهورية فى رومة بعد أن دافع عنها مازينى بمعاونة غاريبلدى دفاعا عظيما ، وخلف فى صحائف حكمها تاريخاً زاهراً لا ينسى . وتلا ذلك سقوط البندقية بعد أن جاهدت جهاداً هائلا أمام الأمراض التى انتابتها ، وقنابل النمساويين التى كانت تصب عليها ، فما انصرم عام ١٨٤٩ إلا وكان الحكم الرجعى القديم سائداً فى كل مكان عدا بيدمنت .

إلا أنه شتان بين الفشل الذى أصاب الايطاليين الآن وبين ما أصابهم سنة ١٨٢١ وسنة ١٨٣٠ ، فمن الألب إلى رأس بسارو عم إيطاليا نور الحرية ، وتزعزعت السيادة النمساوية من جذورها ، وعقدت الآمال على بيدمنت لتحقيق الغاية العظمى .



Libertà non tradisce i volenti
— G Garibaldi

غاريبلدى

الفصل الثالث

ألمانيـــا

تمهيـــد :

كان أباطرة ألمـانيا من أحفاد شارلمان ضعفاء لاقبل لهم بحكم البلاد والدفاع عنها إزاء غزوات النورمانديين وغيرهم من البرابرة ، فأقطعوا الأشراف ضياعا يحكمونها ويدافعون عنها وقت الحاجة ، مقابل التمتع بها والاستئثار بخيراتها . ولما اعتلى العرش رجال يحسنون الحكم حاولوا استرجاع سلطانهم فى البـلاد على نحو مافعل ملوك انجلترا وفرنسا ، ولـكن على غير جدوى ، فقد تمسكت الامارات باستقلالها ، واشتغل الأباطرة بتحقيق تقاليد الامبراطورية القديمة ، وهى ضم إيطاليا إلى أملاكهم ، فلم يظفروا فى النهاية بسلطة ما ؛ سواء فى ألمانيا أم فى إيطاليا .

حروب نابليون والتسوية العامة :

لهذا بقيت ألمانيا بلاداً مقطعة الأوصال حتى تدخل نابليون فى أمرها ، فقضى على الدولة الرومانية المقدسة التى أنشأها شارلمان ، وأدمج كثيراً من ولاياتها المتفرقة بعضها فى البعض الآخر حتى أصبحت نحو ٣٩ ولاية بعد أن بلغت نحو أربعمائة ، ثم أنشأ اتحاداً من الولايات الغربية أطلق عليه اسم اتحاد الرين وزوده بحكومة صالحة تسهر على مصالح الشعب .

فلما سقط نابليون وعرضت شؤون ألمانيا على مؤتمر فيينا أظهر الشعب الألمانى (الذى أيقظته حروب نابليون والمثل الأعلى لحكومة متحدة منظمة فى أقاليم الرين) رغبته فى تكوين اتحاد من الولايات الألمانية لضمان سعادة الشعب وحريته ، غير أن أمراء الولايات أبوا أن ينزلوا عن استقلالهم الذى تمتعوا به من قديم ، فضلا عن أن النمسا رأت فى تحقيق هذا الاتحاد إضعافاً لنفوذها ، بل سبباً لطردها من الجامعة الألمانية . وإذ كان الشعور الوطنى لم يبلغ بعد من القوة مايستطيع التغلب به على هذه الصعاب ، فقد تقرر إنشاء اتحاد لاقيمة له فى الواقع ، إذ جعل أداة هذا النظام مجلس يتألف من مندوبين عن أمراء الولايات للبحث فى الشؤون التى تهم الصالح العام ، واشترط لتنفيذ أى قرار موافقة ثلثى أعضاء المجلس ، وأما

فى المسائل الهامة فقد اشترط الاجماع ، هـذا إلى أنه عهدت رياسة المجلس إلى النمسا زعيمة الحركة الرجعية فى ألمانيا وأوربا حتى تبصم أعمال هذا المجلس بخاتم الجمود .

ولعل أكبر مايوجه من النقد إلى هذا النظام هو اشتراط الاجماع فى قرارات المجلس ، وتقلد النمسا لرياسته ، فقد كانت هذه القيود كافية وحدها لأن تغل يد الاتحاد عن تنفيذ خطط الاصلاح ، أضف إلى ذلك أن أعضاء المجلس كانوا يمثلون الأمراء لاشعوب الولايات ، فكانوا لذلك يضعون المصالح المحلية للولايات فوق المصلحة العامة ، وبدل أن يكونوا واسطة لتقوية الروابط الجنسية كانوا عاملا كبيراً فى توسيع هوة الخلاف بين الولايات الألمانية . ويلاحظ أخيراً أن هذا المجلس لم يزود بالأداة اللازمة لتنفيذ قراراته ، فكانت الولايات تستطيع أن تتحدى هذه القرارات عند الحاجة مما جعل هذا الاتحاد صوريا كما دلت التجارب العديدة .

على أنه إذا كانت الآمال قد أخفقت فى تحقيق اتحاد البلاد ، فقد أخفقت كذلك فى تحقيق حرية الشعب ، فانه وإن كان دستور الاتحاد الألمانى قد نص على أن تتبع الولايات قواعد الحكم النيابى ، فانه لم يعين نظام هذا الحكم ، ولا كيفيته ولاميعاد إنشائه ، فبقى هذا النص عاطلا إلا فى ساكس ويمار مهد الأحرار ، وفى بافاريا وبادن وورتمبرج حيث كان أمراؤها فى حاجة إلى تأييد مركزهم فيها .

وأما النمسا التى كانت أملاكها تتألف من أجناس غريبة عنها ، فقد حاربت بطبيعة مركزها كل مامن شأنه إيقاظ الروح القومية داخل بلادها وخارجها ، وقد تبعتها فى ذلك بروسيا التى عقدت لشعبها الآمال الكبار أيام حروب نابليون ، فقد عارضت الحكم النيابى على زعم أنه لايوافق البلاد ، وهى على باب طور جديد فى تنظيم حياتها السياسية والاقتصادية ولا سيما وقد دخلت فى تكوينها عناصر جديدة لم تتعود العمل معها للمصلحة العامة . لذلك عوّل الملك فردريك وليم الثالث على أن يعمل مع طائفة من الخبراء وأصحاب الرأى لاصلاح البلاد ، فأنشأ مجالس استشارية لحكومات الأقاليم ، وقرر إلغاء المكوس الداخلية فى بروسيا نفسها ، وبينها وبين الولايات التى تقبل الانضمام اليها فى اتحاد اقتصادى (Zollevrein) على أن يقتصر على جباية ضرائب الوارد على التجارة الخارجية عند الحدود ، ويقسم الايراد بين أعضاء الاتحاد . وقد كان هـذا الارتباط الاقتصادى الخطوة الأولى فى سبيل الاتحاد السياسى فما بعد .

ابتداء النهضة :

نشأ عن إخفاق الآمال فى تحقيق الحرية والاتحاد القومى ، أن أخذ الشباب المتعلم يرتبط بروابط الاخاء والاتحاد فى أندية أسموها « البرشنشافت » (Burschenschaft) ، وكان أول أغراضها الاهتمام ببث الدعوة فى أنحاء البلاد ، وتدريب الأفراد تدريباً بدنياً ليكونوا خير الأعضاء العاملة فى جسم الأمة ، إلا أنه حدث (أولاً) أن أقام الطلبة احتفالاً بذكرى قيام لوثر ضد البابا فى مدينة ورتمبرج ، فتحول الاحتفال إلى مظاهرة سياسية عظيمة أساءت الولايات الرجعية ، وخصوصاً النمسا ، فأقفلت هذه المجتمعات فى كثير من الولايات ؛ (ثانياً) اعتقد أحد الطلبة واسمه «كارل ساند» أن أحد الصحافيين كوتزيبوى (Cotzebue) يتجسس للقيصر ، ويحمله برسائله على معاونة مترنيخ فى قتل حرية البلاد ، فطعنه بمدية طعنة أودت به ، فاتخذ مترنيخ من هذه الحوادث ذريعة لتقييد حرية الشعب ، بأن أسرع إلى عقد مؤتمر فى كرلسباد من أمراء الولايات الألمانية ، وحملهم فيه على قبول المراسيم الشهيرة بمراسيم كرلسباد (سنة ١٨١٩) ، وفحواها تقييد الصحافة ووضع الجامعات تحت مراقبة الحكومة ، ومنع تأليف الجمعيات أو عقد الاجتماعات السياسية ، هذا فضلاً عن تشكيل لجنة مركزية فى مينز للبحث عن الثوار والتنكيل بهم ، والايعاز إلى الأمراء بمقاومة الأنظمة الدستورية ، وقد نفذت هذه السياسة بحذافيرها فى كل الولايات ، لا سيما فى بروسيا .

حوادث سنة ١٨٣٠ :

على أن هذه القوانين الاستثنائية لم تزد النار إلا ضراماً ، فلما شبت الثورة الفرنسية فى سنة ١٨٣٠ ، تأثرت بها ألمانيا ووقعت اضطرابات عدة فى أنحاء البلاد : ففى برنسويك طرد الأمير عن عرشه ، وفى هس أجبر الأمير على منح ولايته دستوراً ، وفى بافاريا ووستفاليا والولايات الجنوبية على وجه عام وقعت حوادث ثورية عدة ، غير أن هذه الثورات أخمدت من غير مشقة ، وكانت نتيجتها تضييق الخناق على البلاد ، وتقييدها بسلاسل أشد وأقوى ، فتم لمترنيخ بذلك انتصار كارلسباد . ولا ريب أن السر فى إخفاق هذه الحركات هو عدم اشتراك السواد الأعظم من الشعب فيها ، واقتصارها على مجهود فريق معين من الناس دون الباقين .

حركة سنة ١٨٤٨

تطور الرأى العام :

شاهدت السنوات التى تلت ثورة ١٨٣٠ ، تدرجاً سريعاً فى تكوين الرأى العام ، وتضاعف قوة الحركات السياسية مما يرجع إلى العوامل الآتية :

(١) اشتراك الولايات تدريجاً عدا النمسا فى الاتحاد الاقتصادى « الزولفرين » بين عامى ١٨١٩ و ١٨٣٦ ، وازدياد طرق المواصلات ووسائل المخابرة ، ومن ثم نشأ رأى عام يتأثر بالحوادث والاضطهادات التى تقع فى أية ولاية على انفراد .

(٢) ظهرت مبادئ اشتراكية مستمدة من لويس بلان غرضها تحسين العمال فى ظل حكومات أهلية .

(٣) تحرش فرنسا بألمانيا ، وازدياد الرغبة فى إنشاء حكومة وطنية تتولى الدفاع عنها ، وهذه الرغبة تتجلى فى الأناشيد العديدة التى تداولتها الألسن حينئذ ، لا سيما أنشودة الرين (Watch on the Rhine) .

الحركة الدستورية :

لذلك اشتدت الرغبة فى تغيير النظام الذى فرض على ألمانيا عام ١٨١٥ تغييراً يكفل إسعاد الأفراد وتأييد السلم ، فلما قامت ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا تطاير شررها إلى ألمانيا ، حيث اتجهت الحركة من البداية نحو إلغاء القوانين التى تقيد الحرية ، وإشراك الشعب فى حكم الامارات ، وإنشاء اتحاد ألمانى عام تمثل فيه البلاد بأكملها . وقد تحقق الشطر الأول من هذه الأغراض حين أصدر الديت قراراً بالغاء القوانين الاستثنائية ، كما قررت أكثر الولايات قبول رغبات الرأى العام فى الحكم طبق المبادئ الدستورية ، ولم يقاوم هذه الرغبة سوى بروسيا والنمسا .

بروسيا :

ففى بروسيا التى أغفلت الاصلاحات الدستورية منذ هزيمة نابليون ، استأنف الشعب جهاده لدى فردريك وليم الرابع ، الذى اعتلى عرش البلاد سنة ١٨٤٠ ، وكان يدين بوجوب

التمتع بسلطة لا تحد ولا تسأل إلا أمام الله ، ولذا أخذ يتردد بين رغباته ورغبات شعبه حتى وفق إلى رأى يجمع بين الرغبتين ، وذلك بأن دعا أعضاء مجالس الأقاليم إلى الاجتماع فى مجلس عام يعقد فى برلين من وقت لآخر لابداء الرغبات وتبادل الرأى فى أمر الضرائب والقوانين . على أن هذا المجلس أنكر على الحكومة تحديد عمله وسلطته ، وجعل ينازعها القوة والنفوذ فتقرر تعطيل جلساته نهائياً . فلما كان عام ١٨٤٨ تحركت نيران الثورة ، وقام الشعب يطالب الملك باجابة أمانى البلاد فى الحكم الدستوى ، فأسرع الملك حقناً للدماء إلى سحب الجند من المدينة ، وعقد جمعية تأسيسية لوضع دستور واف بحاجة البلاد ؛ ولكن هذه الجمعية أخذت تنازع الملك وحاشيته السلطة بأكملها ، فحقد الملك عليها خطة الشدة التى انتهجتها ، وأمر بسحق الثورة وتفريق الأعضاء ؛ على أنه لم يرجع مع هذا إلى نظام الحكم القديم ، بل منح شعبه دستوراً من لدنه يقضى بانشاء مجلسين : أحدهما للأعيان ويعينه الملك ، والآخر للنواب ، وينتخبه الشعب بشروط تجعل لأصحاب المصالح المالية السيطرة عليه . وقد كان من حق المجلسين سن القوانين وفرض الضرائب ، كما كان من حق الملك انتخاب الوزارة وإصدار القوانين فى غيبة البرلمان (يناير سنة ١٨٥٠) .

النمســـــا :

أما النمسا فقد اتخذت الحركة فيها شأناً خطيراً لأنها لم تتضمن قلب النظام المطلق إلى نظام مقيد فحسب ، بل لأنها تضمنت نزعة استقلالية من جانب الولايات المختلفة بحيث تعرضت الأمبراطورية إلى خطر التفكك والانحلال(١) .

ذلك أنه على الرغم من الكوارث التى أصابت الامبراطورية فى عهد الثورة ونابليون بقى النظام القديم الذى فرض على هذه الولايات قائماً لم يتغير ، فالنظام الاقطاعى بكل ما يشتمل عليه من تقسيم الطبقات وأعمال السخرة ظل قاعدة الحياة الاجتماعية ، كما أن السلطة المطلقة ظلت قاعدة الحياة السياسية ، بل إن هذا النظام اشتدت وطأته فى عهد مترنيخ الذى كان

(١) كانت النمسا تتكون من أربعة أجناس مختلفة :
(ا) الصقالبة الشماليون فى بوهيميا ومورافيا وشمال المجر ، والجنوبيون فى الكروات والصرب ودلماتيا .
(ب) اللاتينيون فى ترنسلفانيا وبكوفينا والتيرول وتريستا .
(ج) المغول فى سهل المجر الأعظم .
(د) الالمان الذين يحتلون ضفتى الطونة إلى برسبرج .

يحارب المبادئ الحرة ويعمل جهده لحماية الامبراطورية من عدوى الثورة . فظل ثلاثين عاماً يرفض كل مطالب الأحرار ويحيط البلاد بسياج من الشرطة والرقباء ، ويقيد انتشار الكتب وتعاليم الجامعات حتى تبقى النمسا وولايتها بعيدة عن كل المؤثرات .

غير أنه على الرغم من كل هذا الاحتياط تسربت مبادئ الحرية والقومية إلى أركان الامبراطورية ، فان الانقلاب الصناعى الذى حدث فى تلك الأثناء غير معالم الروابط الاجتماعية والاقتصادية ، وضاعف من قوة الطبقة الوسطى والطبقة العاملة ، وجعلها تتصادم مع النظام الاقطاعى والسياسى السائد فى البلاد ، وبخاصة حينما تم بناء السكك الحديدية ، وربطت أطراف البلاد ارتباطاً ساعد على تكوين رأى عام ؛ هذا إلى أنه اقترنت بهذه الحركة الاقتصادية حركة أخرى فكرية فى أكثر الولايات ؛ ففى النمسا تولت الجامعة نشر دعوة الحرية بين الجماهير كما تولاها فى بوهيميا بلاكى (Pelacky) الذى أحيا ذكريات التاريخ الأهلى وكولار (Kollar) الذى دعا الصقالبة جميعاً إلى الاتحاد وجمع الكلمة ، وكذلك تولى حركة الاحياء والانتعاش القومى فى المجر كشوط (Kossuth) أول من أصدر صحيفه بلغة البلاد الأهلية فأثيرت بذلك الروح القومية فى الولايات كما أثيرت الرغبة فى إعادة حكوماتها الأهلية .

فلما جاءت أنباء الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ تحركت عوامل الحرية والقومية فى أنحاء الامبراطورية . ففى المجر اشتدت المطالبة بالاستقلال الداخلى وتعيين وزارة مسئولة ؛ كما أن بوهيميا قدمت طلبات مماثلة ، وأصرت على ضرورة اعتبار كل اللغات متساوية ؛ وفى ڤيينا قدم جمهور الطلبة ورجال الصناعة والتجارة ملتمساً بالغاء الرقابة على الصحافة وإنشاء مجلس نيابى ، وعززوا مطالبهم بالقوة والعنف حتى انتشر الاضطراب والهياج فى كل مكان ؛ واضطر مترنيخ إلى الفرار إلى انجلترا على عجل لا سيما وقد اشتدت الأزمة بقيام الثورة فى لمبارديا والبندقية ، وتدخل بيدمنت والولايات الايطالية لمعاونة الثائرين .

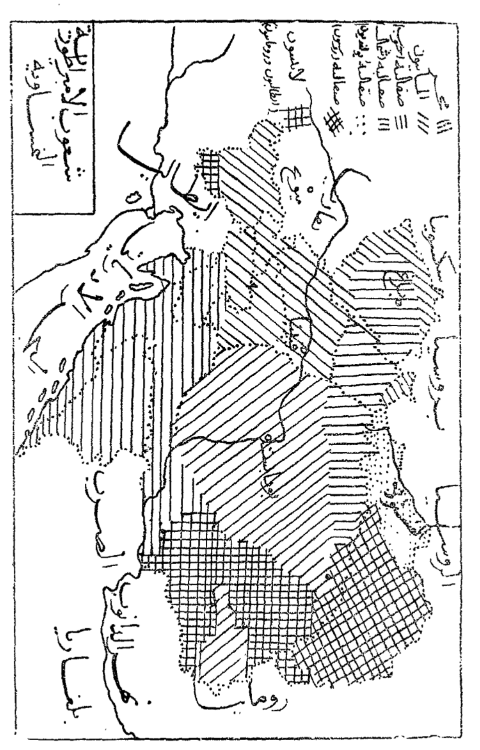
ولما كانت الثورة قد فاجأت الحكومة الامبراطورية وأذهلتها عن العمل قرر الامبراطور ووزراؤه الخضوع لمطالب البلاد عامة ، فمنحوا كلا من المجر وبوهيميا حكومة مستقلة ، كما خولوا الثائرين فى ڤيينا حق إنشاء حرس أهلى ، وصرحوا بقبول مبدأ الحكم الدستورى على قاعدة التصويت العام مع عقد جمعية تأسيسية لوضع أحكام الدستور . غير أن الحكومة لم تلبث أن قبضت على ناصية الحال حينما تبين أن الولايات الثائرة منقسمة على نفسها انقساماً جنسياً فت فى عضدها جميعاً ، وساعد حكومة الأمبراطور فى التغلب عليها .

ذلك أن صقالبة بوهيميا وجدوا الفرصة سانحة لانشاء جامعة سلافية لمقاومة الألمانيين الذين كانوا يعملون حينئذ لوضع أساس الوحدة الجرمانية ، ومقاومة المجريين الذين كانوا ينادون باخضاع العناصر السلافية فى المجر وما إليها من المقاطعات ، ولذلك عقدوا مؤتمراً فى منتصف العام لجمع شتات العناصر السلافية المهددة ، بيد أن هذه الحركة اعتبرت حركة انفصالية تمس أهم مصالح الامبراطورية . ولذلك وجه القائد « وندشجراز » لقمع حركة الثائرين ، فدخل مدينة براج عنوة ، وأعلن حل مؤتمر السلاف وإلغاء كل الامتيازات التى نالتها بوهيميا من قبل .

وبعد شهور قليلة أصيبت فيينا بما أصيبت به براج ، إذ بينما كان المجلس التأسيسى يضع قواعد الدستور — وقد قرر فعلا إلغاء النظام الاقطاعى — كانت العاصمة ميداناً لاضطرابات وقلاقل لا تنقطع ، فخرج الامبراطور وحكومته من المدينة ، وعهد بقمع الثورة إلى وندشجراز ، فحاصرها بجيش يبلغ ستين ألف مقاتل ، وجعل يطلق عليها النيران حتى سلمت . وحينئذ أعلن الامبراطور فرانسوا جوزيف — الذى اعتلى العرش فى هذه الأثناء بعد اعتزال فرديناند — حل الجمعية التأسيسية وإصدار دستور من لدنه يطبق على الامبراطورية بأكملها (مارس سنة ١٨٤٩) .

أما المجر فلم يتم إخضاعها بهذه السهولة ، لأن الامبراطورية ما كانت تواجه فى تلك البلاد مدينة ثائرة بل شعباً يضطرب بالقوة والحياة . ويرجع منشأ هذا النزاع إلى أن المجريين سلكوا مسلك الأمة الكاملة الاستقلال مذ خولتهم الامبراطورية حق إنشاء حكومة ذاتية ، فألفوا جيشاً وطنياً ، وأوفدوا من لدنهم سفراء إلى الدول ، وطفقوا يضعفون من علاقتهم بالامبراطورية شيئاً فشيئاً حتى أحفظوا قلوب النمساويين ، هذا إلى أن المجريين أساءوا إلى الصقالبة المتصلين بهم ، فأنكروا عليهم نعمة الحكومة الذاتية التى ظفروا بها وجعلوا يعاملونهم معاملة التابع الذليل ، ولما طال أجل النزاع وأبى المجريون أن يخففوا من غلوائهم ، أعلنت الصرب انضمامها إلى الكروات ، وسيرت الولايتان جيشاً إلى المجر بقيادة (Jelatchitch) تعاونه جيوش وندشجراز ، على أن المجريين نشطوا للمقاومة فنكلوا بأعدائهم ولم يلبثوا أن قرروا عزل أسرة هابسبرج وإعلان الاستقلال فى أبريل سنة ١٨٤٩

غير أنه لما كان القيصر نقولا الأول عدواً لكل الثورات ، وكان يخشى أن تتأثر بولندا بعدوى الثورة فى المجر ، فقد سير لمعاونة الامبراطور جيشاً يبلغ ١٥٠٠٠٠ مقاتل ،



فاستطاعت الجيوش المتحالفة أن تبطش بالمجريين حتى اضطر كشوط وأتباعه إلى الفرار ، فتقرر على الأثر تعطيل الديت المجرى ، وإلغاء كافة الحقوق التى حصلت عليها البلاد ، فضلا عن فصل الولايات السلافية التابعة لها وإنشاء إدارات خاصة بها ، وتقسيم مابقى من المجر إلى مقاطعات إدارية .

بهذا تم انتصار النمسا فى كل الولايات ، وخضعت البلاد مرة أخرى لحكم الضغط والارهاب حتى أن الدستور الذى أعلنه الامبراطور مختاراً عام ١٨٤٩ بقى عاطلا ثم ألغى على

اعتبار أنه لا يطابق مبادئ الامبراطورية . على أنه إذا كانت الولايات النمساوية قد فقدت كل أمانيها فى الحرية والقومية فقد استبقت الاصلاحات الاجتماعية التى أقرتها المجالس إبان الثورة بحيث تلاشى النظام الاقطاعى نهائياً من أنحاء الامبراطورية .

حركة الاتحاد الألمانى :

بينما كانت النار تستعر فى كل أنحاء ألمانيا والنمسا لاطلاق الحرية الدستورية فى البلاد ، كانت تنمو إلى جانبها حركة أخرى غايتها تحقيق الاتحاد القومى ، فمنذ بداية الثورة اجتمع عدد من الأحرار فى مدينة هيدلبرج وقرروا أن يجتمع مؤتمر تمهيدى فى مدينة فرنكفورت للبحث فى أنجع الوسائل للوصول إلى هذه الغاية ، وشكلوا لجنة من سبعة أعضاء لوضع قواعد العمل .

مؤتمر فرنكفورت :

وقد اجتمع تنفيذا لهذا القرار نحو ٥٠٠ من كبار أعضاء المجالس النيابية فى ألمانيا وقرروا عقد برلمان ينتخب بالتصويت العام على أساس نائب عن كل خمسين ألف من سكان الولايات جميعا ليتولى وضع دستور الاتحاد القومى المنشود . وقد تألف هذا البرلمان من نحو ٥٥٠ عضوا بينهم ١٥٠ من أساتذة الجامعات ، وعقد اجتماعه الأول يوم ١٨ مايو سنة ١٨٤٨ بكنيسة القديس بولس فى فرنكفورت ، فقرر بادىء الأمر إنشاء هيئة مركزية مؤقتة يتولى رياستها الأمير جان أحد أمراء الأسرة المالكة فى النمسا لما اشتهر به من الميول الحرة ، على أن يتنازل الديت عن سلطته لهذه الهيئة ، وطفق بعد ذلك يبحث قواعد الدستور الجديد فتقرر إنشاء إمبراطورية فدرائية ، يتولى فيها السلطة التشريعية مجلس نيابى (Volkshaus) ينتخب بالتصويت العام ، ويتولى السلطة التنفيذية أمبراطور وراثى من الألمان يعاونه وزراء مسئولون .

ولكن الصعوبة الكبرى التى واجهها البرلمان كانت تنحصر فى تقرير الولايات التى تدخل فى نطاق الأمبراطورية الجديدة ، إذ اختلف الرأى فيما إذا كانت النمسا بعناصرها السلافية والمجرية تدخل فى نطاق الاتحاد الألمانى أو يقتصر الأمر على الولايات الألمانية ، وأخيرا تقرر ألا تشترك النمسا فى الاتحاد الألمانى باعتبار « أن دورها السياسى الحاضر هو تمدين بلاد الشرق ومن مصلحتها أن توجه نظرها إلى هذا الغرض بدلا من الاشتراك فى شئون ألمانيا » . وعلى أثر ذلك انتخب فردريك وليم الرابع ملك بروسيا امبراطورا على ألمانيا ٢٨ مارس سنة ١٨٤٩ .

غير أن فردريك أبى قبول هذا المركز : (أولا) لأنه جاء من قبل نواب الشعب ، لامن قبل الأمراء (وثانيا) لأن أمراء سكسونيا وورتمبرج وهنوفر رفضوا أن يعترفوا لأمير مثلهم بالزعامة عليهم (وثالثا) لأن النمسا التى شغلتها حوادث الثورة وصرفتها عن البحث فى شؤون ألمانيا عادت إلى التدخل فى ميدان السياسة الألمانية ، فاحتجت على قرار إخراج النمسا من الاتحاد الألمانى ، وعلى إسناد الأمبراطورية لبروسيا ، ولم تترك مجالا للشك فى عزمها على تأييد احتجاجها بالقوة ، ولما كانت بروسيا على غير استعداد لمقابلة القوة بمثلها ، فقد قرر ملكها رفض المركز الذى عرض عليه ، كما قرر استدعاء النواب البروسيين من المجلس على نحو مافعلت النمسا وغيرها من الولايات المعارضة للاتحاد ، ولذلك انتقلت البقية الباقية من الأعضاء إلى ستتجارت حيث قبض على البعض وشتت شمل الآخرين ، فانفرط عقد البرلمان فى يونيه سنة ١٨٤٩ دون أن ينجح فى تحقيق المهمة التى تولاها .

حاول ملك بروسيا على أثر هذا الفشل أن يؤلف اتحادا على قاعدة جديدة ، فاقترح على أمراء الولايات أن ينشئوا اتحادا يديره مجلسان : أحدهما تنتخبه الحكومات ، والآخر ينتخبه الشعب على أن تكون الزعامة لملك بروسيا ، ولكن النمسا عرقلت هذا المسعى ، وأوعزت إلى الأمراء برفض المشروع ، ثم أخذت تعمل لاستعادة سلطة « الديت » فجهزت جيشاً قويا ، وأنذرت حكومة بروسيا بالابتعاد عن كل عمل من شأنه تغيير النظام القديم ؛ ولما كانت بروسيا فى حالة لاتمكنها من مناهضتها ، فقد خضعت لارادتها ، وتم الاتفاق على ذلك فى « ألمتز » فى نوفمبر سنة ١٨٥٠ ، على أن هذا الاتفاق لم يكن إلا اتفاقا وقتيا ريثما تعد بروسيا العدة لتجبر خصمها « بالدم والحديد » على قبول رغبة الشعب فى تحقيق الاتحاد القومى .

الباب الخامس

عهد انتصار الأنظمة الدستورية

(١٨٤٨ — ١٨٧٨)

فى سنة ١٨١٥ نشأت السياسة الرجعية التى اقترنت طويلاً باسم مترنيخ ، وظهرت إلى جانبها قوة جديدة لم يشهدها العالم من قبل ، وهى قوة الشعوب ، فتنازعت القوتان السلطة إبان هذا العهد ، وخرجت السلطة الرجعية منتصرة فى أول دور من أدوار النزاع — إذا استثنينا سقوط الأسرة الملكية القديمة فى فرنسا ، وتحرير البلچيك واستقلال اليونان — وفى العهد التالى اشتد ساعد الأحرار ، وتقوت صفوفهم ، وانتقلت مبادئهم من الخاصة إلى العامة ، حتى إذا كان عام ١٨٤٨ ، صار النزاع واسع النطاق بعيد المدى ، إلا أن السلطات الرجعية احتفظت بمركزها القديم ، لأن النهضة الجديدة رزئت بالانقسام ، وتبديد المجهود الوطنى فى وجه العدو المشترك . وأما فى هذه المرحلة الأخيرة ، فقد تهذبت الحركة ، وتوحدت الجهود ، وتقاربت الوسيلة والغاية ، وانضمت الصفوف تحت لواء واحد ، قادها فى كثير من البلاد إلى الحرية والوحدة القومية المنشودتين منذ أجيال طويلة .

الفصل الأول

فرنســـا

الجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية

لويس نابليون :

ولد عام ١٨٠٨ ، وكان أبوه لويس بونابرت ملك هولندا فى عهد نابليون ، وأمه هورتنس

بوهارنيه ، وقد أصبح منذ وفاة الدوق ريشستادت (ابن نابليون) سنة ١٨٣٢ ، الوارث للعرش الامبراطورى ، فأخذ يهتم بالشؤون الفرنسية عله يجد فيها وسيلة للوصول إلى غرضه ، فلما استحكم الخلاف بين الملك وشعبه منذ عام ١٨٤٠ ، حاول لويس أن يستفز الجيش والشعب للأخذ بناصره ، واستعان بما نشره عن أغراض نابليون فى كتابه « المبادئ النابليونية » من الرغبة فى السلام والاصلاح ، ليستميل إليه عامة البلاد ، غير أن الشعب



نابليون الثالث

لم يكن قد تهيأ بعد لهذا الانقلاب ، فقبض عليه ، وسجن فى هام ، ولكنه فر إلى انجلترا سنة ١٨٤٦ ، ولما نشبت الثورة فى فرنسا سنة ١٨٤٨ ، رأى لويس فيها فرصة جديدة لتحقيق أمله ، فعاد إلى بلاده ، وأخذ يستخدم اسمه ، والمبادئ التى كان ينادي بها عمه ، حتى انتخبته خمس مقاطعات للمجلس الجديد ، ولما بدأ الانتخاب لرآسة الجمهورية رشح نفسه لها فنال أغلبية عظمى على نحو ما بينا .

سياسة لويس نابليون :

كان لويس نابليون يعتقد أن العناية الالهية أرسلته إلى فرنسا لانقاذها ، فوطد العزم

على الاستئثار بالسلطة ، ولما كان الدستور ينص على أن تبقى له رئاسة الجمهورية أربع سنوات فقط ، وكان لابد من إجماع ثلاثة أرباع المجلس لاحداث أي تغير فى الدستور ، فقد كان بعيداً أن ينال لويس غرضه بالطرق الدستورية ، ولذا عمد إلى استخدام وسائل أخرى لتحقيق الغرض المنشود .

اتفق لويس بادئ الأمر مع الملكيين من أعضاء المجلس[1] لارهاق الجمهوريين والضرب على يدهم ، وإخفات صوتهم ، وقد أتيحت له الفرصة حين أصبحت مسألة الجمهورية الرومانية موضع النزاع بين الأحزاب ، ذلك أن الكاثوليك والملكيين ، وافقوا على التدخل لانتزاع رومة من يد مازينى وإرجاعها للبابا ، فى حين أن الجمهوريين احتجوا على مقاومة حرية الشعب الايطالى ، ونظموا مظاهرات عدة لارغام المجلس على الخضوع لرأيهم ، فأسرعت الحكومة بالاتفاق مع الملكيين إلى القبض على كثير من الأعضاء الجمهوريين وتشتيت حزبهم ، فانحصر النزاع فى المجلس بعد ذلك بين لويس والملكيين ، وهؤلاء لم يتأخروا عن القيام بدور ملائم كل الملاءمة لأغراض لويس ، فقد انتهزوا فرصة استئثارهم بالسلطة فى المجلس ووضعوا قانوناً للتعليم يقضى باشراف رجال الدين عليه (مارس سنة ١٨٥٠) هذا إلى تقييد الصحافة ، ووقف المجتمعات ، والضرب على أيدى العمال ، وحرمان ثلاثة ملايين منهم من حق الانتخاب (٣١ مايو سنة ١٨٥٠) . جرى هذا بينما كان لويس يطوف الأقاليم ويتودد إلى الشعب والعمال ، فتحولت القلوب اليه ، واقتربت الفرصة التى كان يرقبها منذ أجل طويل .

فوز نابليون :

عرض لويس على المجلس أولا إيقاف قانون ٣١ مايو ، باسم الدفاع عن حقوق الشعب ، فلما رفضت رغبته ، أعلن حل المجلس فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ على زعم أن الجمهورية فى خطر ، وكان قد احتاط للطوارئ ، فقبض فى الليلة السابقة على زعماء الجمعية ، وفرق الجند فى أنحاء المدينة لقمع الفتنة والاضطراب ، وأمر باعتقال كل من يجرؤ على الوقوف فى وجهه ، وقتل منهم من قتل ونفى الآخرين إلى أملاك فرنسا ؛ ولما حاول بعض أعضاء المجلس الاجتماع لتقرير عزل لويس ومحاكمته ، شتتهم الجند ، فاستصرخوا الشعب لنصرتهم فأقيمت المتاريس

(١) اجتمع المجلس التشريعى طبق الدستور الجديد يوم ١٣ مايو سنة ١٨٤٩ ، وكان ثلثا الاعضاء من الملكيين والكاثوليك وأنصار النظام عامة والباقى من الجمهوريين والاشتراكيين كما بينا قبلا .

وأعدت وسائل المقاومة كالمعتاد ، ولكن الجيوش تغلبت عليها ، وما انقضى يوم ٥ ديسمبر إلا وكان نابليون قابضاً على ناصية الحال فى باريس والأقاليم .

ولما استقر الأمر لنابليون واختفت عوامل المقاومة كما استقرت لنابليون الأول من قبل ، عرض لويس على البلاد دستوراً يماثل دستور القنصلية (١٤ يناير سنة ١٨٥٢) ، وبه تقرر أن ينتخب رئيس الجمهورية لعشر سنين ، وأن تكون الوزارة مسئولة أمامه ، على أن يعاونه مجلس ينتخبه الرئيس لتحضير القوانين ، ومجلس تشريعى ينتخبه الشعب بالاقتراع العام لمناقشة الضرائب والقوانين ، ومجلس شيوخ يعينه الرئيس للمصادقة على القوانين والاشراف على النظام الدستورى[1] . وقد وافق الشعب على هذا الدستور بأغلبية عظمى ، وأصبح لويس حاكما مطلقاً ، ولم يبق إلا الاسم ليكون أمبراطوراً ، وهذا الاسم لم تتردد المجالس التشريعية فى قبوله وإعلانه ، فوافق الشعب عليه كما وافق على الدستور من قبل (٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢) .

حكومة الأمبراطور نابليون الثالث :

أعلن نابليون خطة حكومته بعبارة صريحة فقال : « إن اسم نابليون وحده ينطوى على خطة كاملة ، فالامبراطورية تعمل للسلم فى الخارج (L'Empire c'est la paix) كما أنها تعمل للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى والخلقى فى الداخل ، فأنا كعمى الامبراطور الأكبر كلانا لديه مشروعات واسعة النطاق ، نريد أن نحول الشعب إلى ميدان الفضيلة والدين والرخاء ، ففى هذه البلاد ، بلاد الايمان والاعتقاد ، قليل من يعمل بأصول الدين ، وفى بلاد الخصب التى لا مثيل لها فى العالم قليل من يحصل على أود حياته إلا بعد جهد جهيد ، نريد أن نرقى الزراعة وننشىء الطرق ، ونبنى المرافىء ، ونطهر الأنهار ، ونشق الترع ونمد خطوط السكك الحديدية ، ونستثمر الأراضى الواسعة المقابلة لشواطئنا « الجزائر » ونرقى المواصلات بيننا وبين العالم ولا سيا أمريكا » .

الدور الاول للامبراطورية (١٨٥٢ — ١٨٦٠) :

حقق نابليون كثيراً من الأغراض التى أعلنها ، فأعاد السلم والطمأنينة للبلاد ، وأنشأ

(١) لتكملة قواعد الدستور أصدر نابليون قانوناً للصحافة (فبراير سنة ١٨٥٢) يخول الادارة الحق فى تعطيلها ، كما أعطى للحكومة حق فتح اعتمادات مالية استثنائية عند تأجيل انعقاد المجلس التشريعى (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٢) .

نظاماً لنشر التعليم ، وأسس المصرف العقارى لتحسين شئون الزراعة ، وعمل كذلك على إصلاح مساكن العمال فى المدن والأقاليم ، ومساعدة العجزة والفقراء ، وتشجيع نقابات العمال ، هـذا إلى أنه وضع نظاماً لاصلاح بلاد الجزائر ، ونظم شوارع باريس ، ومدّ خطوط السكك الحديدية فى أنحاء فرنسا ، وشيد الطرق والترع والموانئ ، وشجع الزراعة والصناعة والتجارة ، غير أن هذه الاصلاحات أثقلت عاتق الميزانية الفرنسية إلى حد أن بلغ دين فرنسا فى نهاية حكم نابليون نحو ٢٤٠ مليوناً من الجنيهات . ومن جهة أخرى حاول نابليون زيادة الرخاء فى البـلاد عامة فاتفق مع انجلترا فى يناير ١٨٦٠ على تخفيض ضرائبها الجمركية على صادرات فرنسا الزراعية فى نظير تخفيض الضرائب على المصنوعات الانجليزية ، إلا أن هذا النظام أضر بالصناعة الفرنسية ووضع هذه القوة العظمى فى صف المعارضة .

وأما سياسته الخارجية التى تنطوى على السلم — كما قال — فـكانت لا تستقيم بتاتاً مع إمبراطورية من طراز نابليون الأول ، ولا تلائم أمة حربيـة تتوق إلى العظمة والمجد ، فوطد العزم على أن يعيد لفرنسا مركزها القديم بين الأمم ، وأن يغسل الاهانة والعار اللذين لحقاها فى واترلو .

حرب القرم :

لهذا دخل نابليون حرب القرم ، وفقاً للتقاليد الفرنسـية القديمة التى كانت تأبى على الروسيا اغتيال أملاك السلطان ، والسيطرة على البوغازات ، غير أن الشعب الفرنسى لم يغتبط بحرب ضد الروسيا — الحليفة الطبيعية لفرنسا — وكان يرجو أن يوجه مجهود فرنسا ضد بريطانيا عدوتها القديمة ، فاضطر نابليون إلى عقد الصلح قبل الوصول إلى نتيجة حاسمة[١] .

المسألة الإيطالية :

تدخل نابليون أيضاً فى المسألة الايطالية إرضاء لشعور الأحرار فى إيطاليا وفرنسا ، غير أن هذا التدخل أثار معارضة الملكيين والـكاثوليك الذين كانوا يرغبون صيانة أملاك البابا وأملاك البوربون فى نابلى ، ولذا اختط نابليون لنفسه طريقاً وسطاً فى شئون إيطاليا ، فاتفق على أن يساعد بيدمنت فى ضم الممتلكات النمساوية فى شمال إيطاليا ، مقابل تنازلها لفرنسا عن سافوى ونيس ، كما اتفق على تكوين اتحاد من الأمارات المستقلة فى إيطاليا تحت زعامة البابا . إلا أنه ما كادت تبدأ الحرب عام ١٨٥٩ حتى تبين نابليون أن الشعور القومى

(١) انظر حرب القرم (المسألة الشرقية) .

فى إيطاليا يندفع بشدة نحو إنشاء وحدة قومية صحيحة بزعامة بيدمنت ، وهـذا ما أراد أن يتوقاه من بادئ الأمر ، فعمد إلى الانسحاب من الحرب بعد أن نجحت نجاحا عظيما ضد النمساويين ، وبذا أحفظ قلوب الأحرار الفرنسيين لأنه تخلى عن مساعدة الايطاليين فى أحرج المواقف ، كما أغضب المحافظين الكاثوليك ، لأنه فتح باب الثورة التى انتهكت حرمة أملاك البابا ، وضمت وسط إيطاليا وجنوبها إلى بيدمنت ، حتى غدت إيطاليا الموحدة خطراً على فرنسا .

الدور الثانى (١٨٦٠ — ١٨٦٨) :

أراد لويس حينئذ أن يسترد عطف الأحرار على مثال مافعله نابليون الأول فى القانون الاضافى بعد عودته من إلبا ، فأعلن فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٦٠ فك القيود البرلمانية قليلا ، بأن خول لمجلس الشيوخ والمجلس التشريعى بعض حقوق دستورية كحق مناقشة الوزراء ، ونشر محاضر الجلسات ، هـذا إلى أنه تخلى عن حق فتح اعتمادات مالية استثنائية من غير مصادقة المجلسين التشريعيين ، وأمر بالعفو عن المسجونين والمنفيين منهم خارج البلاد . غير أن هـذا كله لم يجذب قلوب الأحرار الذين ساءهم تعثر الحكومة فى سياستها كما ساءهم تضييقها على أغلى مبادىء الحرية فى البلاد .

حملة المكسيك :

حاول الامبراطور أن يكسب ود المحافظين والكاثوليك من جديد ، فعول على فتح بلاد المكسيك ، لحماية الرعايا الكاثوليك ، واستغلال مناجم الذهب ، وإعادة شأن الأمبراطورية التى كانت لفرنسا فى العالم الجديد . ولكن نابليون لم يقدر صعوبة المواصلات ، ولا الصعوبات السياسية التى تواجه هـذا الغرض ، فتذرع ببعض الاضطرابات التى وقعت فى تلك البلاد ضد الأجانب لارسال حملته المشئومة عام ١٨٦١ ، وما كادت تنجح بعض النجاح حتى أعلن انتخاب الأرشيدوق مكسمليان شقيق الامبراطور فرنسوا جوزيف أمبراطوراً عليها . غير أن الولايات المتحدة التى شغلتها حروبها الأهلية ، عادت فتدخلت لتطبيق مبدأ منرو ، واضطرت الجنود الفرنسية إلى الجلاء تاركة وراءها البرنس مكسمليان من غير جنود تحميه ، فأعدمه الأهالى . وهكذا فشل لويس فى إرضاء الشعب ، ولطخ الشرف الفرنسى بالعار ، وأثقل الميزانية بالديون .

بروسيا :

على أن الحادث الذى زعزع عرش نابليون نشأ من جراء تعرضه لشؤون ألمانيا ، فان بروسيا التى فشلت منذ سنة ١٨١٥ فى تكوين اتحاد قومى نظراً لمعارضة النمسا ، صممت على تحقيق غرضها « بالدم والحديد » على يد بسمارك الذى مهد السبيل لتحقيق هذا الغرض باتفاق عقده مع الروسيا للدفاع عن مصالحهما المتضامنة ، فضلا عن اتفاق آخر عقده مع نابليون الثالث عام ١٨٦٥ على أن يلتزم الحيدة إذا نشبت الحرب مع النمسا ، مقابل استيلائه على بلچيكا أو لكسمبرج أو جزء من أراضى الرين ؛ ولما تم لبسمارك الأمر على هذه الصورة ، التمس الأسباب لاعلان الحرب على النمسا ، ولم يلبث أن سحق قواتها فى « سادوا » ١٨٦٦ وأجبرها على الخروج من ميدان المنافسة فى ألمانيا ، والاعتراف باتحاد يجمع ولايات شمال ألمانيا تحت زعامة بروسيا . وكان نابليون يظن أن الحرب سيطول أجلها فيستطيع أن يتدخل بين المتحاربين ، ويبرم صلحاً يرضاه ، ويخرج بالغنيمة التى كان يطمع فيها ، ولكن انتهاء الحرب بهذه السرعة حرمه من مطامعه ، ومهد الطريق لهدم سياسة فرنسا منذ القرون الوسطى : سياسة القضاء على تأسيس وحدة قومية فى ألمانيا ، فلا عجب إذا أجمع الناس على أن فرنسا هى التى هزمت فى سادوا .

الدور الثالث (١٨٦٨ — ١٨٧٠) :

كانت نتيجة هذا الفشل المتعاقب فى السياسة الخارجية ، أن ارتفعت الأصوات بوجوب استئثار الشعب بالحكم ، حتى تأمن فرنسا الأخطار الكبار التى كانت تهددها . وقامت إلى جانب هذه الحركة حركة أخرى مصدرها الاشتراكيون الذين فقدوا الثقة بالأمبراطورية لترقية حالهم ، كما فقدت الثقة بها لاعزاز شأن فرنسا . وهذا يرجع إلى أن الاصلاحات الاقتصادية التى قام بها نابليون انتفع بها كبار الماليين فقط ، وأما طبقة العمال فقد بقيت على حالها القديم ، فاعتنقت نظريات شيوع ملكية الثروة العامة التى نشرها بينهم كارل ماركس (Carl Marx) الاشتراكى الألمانى وجعلت تعمل لتحقيقها بكل الوسائل .

تلقاء هذه المعارضة العامة ، أعلن الامبراطور عام ١٨٦٧ إلغاء قيود الصحافة وهى قيود الترخيص لها بالظهور وتوقيع العقوبات عليها وحق إيقاف الادارة لها ، هذا إلى إعادة حرية الاجتماعات ، عدا الاجتماعات السياسية التى تحتم أن يكون لها ترخيص خاص فى غير أوقات

الانتخابات . على أن هذه الامتيازات ضاعفت النشاط السياسى فى البلاد حتى اضطر الامبراطور إلى الاستمرار فى سياسة الخضوع لارادة الشعب ، فقرر عام ١٨٦٩ عودة الحكم البرلمانى وإشراك الأمة فى حكومة البلاد إشراكا فعلياً ، وقد صادق الشعب على هذا النظام الجديد عام ١٨٧٠ ؛ فتحولت الامبراطورية إلى حكومة دستورية برلمانية لايتمتع فيها الامبراطور بغير السلطة الاسمية .

ولا ريب أن هذه السلطة الباقية كان مآلها إلى الزوال إن لم يعمل الامبراطور لتثبيت دعائم العرش ، ولذا قبل الحرب التى جرته إليها ألمانيا سنة ١٨٧٠ على أمل الانتصار ، فلما وصلت باريس أخبار هزيمة سيدان ، قطع آخر خيط يربط الشعب بالامبراطورية ، فسقطت على الأثر ولم يتحرك أحد لانقاذها ، وأعلنت الجمهورية للمرة الثالثة فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ .

الجمهورية الثالثة :

فى ظل هذا النظام الجديد تألفت « حكومة الدفاع الوطنى » بزعامة تروشو (Trochu) وجول ففر (Jules Favre) وغمبتا (Gambetta) ، وأخذت تستجمع قوى الشعب للمقاومة ، فلما تقدم الألمانيون إلى العاصمة فرّ غمبتا إلى « تور » لتنظيم المجهود الوطنى ، بيد أن باريس لم تستطع المقاومة طويلاً إزاء تفرغ الجيش الألمانى لمحاصرتها ، فسقطت فى ٢٨ يناير سنة ١٨٧١ وتبين حينئذ عبث المقاومة ، فعقدت هدنة فى ١٢ فبراير لانتخاب مجلس وطنى ينظر فى شروط الصلح ، وهذا المجلس أعلن انتخاب تيير رئيساً للحكومة ، وعلى يده أبرم الصلح فى فرنكفورت فى ١٠ مايو سنة ١٨٧١ .

وقد كانت شروط الصلح مهينة قاسية إلى حد حرك كل عوامل الثورة فى باريس ، فاضطرت حكومة تيير إلى الارتداد لفرساى ، وحل محلها مجلس الكومون ، فأصبح الموقف عظيم التناقض ، فبينما كانت الراية الألمانية ترفرف فوق « سنت دنيس » كانت راية الجمهورية تخفق فوق فرساى ، وراية الثورة فوق باريس ، فقرر تيير محاصرة المدينة ، وفى هذا الحصار الذى امتد إلى ستة أسابيع كابدت باريس من الخسارة الفادحة والرزايا العظيمة ما لم تكابده فى الحصار الأول ، ولما نجح الجمهوريون أخيراً فى دخول المدينة قتلوا عدداً كبيراً من الثوار واعتقلوا ما لا يقل عن عشرة آلاف ، فهدأت الحالة بعض الشىء ، إلا أن الجمهورية

لم تستقر إلا بعد أربع سنوات ، بفضل مجهود تيير الذى أعاد الثقة فى مركز البلاد المالى والسياسى ، وأعاد تنظيم قواها الحربية ، وثبت قدم الجمهورية الثالثة .

حينئذ أخذت البلاد تنظم شؤونها فى ظل النظام الجديد ، وقد كانت الظروف ملائمة له من كل الوجوه ، فان نابليون الثالث مات فى انجلترا سنة ١٨٧٣ ، وتبعه بعد ست سنوات ولده « البرنس أمبريال » ، وكان بين أنصار الملكية القديمة وأنصار ملكية أسرة أورليان عداء مستحكم الحلقات ، فأصبح النظام الجديد مقبولاً لدى كل الأحزاب ، وتم الاتفاق نهائياً على دستور للجمهورية سنة ١٨٧٥ ، وبه تقرر : (أولاً) أن ينتخب الرئيس لمدة سبع سنوات بواسطة المجلسين التشريعيين مجتمعين على أن يساعده فى عمله وزراء مسؤولون أمام المجالس التشريعية ، وهكذا نزل الفرنسيون أخيراً عن مبدأ فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية واحتذوا النظام الانجليزى (ثانياً) تتكون الهيئة التشريعية من مجلسى الشيوخ والنواب ، ويتألف المجلس الأول من ٣٠٠ عضو ينتخبون لمدة تسع سنوات بواسطة انتخاب مزدوج « على درجتين » . وأما مجلس النواب فينتخب لمدة أربع سنوات بالتصويت العام .

وقد نجح هذا الدستور أكثر من أى نظام آخر شاهدته البلاد فى غضون القرن التاسع عشر ، وفى ظله انتعشت فرنسا فى الداخل ونالت مركزاً ممتازاً فى الخارج .

الفصل الثانى

انجلترا

كان من أثر السياسة الاقتصادية التى اتبعت فى انجلترا ، وهى سياسة إلغاء القيود التى كانت تغل حرية التجارة والملاحة ، وما تلا ذلك من فتح أسواق جديدة فى أوربا وغيرها للصناعة الانجليزية ، أن نعم العمال برخاء لم يعرفوه من قبل ، فازدادت الرغبة فى الاشتراك فى الحكم حتى يمكن إلغاء القيود المفروضة على نقابات العمال ، وإصلاح أحوالهم إصلاحاً اجتماعياً . فجعلوا يعقدون الاجتماعات والمظاهرات ، يعاونهم فى ذلك الأحرار الذين تطورت آراؤهم منذ سنة ١٨٣٢ حتى اعتنقوا الأنظمة الديموقراطية فى أكمل صورها ، كما عززهم

المحافظون الذين تخلوا عن معارضة مطلب الاصلاح لأغراض حزبية [١] .

وإذا كانت الظروف كلها قد تهيأت لمصلحة العمال فقد دلت التجارب أيضاً على أن قصر الانتخاب على طبقة معينة يدعو إلى استمرار أساليب الرشوة التى جعلت الانتخابات فى انجلترا ضرباً من الهزؤ والسخرية . هذا إلى أن السكان ازدادوا بين سنة ١٨٢٨ وسنة ١٨٧٦ نحو ٤٠ فى المائة ، وهذه الزيادة لم تراع فى نظام الانتخاب القائم ، فبينما كانت بلدة توتنس مثلاً تتمتع بعضوين عن سكان لا يبلغون أربعة آلاف ، كانت لفربول بسكانها الذين كانوا يبلغون ٤٠٠٠٠ نسمة تنتخب مثل هذا العدد .

لذلك حاول غلادستون فى سنة ١٨٦٦ أن يوازن بين نظام الحكومة وحالة البلاد الحقيقية بعض الموازنة ، فقدم مشروعا إلى البرلمان بتعديل قواعد الانتخاب وتوزيع الأعضاء توزيعاً يتناسب مع السكان ، إلا أن ذلك المشروع رفض باجماع المحافظين ، فاستقالت الوزارة ، وطاف غلادستون فى البلاد ليفوز بتأييد الأمة لبرنامج الاصلاح ، فاضطرت وزارة دزرائيلى إزاء إجماع الشعب ، أن تقدم مشروعاً محدوداً لاصلاح قواعد الانتخاب وإعادة توزيع المقاعد ، إلا أن هذا المشروع عدل تعديلاً تاماً على يد المجلس ، فوزع الأعضاء توزيعاً عادلاً على البلاد ، ووسعت قاعدة الانتخاب حتى شملت الصناع .

ولتحقيق هذه الأغراض أخذ مالا يقل عن ٥٨ مقعداً من البلاد الصغرى ووزعت على المدن الكبرى ، هذا إلى منح حق الانتخاب فى الأقاليم لمن يسكن منزلا لا يقل إيجاره عن اثنى عشر جنيهاً فى السنة ، وفى المدن لكل من يدفع ضريبة الفقراء أو يسكن منزلاً لا يقل إيجاره عن عشرة جنيهات ، وهكذا امتد حق الانتخاب إلى مالا يقل عن المليون معظمه من العمال ، غير أن هذا الحق بقى مع ذلك امتيازا لطبقات معينة كما أن هذا النظام أبقى على التفرقة بين المدن والأقاليم ، ومع هذا فنظام الانتخاب الجديد وما اقترن به من وضع نظام الانتخاب السرى فى سنة ١٨٧٢ سار بانجلترا خطوة واسعة نحو الديموقراطية .

---

(١) يعزى هذا الانقلاب الى دزرائيلى زعيم المحافظين كما يعزى انقلاب الأحرار إلى غلادستون . ودزرائيلى هذا من أسرة يهودية تحولت إلى الكنيسة الانجليكانية ، وقد نال شهرة عظمى فى عالم الأدب والسياسة ، فلما تولى الزعامة فى حزبه سعى جهده فى تعديل آراء هذا الحزب حتى تعلق بمبادىء الاصلاح السياسى والاجتماعى ، وهيأ نفسه للكفاح العظيم الواقع بين الأحزاب فى ذلك الوقت . أما غلادستون فقد اشتغل فى السياسة من صغره واشتهر بالفصاحة ومعالجة أدق الأمور السياسية والمالية بالحكمة ، هذا مع التزام الحق والعدالة فى كل طور من أطوار حياته حتى ارتفعت السياسة فى يديه إلى منزلة لم ترتفع اليها فى عصره ، أضف إلى ذلك دقته فى التفكير وأناته فى البحث وقدرته على التمشى بحزبه فى طريق المبادئ الراديكالية السائدة فى عصره .

ولاتمام هذا الاصلاح صدر قانون تمثيل الشعب (١٨٨٤ — ١٨٨٥) (Representation Of The Peoples'act) على يد غلادستون وهو يشمل إعادة توزيع المقاعـد النيابية بحيث تنقل من البلدان الصغيرة إلى المدن الـكبيرة والأقاليم ، فضلا عن إضافة اثنتى عشرة دائرة جديدة وجعل شروط الانتخاب فى الأقاليم موافقة للشروط المقررة للمدن فى عام ١٨٦٧ ، مع مراعاة أن تـكون النسبة عضواً لـكل ٥٠٠٠٠ من السكان . وهكذا ارتفع عدد الناخبين إلى أربعة ملايين وفى سنة ١٩١٤ إلى سبعة ملايين واستطاع الزراع أن يفوزوا بما فاز به الصناع .

غير أن هذه التغيرات لم ترق بالبلاد إلى الديموقراطية الحقيقية القائمة على التصويت العام ، لأنها حرمت النساء جميعاً حق الانتخاب فضلاً عن حرمان الـكثيرين من الخـدم وطائفة من الزراع وغيرهم ممن لايستأجرون مسكنا هذا الحق ، هذا إلى أنه اشترط أن يقيم الناخب سنة كاملة على الأقل فى دائرته حتى يقيد فى سجل الانتخاب ، وأبيح تعدد الأصوات لمن لهم أملاك فى جهات متعددة ، لاسيما وقد كان الانتخاب يقع حينئذ فى أيام متفرقة . غير أن هذا النقص كله يعالج تدريجاً ، وقد تم أخيراً أعظم إصلاح شاهدته انجلترا فى نظامها النيابى ، وهو إعطاء النساء حق الانتخاب فى سنة ١٩١٨ فصار لهن ما للرجال من الحقوق السياسية ، ومن ثم أصبح البرلـمـان فى انجلترا يمثل الأغلبية العظمى من الشعب ، ولا تستطيع هيئة ما معارضة قراراته إلا هيئة الحزب المعارض التى بغيرها تصبح الحـكومة حكومة استبدادية .

على أن مجلس اللوردات الوراثى ، ونقص التعليم بين الطبقات العامة ، يعرقلان بلا ريب إرادة الشعب ، والبلاد تجدّ الآن فى التغلب على هذه المصاعب ، بتسهيل سبل التعليم بواسطة المدارس ، ومن أعلى المنابر ، والصحف وغيرها من وسائل الارشاد .

أما عن مجلس اللوردات ، فهناك مجهودات خطيرة تبذل لمنع هـذه الهيئة من عرقلة أعمال مجلس النواب ؛ ففى سنة ١٩١١ تقرر ألا يخول مجلس اللوردات حق رفض الميزانية ولا رفض أى قانون أكثر من مرتين ، فاذا وافق عليه مجلس النواب للمرة الثالثة يعمل به من غير موافقة اللوردات . على أن إصلاح مجلس اللوردات لم يتم بعد ، ولا بد أن يكون هذا موضع البحث القريب .

تأثير الرأى العام :

تمشى التشريع فى انجلترا إبان القرن التاسع عشر مع الرأى العام ، الذى يعبر عن نفسه بوسائل عدة ، أهمها الصحافة ، والجمعيات السياسية ، وكتابات المفكرين .

ففى بداية القرن كان تيار الافكار متجهاً إلى تعزيز الأنظمة الموضوعة ، ورفض نظرية التدرج والانتقال ، وذلك نتيجة لكتابة المشرعين والأدباء أمثال بلاكستون (Blackstone) وبيرك (Burke) الذين كانوا يرون فى الدستور الانجليزى نهاية الحكمة والكمال . وقد اشتدت هذه الروح الرجعية بتأثير الثورة الفرنسية وما نشأ عنها من الفوضى والاضطراب ، فلم تنصرف الأفكار إلى الابقاء على ما كانت تتمتع به البلاد من القوانين فحسب ، بل إلى مقاومة روح التبديل والتغير بكل وسائل القوة والعنف ، جزعاً من اندفاع البلاد فى أزمات تشبه أزمات فرنسا ؛ وليست قوانين النقابات التى ظهرت سنة ١٨٠٠ وحرّمت على العمال مزية الارتباط لمقاومة أصحاب الأعمال ، والقوانين الستة التى صدرت سنة ١٨١٩ لتحديد حرية الاجتماع ألا صدى لهذا الجزع .

غير أن الأفكار تحولت تدريجاً بدافع الانقلاب الاقتصادى والاجتماعى الذى غير وجه البلاد ، وظهور التباين العظيم بين الأنظمة الموجودة وبين ما طرأ على البلاد من الانقلاب ، فضلا عن بعد عهد الثورة وظهور كتابات « بنتام » ، التى أدت إلى تحول الأنظار إلى تعديل الأنظمة والقوانين تعديلاً يلائم الحالة الواقعة .

وبنتام (Bentham) هذا ، رجل من أكبر رجال القرن التاسع عشر ، ومفكر نابه من أعظم المفكرين الذين تركوا أثراً خالداً فى تاريخ التشريع فى انجلترا فى هذا القرن ، وتقوم فلسفته على المبادئ الآتية :

(١) إن التشريع علم ولا بد أن يسير على قواعد معينة .

(٢) إن غرض التشريع الصحيح هو إسعاد أكبر عدد ممكن .

(٣) إن كل شخص أدرى من غيره بما يؤدى إلى سعادته ، ومن ثم كان غرض التشريع رفع كل القيود التى تقيد حرية الأشخاص ، بشرط ألا تكون تلك القيود ضرورية لحماية حرية الآخرين .

وقد انتشرت هذه المبادئ سريعاً لأنها وضعت أساساً عملياً للاصلاح ، يختلف عن أساس نظريات العقود السياسية أو حقوق الانسان ، فطابقت بذلك الخلق الانجليزى المحافظ الذى لا يطيق هدم البناء من الأساس ، بل يرضى بتعديله فقط وهو قائم . ثم إن تشريع « بنتام » يقوم على توسيع حرية الفرد التى كانت مطمح الآمال فى انجلترا منذ قرون طويلة ، ولأجلها وقع صراع هائل بين الملكيين والشعب ، فكل تعزيز لها يقابل فى انجلترا بالترحيب .

لذا أصبحت مبادئ بنتام أساس التشريع فى انجلترا من سنة ١٨٢٥ إلى سنة ١٨٧٠ وإليها تعزى :

(١) قوانين سنة ١٨٣٢ وسنة ١٨٣٥ التى نقلت السلطة فى البرلمان وفى مجالس الأقاليم إلى الطبقة المتوسطة ، لأنهـا هى الطبقة التى تدرك مصلحتها ومصلحة جزء كبير من أفراد الشعب .

(٢) قوانين حماية الأفراد من آلام لا تطابق مبادئ الانسانية ، كتخفيض شدة القانون الجنائى وإلغاء جلد النساء ، وتقليل عدد الجرائم التى يعاقب عليها بالاعدام ، وإلغاء الشنق علناً ، وحماية الأطفال ، والرفق بالحيوان ، وإلغاء الاتجار بالرقيق الخ .

(٣) قوانين إطلاق الحرية الشخصية كقانون نقابات العمال الذى صدر سنة ١٨٢٥ وهو يحرم تقييد حرية العمال وأصحاب الأعمال ، وقانون إطلاق حرية الكاثوليك سنة ١٨٢٩

ومعنى هذا أن بنتام رأى أن خير طريقة لمعالجة شئون البلاد هى اعتماد الأمة على مجهودها الذاتى ، وأنه لا سبيل إلى إدراك هذا الغرض إلا إذا رفعت القيود التى تعطل حرية العمل ، غير أنه ظهر جلياً أن قصر التشريع على إطلاق الحرية يفضى إلى إيقاع البلاد فى أزمات أشد مما كان يطلب الخلاص منها . وكانت أكبر العوامل التى ساعدت على نقض مبادئ بنتام :

(١) ظهور دعاة الانسانية أمثال سوثى — وما كولى — وسادلر — وشافتسبرى ، الذين أثبتوا أن غل يد الحكومة عن التدخل فى شئون أصحاب الأعمال يؤدى إلى إرهاق العمال وخصوصاً النساء والأولاد الذين لا قبل لهم على حماية مصالحهم ومناهضة رؤسائهم ، وهكذا بدئ بسن قوانين اشتراكية لتنظيم شؤون المصانع وغيرها مما يهم العمال .

(٢) ازدياد الرغبة فى اعتبار نقابات العمال (Trades-Unions) جمعيات قانونية مهما أدت إلى الضغط على حرية العمال وحرية أصحاب الأعمال ، حتى يمكن إصلاح شؤون العمال اجتماعياً واقتصادياً .

(٣) ظهور طبقة من المفكرين أمثال مل (Mill) تعمل لهدم مبادئ بنتام متأثرة بالضرر الذى أصاب الطبقات الوضيعة ، مما أدى إلى تحول الرأى العام تدريجاً إلى قبول مبادئ الاشتراكية .

(٤) تقدم التجارة إلى حد جعل الاعتماد على المجهود الفردى لا يفى بالحاجة ، وجعل تأسيس الشركات أمراً لا بد منه ، وهذا دعا إلى تدخل الحكومة لتنظيم أعمال الشركات وإعطائها صبغة قانونية .

المسألة الأرلندية

نشأ عن إهمال المطالب الارلندية وهى إلغاء الضرائب المفروضة على الكاثوليك للكنيسة البروتستنتية ، وإغفال نظام الأراضى المجحف بالمزارعين الأرلنديين ومقاومة مطلب الحكم الذاتى أن تطورت أراء الارلنديين تطوراً خطيراً ، فبدل المطالبة باصلاح نظام الحكم القائم اتجه الرأى إلى قطع علاقة الحكومة البريطانية بارلندا وانشاء جمهورية مستقلة تعالج المشاكل الأرلندية بحذافيرها .

وقد بدأت الحركة الجمهورية فى سنة ١٨٥٨ حينما تكونت جماعة الفنيان (Fenians) ذات المبادىء الجمهورية ، وأخذت تقوى وتشتد تدريجاً إلى أن قررت السلطات سنة ١٨٦٥ تعطيل جرائدهم واعتقال رؤسائهم ، فأدى هذا الحادث إلى اصطدام الفريقين (خصوصاً حين حاول الفنيان إطلاق سراح رفقائهم) ولم يهدأ الحال إلا عند ماتقرر وقف قانون الحرية الشخصية (Habeas Corpus Act) ووضع البلاد تحت الحكم العرفى .

على أن الجزع الذى أثارته هذه الحوادث فى انجلترا وإرلندا معاً ، أدى إلى إقبال غلادستون على معالجة المسألة الأرلندية حفظاً للسلام ، ورغبة فى صيانة مصالح انجلترا نفسها ففى سنة ١٨٩٦ وافق البرلمان على إلغاء الكنيسة الرسمية وإلغاء إعانتها المالية ، وفى سنة ١٨٧٠ صدر قانون الأراضى (Land Act) وهو ينص على إعطاء المستأجرين حقاً فى أراضيهم ، فلا يستطيع الملاك انتزاعها بغير تعويض للمستأجرين ، ولا إنهاء عقد الايجار بغير دفع قيمة التحسينات للمستأجر ، وهكذا خفف غلادستون عبء المسألة الأرلندية تخفيفاً محسوساً ، ولو أنه لم يعالجها علاجا ناجعاً .

مشكلة الأراضى :

ذلك أن قانون الأراضى لم يمنع المالك من طلب أجور باهظة أو طرد المستأجر فى حالة

عدم الدفع . ولما كانت الزراعة قد أصيبت بعجز المحصول فى هذا العهد وتعذر على المستأجرين دفع الايجارات فقد ازداد نزع الأراضى من أيديهم حتى اضطر « بارنل » الذى تولى حينئذ زعامة إرلندا إلى أن ينشىء اتحاداً سمى (Land League) (١٨٧٩) بغرض الدفاع عن المزارعين بطرق مباشرة وهى طرق المقاومة والمقاطعة . أما المقاومة فكانت تتضمن تمسك المستأجرين بأراضيهم حتى يطردوا بالقوة ، وهو مايستدعى نفقات طائلة يدفعها الملاك فى سبيل الحصول على معاونة البوليس ، فاذا تم لهم الأمر واجهوا صعوبة خطيرة وهى المقاطعة ، أى رفض باقى المزارعين أن يستأجروا الأرض أو يعاونوا على زرعها بأى حال . لذلك قررت الحكومة فى سنة ١٨٨١ أن يعطى المالك تعويضاً لمن يطرد من المستأجرين ، فضلا عن تعيين لجان لتحديد قيمة الايجارات ، إلا أن هذه اللجان لم تعط سلطة إلزامية ، ولذلك استمر النزاع بين الفريقين حتى صدر قانون ١٨٩٦ وبموجبه حددت قيمة عادلة للايجارات ، وقانون سنة ١٩٠٣ الذى نظم بيع الأرض للمستأجرين .

المسألة السياسية :

وبينما كانت المسألة الزراعية سائرة فى طريق الحل كان الزعماء الارلنديون يعملون بجرأة عظمى لاجبار الحكومة على الخضوع لمطالبهم السياسية . وقد اتخذوا منذ سنة ١٨٧٤ خطة التهييج وعرقلة أعمال المجلس بزعامة بارنل (Parnell) الذى كان يختلف عن أوكنيل اختلافا جوهرياً ، فقد كان بروتستنتياً من دم انجليزى ومن أصحاب الأراضى ، وكانت تنقصه الحماسة وتعوزه القدرة على تحريك الجماهير ، ولكن تكمله صفات الايمان بالمبدأ والثبات أمام المصاعب ، والجرأة المدهشة .

وقد قابل غلادستون هذه الخطة بسياسة القمع التى أدت إلى سجن بارنل ، فلما استمرت المقاومة اضطر غلادستون إلى إطلاق سراحه والاتفاق معه على خطة الاصلاح ، ولكن حدث أن قتل لورد كافندش — وزير حكومة إرلندا — فى فنيكس بارك بيد الفنيان فى مايو سنة ١٨٨٢ ، فأفسدت هذه الجريمة خطة الاتفاق ، وأعادت سياسة القمع بشدة ، فأخذ بارنل ينظم صفوفه من جديد لاستمرار الجهاد . وقد جاءت نتيجة انتخابات سنة ١٨٨٥ بحيث جعلت حزب الأرلنديين فى موقف الحكم بين الأحرار والمحافظين ، فحاول غلادستون أن يضمهم إلى جانبه ، فقدم سنة ١٨٨٦ مشروع الحكم الذاتى « هوم رول »

للبرلمان ، غير أن أنصاره تنحوا عنه حتى رفض المشروع ، ولما حاول غلادستون استفتاء الأمة ، جاءت النتيجة مؤيدة لقرار البرلمان ، وأعيد المحافظون إلى منصة الحكم ، بأغلبية عظمى .

حينئذ بدأت فى ارلندا سياسة « الحزم ! » على يد بلفور ، ولكن الشدة لم تقض على عوامل الهياج والاضطراب ، وقد حاولت التيمس فى مقالات عنيفة أن تنسب خطة الفوضى والقتل إلى پارنل ، ولكن التحقيق لم يؤيد هذه التهم ، فارتفعت مكانته وأصبحت الآمال معقودة بنجاحه ، على أن هذه الآمال ضاعت بخطيئة شخصية زعزعت مركزه السياسى .

ولما عاد الأحرار إلى الوزارة ثانية ، حاول غلادستون سنة ١٨٩٢ أن يحمل البرلمان على المصادقة على مشروع الهوم رول ، ولكن مجلس اللوردات قاوم هذه المحاولة ، فظلت المسألة الارلندية مطروحة جانباً مدة ثلاثة عشر عاما لم تعمل السياسة الانجليزية فى خلالها شيئاً لمعالجتها ، اللهم إلا إصدار قانون سنة ١٩٠٣ الذى خول للمستأجرين حق شراء أراضيهم ، حتى يكتفوا باليسر المادى عن المطالبة بالحقوق السياسية .

على أن استئناف المقاومة الأرلندية بزعامة ردموند (Redmond) اضطر الأحرار الذين تولوا إدارة البلاد سنة ١٩٠٥ بزعامة كامبل بانرمان وأسكويث إلى إعادة النظر فى مشروع الهوم رول ، فوافق عليه مجلس النواب سنة ١٩١٢ ، ولكنه رفض فى مجلس اللوردات ، على أن هذا الرفض لم يعطل المشروع نهائياً فان تحديد سلطة اللوردات بقانون سنة ١٩١١ جعل قبولهم إياه فى حيز المستطاع .

إلا أنه نشأت إلى جانب معارضة اللوردات معارضة أخرى من قبل أهل الولايات الشمالية الارلندية الذين رفضوا الانفصال عن انجلترا دفاعاً عن مصالحهم الدينية والاقتصادية ، وأعلنوا المقاومة بكل الطرق القهرية ، حتى اضطرت الحكومة إلى العدول مؤقتاً عن هذا القانون ، وخاصة بعد نشوب الحرب العظمى ؛ ولكن هذا التباطؤ والتمهل فى حل المسألة حلاً نهائياً أدى إلى ظهور روح التطرف التى شاهدناها فى حركة « الفنيان » تحت اسم جديد هو الشين فين (Sein Fein) وكان غرض هذه الحركة قطع كل العلاقات بالحكومة الانجليزية وإنشاء جمهورية مستقلة .

وقد نجح هذا الحزب نجاحاً لا مثيل له فى التاريخ الارلندى بأكمله . ففى الانتخابات العامة سنة ١٩١٨ وافقت البلاد على سياسة هذا الحزب ، ثم أخذت تطارد القوات البريطانية



غلادستون پارنل ردموند أوكنيل

كولنز جريفث دي فاليرا لويد جورج

مطاردة عنيفة حتى أصبحت الحياة للطرفين عبئاً لا يحتمل ، فقررت الحكومة البريطانية مفاوضة زعماء الشين فين فى إيجاد حل مرض للجانبين ، وانتهى الأمر بوضع معاهدة أمضاها جريفث وكولنز من زعماء الشين فين ، ولويد جورج وغيره من الوزراء البريطانيين فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛ وهى تنص على جعل أرلندا الجنوبية مملكة حرة تتبع فى حكومتها نظام المستعمرات المستقلة ، وقد وافق البرلمان الارلندى على المعاهدة بأغلبية صغيرة ، غير أنه لا يزال فريق الجمهوريين بزعامة دى ڤاليرا يناوئون المعاهدة ويصرون على تحقيق الغرض الأعظم ، وهو وحدة البلاد فى ظل جمهورية مستقلة .

الباب السادس

انتصار الحركة القومية

(١٨٤٨ — ١٨٧٨)

الفصل الأول

نجاح الوحـــــدة الإيطالية

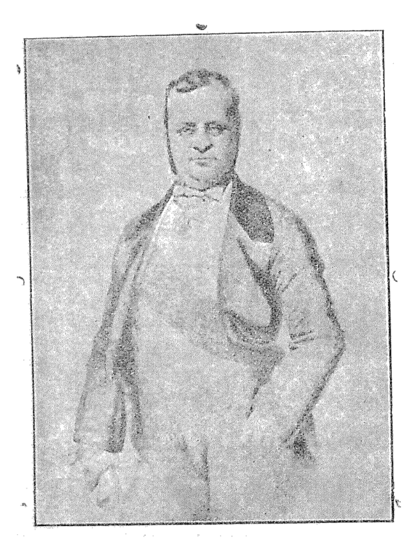
لم يكن الفشل الذى أصاب إيطاليا سـنة ١٨٤٨ إلا فشلاً مؤقتاً ، فانه على الرغم من عودة الأحكام الرجعية إلى شدتها الأولى ، وعودة نفوذ النمسا إلى عهده القديم ، فان إيطاليا لم تعد تسكن للهزيمة ، وتقعد للمذلة ، وباتت آمالها معقودة على بيدمنت بعد أن تخلى الأمراء عن نصرتها .

نهضة بيدمنت :

كانت بيدمنت عند موضع الظن بها ؛ فقد أخذ ملـكها فـكتور أمانويل الثانى يدأب على تأييد الحـكم الدستورى ، وإنعاش البلاد وإصلاح حالها ، وتنمية ثروتها ، وتعزيز جيشها لتستطيع القيام بالمهمة المرجوة منها ، وكان يعاونه فى عمله وزيره « كافور » ، وهو رجل سياسى ثابت الايمان بالمبادئ الدستورية ، شديد الرغبة فى العمل بها « لأنه — كما قال — يستطيع أى أبله أو أحمق أن يحكم البـلاد بواسطة الأحكام العرفية ، ولـكن السياسى الصحيح هو الذى يحكم البلاد بالطرق الدستورية » . وكان يجمع إلى صدق الوطنية عقلاً راجحاً ونظراً بعيداً وخبرة بالأمور وشجاعة نادرة وصبراً طويلا ، وبينما تراه يهزأ بالنظريات ويأخذ مكانه على الصخر ، إذا به رجل ذو آمال لا تقل عن آمال أشد المتحمسين لوحدة إيطاليا ، ولا يتردد فى سبيل تحقيقها عن تخطى حدود السياسة والتقاليد .

كافور (١٨١٠ — ١٨٦١) :

ولد كافور سنة ١٨١٠ من إحدى أسرات الأشراف العريقة فى بيدمنت ، فنشأ نشأة حربية ، جرياً على عادة أبناء الأشراف ، ثم التحق بخدمة الجيش كضابط فى المدفعية ، إلا أنه اتهم بمشايعة الحركات الدستورية ، فتخلى عن مركزه فى الحكومة ، واشتغل طويلا



كافور

فى مزارعه ، وتنقل فى ممالك أوربا ، يدرس العلوم الاقتصادية والسياسية . ولما ألغى قانون المطبوعات فى بلده ، وبدأت سياسة الاصلاح ، عاد واشتغل بالصحافة ، فأسس جريدة البعث (Risorgimento) وأيد فيها الاصلاح والدستور وعالج شؤون البلاد بحكمة ، فاستدعى إلى الاشتراك فى الوزارة سنة ١٨٥٠ ، ولم يلبث أن تسلم الرئاسة سنة ١٨٥٢ فأخذ يمهد الطريق لطرد النمسا من إيطاليا ، وتحقيق آمال البلاد فى الوحدة أو الاتحاد كيفما كانت

الرغبة[1] ، وذلك بملافاة الأغلاط التى ارتكبت سنة ١٨٤٨ ، أغلاط الاعتماد على قوى الشعب غير المنظمة ، ومواجهة العدو والقوات مهددة بالانقسام على نفسها والموارد ضعيفة لا تكفل النجاح ، بل وطد العزم على تنمية موارد البلاد الحربية والمالية قبل كل شيء ، ثم الاستعانة بدول خارجية لتنفيذ أغراضه القومية .

سياسة كافور :

(أولاً) أخذ كافور بادئ الأمر يعمل على ترقية الصناعة والزراعة ، وفتح أسواق جديدة للتجارة ، وفرض ضرائب على ممتلكات الكنيسة ، وانتزاع أملاك الأديرة ، فلما توافرت لديه الأموال ، عنى بالجيش ومعداته حتى أصبح يبلغ ٩٠٠٠٠ جندى على أحدث وأتم نظام .

(ثانياً) شارك الدول العظمى فى حرب القرم ، وحارب إلى جانبها ، وانتصر معها فى مواقع عدة ، فغسل بذلك عار نوفارا وضمن صداقة انجلترا وفرنسا ، وجلس بجانب مندوبى الدول فى مؤتمر الصلح ، فتسنى له إيصال صوت إيطاليا إلى آذان الدول الكبرى مباشرة ، ومواجهة مندوب النمسا مواجهة الند للند ، فجعل لبيدمنت مركزاً ممتازاً أصبحت معه محط آمال الايطاليين .

(ثالثاً) ساعد فرنسا فى مؤتمر الصلح بباريس سنة ١٨٥٦ وحرك مطامع نابليون وعطفه القديم على إيطاليا ، فأصبح يعلق آمالا كباراً على مساعدته . إلا أنه وقع حادث كاد يقضى على آماله ، وهو اعتداء إيطالى يسمى « أورسينى » على نابليون ، ولكن هذا الحادث أتى بما لم يكن يتوقعه كافور ، إذ كتب إليه نابليون يطلب مقابلته سراً فى حمامات بلومبير (Plombière)

(١) لم يحاول كافور مطلقاً كما يحاول غيره من السياسيين تربية الرأى العام على مبدأ خاص أو فكرة معينة ، بل كان يعمل طبقاً لرغبات الرأى العام كيفما كانت ، وأما الرجل الذى قام بهذه التربية فى هذه الفترة فهو مازينى بطل البندقية الذى أنشأ « الجمعية الوطنية » ليعين طريق العمل الناجح ، ويغرس مبدأ الوحدة القومية بزعامة بيدمنت ، حتى لا تعود البلاد مرة أخرى إلى الانخذال والانقسام فى وجه الأعداء بين أشياع الجمهورية وأشياع الملكية ، كما وقع سنة ١٨٤٨ — وقد كان مانين جمهورياً ، ولكنه حباً فى السلم انضم إلى جانب الملكيين على شرط أن تكون خطتهم الوحدة لا الاتحاد ، فى سنة ١٨٤٨ قامت حركة الملكيين على قاعدة الاتحاد بين الامارات ، ولكن ظهور بيدمنت كزعيمة لايطاليا جعل الوحدة التى نادى بها مازينى أمراً لا مناص منه الآن . وكان مانين ينكر على الشعب اندفاعه فى تيار العواطف وإعراضه عن الحقائق الجوهرية التى أدت إلى هزيمة ٤٨ فدعاهم الآن إلى « قليل من الشعر والموسيقى والأناشيد الحماسية وكثير من العمل » .

فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٨ لعقد محالفة بينهما تعين شروط التدخل ضد النمسا ، ويعزى هذا السلوك إلى تعلق الامبراطور بايطاليا منذ نشأته ، ورغبته فى الأخذ بناصر الأمم التى تطلب حريتها ، ابتغاء المجد والشهرة ، وميله إلى بسط نفوذ فرنسا فى إيطاليا وصد نفوذ النمسا ، هذا فضلاً عن رغبته فى توسيع ممتلكات فرنسا والقضاء على آثار قرارات مؤتمر ڤيينا التى كانت وصمة عار فى جبين أسرته ؛ غير أنه مع ذلك لم تبلغ به الرغبة فى مساعدة إيطاليا إلى حد العمل لاتمام وحدتها ، حتى لاتتعرض مصالح بلاده ومصالح البابا للأخطار ، فلما قابل كافور فى بلومبيير تعهد بالاشتراك معه فى حرب ضد النمسا ، على أن تكون هى البادئة بالعدوان ، حتى لا يكون هناك مجال لتدخل أوربا ، وعند انتصار الحليفتين تنفذ الشروط الآتية :

(١) تضم لمبارديا والبندقية إلى بيدمنت .

(٢) تبقى الولايات الوسطى وولايات الجنوب وأملاك البابا مستقلة .

(٣) يكون اتحاد إيطالى من كل الولايات تحت زعامة البابا .

(٤) تضم سافوى ونيس إلى فرنسا ، ويزوج ابن عم الامبراطور بأبنة ملك بيدمنت .

الحرب مع النمسا :

لم يبق أمام كافور بعد ذلك إلا إيغار صدر النمسا حتى تعلن الحرب على بيدمنت ، فأوعز إلى الصحف بالطعن فى الحكومة النمساوية وفتح اكتتابات لتعزيز الجيش ، وصرح بلسان ملكه فى البرلمان بأنه « لايستطيع أن يسمع أنين الألم المنبعث من أنحاء إيطاليا دون أن يتحرك له » فأثار كل هذا حنق النمسا إلى حد أن أرسلت إنذاراً تطلب فيه تسريح الجيش ونزع سلاحه فى ثلاثة أيام ؛ فلما أهمل كافور هذا الطلب ، زحفت الجيوش النمساوية إلى أراضى بيدمنت فى أبريل سنة ١٨٥٩ ، وتقدمت فرنسا إلى مساعدة حليفتها ، فتوالت الهزائم على النمسا فى ماجنتا (Magenta) فى ٤ يونيه ، وسولفرينو (Solferino) فى ٢٤ يونيه ، إلا أنه بعد هذه المعركة تحول الامبراطور عن الحرب وقابل امبراطور النمسا فى ڤلافرنكا (Villafranca) وهناك اتفق الاثنان على الهدنة والصلح دون استشارة بيدمنت ، وهذه هى الشروط التى اتفقا عليها والتى عرفت فيما بعد بصلح زيورخ (١٨٥٩) :

تنزل النمسا عن لمبارديا إلى بيدمنت ؛ تتحد إيطاليا تحت رياسة البابا ؛ تكون البندقية جزءاً من الاتحاد الايطالى مع بقائها تحت سيادة النمسا ؛ يعاد الحكام الأصليون إلى دوقيات

الوسط وتسكانيا ، (وكان الشعب قد طردهم منها وأعلن انضمامه إلى بيدمنت) .

وأما الأسباب التى دعت الامبراطور إلى الوقوف بالحرب عند هذا الحد ، ونقض محالفته مع بيدمنت ، فترجع إلى أن الولايات الوسطى أعلنت انضمامها إلى بيدمنت على أثر نشوب الحرب مما هدد فرنسا بظهور وحدة قوية إلى جانبها ؛ هذا إلى استنجاد النمسا ببروسيا وانجلترا ، واستنكار الرأى العام الفرنسى — لا سيما الحزب الكاثوليكى — إضعاف سلطة البابا .

أما كافور فقد أغضبه هذا الاتفاق ، ونصح للملك بمواصلة الحرب ، إلا أن فكتور أمانويل لم يعمل بهذا الرأى ، فاعتزل كافور الوزارة على الأثر .

وحدة إيطاليا الشمالية :

لم تحصل بيدمنت من هذا الصلح على ما كانت ترجوه ، إذ بقيت البندقية للنمسا ، كما بقيت الولايات الأخرى على ما كانت عليه من التفرق ، إلا أن الشعب الثائر فى الولايات الوسطى (مودينا — بارما — تسكانيا — ورومانا) أبى الخضوع لأحكام المعاهدة ، وقرر الانضمام إلى بيدمنت ؛ وكان كافور قد ذهبت عنه سورة غضبه ، فعاد إلى الوزارة وجعل يعمل لاجابة رغبة الولايات ، فتقدم بنيس وسافوى إلى لويس نابليون (وكان قد حرم منهما إبان النزاع الأخير) ، على ألا يعارض فى ضم الولايات الوسطى ، فأجابه هذا إلى رغبته بشرط أن يوافق أهل الولايات على هذا الضم ، ولما كانت النمسا لا تستطيع التدخل بعد أن أعلنت انجلترا وفرنسا أنهما تعارضان فى إرغام الأهالى على قبول حكامهم الأولين ، فقد قام كافور باستفتاء الجهات الثائرة فى شأن الحكومة التى يريدونها ، فكانت الأغلبية فى جانب الانضمام إلى بيدمنت ، فقبل فكتور أمانويل مشيئتهم ، ووافقت الدول على ذلك فى أبريل سنة ١٨٦٠ .

حركة غاريبلدى :

لم يبق أمام كافور سوى ضم مملكة نابلى وأملاك البابا (لا سيما رومة) والبندقية . أما رومة والبندقية فكان دون الوصول إليهما مصاعب جمة ، ولكن نابلى ، الثائرة دواماً على حكامها ، كانت قريبة المنال ، فرأى كافور أنه إذا كانت السياسة تأبى انتزاعها بطريق

الحرب ، فان فى وسع المتطوعين القيام بهذه المهمة ، ولذلك أوفد غاريبلدى للعمل [١] .

وغاريبلدى هذا بطل من أبطال إيطاليا العظام ، وشخصية فذة ملؤها الجرأة والاقدام . تربى فى حجر الجمعية التى أنشأها مازينى وتغذى بمبادئها ، ودافع عن سياستها فى روما وغيرها ثم تحول إلى حزب الملكيين الذين كانوا يرغبون فى بعث إيطاليا على يد بيدمنت ، فاشترك فى حروبها مع النمسا ، ولما تحركت الثورة فى نابلى هب غاريبلدى لنصرتها ، وأمده الملك وكافور بالمال والسلاح سراً ، فخرج فى مايو سنة ١٨٦٠ بألف من المتطوعين « ذوى القمصان الحمراء » ونزل بهم فى جزيرة صقلية ، وسرعان ما هزم جيش نابلى هزيمة منكرة ، وأقام من لدية عمالا يحكمونها ، ثم أخذ يتأهب لغزو نابلى على أن يتبعها بروما والبندقية ، فنزل على شاطئ نابلى من غير كبير مقاومة ، وسار شمالا حتى دخل العاصمة دخول المنتصر الظافر ، فلم تبق إلا الحصون الشمالية حتى تصبح البلاد بأسرها فى قبضته .

تدخل كافور :

وفى هذه الأثناء كان كافور يراقب نجاح غاريبلدى بفرح عظيم ، إلا أنه خشى أن يندفع فى عمله اندفاعاً يؤدى إلى تدخل الدول فى مصلحة نابلى والبابا ، كما أنه خشى أن يعمل غاريبلدى على تأسيس جمهورية بتأثير مازينى وأشياعه الذين كانوا يؤازرونه فى حركته ، فانتهز فرصة غضب البابا على بيدمنت لاستيلائها على مقاطعة روماناً وإعلانه الجهاد الدينى عليها ، وتعبئته الجيوش للانتقام منها ، فتقدم الملك بجيشه ، وشتت الجنود البابوية فى موقعة كاستلفيداردو (Castlefedardo) ثم احتل أملاك البابا عدا رومة . وحينئذ أعلن السكان رغبتهم فى الانضمام إلى بيدمنت ، وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٨٦٠ .

تقدمت جيوش الملك بعد ذلك إلى الجنوب لمعاونة غاريبلدى ، فتغلبا معاً على مقاومة الحصون التى لم تكن قد سلمت بعد ، ثم دخلا نابلى جنباً لجنب ، وأخذ رأى الأهالى فكانت الأغلبية فى جانب الانضمام إلى بيدمنت ، فخضع غاريبلدى لحكم مليكه ، وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٦١ اجتمع المجلس النيابى الجديد فى تورين ، وكانت كل إيطاليا عدا رومة والبندقية ممثلة فيه ، فاستبدل اسم مملكة سردينيا « بيدمنت » بمملكة إيطاليا ، ونودى بفكتور أمانويل ملكاً عليها .

---

(١) انظر صورة غاريبلدى ، وقد كتب تحتها بيده عبارة معناها « ما استعصت الحرية على من وطد العزم على نيلها » .

مات كافور على أثر هـذه الحوادث (يوليه سنة ١٨٦١) ففقدت البلاد بفقده قوة لاتعوض ، إذ لا شك فى أن إيطاليا مدينة له بوجودها لاخلاصه وجرأته ، مع صبره واعتداله وطول أناته ، وإذا قيل إن مازينى كان روح الوحدة الايطالية ، وغاريبلدى ساعدها ، فقد كان كافور بلا ريب رأسها المفكر .



فكتور أمانويل

إتمام الوحدة :

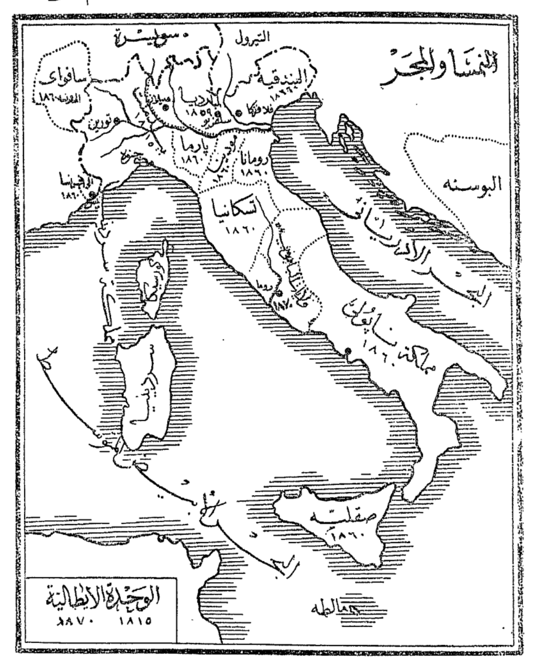
كان لابد لاتمام الوحدة الايطالية من ضم البندقية وزومة . أما الأولى فقد نالتها إيطاليا جزاء مساعدتها لبروسيا فى حربها ضد النمسا [١] سنة ١٨٦٦ . وأما الأخرى فكان يحول دونها أمران :

(أولا) رغبة البابا فى استبقاء سلطته الدنيوية فى رومة « حتى تحول — كما قال — بين المدنية والثورة ، كما حالت من قبل بينها وبين الاسلام » .

(١) انظر الفصل التالى .

(ثانياً) احتلال الجنود الفرنسية لرومة منذ القضاء على جمهورية مازينى ، وتشدد نابليون فى البقاء فيها والدفاع عنها لاكتساب مودة الكاثوليك .

على أن كافور ومن خلفه من الوزراء شعروا كما كان يشعر كل رجال إيطاليا ، أن لا وحدة ولا اتحاد فى إيطاليا إلا إذا كانت رومة عاصمة لها ، فعرضوا حسم النزاع على مبدأ



« كنيسة حرة فى مملكة حرة » ، ولكن البابا رفض هذا الحل .

حينئذ صمم غاريبلدى على أن يتخطى حدود السياسة الدقيقة وينتزع المدينة من يد البابا كما انتزع نابلى من يد ملكها . ولكن جنود الملك حالت بينه وبين بغيته حتى لا تسوء العلاقات مع فرنسا ، وأخذ فكتور على عاتقه مفاوضة نابليون فى الأمر ، فقر الرأى على

انسحاب الحامية الفرنسية ، فى سبتمبر سنة ١٨٦٤ ، على أن يبقى البابا مستقلا فى عاصمة ملكه ؛ إلا أن غاريبالدى حاول مع ذلك الاغارة على رومة من جديد ، فعادت جيوش فرنسا وشتت قواته واحتلت المدينة مرة أخرى ، على أن نشوب حرب السبعين اضطر فرنسا إلى استدعاء جنودها على عجل ، فسارع الايطاليون حينئذ بالزحف إلى رومة ودخلوها فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٧٠ ، وبذلك تم العمل المجيد الذى من أجله كرست إيطاليا حياتها (كما قال الملك فى حفلة افتتاح البرلمان الأول فى رومه) . وليست هذه الخاتمة إلا ثمرة الاخلاص والايمان، ونتيجة الجهاد الطويل ، والمخاطرة الهائلة ، والجرأة المنقطعة النظير[1] .

على أن إيطاليا لم يهدأ حالها من ذلك الحين ، لأن الحكم البرلمانى لا يثمر فى يوم واحد ، ولو أن « أسوأ المساكن — كما قال كافور — خير من عدمها » . وبينما البلاد تتعثر فى سبيل الحكم الذاتى ، أخذت تكابد من جهة أخرى اضطراباً اجتماعياً واقتصادياً خطيراً من جراء ماقاسته أجيالا طويلة من سوء الحكم . ثم إن الحكومة الجديدة استلزمت نفقات باهظة لتقوم بحاجيات أمة متحضرة فى قارة أوروبية ، وهذا فى بلاد لم تبلغ الثروة فيها بعد مبلغاً كبيراً ، ولكن هذه المتاعب لا تقاس إلى جانب مشكلة الكنيسة والحكومة ، فان سجين الفاتيكان أبى طويلاً أن يرضخ للحقيقة الواقعة ، وينزل عن سلطته المدنية ، على أن هذا النزاع قد انحل أخيراً باعتراف حكومة إيطاليا باستقلال الفاتيكان[2] ، فأمكن بذلك التوفيق بين عظمة الدين ومجد الوطن .

الفصل الثانى

نجاح الاتحاد الألمانى

فى سنة ١٨٦١ توفى الملك فردريك وليم الرابع وخلفه على عرش البلاد أخوه ولهلم الأول ،

---

(١) إذا كانت الوحدة الايطالية قد تمت عام ١٨٧٠ فقد بقى عدد كبير من الايطاليين خارج حدودها . وقد كانوا يسكنون الترنتينو والتيرول واستريا وتريستا وقد أطلق عليها اسم (Italia Irridenta) أى إيطاليا التى لم تضم ، وقد بقيت هذه البلاد عقبة فى سبيل تحسين العلاقات بين إيطاليا والنمسا حتى الحرب العظمى .

(٢) معاهدة لاتران ١١ فبراير سنة ١٩٢٩

فاستدعى الكونت أتوفون بسمارك لتسلم مقاليد الأعمال ، وإلى هذين الرجلين ومعهما فون رون وزير الحربية ومولتكى قائد الجيش يعزى تأسيس الامبراطورية الألمانية الحديثة .

نشأة بسمارك :

ولد فى سنة ١٨١٥ من أسرة نبيلة فى مقاطعة برندنبرج ، وتعلم فى جامعتى جوتنجن وبرلين ، ثم التحق بخدمة الحكومة ، ولكنه اعتزلها لادارة مزارعه فى بوميرانيا ، حتى



بسمارك

انتخب عضواً فى مجلس الولاية ، ثم عضواً فى برلمان برلين سنة ١٨٤٨ ، وفيهما ظهر مظهر العامل القدير على توطيد نفوذ الملكية ، فأعادته حكومة الملك إلى خدمتها ، على أن يكون مندوباً عنها فى الديت الألمانى الذى كان محور العداء القاتل الذى كانت تضمره النمسا لبروسيا ،

وبعد سنوات قليلة تقلد منصب السفارة فى بطرسبرج ، ثم فى باريس فوقف على كثير من مبادئ السياسة الدولية ، ودرس أخلاق الأفراد الذين احتك بهم فيما بعد .

سياسته :

تقلد بسمارك منصب الحكم وكانت خطة العمل مهيأة أمامه ، وهى خطة تنطوى على إجبار النمسا وفرنسا على التخلى عن موقفهما العدائى حيال اتحاد ألمانيا ، لا رغبة منه فى تحقيق آمال قومية فحسب ، بل رغبة فى تحقيق أحلام فردريك الأكبر فى بسط نفوذ بروسيا على كل ألمانيا . إلا أنه رأى أن هذا الأمر لا يتم ، ولا يجب أن يتم بقوة الشعب الألمانى بل بقوة الجيش البروسى حتى يضمن الزعامة لبروسيا ، فأنشأ يتخذ الوسائل لاعداد ذلك الجيش بأن عرض على البرلمان البروسى اعتمادات النفقات اللازمة ، ولكنه لاقى معارضة قوية من جانب الأحرار ، فسارع إلى إصدار الاعتمادات المالية بأوامر ملكية « لأن المسألة الألمانية — كما قال — لا تحل بمناقشات برلمانية ، بل تحل بقوة الدم والحديد » . ولما تم له أمر إعداد الجيش أخذ يناوئ النمسا فى شؤون شتى ، حتى حملها أخيراً على قبول الحرب .

الدم والحديد :

مشكلة شلسويج هلشتين (Schleswig-Holstein) : كانت المسألة التى اتخذها بسمارك ذريعة لاعلان الحرب على النمسا هى مسألة شلسويج هلشتين . ذلك أن فردريك السابع ملك الدانيمرك كان يحكم هاتين المقاطعتين الألمانيتين منذ سنة ١٨٦٣ بصفته الخاصة ، على أن تبقيا ضمن الاتحاد الألمانى ، فلما توفى الملك من غير ذرية ، انقطعت الصلة التى كانت تربط الولايتين بالدانيمرك ، إلا أنها حاولت مع ذلك أن تضمهما إليها نهائياً ، فاعترض على ذلك الديت الألمانى ، كما اعترض بسمارك طمعاً فى الاستيلاء عليهما لأهمية موقعهما البحرى ، وأقنع النمسا بالتدخل معه فى شأن المقاطعتين ، باسم الدفاع عن المعاهدات التى وقعت عليها ، فزحفت الجنود النمساوية البروسية إلى شلسويج ثم إلى جتلنده فى أبريل سنة ١٨٦٤ وأجبرت الدانيمرك على التخلى عن الامارتين للنمسا وبروسيا ، وحينئذ قررت الحليفتان فى معاهدة جشتين (Gastein) « التى أبرمت فى أغسطس سنة ١٨٦٥ » أن تحكما المقاطعتين معاً ، على أن تتولى بروسيا إدارة شلسويج والنمسا مقاطعة هلشتين .

الحرب مع النمسا :

بيد أن هـذه المعاهدة لم تكن إلا اتفاقا وقتياً ريثما يتم بسمارك معداته . فيتخذ من هذا الاتفاق ذريعة لمحاربة النمسا ، فاتفق أولاً مع نابليون الثالث ، فى بياريتز ، على أن تلتزم فرنسا الحياد إذا ما وقعت الحرب بين بروسيا والنمسا ، وذلك مقابل الحصول على بلجيكا أو لكسمبرج أو بعض ولايات الرين ، ثم اتفق مع الايطاليين على أن ينضموا إلى جانبه ليستطيعوا طرد النمسا من بلادهم نهائياً ، ولما كان قد اتفق مع الروسيا عند نشوب الثورة البولندية اتفاقاً ودياً أساسه تبادل المعاونة ، فقد أمن بسمارك جانب الدول ، وأخذ بعد ذلك يناوئ النمسا متخذاً مسألة شلسويج هلشتين وسيلة لحملها على الحرب ، فاتهمها بالعمل لنقض الاتفاقية المعقودة بينهما وذلك بتعضيدها الأمير المطالب بعرش الولايتين ، ثم سير جنوده إلى هلشتين



فون مولتكى

فاحتلها وضمها إلى بروسيا ، على مافى ذلك من الافتيات على حقوق النمسا والديت ، ولذلك تعاونت هـذه الهيئات المتضامنة على خوض غمار الحرب ضد بروسيا التى لم تكن تعوزها المعدات الحربية الحديثة التى هيأها لها فون رون (Von Roon) وزير الحربية ، ولا تنقصها

الشجاعة والحنكة اللتان امتاز بهما قائدها الكبير فون ملتكي (Von Moltke) فأسرعت إلى احتلال سكسونيا وهونوفر وهس ، ثم تقدمت إلى بوهيميا لمقابلة الجيوش النمساوية المعسكرة فيها ، فالتقى الجمعان عند « سادوا (Sadwa) » في يوم ٢ يوليه سنة ١٨٦٦ وهناك دارت بين الفريقين موقعة من أكبر المواقع شأناً في التاريخ ، انتصر فيها البروسيون انتصاراً حاسماً .

فوز بروسيا :

زحفت الجنود البروسية على ڤيينا بعد انتصارها في سادوا ، إلا أن بسمارك رأى أن يوقف سير الحرب ، لأن إذلال النمسا ودخول ڤيينا يجعل إعادة الصداقة فيما بعد من أصعب الأمور ، وقد كان في احتياج إلى إعادة هذه الصداقة ليضمن حيدة النمسا في حربه التي كان لابد منها لارغام فرنسا على قبول الاتحاد الألماني ، كذلك رأى بسمارك أن إيطاليا التي برت بوعدها في محاربة النمسا قد خذلت ، وأن ذلك الخذلان قد يتعدى إلى غزو بلادها إذا طالت الحرب ، هذا إلى أن أخبار سادوا وقعت موقعاً شديداً في فرنسا ، لضياع الفرصة التي كان ينتظرها نابليون الثالث من وراء اشتباك المملكتين في حرب طويلة تهيئ له السبيل للوقوف حكماً بينهما ، فاذا طال أمد الحرب ، فقد تعود هذه الفرصة ، ولذلك قرر بسمارك التعجيل بمفاوضة النمسا في شأن الصلح ، وكانت النتيجة إبرام معاهدة « براغ » في ٢ أغسطس سنة ١٨٦٦ ، وبها ضمت هانوفر وبعض أجزاء بافاريا ، وكذلك هس ودرمستات وشلسويج هلشتين ومدينة فرنكفورت إلى أملاك بروسيا ، هذا فضلا عن أن النمسا اعترفت بانشاء اتحاد يشمل كل الامارات الواقعة شمال نهر الماين تحت زعامة بروسيا ، كما أنها أرغمت على النزول عن مدينة البندقية لايطاليا مكافأة لها على دخول الحرب إلى جانب بروسيا[١] .

---

(١) أخذت النمسا تعمل بعد حوادث سنة ١٨٥٩ و١٨٦٦ على تنظيم شؤون الامبراطورية حتى تعوض خسائرها الخارجية باستثمار مواردها الداخلية ، ففي سنة ١٨٦٠ قرر الامبراطور العدول عن سياسة العنف والمقاومة ، وأصدر مرسوماً يقضي بأن ترسل كل الولايات نواباً عنها إلى برلمان يعقد في ڤيينا ، ولكن المجريين رفضوا التخلي عن قوميتهم ، وأبوا إرسال مندوبين الى هذا البرلمان ، واستأنفوا خطة المقاومة السلبية لاخضاع الحكومة الامبراطورية لارادتهم ، وأعلنوا على لسان ديك (Deak) الاصرار على التمتع بالاستقلال في كل الشؤون الداخلية . فارضاء لهذه الرغبات التي لاتقبل المساومة ، وضع النظام الثنائي سنة ١٨٦٧ ، وبه انفصلت المجر وما يتبعها عن النمسا في شؤونها الداخلية ، وأما السياسة الخارجية ، وأمور الحرب والمالية فتشرف عليها لجنة من مندوبي الدولتين ، وهذا النظام يعيبه حرمان برلمان الأمتين من مراقبة أهم المصالح العامة ، كما يعيبه إغفال مطامع الجنسيات الأخرى وسنرى تأثير هذا النظام في سير حوادث الحرب الكبرى .

وهكذا انتهى الدور الأول من السياسة التى اتبعها بسمارك باخراج النمسا من الاتحاد الألمانى ، وإنشاء اتحاد خاص بشمال ألمانيا . ولا ريب أن هذا التقسيم يعزى إلى تردد إمارات الجنوب فى الانضمام إلى الشمال ، كما يعزى إلى تدخل نابليون الثالث فى التسوية الأخيرة ليحول دون وقوع كارثة وطنية كبرى ، وهى قيام دولة ألمانية عظيمة على حدود فرنسا .

سياسة بسمارك بعد سادوا :

(أولا) أخذ بسمارك يعمل على ربط الولايات الجنوبية والشمالية برباط المصلحة المتبادلة وقد تم هذا بالاستفادة من غلطات فرنسا . وذلك أن نابليون الثالث طالب بسمارك بعد موقعة سادوا بتنفيذ اتفاقية بيارتز التى قضت بأن تستولى فرنسا على البلجيك أو بعض أراضى الضفة الغربية للرين ، فأخذ بسمارك يسوف فى الأمر حتى تم صلح براغ مع النمسا ، وحينئذ أعلن أنه لا يملك النزول عن قيد شبر واحد من الأراضى الألمانية ، ثم نشر فى أوربا الوثائق التى تبودلت بين الحكومتين فى هذا الشأن ، فأثارت سخط الرأى العام الأوربى ، واستفزت الولايات الألمانية الجنوبية حتى عجلت بابرام تحالف حربى مع بروسيا ، فضلا عن تشكيل مجلس يتولى أمر توحيد المكوس فى جميع أنحاء ألمانيا[1] .

(ثانياً) كانت سياسة فرنسا منذ عهد ريشيليو قائمة على مقاومة تأسيس اتحاد ألمانى إلى جانبها ، فلما فاجأتها موقعة سادوا وأصبح اتحاد ألمانيا قاب قوسين ، قام الشعب الفرنسى وعلى رأسه تيير وأعلن أن هذه الموقعة تعتبر نكبة وطنية عظمى ، وأنه يتعين على الحكومة بعد أن خدعت إلى هذا الحد أن توقف مطامع بروسيا بأن تتدخل وتمنع الاتحاد المقبل بكل ما تستطيعه من قوة ، فأذعن نابليون وتوسط فى الصلح بين بروسيا والنمسا ، ونجح فى تأجيل اتحاد الولايات جميعاً كما أسلفنا . ولكن نشأ عن هذا التدخل أن ازداد بسمارك يقيناً بأن لا سبيل إلى تحقيق أغراضه إلا بحرب أخرى مع فرنسا ، فأخذ يعد العدة لها ، ويتلمس طرقاً شتى لاجبار فرنسا على خوض غمارها ، كما أجبر النمسا من

(١) حاولت فرنسا بعد أن فشلت فى الاستيلاء على البلجيك وولايات الرين أن تستولى على لكسمبرج (وكان يحكمها ملك هولندا على أن تحميها جيوش بروسيا وتبقى تابعة للاتحاد الألمانى) ، فعرض نابليون على ملك هولندا أن يشتريها منه ، وكاد هذا أن يوافق على البيع لولا أن بسمارك اعترض على ذلك ، ولما كانت كل من فرنسا وبروسيا على غير استعداد للحرب اذ ذاك ، فقد قبلتا وساطة الدول (معاهدة لندن سنة ١٨٦٧) وبها تقرر أن تكون لكسمبرج منطقة حياد وأن تنسحب منها فرنسا وبروسيا على السواء .

قبل ، ولـكن فرنسا نفسها لم تـكن راغبـة عنها ، فسارت إلى حتفها بظلفها ، وذلك أن نابليون رأى أن لا قبل له بتوطيد دعائم الأمبراطورية فى البلاد ، بغير أن ينعشها بشىء من الانتصارات التى كانت تتوق اليهـا — وكانت زوجته « يوچينى » أكبر من حمله على السير فى هذا الطريق الوعر — فلم يتردد طويلا فى خوض غمار الحرب التى كان يتوق اليها بسمارك .

أما الخطة التى اتخذها بسمارك إزاء فرنسا فتتلخص فيما يلى :

(أولا) دخول الحرب سريعاً ، حتى لا تستطيع النمسا أن تثأر لنفسها بالاشـتراك مع فرنسا .

(ثانياً) إجبار فرنسا على البدء باعلان الحرب حتى تستطيع بروسيا أن تشرك الولايات الألمانية الجنوبية معها باسم الدفاع عن كيان البلاد .

(ثالثاً) حمل الروسيا على التزام الحيدة ، بل دخول الحرب فى صف بروسيا إذا انضمت النمسا إلى فرنسا ، وقد تم له ذلك فى مقابل تعهده بمساعدتها على إلغاء حيدة البحر الأسود التى تقررت فى معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ .

أما نابليون الثالث ، فقد عمل من جانبه على إشراك النمسا وإيطاليا معه فى الحرب ، ولـكن النمسا لم تجمع الرأى على دخول أى حرب ضد بروسيا ، فى حين أن إيطاليا التى أغضبتها مؤازرة نابليون الثالث للبابا فى كثير من أدوار وحدتها ، لم تعده بشىء سوى بقائها على الحياد فى هذه الأزمة .

مسألة أسـبانيا :

بينما كانت هذه المفاوضات سائرة فى طريقها ، كان بسمارك يتلمس الفرص لحمل فرنسا على إعلان الحرب ، ولم يلبث أن وجد هذه الفرصة فى مسألة لا تهم فرنسا فى الحقيقة ، ولاتهم ألمـانيا مباشرة ، وذلك أن النزاع الطويل الذى قام فى أسبانيا بين الأسرة المالـكة وأنصار الحرية انتهى سنة ١٨٦٩ بثورة قام بها المارشال « برما » ، واشترك فيها الجيش والسواد الأعظم من الأمة ، فاضطرت الملـكة « إيزابلا » إلى أن تفر إلى فرنسا ، وأعلن الثوار أنهم انتخبوا للعرش الأمير « ليوبولد » من أفراد أسرة « هوهنزلرن بجمرنجن » ، وقد قبل الأمير هـذا العرش ، بشرط موافقة مجلس الـكورتيز الأسبانى والملك ولهلم رئيس الأسرة .

بيد أن الخبر وقع موقعاً شديداً فى فرنسا لأن اعتلاء أمير بروسى عرش أسبانيا كان من شأنه توحيد سياسة الدولتين الاسبانية والبروسية ، وقلب التوازن الدولى فى أوربا ، ولهـذا تلقى « بندتى (Benedetti) » سفير فرنسا فى بروسيا أمراً بأن يسرع بمقابلة الملك ولهلم فى مدينة إمز (Ems) حيث كان الملك يستشفى بمياهها ، ويفاوضه فى الأمر .

برقية إمز :

ولما كان ملك بروسيا يرغب فى السلم ، فقد أعلن أن لاعلاقة لحكومته بهذا الموضوع مطلقاً ، وأنه لم يأذن لليوبولد بقبول العرش ، وأنه قد دعا هذا الأمير إلى إعلان التخلى عنه ، وقد كاد الأمر ينتهى عند هذا الحد ، لولا أن أنصار الحرب فى باريس أرغموا الكونت « جرامون (Gramont) » وزير الخارجية على أن يطلب من بروسيا أن تتعهد بألا توافق فى المستقبل على ترشيح هذا الأمير ، فرفض ملك بروسيا هذا المطلب الماس بكرامته ، بغير أن يخرج عن حدود المجاملات الرسمية . بيد أنه لما أرسلت تفاصيل هـذه المقابلة برقيا إلى بسمارك ، رأى أن الفرصة التى كان ينتظرها قد حانت ، فنشر نص الرسالة البرقية التى وصلته من الملك ، فى صورة مقتضبة ، بحيث أصبحت تشعر الأمة الفرنسية بأن سفيرها قد أهين عند مقابلته ملك بروسيا . والواقع أنه ما كادت هذه الرسالة تنشر فى فرنسا حتى التهبت الحماسة الوطنية وارتفعت الأصوات بطلب إعلان الحرب ، وكان فى وسع الحكومة الفرنسية إذا كانت ترغب فى السلم أن تكذب هذا البلاغ ، ولكنها كانت ترغب فى الحرب كما كان يرغب بسمارك ، فسارعت إلى إعلان الحرب فى ١٩ يوليه سنة ١٨٧٠ .

موقف الدول :

اهتمت انجلترا فى هذه الحرب بالاحتفاظ بسلامة البلچيك ، فطلبت إلى فرنسا وبروسيا أن تقدما ضماناً بذلك ، ولما تم لها الأمر لزمت جانب الحياد كما لزمته النمسا وروسيا والدانيمرك وإيطاليا ، واقتصر النزاع على فرنسا وألمانيا وحدهما . وقد كانت ألمانيا كاملة العدة والعدد ، حسنة التدريب والقيادة . يرأس جيشها « مولتكى » بطل سادوا الذى لم يترك شيئاً للظروف ، فقد هيأ المعدات ، ورسم من قبل الخطط التى يسير عليها ، بينما كانت تنقص الجيش الفرنسى كل المعدات اللازمة للقتال ، وتنقصه الخبرة والتدريب وحسن القيادة ؛ فلما تلاقى الجيشان هزم الأخير هزيمة لا مثيل لها فى التاريخ الحديث .

الحرب وأدوارها :

بدأت الحرب بمناوشة عند سار بروكن (Sarbrucken) تفوق فيها الفرنسيون ، ثم توالت الهزائم عليهم فى ويسنبرج (Weissenberg) وورث (Worth) واضطر الفرنسيون إلى الانسحاب من الألزاس واللورين فى ٤ أغسطس . وقد كانت خطة القيادة الفرنسية حينئذ أن ترتد الجيوش إلى شالون ، إلا أن بازين قائد الجيش الأيمن هزم فى طريقه هزائم متلاحقة ، اضطر معها إلى الانزواء فى « متز » حيث أسرع الألمانيون بتطويقها . أما باقى الجيش الفرنسى الذى كان يقوده « مكمهون (Mac Mahon) فقد ارتد على عجل إلى باريس لحمايتها ، ولكن الامبراطور نابليون أمر هذا القائد بأن يعود لرفع الحصار عن بازين ، غير أنه نكب فى عودته هذه بأعظم الأخطار ، إذ اكتنفه البروسيون فى « سيدان » ، وأنزلوا بجيشه البالغ ١٣٠،٠٠٠ رجل هزيمة فادحة ، وأرغموا الامبراطور ومعه ما يقرب من ١٠٠،٠٠٠ رجل على التسليم فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ .

وعلى أثر هذه الهزيمة انفجرت الثورة فى باريس ، وأعلنت الجمهورية الثالثة فى ٤ سبتمبر ، وتألفت حكومة الدفاع الوطنى وعلى رأسها تروشو ، ووزير حربيتها جول ففر ، ووزير داخليتها غمبتا . ولما كانت هذه الحكومة قد صممت على الدفاع ، زحف الجيش الألمانى إلى باريس وبدأ يحاصرها فى يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٠ بنحو ٢٤٠،٠٠٠ مقاتل ، فانتقل فريق من هيئة الحكومة إلى مدينة تور برياسة كرمييه وبعده غمبتا ، واتخذوها مركزاً لاعداد الجيوش ، وتنظيم الخطط لرفع الحصار عن باريس ، وطرد الألمان من فرنسا . وقد كان فى وسع هذه الحكومة أن تقاوم الألمانيين مقاومة عنيفة ، لولا أن تول واستراسبورج سقطتا فى ٢٨ سبتمبر ، وفى يوم ٢٧ أكتوبر سلم بازين وجيشه البالغ ستة آلاف ضابط و١٧٠،٠٠٠ جندى ، وبذا تفرغ الألمانيون لحصار باريس ، حتى أخفقت كل مقاومة فى داخلها وخارجها ، واضطرت المدينة إلى التسليم فى ٢٨ يناير سنة ١٨٧١ ؛ ولم يلبث أن تقرر الصلح فى فرنكفورت فى ١٠ مايو ، على أن تستولى ألمانيا على متز واستراسبورج مع الألزاس واللورين ، وأن تدفع فرنسا غرامة حربية عظمى تبلغ ٥ آلاف مليون فرنك ، وأن يبقى جزء من أرض فرنسا محتلا حتى تنفذ هذه الشروط .

تتويج الامبراطور :

على أن أعظم ثمرة نالها بسمارك بجهاده الطويل ، هى إتمام الاتحاد القومى الذى من أجله خاض غمار هذه الحروب المتوالية ، فانه بعد أن انتصر هذا الانتصار الحاسم على فرنسا خابر الولايات الجنوبية فى الانضمام نهائياً إلى اتحاد الشمال ، حتى تؤسس دولة ألمانية قوية تكفل الدفاع عن البلاد وإسعاد أهلها . وقد تمت الموافقة على إنشاء هذا الاتحاد ، وتوج الملك « ولهلم » إمبراطوراً لألمانيا فى قصر فرسلى فى ١٨ يناير سنة ١٨٧١ .

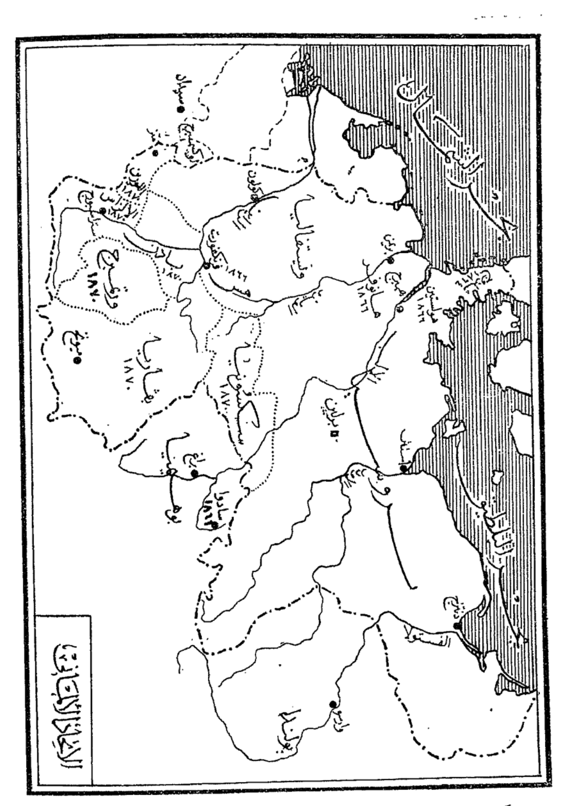


الامبراطور ولهلم الأول

الدستور الامبراطورى :

وفى ١٦ أبريل سنة ١٨٧١ أعلن دستور الامبراطورية الجديدة ، ومؤداه أن يكون الامبراطور والمستشار الامبراطورى على رأس الهيئة التنفيذية ، وأن تتألف الهيئة التشريعية

من مجلس يمثل حكومات الولايات (بنـدزرات Bundesrat) ، وآخر يمثل الشعب (الريشستاغ Reichstag) ، وينتخب بالتصويت العام لمدة خمس سنوات ، وقد تقرر أن



تقتصر الحكومة الرئيسية على النظر فيما يهم الصالح العام ، وتستبقى الولايات حق الاشراف على كل شؤونها الداخلية — على نقيض ما وقع فى إيطاليا .

على أنه بالرغم عن كل هذه المظاهر ، فان السلطة الفعلية لا سيما فى الشؤون الحربية والسياسية ، بقيت فى يد الامبراطور وأعوانه ، وهذا ما كان يعمل له بسمارك ، فالاتحاد فى نظره لم يكن مجرد اندماج بروسيا فى هيئة تمثل باقى الولايات ؛ بل سيطرة بروسيا على الجميع .

ولما كانت السلطة العليا فى البلاد قد وضعت فى يد طبقة معينة ، فقد انصرف الشعب الألمانى من ذلك الحين ، إلى الأعمال الاقتصادية والفكرية ، لا إلى الأعمال السياسية ، ومع هذا فالسلطة العليا أخذت قسطها الوافر فى تلك الميادين أيضاً ، فأضافت كثيراً إلى ثبات مركزها . على أنه يجب ألا نفهم أن الحكومة الرئيسية كانت تملى إرادتها دائماً على كل ألمانيا ، فكثيراً ما كانت تتأثر بقوة الرأى العام والهيئات العديدة المنظمة . ومهما يكن من أمر هذا النظام ، فقد نجحت ألمانيا فى ظله نجاحاً باهراً بحيث أصبح من المتعذر أن تنعدم سلطة القيصر إلا إذا تبين للشعب أنها أصبحت أداة للشر أكثر منها للخير ، كما سنرى .

الباب السابع

المسألة الشرقيـــة

الفصل الأول

الدور الأول من المسألة الشرقية — ثورة اليونان

تمهيـــد :

ظهرت المسألة الشرقية فى عالم السياسة الأوربية منذ القرن الخامس عشر ، ولكن معناها حينئذ كان مقصوراً على اتقاء الخطر الذى داهم أوربا من جراء زحف العثمانيين تحت قيادة محمد الثانى ومن خلفه من السلاطين ، وأخصهم سليمان الفاتح . ومنذ بداية القرن الثامن عشر تغير وجه المسألة ، فلم تصبح مسألة اتقاء الأخطار ، وإنما مسألة الابقاء على الأملاك العثمانية أو توزيعها تبعاً لتفاوت الدول فى النزعة والمصلحة . ولا ريب أن هذا الانقلاب السياسى منشأه ما ألم بالعثمانيين من الضعف بسبب تلاشى قوة السلاطين وابتعادهم عن الأساليب الأوربية الحديثة فى إدارتهم وتنظيم جيوشهم ، ففدت ممتلكاتهم تحت رحمة الأمم الأجنبية ، شأن كل الدول التى قامت على حكم الفرد ، وعلى أساس القوة وحدها ، منذ ابتداء التاريخ الى الآن .

ويمكن تقسيم الأملاك العثمانية التى انسلخت عنها فى القرن التاسع عشر إلى ثلاثة أقسام طبق العوامل التى أدت إلى الانسلاخ ، وهى :

(١) الولايات العثمانية التى كان الدافع الأكبر لانسلاخها اليقظة القومية والشعور بضرورة الوحدة الأهلية مثل اليونان .

(٢) الولايات التى استأثر بها حكامها ، وعملوا على نزعها من العثمانيين كمصر وألبانيا .

(٣) الولايات التى سلختها النمسا وروسيا تنفيذاً للسياسة التى وضعتها هاتان الدولتان لوراثة ملك آل عثمان ، منذ بداية القرن الثامن عشر ، فكانتا بذلك أول من فتح المسألة الشرقية بمعناها السياسي الحديث . وسنبحث الآن فى الدور الأول من المسألة الشرقية فى هذا القرن وهو دور تحرير اليونان .

نظرة عامة فى حالة اليونانيين :

(١) منذ عام ١٤٥٣ استخدم العثمانيون النظام الكنسى لحكم الرعايا المسيحيين ، فأعطى بطريك القسطنطينية سلطة سياسية فوق سلطته الدينية . وإذ كان المذهب السائد بين الطوائف المسيحية فى تركيا هو المذهب الأرثوذكسى ، وفق الكنيسة اليونانية ، فقد كان اليونانيون بطبيعة الأمر هم القابضون على ناصية الحكم بين المسيحيين فى أنحاء البلاد .

(٢) لم يقتصر اليونانيون على هذه الميزة بل أوصلتهم خبرتهم وحذقهم إلى تولى أكبر الوظائف فى حكومة الدولة ، لا سيما وظائف سكرتير الباب العالى أو ترجمانه وقائد الأسطول ، وحاكم الأفلاق وحاكم البغدان فقد كانت كلها وقفاً عليهم .

(٣) أما حالتهم التجارية فقد بلغت شأواً بعيداً إذ كانت مراكبهم واسطة الاتصال بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول . ولا ريب أن معاهدة كاينرجى التى فتحت موانئ البحر الأسود للتجارة الروسية ، ساعدت اليونانيين على بناء المراكب الضخمة وتسليحها فى ظل الراية الروسية ، لا سيما وقد اتخذوا ثغر أودسا قاعدة لهم ومركزاً لتجارتهم .

(٤) ولم تكن حالة اليونانيين الأدبية أقل تقدماً من حالتهم المادية والسياسية ، فقد رأى أحدهم وهو المصلح الكبير كوريس (Corais) ١٧٧٤ — ١٨٣٣ أنه لا يكمل الشعور القومى إلا بلغة يمتاز الشعب بها . ولما كانت لغة اليونانيين إذ ذاك خليطاً من اللغات المجاورة ، فقد أخذ ينفض الغريب عنها ، ويستعيض عنه باليونانى العريق ، هذا إلى أنه أحيا الآداب الأغريقية القديمة ، فأيقظ فى مواطنيه ذكرى تاريخهم القديم — على أن اليونانيين لم يكونوا فى الحقيقة نسلاً مباشراً للأقدمين من الاغريق ، فالمصريون اليوم أقرب بلا ريب إلى المصريين الأقدمين من اليونانيين بالاغريق الغابرين .

(٥) كان الفلاحون منهم يتمتعون بنعمة يغبطهم عليها الكثير من أقرانهم فى الروسيا والنمسا ، بل فى انجلترا نفسها ، فقد كانوا يتمتعون بخيرات أراضيهم ويحتفظون بملكيتها ،

وإذا كان قد وقع عليهم بعض الحيف فى جباية الضرائب ، فقد كان المسلمون يشاركونهم فى ذلك ، أضف إلى هذا أن المسلمين كانوا يجندون وحدهم دون المسيحيين .

(٦) كان الفلاحون فى قراهم يتمتعون بشبه استقلال داخلى ، فيعينون الموظفين والقسيسين من بينهم ، وكذلك كانت الجزائر الاغريقية تتمتع بمثل هذا الاستقلال ، فلم يكن يربطها بالسلطة العليا إلا دفع جزية صغيرة ، وتقديم عدد معين من البحارة للأسطول .

(٧) سلم العثمانيون أمر حراسة الطرق لبوليس أهلى من اليونانيين ، لمكافحة العصابات التى كانت منتشرة على طول الطرق فتقطع سبيل التجارة ، وبذا خلقت النواة التى نشأت منها جيوش الثورة ، كما أن الترخيص للمراكب اليونانية بالتسلح لمقاتلة القرصان فى البحار أوجد أداة الكفاح الفاصلة فى الحرب المقبلة بين اليونانيين والعثمانيين .

يتضح من هذا كله أن اليونانيين لم يكونوا مستعبدين بل كان لهم فى الدولة مركز ممتاز من حيث الثروة والسلطة . وأما الأسباب التى دعتهم إلى الخروج على العثمانيين فلم تكن لعسف أو لشدة نزلت بهم ، وإنما أيقظ اليسر والرخاء اللذان نعموا بهما أحلاماً واسعة . ولما أعلنت الثورة الفرنسية مبادئ الاتحاد القومى والحرية الأهلية ، تحرك قلب الشعب اليونانى من جديد ، كما حركته عوامل النهضة الأدبية من قبل ، فعمل على إعادة مجد الاغريق وإرجاع عهد الأمبراطورية البيزنطية .

الثورة :

لهذا تأسست فى أوديسا سنة ١٨١٤ جمعية سرية ، تسمى جمعية الاخوان ، (Hæcteria Philica) لطرد العثمانيين من أوربا وإعادة دولة الرومان الشرقية ، وسرعان ما انضم اليها كل ذى حيثية ومقام من اليونانيين فى السلطة العثمانية ، وانتخب هبسلنتى الضابط فى الجيش الروسى رئيساً لها ، فلما قام على باشا والى يانينا بالثورة على العثمانيين ، واضطر السلطان إلى استخدام الجزء الأكبر من جيشه لقمع هذه الفتنة ، رأى هبسلنتى فى متاعب العثمانيين فرصة لاتعوض ؛ فنزل فى الأفلاق يوم ٦ مارس سنة ١٨٢١ ونادى الرعايا المسيحيين بالانتقاض على حكم آل عثمان ، كما التمس من القيصر تعضيد الثورة ولكن خابت آماله كلها ، إذ كان الرومانيون والبلغاريون من سكان مقاطعتى الأفلاق والبغدان

يحقدون على حكامهم اليونانيين فأهملوا الدعوة . أما القيصر فكان يعمل حينئذ مع مترنيخ على أساس المبادئ الرجعية ، ولذا أعلن سخطه على هبسلنتى والدعوة التى قام بها ، وبذلك استطاع السلطان أن يخمد الثورة من غير عناء .

ثورة المورة :

غير أن مركز الحركة انتقل بعد ذلك إلى الجنوب فى المورة ، مهد اليونانيين الاصليين ، ننشبت الثورة هناك بقيادة كولوكترونى وكان الغرض منها استقلال اليونان فقط لاطرد العثمانيين من أوربا كما كان غرض الحركة الأولى ، وقد تحولت الثورة فى هذه المرة إلى مذابح عظيمة ، فلم ينج من المسلمين إلا المحصنون فى المدن الكبيرة ، فثأر السلطان محمود الثانى لبنى جنسه ، بأن قتل بَطْريقَ القسطنطينية وكثيراً من المسيحيين . ولما شرع الثوار فى فتح الحصون ، والفتك بأهلها كما فعلوا فى تريبولتزا ، عاد الأتراك إلى الانتقام فى خيوس وغيرها . إلا أن كفة اليونانيين بقيت راجحة ، فانه لم يمض عام ١٨٢٢ إلا وكان نفوذ السلطان قد تقلص من شبه الجزيرة ، وذلك بحكم عاملين : (أولاً) انشغال جزء عظيم من الجيش التركى بمحاربة والى يانينا (ثانياً) سيادة اليونانيين على البحار فى حرب كانت العمدة فيها على الفواق فى البحر ، وسنرى أن ضياع هذه السيادة إبان الحملة المصرية كان من أعظم أسباب إخفاق اليونانيين . على أن السلطان لم يقعد لهذه الهزيمة بل أوفد درمللى باشا فى ربيع سنة ١٨٢٣ ، ورشيد باشا بعد فراغه من يانينا ، لسحق الثورة فى تلك البلاد . ولكن هذه الجيوش أخفقت فى مهمتها ، فاستنجد السلطان بمحمد على والى مصر ، على أن يوليه المورة وكريد مقابل مساعدته له .

الحملة المصرية :

قامت الحملة عام ١٨٢٥ تحت قيادة ابراهيم باشا يحرسها الأسطول المصرى ، فاحتلت كريد أولاً ، ثم أنزلت الجنود فى المورة ، وبدأت أعمالها بنجاح ، إذ استولى إبراهيم باشا على مواقع اليونان الحصينة فى مسولنجى وتريبولتزا وأثينا ، وكادت الثورة تنتهى باخفاق تام لولا أن تدخلت حكومات أوربا مدفوعة بعواطف أهلها ، الذين كانوا يرون فى الثائرين سلالة أبطال « هوميروس » وأحفاد « بركليس » ، فأمدوا الثوار بالمال والرجال (وكان أشدّ المتحمسين لنصرتهم بيرون الشاعر الانجليزى) ولما أخذ ابراهيم باشا ينال النصر تلو النصر ، أشفقوا

من أن يقضى على اليونان ، فدفعوا حكوماتهم إلى التدخل فى الأمر ، غير أننا سنرى أن المصالح الدولية الخاصة كان لها شأن كبير فى التدخل أيضا .

تدخل أوربا :

رأت الروسيا وفقاً لتعاليم بطرس الأكبر أن تعود إلى سياستها القديمة ، سياسة تقويض أركان الدولة العثمانية ، فمالت إلى مساعدة اليونانيين فى بادئ الأمر ، غير أن النمسا أقنعتها بضرورة التزام الحيدة التامة ، تنفيذاً للسياسة الرجعية التى تعاقدتا عليها حتى لا يجر تدخل الروسيا إلى أزمة أوربية كبرى قد لاتقف عند حد . ولكن انجلترا خرجت على هذا الوفاق الدولى واعترفت بحكومة الثوار فى مارس سنة ١٨٢٣ على زعم أن حماية التجارة الانجليزية تستلزم الاعتراف بحكومة ذات سيادة فعلية على اليونانيين .

مؤتمر بطرسبرج :

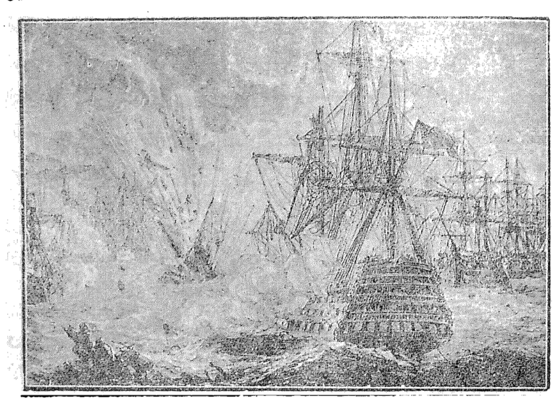
إزاء هذه الحالة الجديدة اضطرت الروسيا إلى التدخل فى أمر الثورة ، حتى لاتنفرد انجلترا بالانتفاع بأى امتياز أو مركز خاص لها فى اليونان . ولما كانت الحملة المصرية قد حركت أيضا كل عوامل السخط فى أنحاء الروسيا فقد اقترح القيصر فى يونيه سنة ١٨٢٤ أن يعقد مؤتمر فى بطرسبرج لحسم النزاع ، على أساس تقسيم اليونان وجزرها إلى ثلاث ولايات تمنح كل منها الحكم الذاتى تحت سيادة السلطان . ولكن النمسا رأت فى هذا التقسيم مجالا لبسط نفوذ الروسيا على الامارات الجديدة ، أما بريطانيا فقد خشيت أن يؤدى المؤتمر إلى تطبيق المبادئ التى وضعت فى ترباو . وإذ كانت تركيا واليونان قد أعلنتا أنهما لاتتقيدان بقرارات الدول ، فان المؤتمر لم يلق تعضيداً من أى جانب .

نقولا الأول :

وفى سنة ١٨٢٥ تبوأ قيصر جديد وهو نقولا الأول عرش الروسيا ، فخشيت الدول أن يعمل على تنفيذ مبادئ السياسية الروسية القديمة باتخاذ مسألة اليونان ذريعة لتمزيق أوصال الدولة العثمانية وتشتيت ملكها ؛ ولذا أسرعت بريطانيا إلى إرسال دوق ولنجتن إلى بطرسبرج لاقناع الروسيا بالتوسط معاً بين الفريقين المتحاربين على أساس استقلال اليونان استقلالاً ذاتياً . ولما تقرر ذلك بينهما فى اتفاقية أبريل سنة ١٨٢٦ حاولت بريطانيا غل يد

الروسيا أكثر مما فعلت بأن عرضت على الدول الانضمام إلى هذه الاتفاقية ، فلم تقبل ذلك سوى فرنسا ، وفى معاهدة لندره سنة ١٨٢٧ تعاقدت الدول الثلاث على أن تستقل اليونان بادارة شؤونها مع اعترافها بسيادة الدولة ، وعلى إجبار الأتراك واليونانيين على عقد هدنة ريثما يتم الاتفاق .

غير أن الباب العالى رفض هـذه المعاهدة رفضاً باتاً مما جعل الحلفاء يقررون محاصرة قوات العثمانيين بأسطول دولى يقوده « كودرنجتن » ، ولمـا كان هذا الحصار يستلزم متاعب جمة فقـد تقرر اتخاذ خطة الحزم ضد العثمانيين ، وهى خطة انطوت على دخول الأساطيل



موقعة نافارينو (٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧)

المتحدة فى خليج نافارينو لمراقبـة الأسطول التركى المصرى الراسى هناك . إلا أنه وقع على الأثر نزاع بين الفريقين أدى إلى الاشتباك فى موقعة أسفرت عن تحطيم الأسطول التركى المصرى فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ، فأثارت تلك النكبة غضب السلطان حتى أعلن الجهاد ضد الممالك المسيحية وخصوصاً الروسيا .

حدث حينئذ أن تولى ولنجتن إدارة السياسة الخارجية فى انجلترا بعد موت كاننج ، فنبذ سياسة سلفه التى أدت إلى إضعاف تركيا ، فى حين أن هذا الاضعاف لم يكن من مصلحة بريطانيا ، وقرر ألا يمضى فى سياسة الارغام التى اتبعت ضد العثمانيين . غير أن

الروسيا اتخذت من منشور السلطان ذريعة لاعلان الحرب على تركيا فى أبريل سنة ١٨٢٨ ، فوقع ما كانت انجلترا وفرنسا تخشيانه من زمن طويل . لذلك أسرعت الدولتان إلى حسم النزاع بأن أرسلت فرنسا جيشاً للمورة لاجبار القوات المصرية على التخلى عنها ، أما انجلترا فقد أوفدت أسطولا إلى الاسكندرية لارغام محمد على على الانسحاب ، ولما تم لهما ما أرادتا ، توسطت الدولتان لعقد الصلح بين تركيا والروسيا ، غير أن تركيا أبت إلا أن تواصل الحرب ، بعد أن تمكنت ، رغم تغيير نظام الجندية فيها واشتغالها بتأليف جيش جديد ، أن تصد الروس أمام فارنا وشملا ، ولكن القائد الروسى « ديبتش » استطاع فى سنة ١٨٢٩ تطويق المدن المحصنة واختراق جبال البلقان حتى استولى على أدرنة ، فقرر الباب العالى حينئذ قبول الصلح ، مع أن قوات الروسيين كانت قد انتابتها الأمراض ، وأصبحت فى حال لا يسمح لها بالتقدم على القسطنطينية ، فأبرمت معاهدة أدرنة فى سبتمبر سنة ١٨٢٩ على أن :

(١) تصبح ولايتا الأفلاق والبغدان مستقلتين فى إدارتهما تحت حماية روسيا .

(٢) تتمتع الدول كافة بحرية التجارة داخل البحر الأسود وداخل المضايق .

(٣) يقبل السلطان شروط معاهدة لوندرة بشأن استقلال اليونان استقلالاً داخلياً على أن تمتد حدودها من خليج أرتا إلى خليج ڤولو .

غير أن الدول رأت فى مركز اليونان الذى تقرر على هذه القاعدة وسيلة لتدخل الروسيا فى شؤونها ، فقررت فى سبتمبر سنة ١٨٣١ أن يكون استقلال اليونان تاماً وأن يضمن هذا الاستقلال من يشاء من الدول ، وقد عرض عرش هذه البلاد على ليوبولد ، أمير ساكس كوبورج فتخلى عنه ، ثم عرض على « أوتو » الباڤارى فقبله ، وأقام يحكم اليونان إلى سنة ١٨٦٤ حين أجبر على النزول عن العرش ، وخلفه جورج الأول ثانى أولاد ملك الدانمرك ، وقد بقيت أسرته تحكم اليونان حتى الانقلاب الأخير غداة الحرب العظمى .

الفصل الثانى

محمد على الكبير

الدور الثانى من المسألة الشرقية

تمهيـــد :

قوضت الثورة الفرنسية وحروبها دعائم النظام القديم فى أوربا ، وفتحت المجال لظهور ذوى الكفاية الذين لم تكن تظهر مقدرتهم فى عهد كان الحكم فيه بيد الأشراف وحملة الألقاب ؛ ففى فرنسا تمخضت الثورة عن رجال عظام أصبحوا أعلاماً فى سجل التاريخ مثل : ميرابو ودانتون وديموريبيه وكارنو ونابليون وغيرهم كثير ، وفى أوربا ظهر بلوخر وولنجتن وستين وشارنهرست ، وفى مصر كذلك قامت قوة جديدة وشخصية فذة نتيجة للثورة وحروبها ونعنى بها محمد على .

فمحمد على وليد الحوادث كنابليون سواء بسواء ، وتراه قد عمل مثله على تشييد عرش وطيد الدعائم ، وامبراطورية رفيعة العماد فى الشرق ، على نحو ما شاد الآخر فى الغرب ، وهو مثله كذلك فى وقوف الدول فى وجهه للقضاء على أحلام كان يخشى أن تهدد السلام العام ، ولو كان محمد على أصر كما أصر نابليون على مقاومة الدول إلى النهاية ، لكان مصيره مصير الآخر ، ولكنه انصاع للقوة القاهرة ، فبقى على عرشه وترك ملكا رفيعاً لأحفاده يتوارثونه من بعده .

نشأ محمد على فى « قوله » من أعمال ألبانيا ، وسافر إلى مصر مع الحملة العثمانية التى أوفدت لاخراج الفرنسيين من أملاك السلطان ، وأقام بها مع الجنود الألبانية بعد جلاء الفرنسيين ، وجعل يراقب الحوادث عن كثب عله يصيب منها غرضاً ، فقد أعقبت خروج الفرنسيين فترة من الاضطراب والفوضى التى نشأت عن تنازع الحكم بين العثمانيين والمماليك . إذ حاول العثمانيون أن يستفيدوا من الظروف التى هيأتها لهم حملة نابليون لكى يحكموا البلاد فعلا لا اسما ، بينما كان المماليك يحاولون استرداد نفوذهم القديم ، يظاهرهم فى ذلك الانجليز

الذين مافتئوا منذ الحملة الفرنسية يعملون على بسط نفوذهم على البلاد والاستيلاء على السواحل ولذا جعلوا يشايعون المماليك ليظفروا بالحكم وفى هذا ظفر لهم .

ولقد تطورت الحوادث بسرعة عظيمة ، فقد حاول العثمانيون أن ينصبوا شركا لأعدائهم حتى يفتكوا بهم مرة واحدة ، ولكن نياتهم عرفت ، وأفلح المماليك فى الخلاص بمساعدة الانجليز ، وحينذاك اتسعت مسافة الخلف بين الفريقين ، وتحول النزاع إلى حرب دامية بين العدوين . وكان خسرو باشا والى مصر يقود الجنود العثمانية ، بينما كان البرديسى يقود زمام المماليك ؛ فانتصر البرديسى بمساعدة الانجليز عند بنى سويف ودمنهور سنة ١٨٠٢ ، وعبثاً حاول أن يضم محمد على إلى جانبه ، فقد أبى أن ينحاز فى هذا الظرف إلى جانب فريق دون الآخر ، وفضل أن يترك الفريقين يتطاحنان حتى تتهيأ له الفرصة .

ظهور محمد على :

فلما انجلى الانجليز عن مصر بعد معاهدة أميان ، أصبح المماليك بلا نصير يحميهم عند الحاجة ، فارتدوا إلى الصعيد وتحصنوا فيه ، فاستأنف خسرو الجهاد لسحق قواهم ، ولكن الجنود أبوا السير حتى يعطوا رواتبهم المتأخرة ، ولما حاول خسرو أن يقمع الفتنة هزم وفر إلى دمياط ، وأصبح طاهر باشا وجنوده الأرنؤود مطلقى التصرف فى البلاد ، ولكن الانكشاريين نازعوا طاهر باشا الحكم حتى أدى الأمر إلى قتله وتولية زعيمهم أحمد باشا . حينئذ خلف محمد على طاهراً فى قيادة الأرنؤود ، واستدعى زعيمى المماليك البرديسى وابراهيم بك ، واتفق معهما على طرد الانكشاريين والاستئثار بالحكم ، ولما تم لهم الأمر ، أخذوا فى القضاء على كل من يهدد سلطانهم، فاعتقلوا خسرو ، وقتلوا خلفه الجزائرلى . ولما حضر الألفى الكبير من انجلترا لتنفيذ رغباتها هزموه ، وشتتوا قواته ، حتى أصبح الجو خالياً للشركاء . إلا أن محمد على لم يكن بالرجل الذى يرتضى هذه الشركة ، فجعل يثير الجنود لمطالبة البرديسى برواتبهم المتأخرة (لأنه تظاهر بترك الأمر له فى حكومة البلاد) فأخذ هذا يرهق الأهالى بجباية الضرائب ، بينما كان محمد على يتحبب إليهم وينتصر لهم ، ولما آنس من الجند والأهالى التألب على المماليك ، شرع فى التنكيل بهم ، فحاصر البرديسى وإبراهيم وأجبرهما على الفرار ، وهكذا تخلص محمد على من أعدائه واحداً بعد واحد ، حتى أصبح مطلق التصرف فى الحكم ، إلا أنه تريث فى قبول منصب الحاكم حتى تتهيأ له الظروف ، فأعاد خسرو إلى مركزه القديم ؛ ولما خلفه خورشيد اعترف به كذلك ، ولكن جنود الوالى أتت من

الفظائع مااستفز الأهالى ، فساروا فى موكب كبير إلى منزل محمد على ، وطلبوا اليه أن يتولى الحكم بينهم ثم حاصروا خورشيد حتى وصل محمد على مرسوم التولية من السلطان فى يوليه سنة ١٨٠٥ .

مصاعب محمد على :

على أن مصاعب محمد على لم تنته عند هذا الحد ، فقد كان المماليك من أنصار البرديسى والألفى يناوئونه ، وانجلترا تساعدهم بالضغط على تركيا لاستدعائه ، والجنود تطالبه بمرتباتهم . أما الرواتب فقد تيسر له دفعها ، وأما الاستدعاء فقد استطاع رده بحمل الأهالى على المطالبة باستبقائه ، وإرساله هدايا نفيسة للبلاط السلطانى ، فلم يبق إلا المماليك ؛ ولكن البرديسى مات فى نوفبر سنة ١٨٠٦ وتلاه الألفى فى يناير سنة ١٨٠٧ ، فتوطد عرش محمد على بعض الشيء ، إلا أن مركزه بقى مع ذلك مزعزعاً لدى الباب العالى حيث كان أعداؤه يكيدون له سراً ، ولكنه قدم خدمات كثيرة لتركيا فثبت بذلك ملكه فى مصر كما سترى :

(١) حاولت انجلترا فى سنه ١٨٠٧ الاستيلاء على مصر لرد الغارة التى كانت تخشاها من جديد من قبل نابليون ولاقامة حكومة من أصدقائها المماليك ، فسيرت حملة بقيادة « فريزر » فى مارس سنة ١٨٠٧ ، إلا أن الألفى الذى كانت تعتمد عليه انجلترا فى تحريك الثورة فى الداخل كان قد توفى كما رأينا ، فاستطاع محمد على أن ينزل بالانجليز من الهزائم مااضطرهم إلى الجلاء عن أرض مصر فى سبتمبر سنة ١٨٠٧

(٢) ظهر الوهابيون فى شبه جزيرة العرب كحزب دينى بادئ الأمر ، وكان غرضهم تطهير الدين مما أدخل عليه من البدع على زعمهم ، ولكنهم تحولوا بعد ذلك إلى حزب سياسى غرضه الاستيلاء على البلاد العربية بأكملها ، فأوفد محمد على لقتالهم ، فنكّل بهم وخرّب عاصمتهم الدرعية ؛ وقد كان من نتائج هذه الحوادث أن حسّن محمد على علاقته بتركيا ، كما أنه وطد مركزه نهائياً فى مصر لما تحفز المماليك لمقاتلته إبان هذه الحروب ، فقد أخذ يستدرجهم حتى أوقعهم فى شرك نصبه لهم فى القلعة فى مارس سنة ١٨٠٧ ففتك بهم جميعاً واستراح من شرهم .

مطامع محمد على :

ما كاد محمد على يستقر على عرشه ، حتى جعل يهيئ الوسائل لبناء إمبراطورية واسعة

فى الشرق ، ولما كان تحقيق هذا الغرض يتطلب ثروة طائلة ، فقد عول على غزو السودان لطرد بقايا المماليك الذين التجأوا إليه ، واستخراج الذهب من أراضيه ، وفتح مورد جديد من الرجال لجيشه وبحريته . وقد نجحت هذه الحملة من الوجهة الحربية ، إلا أنها لم تحقق كل مطامع الباشا ، لأن الذهب لم يوجد ، ولأن تجارة القوافل كانت قليلة ، والجنود السودانيون لم يحققوا الأمل فيهم ، ولذا اتجه محمد على منذ ذلك الحين إلى استثمار موارد مصر ، والانتفاع بخيراتها ، فنظم شؤونها الاقتصادية حتى تقوم بما يطلب منها من النفقات ، كما نظم شؤونها الادارية والعلمية حتى تستطيع أن تقوم بالدور الهام الذى كان يعده لها .

أخذ محمد على بعد أن تمت له كل معداته يعمل لتحقيق غرضه ، فما كادت تركيا تستدعيه لحرب اليونان ، حتى أجاب الدعوة ، ولولا تدخل الدول ، على نحو ما بينا فى الفصل الخاص بثورة اليونان ، لخرجت مصر من الحرب ظافرة بغنيمة ثمينة .

النزاع مع الباب العالى :

على أن محمد على لم يفته الضعف الذى أظهره العثمانيون فى مقاومة اليونانيين ، فعزم على أن يقتطع لنفسه شيئاً من أملاكهم ، لا سيما بعد أن خسر فى الحرب اليونانية خسارة فادحة ولم يجن شيئاً مما كان يطمع فيه ، فتذرع للحرب بعدة وسائل ، منها الخلاف بين مصر وأمير عكا على تسليم الفارين من الجندية من المصريين ، وامتناع ذلك الأمير عن توريد الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول المصرى ؛ فسير إلى سوريا جيشاً يعززه أسطول كبير ، وعقد اللواء لابنه إبراهيم « أكتوبر سنة ١٨٣١ » وسرعان ما سقطت الحصون المنيعة أمامه حتى إذا بلغ « بيلان » تلاقى بخسرو باشا فى معركة أسفرت عن فوز المصريين ، ثم سار شمالاً إلى أن اخترق جبال طوروس ، ونزل فى إقليم أطنه ، وتحصن بالقرب من قونية ، فهاجمه حينئذ رشيد باشا ، ولكنه هزم هزيمة مزقت صفوف العثمانيين ، وفتحت طريق القسطنطينية أمام المصريين « ديسمبر سنة ١٨٣٢ » .

تدخل الدول :

حينئذ استنجد السلطان بالدول ، ولكنها شغلت بمصالحها الخاصة عنه ، فتحول إلى الروسيا ، وكانت هذه تراقب الفرص للتدخل لنصرة تركيا لأنها كانت تخشى أن يتبوأ محمد على القوى مكان السلطان الضعيف ، فقبلت أن تمده بالمساعدة سريعاً ؛ وأرسلت « مورافيف »

إلى الاسكندرية لتهديد محمد على حتى يأمر بايقاف الزحف عند كوتاهية ، بينما كانت القوات الروسية البحرية والبرية ترسل تباعاً إلى البوسفور .

أسرعت الدول حينئذ إلى إجبار الباب العالى على قبول طلبات محمد على حتى لا تتعرض لخطر تدخل الروسيا الذى هو أشد وطأة من خطر الوالى ، فقبل السلطان بعد تردد طويل ، وأبرم اتفاقية كوتاهية فى ١٦ مايو على أن ينزل لمحمد على عن سوريا ، وأن يولى ابنه إبراهيم على أطنه ، فانجلت القوات الروسية عن تركيا على الأثر ، ولكن بعد أن أبرمت مع السلطان معاهدة « هنكيار أسكله سى » سنة ١٨٣٣ على أن تتولى الروسيا الدفاع عن تركيا عند الحاجة ، فى نظير إغلاق البوغازات فى وجه أعداء الروسيا . ولم يكن غرض القيصر من المعاهدة إسقاط الدولة أو تغيير مركزها السياسى بل كانت غايته أن تبقى تركيا حافظة لمركزها ، على أن يتولى حمايتها من الحركات الخارجية أو الداخلية التى ربما تثيرها من رقادها ! وبهذه السياسة كان يرمى إلى وضع الدولة العثمانية تحت سيطرة الروسيا بغير فتح ولا إعلان حرب ، إلا أن الدول أخذت تعمل منذ ذلك الحين لالغاء المعاهدة ، فالنمسا نسخت هذه الاتفاقية بمعاهدة مع الروسيا مؤداها أن تعمل الدولتان معاً لحفظ كيان تركيا ومنع محمد على من مد نفوذه إلى الولايات الأوربية ، وإذا وقع أى انقلاب فى النظام الحكومى فى القسطنطينية فانهما تعملان معاً لوضع النظام الجديد ، أما انجلترا وفرنسا فقد أعلنتا أنهما « تمنعان حدوث أى تغيير فى علاقات الدولة العثمانية بدولة أخرى يكون من شأنه التأثير فى سلامتها واستقلالها » .

عودة النزاع :

على أن صلح كوتاهية لم يكن فى الواقع إلا هدنة مؤقتة ، لأن السلطان لم يسكن لهذه الهزيمة ، فلما قامت الثورة فى سوريا (مايو سنة ١٨٣٤) على أثر إدخال إبراهيم باشا نظام الاقتراع العسكرى فيها ، فضلاً عن تأثير الدسائس التركية ، تحفز السلطان للانتقام ، فنصحته الدول بالعدول عن هذه المجازفة ، وأعلنته الروسيا أن المعاهدة التى بينهما دفاعية محضة ، هذا إلى أن الثورة التى كان يعتمد عليها قد أخمدت فى الشام ، فعدل السلطان مؤقتاً ، ولكنه ما فتئ يعمل بمساعدة انجلترا على تقوية الأسطول والجيش وإثارة الخواطر ضد محمد على ، فضلا عن استنزافه مالية الحكومة المصرية بطلبات متكررة ، فأراد محمد على أن يضع حداً لهذه الحالة باعلان الاستقلال عام ١٨٣٨ ، حتى لا تتعرض أعماله فى مصر وغيرها للضياع ،

إلا أن الدول وقفت فى سبيله كى تبقى تركيا كما كانت دعامة السلام فى الشرق ، ولذا سافر محمد على إلى السودان لاستخراج الذهب ، حتى يستغنى — كما قال — عن الجيوش والأصحاب فى معاملة الباب العالى .

وبينما كان متغيباً فى السودان ، حشد السلطان جنوده على حدود سوريا ليغسل الاهانة التى لحقت به من أعمال محمد على ، ويقضى على خطر كان يهدد الخلافة ذاتها ، فأعادت الدول نصحها بالعدول عن أعمال العداء — إلا مندوب انجلترا فانه لم يبد رأياً قاطعاً — فتشجع الباب العالى لاعلان الحرب ، لا سيما وقد أدرك أن الدول لا تسمح على كل حال بالقضاء على العثمانيين . أما محمد على فقد أمر إبراهيم بالبقاء داخل الحدود حتى يهاجَم ، وأعلن على الملأ أن لا رغبة له فى الحرب ، حتى يكتسب عطف الدول .

ولكن الدول لم تنجح فى رد جنود السلطان بعد أن زحفت بقيادة حافظ باشا داخل الحدود ، فاتخذ إبراهيم خطة الدفاع فى بادئ الأمر ، ولكنه لم يلبث أن طارد العثمانيين إلى « نصيبين » حيث جرت موقعة بين الفريقين دحر فيها العثمانيون (٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩) ، وقد تلت هذه الهزيمة نكبة أخرى لا تقل عنها شأناً ، فقد توفى السلطان محمود الثانى قبل وصول أنباء المعركة ، وتولى بعده السلطان عبد المجيد ولم يبلغ السادسة عشرة من عمره ، وأصبحت الدولة فى يد رجال السراى ، خسرو باشا وغيره ، فتحرك الأسطول العثمانى بقيادة فوزى باشا إلى الاسكندرية حيث سلم إلى محمد على نكاية فى أولئك الرجال .

موقف الدول :

ولقد ساء الدول ، لا سيما انجلترا هذا النصر ، فقد كانت تخشى أن يؤدى انحلال تركيا إلى زعزعة السلم فى أوربا ، وتعريض طرق الهند البرية إلى مخاطر عظمى باستيلاء محمد على عليها ، هذا فضلاً عن الخطر الذى ينشأ عن تدخل الروسيا . أما فرنسا فكانت تعطف على رغبات محمد على نظراً للعلاقات الودية التى كانت تربط البلدين ، ولأنها كانت تؤمل أن يكون امتداد نفوذ الباشا مقروناً بامتداد نفوذها فى الشرق ، وأن يحول ذلك النفوذ بين انجلترا والروسيا وبين مطامعهما فى الشرق . غير أن فرنسا كانت تخشى (كانجلترا) الخطر الذى تتعرض إليه مصالحها إذا تدخلت الروسيا بحكم المعاهدة التى تربطها بتركيا ، ولذا جعلت تعمل باتفاق تام مع انجلترا فى بداية الأمر . فلما أعانت الروسيا رغبتها فى التخلى عن العمل بانفراد ، إزاء إجماع الدول على معارضتها ، واشتركت فعلاً فى التوقيع على المذكرة التى

أعلنت بها الدول رغبتها فى التدخل بين السلطان وتابعه (يوليه سنة ١٨٣٩) ، زال خطر الروسيا وانفتح المجال لانشقاق الدول بعضها على البعض الآخر ، لا سيما انجلترا وفرنسا ، فى مسألة تحديد الشروط التى تحسم النزاع القائم بين التابع والمتبوع .

ذلك أن فرنسا كانت ترغب فى إعطاء محمد على حق الوراثة فى حكم الولايات التى كان يحكمها ماعدا أطنة وكريد وبلاد العرب ، بينما كانت انجلترا ترغب فى إرجاعه إلى حدود مصر وحدها مهما كلفها ذلك من الجهد ، وحاولت الروسيا أن تستخدم هذا الخلاف لمصلحتها ، فأعلنت قبولها لمشروع انجلترا واستعدادها لتنفيذه بوسائل قهرية ، لا بصفتها الخاصة ، ولكن بصفتها نائبة عن الدول ، غير أن انجلترا أبت التخلى عن صداقة فرنسا ، فقررت إضافة ولاية عكا لأملاك محمد على ، على أن تشترك فرنسا فى قهره إذا رفض ، ولكن فرنسا أصرت على مطالبها الأولى ، فأسرعت انجلترا إلى الاقتراب من الروسيا ، وتقرر بينهما ألا تنفرد الروسيا بالعمل ؛ بل تشترك معها باقى الدول ، فاضطربت لذلك فرنسا وأعلن تيير وجوب مساعدة مصر صيانة لمصلحة فرنسا وشرفها ، فاستدعاه الملك للوزارة ليوهم الدول بتنفيذ سياسته .

إزاء هذا الموقف ، عادت انجلترا ، اتباعاً لمشورة النمسا ، فعرضت على فرنسا جعل مصر وراثة فى أسرة محمد على وإعطائه النصف الجنوبى من الشام طول حياته ، ولكن تيير رفض هذين الاقتراحين ، لاعتقاده أن اتفاق الدول على العمل ليس محتمل الوقوع ، وأن الباشا يستطيع المقاومة على كل حال ، وأن الأزمة يمكن أن تسوى بين محمد على والسلطان رأساً قبل أن تتدخل الدول . لذلك حاول تيير أن يوفق بين الفريقين ، ولكن بالمرستون أسرع بالتدخل خوفاً من ضياع الفرصة ، وقد جاء إلحاح تركيا بحل المسألة سريعاً ، وقيام ثورة جديدة فى سوريا مؤيداً لسياسة بالمرستون ، فتم الاتفاق بينه وبين روسيا وبروسيا والنمسا فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ على أن يرغم محمد على على قبول مصر وراثة فى أسرته ، وعكا طول حياته ، وأن تكون مصر مرتبطة بتركيا بقيود ، مثل دفع جزية ، وتحديد الجيش والأسطول الخ ، فاذا لم يقبل هذه الشروط بعد عشرة أيام تنتزع منه عكا ، وإذا أصر على عصيانه ، يعطى ولاية مصر فقط ، وإذا لم يخضع فى مدة عشرة أيام أخرى عادت الدول إلى النظر فى الأمر .

فلما أعلنت هذه الشروط ، اشتد الهياج فى فرنسا ضد الدول التى تألبت عليها ، وقام لويس فيليب يهدد الدول باطلاق عنان الثورة ، ومن ورائه تيير يتخذ المعدات لخوض غمار

الحرب ، ولكن انجلترا كانت تعلم أن لويس لا يرضى بدخول حرب قد تقوض عرشه ، وأن فرنسا لا تستطيع أن تقف أمام دول أوربا بأجمعها على كل حال ، ولذا أسرع بالمرستون بتنفيذ الخطة التى أقرتها الدول ، فبدأ المفاوضات عاجلا مع محمد على ، على أساس الشروط المتقدمة ، وأمر الأسطول البريطانى ، بالاشتراك مع بعض مراكب نمساوية ، بقطع المواصلات بين مصر وسوريا ، كما أوفد مندوبين إلى سوريا لبث بذور الثورة .

محمد على والدول :

إلا أن محمد على رفض أن يقبل الشروط رفضاً باتاً أولاً وثانية وثالثة ، وجعل يعد المعدات البرية والبحرية لمقاومة الدول ، فنشبت الحرب على أثر ذلك ، وتحملت انجلترا النصيب الأعظم منها ، فحركت الثورة فى سوريا ، وحملت الباب العالى على عزل محمد على ، واستولت بالاشتراك مع حلفائها على سواحل سوريا ، فارتدت القوات المصرية من معاقلها وأخذ دبيب الضعف يدب فى وحداتها ، وحينئذ انكمشت فرنسا ، وعزل تيير وأقيمت وزارة معتدلة برياسة جيزو ، فصدق حدس انجلترا فى ضعف لويس فيليب ، وازدادت رغبة الحلفاء فى إخضاع محمد على .

لكن نابيير ، من ضباط الأسطول المحاصر للاسكندرية ، رأى أن إخضاع محمد على لايتم بواسطة الأسطول وحده ، فأخذ على نفسه فتح المفاوضات مع محمد على على قاعدة بقاء مصر وراثة فى أسرته ، وإعادة الأسطول العثمانى لتركيا . ولما كان محمد على قد قطع الرجاء من مساعدة فرنسا فقد قبل الشروط ، وأخذ يفاوض الدول على هذا الأساس . فحاولت تركيا أن تعرقل هذا المسعى ولكنها أرغمت على قبول الشروط ، وإصدار فرمان بتولية محمد على عرش مصر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلا أنها احتفظت بحق اختيار والى مصر من أسرة محمد على ، واستيلاء السلطان على ربع دخل مصر الخ . فرفض محمد على قبول هذه القيود ، وألحت الدول بتعديل الفرمان ، فأذعن الباب العالى لهذه الرغبة وتقرر أن تكون الوراثة لأكبر أفراد الأسرة ، وأن تحدد الجزية بمقدار ٤٠٠٠٠٠ جنيه ويكون للباشا حق منح الرتب العسكرية الخ ؛ وعلى أثر هذا الاتفاق ، أعلن انتهاء الأزمة الشرقية وحل التحالف ، واشتركت الدول الخمس فى إصدار قرار باقفال البوغازات فى وجه السفن الحربية . وباحترام سلامة المملكة العثمانية .

الفصل الثالث

حرب القرم ونشأة دولة البلقان

الدور الثالث من المسألة الشرقية

أولا — حرب القرم

أوصد باب المسألة الشرقية سنوات عديدة ، ثم فتح مرة أخرى على مصراعيه حين عادت الروسيا إلى استئناف سياستها القائمة على تقسيم أملاك العثمانيين أو وضعها جملة تحت حمايتها ، فانه لما ارتقى السلطان عبد المجيد عرش العثمانيين عام ١٨٣٩ وأخذ فى إصلاح شؤون الدولة بمعاونة وزيره رشيد باشا ، خشيت الروسيا أن تنتعش تركيا وتدفع شر المغيرين عليها ، فاقترحت على انجلترا عام ١٨٥٣ أن تتعاونا على حل المسألة الشرقية نهائياً على أساس تقسيم الأملاك العثمانية بين الدول ، وجعل مصر نصيب انجلترا فى تلك الصفقة . غير أن انجلترا كانت ترى حينئذ أن سلامتها فى الهند مرتبطة بسلامة تركيا التى كانت تقف سداً منيعاً دون أعدائها ، فلم تصغ لهذا الاقتراح . لذلك عمدت الروسيا إلى التذرع بوسائل أخرى لتنفيذ مآربها . وحدث أن الباب العالى سلم مفاتيح البقاع المقدسة فى فلسطين للكاثوليك ترضية لفرنسا ، فأسرعت الروسيا بايفاد رسولها « منشيكوف » للاعتراض على هذا القرار ، على زعم أن لها وحدها حق حماية المسيحية فى تركيا ، بحكم المعاهدات المعقودة بين الدولتين ، لاسيما معاهدة « كينارجى » ولذلك قبلت فرنسا النزول عن شيء من حقوقها للروسيا حتى يحسم النزاع . ولكن الروسيا عززت مطلبها الأول بمطلب جديد وهو حق حماية الطوائف المسيحية الأرثوذكية التى تسكن أنحاء الدولة ، أى حق التنازل لها عن رعاية الجزء الأعظم من سكان الامبراطورية العثمانية ، فرفض الباب العالى هذا الطلب الذى لا يتفق وسلامة تركيا ، فأجابت الروسيا على ذلك باحتلال الأفلاق والبغدان فى يوليه عام ١٨٥٣ .

ولما كان هذا التعدى يهدد مصالح الدول لاسيما انجلترا وفرنسا ، فقد عقد مؤتمر فى فيينا لحسم النزاع القائم بين الدولتين ، وهناك وضعت مذكرة ترك فيها أمر حماية المسيحيين

غامضاً ، بحيث تستطيع كل من الروسيا وتركيا تفسيره طبقاً لمصلحتها . ولكن تركيا أصرت على ألا توضع حقوقها موضع الشك ؛ وقد عززتها انجلترا وفرنسا فى هذا الرأى ، فأعلنت الروسيا تمسكها بمطلبها الأول ، فأجابت تركيا على هذا التحدى باعلان الحرب فى أكتوبر عام ١٨٥٣ ، وتقدمت الأساطيل الانجليزية الفرنسية إلى مياه الدردنيل لارهاب الروسيا ، بينما كانت الدول المجتمعة فى ڤيينا تستأنف العمل لحل الخلاف ، وقد كاد مسعاها يكلل بالنجاح لولا أن جاء حادث قضى على كل آمال السلم .

ذلك أن أسطولاً روسياً فاجأ أسطولاً عثمانياً فى مياه البحر الأسود فى ميناء « سينوب » فى أواخر نوفمبر عام ١٨٥٣ وقضى عليه ، فسارعت أساطيل فرنسا وانجلترا إلى الظهور فى مياه البحر الأسود و... الأساطيل الروسية من الخروج من موانيها . فأثار هذا الحادث حنق الروسيين وجعلهم ... أية مفاوضة ترمى إلى السلم بعد أن وجهت اليهم تلك الاهانة البالغة ، لذلك وجه الامبراطور نابليون والملكة ڤكتوريا بلاغاً نهائياً للروسيا يدعوانها إلى احترام سلامة الامبراطورية العثمانية ، والانسحاب من الأراضى التركية ، مع الاعتراف باستقلال السلطان المطلق فى علاقاته مع الرعايا المسيحيين ، ولما أبى القيصر أن يجيب على هذا البلاغ ، سارعت فرنسا وانجلترا إلى التحالف مع تركيا فى مارس سنة ١٨٥٤ ، و تلبث الحرب أن نشبت بين الفريقين .

الحرب :

بدأ الحلفاء بالاشتراك مع القوات العثمانية فى طرد الروسيين المغيرين على الأقاليم الشمالية « الأفلاق والبغدان » ، فاضطرت الروسيا إلى الجلاء عن هذه المنطقة لغرضين كبيرين : (أولاً) أن تنزع من النمسا كل رغبة فى الانضمام إلى الحلفاء — إذ كانت مصلحتها لا تتفق مع بقاء الروسيا فى تلك الأقاليم ، (وثانياً) أن تستدرج الحلفاء إلى الأراضى الروسية فتنزل بهم ما نزل بجيوش نابليون عام ١٨١٢ ، إلا أن الحلفاء لم يرغبوا فى الاستهداف لهذا الخطر خصوصاً بعد أن جنحت النمسا إلى الحياد ، فنقلوا أعمالهم الحربية بعد ذلك إلى شبه جزيرة القرم تجاه ثغر سباستبول .

وجهت الروسيا قواتها حينئذ لحماية هذا الحصن ، غير أن الحلفاء اضطروا القوات الروسية إلى التراجع فى موقعة « ألما » فى سبتمبر سنة ١٨٥٤ . وأقاموا بعد ذلك يحاصرون ذلك الموقع المنيع ، ولو كانوا هاجموه من بداية الأمر لسقط فى أيديهم ، ولكنهم تريثوا

فى الأمر طويلاً ، بينما كانت الروسيا تضاعف جهودها فى تحصينه ، حتى إنها سدت مدخله البحرى لكى يصبح الميناء فى مأمن من خطر المدافع البحرية ، وهكذا طال النضال بين الفريقين واشتبك الخصوم فى مواقع عدة مثل « بلاكلافا » و « انكرمان » دون الوصول إلى غايتهم ، فاضطروا إلى تمضية شتاء عام ١٨٥٤ فى مواقعهم ، متعرضين لأشد ما عرف من البرد القارس .

لذلك حاول الحلفاء أن يضموا النمسا إلى جانبهم ، غير أنها كانت قد احتلت الأفلاق والبغدان بالاتفاق مع تركيا ، بعد جلاء الروسيين عنها ، وتعهدت بالدفاع عن المقاطعتين إذا ما أعيد الزحف عليهما ، وبذا أصبحت ولا مصلحة لها فى الاشتراك فى حرب لا تعنيها ، هذا إلى أن النمسا كانت لا تبغى الاشتراك فى الحرب بغير الاتفاق مع باقى الولايات الألمانية ، فى حين أن هذه الولايات كانت شديدة الرغبة فى نصرة الروسيا وخذلان فرنسا ، ولذا شلت يد النمسا عن مساعدة الحلفاء ، وعززت رغبتها فى البقاء على الحياد . غير أن ولاية بيدمنت الايطالية تقدمت فى هذا المأزق لمساعدة انجلترا وفرنسا ، رغبة منها فى اكتساب صداقتهما لحل المسألة الايطالية لمصلحتها ، وأبرمت معهما معاهدة فى ٢٦ يناير عام ١٨٥٥ على أن ترسل إلى القرم خمسة عشر ألف جندى .

فى تلك الأثناء ، توفى نقولا الأول قيصر الروسيا وولى الأمر بعده اسكندر الثانى فازداد الأمل فى عقد الصلح ، وبدأت فى ڤيينا مفاوضات ذات شأن للوصول إلى هذا الغرض ولكن الحلفاء أصروا على تجريد البحر الأسود من المواقع الحربية ، واعتباره منطقة حياد ، فى حين أن الروسيا كانت تأبى قبول هذا الشرط الذى يهدد كل مطامعها فى الشرق ، ولذلك استؤنفت الحرب الضروس التى أبلى فيها الفريقان أحسن البلاء ، إلى أن سقط حصن سباستبول يوم ١٠ سبتمبر عام ١٨٥٥ ، بعد أن كلف الهاجمين والمدافعين ثمناً غاليا ، على أن الروسيين فازوا بعد ذلك فوزاً كبيراً فى آسيا حيث احتلوا قارص فى نوفمبر عام ١٨٥٥ .

تهيأت الأحوال حينذاك لابرام الصلح ، إلا أن انجلترا رأت أن تمضى فى الحرب إلى أن تنتصر على الروسيا نصراً حاسماً يعزز دعائم السلم ، فى حين أن فرنسا ملت الحرب التى كلفتها ثمناً غالياً ، وكانت لا تبغى المضى فيما يثقل كاهلها بعبء جديد ، إلا إذا أثيرت الشعوب المستعبدة ضد حكوماتها لا سيما فى الروسيا والنمسا حتى يشتد أزر الحلفاء ، ولما كانت انجلترا لا ترغب فى زعزعة أركان السلم فى أوربا ، فقد قبلت رأى حليفتها فى الصلح ،

وأقبلت النمسا حينئذ تعزز دعوة السلم تفادياً مما ينتج عن اقتراح فرنسا من الاضطراب والفوضى فى بلادها ، فأعلنت بعد ترددها الطويل رغبتها فى الانضمام إلى الحلفاء ، إذا رفضت الروسيا قبول شروط الصلح التى تعرض عليها .

ولما كان استمرار الحرب يهدد الروسيا بنكبات عظمى ، فقد سارعت إلى الخضوع لرغبة خصومها ، وفى ٢٥ فبراير سنة ١٨٥٦ عقد مؤتمر الصلح فى باريس ووافق على القواعد الآتية : (١) احترام سلامة أملاك تركيا واستقلالها ، (٢) قبول مبدأ تحكيم الدول فى حالة وقوع خلاف بين تركيا وبين إحداها ، (٣) تتعهد تركيا بتحسين حالة المسيحيين العثمانيين بغير أن تتدخل أية دولة فى شئونها الداخلية ، (٤) تغلق تركيا البوغازات فى وجه المراكب الحربية غير العثمانية ، (٥) إعلان حياد البحر الأسود ، (٦) حرية الملاحة فى نهر الطونة ، (٧) تعديل الحدود الروسية العثمانية على أن تعاد أفواه نهر الطونة إلى حيازة تركيا ، (٨) رفع الحماية الروسية عن ولايتى الأفلاق والبغدان ، وضمان الدول للامتيازات التى حصلت عليها هاتان الولايتان وكذلك الصرب من تركيا .

على أن هذه القواعد بأكملها قد تغيرت فى الفترة التى تلت معاهدة باريس ، ومن ثم نشأ الرأى القائل بأن حرب القرم لم تأت بفائدة ، وأن جهود الحلفاء قد ذهبت عبثاً ، غير أن هذا زعم باطل . نعم إن الحرب أعطت تركيا فرصة لا نظير لها لتنظيم شؤونها فأضاعت تلك الفرصة . ولكنها أعطت شعوب البلقان زمناً كافياً لاشتداد ساعدها ، حتى إذا جاء الوقت المناسب انحلت المسألة الشرقية حلا مرضياً على قاعدة احترام القوميات ، ولو كان الأمر قد ترك للروسيا ، لبسطت نفوذها على هذه الشعوب قبل تمام نضجها ولأضحت خطراً عظيما يهدد أوربا بأسرها .

على أن حرب القرم أثرت من جهة أخرى تأثيراً مباشراً فى حل المسألة البلقانية فقد ضمنت الدول بمقتضى عهد الصلح كافة الامتيازات التى حصلت عليها الأفلاق والبغدان وكذلك الصرب من الأتراك . وبفضل تلك الضمانة تأيد مركزها الممتاز واكتسب صفة دولية استطاعت فى ظلها التخلص تدريجاً من قيود التبعية لتركيا ، فضلا عن أن تأييد هذه الامتيازات حرك آمال البلغار وأهل الجبل الأسود والبوسنة والهرسك وهيأ السبيل إلى تجدد الحركات الثورية التى انتهت باستقلال أكثر هذه الولايات ، كما تراه مفصلاً فيما يلى .

ثانياً — نشأة دول البلقان

(ا) الصرب :

كان يقطن بلاد البلقان وقت أن غزاها الترك عدة شعوب مسيحية ، تختلف بعضها عن البعض الآخر فى اللغة والزى والعادات والأخلاق : الصربيون فى الشمال الغربى ، والألبانيون فى الغرب ، واليونانيون فى الجنوب وفى الجزر وعلى بعض السواحل ، والبلغار فى الوسط ، على جانبي جبال البلقان ، والرومانيون فى شمال نهر الطونة . فلما تولى الترك الأمر فيهم لم يلجأوا لغير القوة فى حكمهم ، ولم يعنوا بالوسائل السلمية التى تربطهم بالشعوب ، كما يفعل غيرهم فى حكم الأمم الغريبة عنهم ، فلما ضعفت قوة الأتراك ، وأشربت هذه الشعوب مبادئ القومية الحديثة ، انسلخت عن الدولة تدريجاً ، وكانت الصرب أول من سلك هذا الطريق . قام أهلها تحت زعامة « قره جورج » سنة ١٨٠٤ وقاتلوا الأتراك قتالاً عنيفاً ليضطروهم إلى دفع عادية الجنود الانكشارية ، والابقاء على امتيازاتهم المحلية ، غير أن الشقاق دب بينهم ، وتخلت الروسيا عن معاونتهم ، فاسترد الأتراك سلطتهم ، واضطروا « قره جورج » إلى الفرار إلى الأراضى النمساوية ، على أن هذا الجهاد لم يلبث أن استؤنف بزعامة « ميلوش » ، وهو رجل لا يقل صلابة عن سلفه ، ويفوقه فى أساليب السياسة ، فلم تمض سنتان حتى غدا سيداً مطلقاً فى البلاد ، إلا أنه أفسد هذا النصر بقتله « قره جورج » فتولدت الضغائن بين الأسرتين وتلطخت صحائف التاريخ الصربى بآثار الجريمة زمناً طويلا .

مع هذا اعترف السلطان بميلوش أميراً للصرب فى سنة ١٨٣٠ ، وكانت البلاد حينئذ تتوق إلى الحكم الدستورى ، ولكن سليقة ميلوش الأوتوقراطية أبت عليه إلا معارضة هذه الرغبة العامة ، فلما اضطر أخيراً إلى إشراك الشعب معه فى الحكم ، تخلى عن مركزه عام ١٨٣٩ ، وتولى الامارة بعده « إسكندر قره جرجوفيتش » بن قره جورج الزعيم الأول ، وكانت سياسته تتعارض مع سياسة الروسيا التى كانت موضع إعجاب الصربيين ، ولذا أرغم على اعتزال مركزه عام ١٨٥٨ ، وأعيد ميلوش إلى سابق عهده بالزعامة ، ولكنه لم يلبث أن توفى ، فورث الزعامة من بعده ابنه ميخائيل ، وفى عهده تقدم الحكم الدستورى ،

ونظمت شؤون البلاد ، ووسعت دائرة استقلالها [١] . على أن هذا الأمير ما لبث أن قتل بيد خصم من مزاحميه ، فخلفه ابنه ميلان ، وفى عهده سن دستور للبلاد عام ١٨٦٩ تأيد فيه مبدأ إشراك الشعب فى الحكم ونظام المسئولية الوزارية ، وعلى يده أبرمت معاهدة برلين التى تقرر فيها استقلال الصرب استقلالاً تاماً عام ١٨٧٨ .

(ب) رومانيا :

تتكون هذه المملكة من مقاطعتى الأفلاق والبغدان اللتين آلتا إلى سلطان العثمانيين فى نهاية القرن الخامس عشر ، وبقيتا تتمتعان بالاستقلال الداخلى فى ظل أمرائهما على أن يدفعا للباب العالى جزية سنوية . إلا أنه فى سنة ١٧١٦ وضع حكم البلاد فى يد أميرين يونانيين يوليهما الباب العالى من لدنه ، وقد كانت الغاية الكبرى لهؤلاء الأمراء فى الحكم ، جمع المال وإرهاق الرعايا ورشوة الكبراء من الموظفين العثمانيين ، حتى أصبح تبديل الأمراء أمراً عادياً تلقاء ما يعدونه من العطايا . وترى آثار هذا العهد ظاهرة فى ضم مقاطعتين من ملحقات هاتين الولايتين إلى الروسيا ألا وهما بكوفينا سنة ١٧٧٥ وبسرابيا سنة ١٨١٢ ، كما ترى فى الدسائس الأجنبية التى لم تنقطع من جانب الروسيا خاصة ، لفصم العلاقات التى تربطها بتركيا ، كخطوة أولى فى سبيل ضمهما إليها . على أن تدخل الدول فى شؤون تركيا عام ١٨٥٤ باسم الدفاع عن مصالحها ونزع النفوذ الأجنبى منها ، أعاد سلطة العثمانيين إلى هاتين الولايتين ، إلا أن الامتيازات العديدة التى نالتها الولايتان من تركيا بضغط الروسيين ، وانبعاث الروح القومية فى البلاد كما انبعثت فى غيرها من ولايات أوروبا ، قوت الأمل فى اتحاد الولايتين واستقلالها ، وقد وجدا عضداً لتحقيق هذا الغرض فى الروسيا وفرنسا ، بينما عارضت انجلترا وتركيا والنمسا فى هذا الاتحاد حتى لا ينزع الأهالى إلى الاستقلال والخروج عن ملك العثمانيين . ولحسم هذه الأزمة وضعت الدول حلاً وسطاً ، فقررت عام ١٨٥٨ أن يكون لكل ولاية حاكم ينتخبه نواب الشعب ، ويوافق عليه السلطان ، وأن يكون لكل ولاية مجلس نيابى ، وأن يكون للولايتين لجنة منتخبة لوضع القوانين التى تمس الصالح العام . فلما بدأت الانتخابات أجمعت الولايتان على شخص واحد وهو « اسكندر

(١) فى عام ١٨٦٢ اشتبك الجند الأتراك مع الأهالى فى نزاع اضطر معه الباب العالى إلى هدم الحى العثمانى فى بلغراد ، وتحطيم بعض الحصون التركية ، ولكنه أجبر أخيراً على سحب جنوده نهائياً من صربيا عام ١٨٦٧ .

كوزا » فكان هذا الانتخاب الخطوة الأولى فى سبيل الاتحاد . والواقع أنه لم يمض عام ١٨٦١ حتى ضم المجلسان ، وسميت الامارة الجديدة باسم رومانيا وعاصمتها بخارست ، وقد وافق السلطان كما وافقت الدول على ما تم على أن يبقى حق السلطان فى الجزية والسيادة .

حينئذ أصلح كوزا حال رومانيا فشيد الجامعات ، وفصم علاقة الكنيسة الرومانية بالكنيسة الاغريقية ، وألغى نظام الاقطاع ، ومنح الزراع ملكية ما يزرعونه من الأراضى ، ولكنه أثار غضب الأشراف ورجال الدين باغتصابه أملاكهم ، كما أثار غضب العامة بفساد أخلاقه ، واحتقاره للمبادىء الدستورية ، ونزعته إلى الحكم الفردى ، تحت ستار المظاهر البرلمانية . لذلك أجبر الأمير على النزول عن العرش عام ١٨٦٦ وأقيم مكانه شارل الأول من أسرة هوهنزلرن ، وفى عهده تحولت رومانيا من إيالة عثمانية شديدة الانحطاط إلى مملكة أوربية ذات بأس وقوة ، فقد نظمت الجيوش وأصلحت المالية وعززت المبادىء الدستورية وتحولت رومانيا إلى حصن هام من حصون المدنية الأوربية .

(ج) بلغاريا والبوسنه والهرسك :

اتخذت الروح الوطنية التى دبت فى بلغاريا شكلا دينياً غايته فى بادىء الأمر انفصال كنيستها عن الكنيسة الاغريقية ، ولما كان العثمانيون قد اتخذوا مذ استيقظت الشعوب البلقانية مبدأ التفريق بين هذه الشعوب ، فقد ساعدوا على إنشاء كنيسة بلغارية قائمة بذاتها ، ومستقلة عما عداها ، إلا أن البلغاريين تحولوا سريعاً من الغرض الدينى إلى الغرض السياسى ، فأخذوا يقومون بالثورات فى وجه العثمانيين ، معتمدين على معونة الروسيا التى كانت لا تفتأ منذ معاهدة باريس تعمل لهدم ما بنته الدول . وقد انفسح المجال لتعزيز سياستها بالانقلاب العظيم الذى نشأ تدريجاً فى السياسة الأوربية حيال تركيا ؛ فالنمسا ولت وجهها شطر الشرق لتعوض من أملاك العثمانيين ما خسرته فى ألمانيا سنة ١٨٦٦ ، بينما أخذت بريطانيا تتخلى تدريجاً عن سياستها القديمة القائمة على احترام سلامة أملاك السلطان حين أظهرت التجارب صعوبة الاصلاح فى تركيا ، وعجزها عن الدفاع عن المصالح البريطانية فى أراضيها ، لا سيما بعد أن تحولت التجارة إلى طريق القناة المارة فى الأراضى المصرية العثمانية .

تشجعت الروسيا والأمم البلقانية حينئذ على المضى فى مجهودها ضد العثمانيين ، ولذلك تحركت الثورة بادىء الأمر فى البوسنة والهرسك عام ١٨٧٥ ، فأسرعت الدول إلى مطالبة الباب العالى بتنفيذ عدة اصلاحات وضعها « أندراسى » وزير النمسا لاعادة السلم إلى نصابه ،

غير أن الثوار لم يرتضوا هذه التسوية وصمموا على إعادة الكرة ، وقد كانت الظروف كلها فى مصلحتهم ، ففى هذا الوقت ، بدأت أعمال حزب تركيا الفتاة التى أدت إلى خلع السلطان عبد العزيز فى ٣٠ يوليه سنة ١٨٧٦ ، ثم قتله بعد ذلك ، وقيام مراد الخامس ، وخلعه فى ٣١ أغسطس ، ثم ارتقاء السلطان عبد الحميد العرش ، فانتهز الثوار هذه الفرص وأعلنوا من جديد الحرب على تركيا ، وقد شاركهم البلغاريون فالصربيون وسكان الجبل الأسود ، فتحولت الحرب إلى مذابح دموية عظيمة بين العثمانيين والثوار ، مما أحفظ الروسيا التى صممت على منازلة العثمانيين ، والانتصار للشعوب البلقانية .

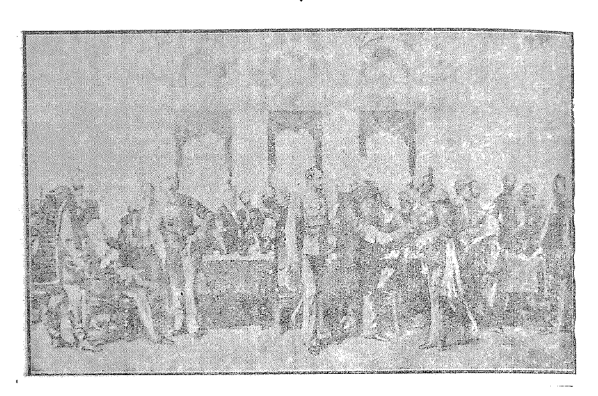
لذلك عمدت الدول إلى حسم النزاع فى مؤتمر عقد لذلك الغرض سنة ١٨٧٧ ، إلا أن الأتراك تمسكوا بمبدأ عدم التدخل فى شؤونهم ، ارتكاناً على مساعدة انجلترا إذا أفضت المسألة إلى حرب ، غير أن ذلك لم يكن ، لأن دزرائيلى « لورد بيكنزفيلد » رئيس الحكومة الانجليزية وقتئذ ، لم يجرؤ على مساعدة العثمانيين بعد أن شاع خبر المذابح الأخيرة ، وبعد أن حمل غلادستون رئيس الأحرار حملته الشهيرة على الأتراك الذين ارتكبوا هذه الجرائم .

لذلك أعلنت الروسيا الحرب على تركيا فى أبريل سنة ١٨٧٧ ، وانضمت رومانيا إليها واقتفت الصرب والجبل الأسود أثرها ، فعبر الحلفاء نهر الطونة ، وحاصروا حصن « بلفنا » فدافع عنه قائده البطل عثمان باشا دفاعاً مشهوداً لمدة خمسة أشهر ، كان فيها الجيش الروسى يقوم عبثاً بالكرة بعد الكرة ، فلما سقط الحصن فى أيديهم ، توغل الحلفاء فى الزحف حتى اقتربوا من القسطنطينية فى يناير سنة ١٨٧٨ ، وحينئذ طلب السلطان الصلح ، وأوعزت انجلترا إلى أسطولها بالدخول فى البوغازات تهديداً للروسيين إذا هم لم يكفوا عن الهجوم على الأستانة ، ولذلك أسرعوا إلى عقد معاهدة سان استفانو « مارس سنة ١٨٧٨ » وبها تقرر أن تنال رومانيا والصرب والجبل الأسود استقلالها ، وأن تمنح البوسنه والهرسك وبلغاريا استقلالاً إداريا ، على أن تمتد حدود هذه الأخيرة من البحر الأسود إلى بحر إيجه فتشمل إقليم الروملى ومقدونيا ، علاوة على بلادها الأصلية ، وأن تأخذ الروسيا باطوم وأرزن وقارص

مؤتمر برلين :

غير أن أغلب ممالك البلقان عارضت فى هذا التقسيم الذى كان من شأنه أن يجعل الشعوب السلافية تتفوق تفوقاً عظيماً فى البلقان ، كما أن الدول العظمى خشيت اشتداد نفوذ الروسيا وازدياد الخطر على تركيا بعد أن تركت من غير حدود قوية تحميها ، لذلك ألحت بعرض

مؤتمر برلين



تيودورى باشا شوالوف بسمارك أندراسى بيكنزفيلد جرتشاكوف

المعاهدة على مؤتمر يعقد فى برلين ، وقد اجتمع ذلك المؤتمر برياسة بسمارك سنة ١٨٧٨ وقرر مايأتى :

(١) تبقى معاهدة باريس (سنة ١٨٥٦) نافذة فيما يختص بدولية البوغازات ونهر الطونة ، وقبول مبدأ التحكيم قبل الالتجاء إلى القوة ، وكذلك مبدأ احترام استقلال وسلامة تركيا ، وتمتعها بكل امتيازات القانون الأوربى العام التى يتمتع بها سواها[١] .

(٢) الموافقة على استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود .

(٣) إرجاع مقدونيا إلى سلطة تركيا .

(٤) جعل بلغاريا الحقيقية إمارة مستقلة استقلالاً داخلياً تدفع الجزية للسلطان ، أما الروملى الشرقى وهو الجزء الجنوبى من بلغاريا ، فيحكمه وال مسيحى يوافق السلطان على تعيينه .

---

(١) يلاحظ أن هذا القرار لم ينص على حياد البحر الأسود لأن الروسيا أسرعت إبان الأزمة الأوربية عام ١٨٧٠ وأعلنت عدم تقييدها بهذا النص ، وقد وافقت الدول على ذلك فى مؤتمر عقد بلندرا فى فبراير عام ١٨٧١ .

(٥) تتولى النمسا إدارة البوسنه والهرسك ، وتعسكر جنودها فى سنجق نوفى بازار ، وتسترد الروسيا من رومانيا مقاطعة بسارابيا التى أخذت منها فى معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ، وذلك مقابل إعطائها دو بروجا ، وكذلك تأخذ قارص وباطوم ، أما انجلترا فقد تعهدت للأتراك بأن تحتفظ لهم بممتلكاتهم فى آسيا ، على أن تأخذ لنفسها جزيرة قبرص ، وأخيراً وعدت الدول اليونان بالاستيلاء على تساليا وأبيروس وقد تم ذلك سنة ١٨٨١ وبذا خسرت الدولة العثمانية فى هذه الحرب خسارة كبرى .

الفصل الرابع

نهضة تركيا

تحطمت عروش الملكية المطلقة فى أنحاء أوربا فى القرن التاسع عشر ، وأخذت الأمم تودع عهد المظالم والفوضى ، وتستقبل عهداً جديداً حافلا بالسعادة والرخاء ، إلا أن الأمبراطورية العثمانية بقيت تتدهور تدهوراً هائلاً سريعاً كما رأينا ، فتولد القلق والذعر والخجل بين طبقات الأمة ، وتوطدت العزائم على اقتفاء أثر الأمم الأخرى فى سبيل الاصلاح ، حتى تبعث البلاد بعثاً جديداً ، وتسترد مكانتها بين أمم الأرض .

كيف بدأت النهضة :

ففى عهد السلطان محمود الثانى وابنه عبد المجيد ١٨٣٩ — ١٨٦١ ظهرت حاجة ملحة إلى إصلاح الأمبراطورية إصلاحا جوهريا يعالج ماعانته البلاد من الثورات العنيفة والهزائم المتتالية ، وقد بدأ محمود الثانى أهم هذه الاصلاحات وأكثرها ضرورة للدولة وهو إصلاح الجيش الذى حاوله عبثا أسلافه من السلاطين ، ولكن هذا الاصلاح ما كان يتم بغير القضاء على الجنود الانكشارية الذين ناهضوا الاصلاح طويلاً ، ولم يترددوا فى مناهضته والانتقاض عليه حينما علموا ماعتزمه السلطان المصلح ، فسارع محمود إلى تسليح أهل الأستانة ومحاصرة الثوار فى حصونهم حتى قتل منهم نحو ٢٠٠٠٠ (يونيه سنة ١٨٢٦) ولم يلبث أن أحل

محلهم جيوشاً حديثة تولى تنظيمها واعدادها بعثات أجنبية وضباط تخرجوا فى مدرسة حربية خاصة فى الأستانة .

وفى عهد السلطان عبد المجيد تم إصلاح الجيش بانشاء نوع من التجنيد الاجبارى سنة ١٨٤٣ وتقسيم الجيش إلى فرق الخط الأول — جيوش النظام — والفرق الاحتياطية جيوش الرديف ، كما أن أحد الوزراء — رشيد باشا — الذى استمد مبادئ الاصلاح الأوروبى مدة إقامته فى انجلترا وفرنسا وضع مشروعا لاصلاح عام أطلق عليه اسم « التنظيمات » نوفمبر سنة ١٨٣٩ وأهم ماجاء فى هذا المشروع الغاء مبدأ التفريق بين عنصرى الأمة من مسلمين ومسيحيين ، وإعلان مبدأ المساواة بين جميع رعايا السلطان أمام المحاكم وفيما يتعلق بالضرائب

وقد صدرت عدة قرارات لتنفيذ هذا المشروع ، ولكن هذه الاصلاحات تصادمت مع رغبات الموظفين الذين كانت تلائمهم الفوضى كل الملاءمة ، كما تصادمت مع روح المحافظة على القديم ، ومن ثم تجددت الثورات ، وتجدد التدخل الأوروبى ، والانتقاص من أطراف الامبراطورية .

ولما تولى السلطان عبد العزيز الحكم سنة ١٨٦١ كانت الدول قد ظفرت لتركيا فى معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ بفرصه ثمينة للأحياء والانتعاش إذا مااستطاعت أن تصلح قوانينها وإدارتها ، وقد حاول السلطان أن ينفذ باخلاص تام مشيئة الدول فعمل على إدخال مبادئ المدنية الحديثة فى إدارته ، وإصلاح المرافق العامة ، وتحسين المواصلات واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وإنشاء نظام مدنى للتعليم ، وإنشاء محكمة عليا تتألف من عناصر متساوية من مسلمين ومسيحيين ، بل وتوج هذه الاصلاحات بانشاء مجلس أعلى للدولة برآسة مدحت باشا المعروف بمتانة الأخلاق وبعد النظر .

غير أن هذه الاصلاحات كانت تتطلب عزما ثابتاً وشكيمة قوية للتغلب على المعارضين والمحافظين من العثمانيين ، ولكن السلطان استنزف موارد الدولة لاشباع مطامعه الخاصة ، فاضطربت شئون البلاد وتجددت عوامل الثورة والتخريب وانتقضت الولايات على حكامها ، وعادت الدولة مطمعاً للطامعين ، حتى إذا كان عهد السلطان عبد الحميد الثانى ، تألف حزب تركيا الفتاة بزعامة مدحت باشا ، وانتزع منه عهداً بتأسيس مجلس نيابى يسهر على مصالح الأمة ، ويقضى على جراثيم الفوضى والفساد التى شلت حركة الرقى فى البلاد ، وأعجزتها عن الأخذ بأسباب الرقى والاصلاح .

غير أن عبد الحميد كان ثابت الاعتقاد فى الحكم المطلق ، فأخذ يعمل على مناوأة المجهود الوطنى ، والقضاء على مدحت « ذلك المجرم الذى أضل الناس وساقهم فى طريق الغواية » ! وما كادت الروسيا تعبر نهر البروث سنة ١٨٧٨ ، حتى توجهت البلاد بكلياتها إلى أشد صراع عرف فى تاريخها ، فأسرع عبد الحميد إلى حل البرلمان ، ونفى مدحت باشا ، وشتت أنصاره ، وأغلق أبواب « طوله باغجه » التى كان يجتمع فيها النواب ، وظلت مغلقة إلى اليوم الذى أعيد فيه الدستور سنة ١٩٠٨ ، حين « فتحت من تلقاء نفسها » كما يقول الأتراك المتحمسون .

سياسة عبد الحميد :

وقد كانت هذه الفترة الطويلة حافلة بأنواع الضغط المميت والاضطهاد القاتل الذى قلما رآه العالم ، فقد كان السلطان فى جزع دائم من الحنث بعهده ، فتذرع بالقسوة والاضطهاد ليزيل شبح المخاوف عن نفسه ، وملأ الحكومة بأشخاص لا خلاق لهم ، ولا مبدأ ولا عهد ، بل ولا دين ، ضالتهم الوحيدة الاثراء وجمع المال بأى طريق كان . « هذا هو العهد (كما قال أحد الأتراك) الذى كان فيه المال والثروة غرض الحياة الأعلى ، وما كان ذلك الغرض يستدعى سوى أن يتبرأ الانسان من قومه ، ويتجرد من شخصيته ، ويضحى ابنه وأمه وأخته وأصحابه وذمته ، وكل العواطف الوطنية والمبادئ البشرية » ! ولكى تبقى تركيا فى عزلة عن العالم وتقلباته ، حرم السلطان على الناس السفر إلى الخارج ، وشدد الرقابة على الصحف والمطبوعات ، وأقام على حياة الأفراد عيوناً ورقباء ، ونزع حرمة المنازل ، حتى غدت الحياة حلماً هائلاً فظيعاً لا يحتمل . فلما أرغم السلطان سنة ١٩٠٨ على رد الدستور ، أجاب بأن « تلك هى الأمنية التى كان يعمل لها طول حياته » ! والواقع أنه لولا البؤس الذى خلفه بين رعاياه ، وكأس المذلة التى أدارها على كل طبقة وجنس ، لما اتخذت الحركة حينئذ تلك القوة الدافعة التى جرفت كل شئ أمامها .

السلطان والدول :

حاول السلطان خلال هذه الفترة إنقاذ البلاد ، كما حاول مدحت من قبل ، غير أنه أبى الاعتماد على مجهود الأمة الوطنى ، وانصرف إلى تكوين جامعة إسلامية كبرى . إلا أن عملا واسع النطاق كهذا ، كان يقتضى تنظيما لا قبل له به ، فعاد إلى سياسة التهديد والاستعطاف ،

سياسة الاحتجاج يعقبها الخضوع والاستسلام ، كما فعل مع انجلترا فى شأن احتلال مصر سنة ١٨٨٢ ، ومع الروسيا فى مسألة ضم الروملى الشرقى إلى بلغاريا سنة ١٨٨٥ ، ومع الدول جميعاً فى مسألة المراقبة المالية على تركيا سنة ١٨٩٠ ، والمراقبة الادارية على مقدونيا سنة ١٩٠٣ مما جرح قلب كل وطنى تركى ، وأظهر العثمانيين فى مظهر الشعب الساقط القاصر ، الذى لا قدرة له على إدارة شؤونه ، ولا درء الأذى والاهانة عن نفسه .

على أن الدولتين اللتين انتدبتا للمراقبة ، وهما الروسيا والنمسا ، ما كانتا ترغبان حقيقة فى تعمير البلاد التركية كما كانتا تدعيان ، بل جعلتا تبذران بذور الفوضى والشقاق من جديد ، حتى ترغما باقى الدول على الرضى بتقسيم تركيا والتخلص من مشاكلها . ولكن انجلترا أصرت على الاكتفاء بتشديد المراقبة على شؤون الدولة سنة ١٩٠٥ ، اجتناباً لأزمه أوربية كبرى ، فعولت النمسا على أن تعمل بانفراد منذ ذلك الحين ، وأخذت تستخدم سلطانها باعتبارها عضواً فى المراقبة الثنائيـة ، لبسط نفوذها على كل الأراضى التى تصلها ببحر الأرخبيل ، وقد حصلت فعلا على امتياز سكة حديدية تمر بنوفى بازار ، فانفتح باب المسألة الشرقية فجأة على مصراعيه ، واقتربت الروسيا من انجلترا ، والنمسا من ألمـانيا ، وأصبحت حياة تركيا فى الميزان .

حينئذ فوجئ العالم بأخبار ثورة واسعة النطاق (يوليه ١٩٠٨) بهرت الأبصار وقطعت على ذوى المطامع حبل الأمانى والآمال .

جمعية الاتحاد والترقى :

ذلك أنه حين أوقف عمل الدستور سـنة ١٨٧٨ تفرق أشياعه وأنصاره فى أوربا ، ثم أخذ هؤلاء المهاجرون يقتربون بعضهم من البعض الآخر ، إلى أن أتيحت لهم فرصة الاجتماع سنة ١٨٩١ فى جنيف ، فوضعوا نواة الجمعية التى سميت فيما بعد « بجمعية الاتحاد والترقى » . ولمـا جاءت الأنباء بتدخل الدول فى شؤون تركيا ، تأكدوا اقتراب خطر داهم على الوطن ، فتقرر فى مؤتمر حافل عقد بباريس فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ وجوب ابتـداء العمل لقلب الحكومة التى جلبت على البـلاد نـكبات لا حد لها ، وتقرر أن تـكون مقدونيا مركز الحركة ، لبعدها عن عيون الأستانة ، ولاشتداد الضنك فيها على الأهالى والجنود معاً .

ثورة سنة ١٩٠٨ :

ولم يمض إلا القليل حتى أخذ أعضاء الجمعيـة ينشرون الدعوة سراً بين رجال الجيش ، فانضم أغلبهم إليها ، ثم حدد يوم ٣ يوليه سنة ١٩٠٨ لاعلان الثورة على يد أركان الحركة ، أمثال نيازى بك وأنور بك وصلاح بك ، أولئك « الفدائيون » الذين حملوا أرواحهم فى أيديهم ، وخرجوا إلى البلاد لهدم كيان الظلم ومحو آثاره ، فانزعج القصر السلطانى ، وأمر شريف شا بأن يسير من متروفتزا ، ويسحق الثورة فى مهدها ، ولـكن هذا القائد بوغت فى الطريق وشتت شمل جنوده ، فأرسلت على الأثر حملة جديدة من الأناضول بغير نتيجة تذكر ، فقد سقطت فى الأسبوع الثالث من يوليه موناستير وسلانيك وكوسوفا فى يد الثائرين ، وانضم رجال الفيلقين الثانى والثالث وجنود الأناضول إلى الحركة .

فوز الثورة :

حينئذ أنذرت الحـكومة الحميدية بالزحف على العاصمة إن لم يعلن الدستور ، فأسقط فى يد السلطان ، وقرر قبول مطالب الأمة بلا تردد . وهكذا سقطت حكومة الظلم كما يسقط بيت من ورق ، فأفاق الناس كأنما كانوا فى حلم مروّع ، وأطلقوا العنان للمسرة والابتهاج الوطنى العظيم . وقـد قوبل نبأ نجاح الثورة على ذلك الوجه — أى دون إراقة كثير من الدماء — بالاعجاب العظيم فى أنحاء العالم ، ولـكن الدول ذات المطامع أخذت تحسب ألف حساب للنهضة المنتظرة على يد الأتراك الشبان .

الدول وتركيا الدستورية :

ما كاد الاتحاديون يبدأون بتنظيم الحـكومة حتى هبت العاصفة الدولية ، فان دول أوربا التى كانت تترقب الفرص لتمزيق أوصال السلطنة العثمانية ، هالها أن تستجمع الدولة قوتها وتتأهب لرد كيد الطامعين فيهـا ، فعجلت بالعمل قبل أن يتم ذلك التأهب ، فبلغاريا أعلنت استقلالها ، والنمسا قررت ضم البوسنه والهرسك إليها ، وكريت أعلنت انضمامها إلى اليونان . فلم يمض خريف سنة ١٩٠٨ إلا وقد فقدت تركيا جزءاً عظيما من أملاكها ؛ وهكذا أضحى الاتحاديون فى مأزق حرج ، فقد كان أساس دعوتهم ضد العهد القديم إنقاذ الامبراطورية من الخطر ، فلما انتزعت أملاك عثمانية فى فاتحة عهدهم ، ضعف نفوذهم وتشجعت العناصر

الرجعية على القيام فى وجههم ، فحاربهم الاتحاديون بشدة وصرامة ، وعزلوا سلطانهم ، وولوا مكانه أخاه الأمير محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس ، فثبتوا فى النهاية دعائم الحكم الجديد ، إلا أنهم لم يقووا مع ذلك على خوض غمار حرب طاحنة لاسترجاع ما فقدوا ، فاعترفوا بعد قليل بالتغيرات التى حدثت .

الحرب الايطالية :

ولما كان هذا الاعتراف قد مزق معاهدة برلين ، فقد رأت الدول نفسها فى حل من تنفيذ رغباتها حيال تركيا ، وكانت إيطاليا أسبقهن إلى العمل ، ففى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١١ أنزلت جنودها على سواحل طرابلس الغرب ، وبدأت أعمالها الحربية للاستيلاء على هذه الولاية بحجة عدم استتباب الأمن فيها ، فنازلها العرب والأتراك منازلة غدت مضرب الأمثال فى الشجاعة وقوة البأس والثبات ، ولكنهم أرغموا فى النهاية على النزول عن هذه الولاية فى معاهدة لوزان سنة ١٩١٢ ، لأنهم كانوا على أبواب حرب جديدة تنذر بتمزيق سلطنة آل عثمان .

الحرب البلقانية (الحلف المقدس) :

هالت دول البلقان كما هالت غيرها نهضة تركيا ، فتناست الأحقاد وضغائن القرون الطويلة ، وألفت حلفاً « مقدساً » لتحرير قومها من ربقة العثمانيين ، وما جاء خريف عام ١٩١٢ حتى كان البلقان بأسره شعلة من نار .

فوجىء العثمانيون بالحرب ولما يكتمل تنظيم جيوشهم بعد ، فكانت الهزيمة ساحقة فى كل ميادين القتال — عدا خط شطلجة على أبواب القسطنطينية ذاتها . ففى الميدان الغربى هزم الأتراك فى كومانوف فى ٢٣ أكتوبر ، واستولى الصربيون على أسكوب وموناستير ، بينما كانت جنود الجبل الأسود ، تعززها جنود الصرب ، قد زحفت على سنجق نوفى بازار ومنها إلى ألبانيا فسقطت دورازو فى نوفمبر .

أما فى تراقيا حيث كانت قوات العثمانيين الكبرى محتشدة تعززها قلاع قرق كليسة وأدرنه ولولو برغاس ، فقد زحف البلغار من الشمال والغرب على أدرنه وقرق كليسة ، ثم طوقوا أدرنه وأخذوا قرق كليسة عنوة فى ٢٤ أكتوبر ، فارتد الأتراك إلى لولو برغاس ، حيث ناضلوا خمسة أيام متوالية ثم انسحبوا إلى خطوط شطلجه .

أما فى الميدان الثالث — ميدان اليونان — فقد كانت الهزيمة تامة أيضاً ، فان اليونانيين انضموا إلى جنود الصرب ، وطوقوا يانينا ، واستولوا على سالونيك فى نوفمبر بينما كان الأسطول اليونانى يستولى على جزر الأرخبيل الواحدة بعد الأخرى ، وفى فبراير سنة ١٩١٣ سقطت أدرنة ويانينا بعد دفاع مجيد . حينئذ قرر المؤتمر المنعقد فى لوندرة لتسوية النزاع القائم فى البلقان أن تنزل تركيا عن الأراضى الواقعة غرب الخط الممتد من ميديا على البحر الأسود ، إلى إينوس على بحر إيجه — بالرغم من تصريح انجلترا فى أول الحرب بأنها لن تسمح بتغيير خريطة البلقان لتوقعها إذ ذاك انتصار الأتراك .

الشقاق بين المتحالفين :

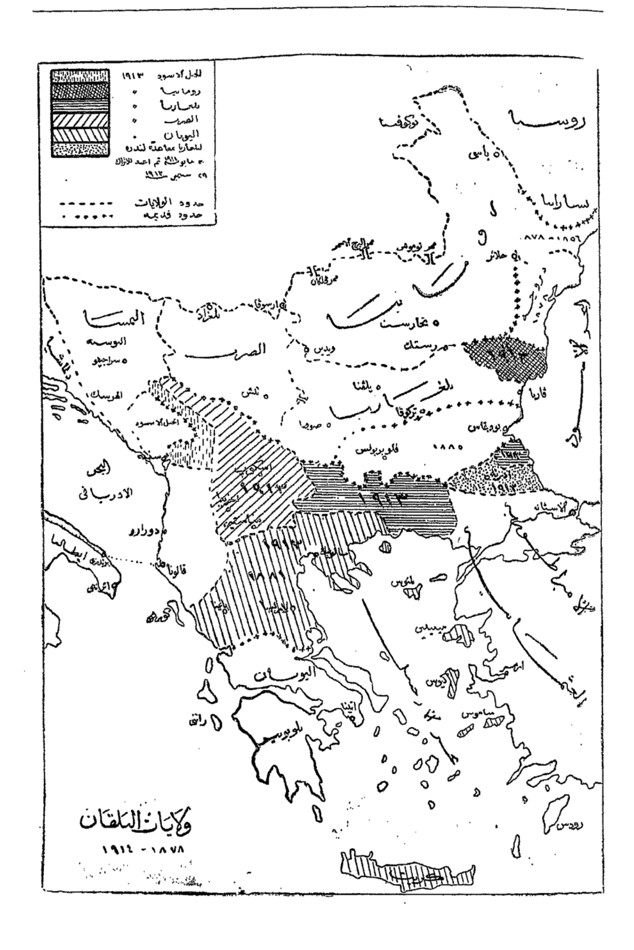
غير أن فوز الحلفاء أكثر مما كانوا يأملون ، أوقع الخلف بينهم على تقسيم الأملاك التى ارتد عنها العثمانيون ، ولما اتسعت مسافة هذا الخلف انقضت بلغاريا على حليفاتها ، فقامت رومانيا ضدها وأنزلت الهزيمة بجنودها ، واستجمع العثمانيون قواهم فى تلك الأثناء ، واسترجعوا أراضيهم فى شرق ووسط تراقيا بما فيها أدرنة ، بقيادة أنور بك ، فخلص هذا الانتصار شرف العثمانيين المثلوم ، كما خلصته استماتتهم فى الدفاع عن خطوط شطالجة من قبل .

عقد الصلح :

وفى معاهدة بوخارست (١٠ أغسطس سنة ١٩١٣) استولت تركيا على شمال ووسط مقدونيا ، فأصبحت حدودها متاخمة لحدود اليونان . ثم تقرر أن تكون ألبانيا مملكة مستقلة حتى لا تصل الصرب إلى البحر الأدرياتى . وأما بلغاريا فلم تستول إلا على جزء صغير من مقدونيا بما فيه ميناء دده أغاج ولاجوس على بحر إيجه ، وتخلت عن شرق تراقيا ووسطها لتركيا ، كما تخلت عن سلستريا فى دوبروجا إلى رومانيا ، فكانت بذلك أقل ممالك البلقان حظاً . أما اليونان فقد وصلت حدودها شمالاً إلى نهاية أبيروس ، وشرقاً إلى تراقيا بما فيها سلانيك وقوله .

تركيا بعد حرب البلقان :

على أن انخذال العثمانيين فى هذه الحرب ، أضاف إلى صفهم أعظم قوة حربية فى أوربا ألا وهى ألمانيا ، فان نفوذ الألمانيين كان قد ظهر فى تركيا منذ سنة ١٨٨٨ ، واشتد هذا


للجبل الأسود ١٩١٣
رومانيا
بلغاريا
الصرب
اليونان
حدود الولايات
حدود قديمة
روسيا
باس
بسارابيا
بخارست
رستك
ويدين
الصرب
بلغراد
النمسا
البوسنه
سراجيفو
الهرسك
الجبل الاسود
نيش
صوفيا
صوبيا
بلغاريا
فارنا
بورغاس
فلبوبولس
١٨٨٥
الاستانة
البحر الادرياتي
دورازو
فالونا
كورفو
اليونان
أثينا
ساموس
رودس
ولايات البلقان
١٨٧٨ - ١٩١٤

النفوذ فى سنة ١٨٩٩ على أثر منح الألمانيين امتياز سكة حديد بغداد ، فلما تطورت الحوادث فى البلقان بعد سنة ١٩٠٣ ، أصبحت المصالح الألمانية فى خطر ، وكانت هزيمة الأتراك فى حرب البلقان واتساع أملاك الصرب أكبر ما ينذر باشتداد هذا الخطر ، لذلك وقف الألمان والنمساويون منذ ذلك الحين فى صف تركيا لأن سلامة مصالحهم أصبحت مرتبطة بسلامتها ، كما أن الأتراك قرروا أن ينضموا إلى دولتى الوسط لأن احتلال الانجليز لمصر ، ومطامع فرنسا فى سوريا ، والروسيا فى القسطنطينية ، جعل مصالحهم مطابقة تماماً لمصالحهما .

تركيا والحرب العظمى :

إلا أن دخول تركيا الحرب فى صف ألمانيا والنمسا عاد عليها بالنكبات الكبار — كما يرى بالتفصيل فى الفصل الخاص بالحرب العظمى — فقد مزقت أوصالها وأرغمت على توقيع معاهدة سيفر (١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠) وبمقتضاها أكرهت على الاعتراف بالحماية الانجليزية على مصر ، وبالانتداب الانجليزى فى العراق وفلسطين ، وبالانتداب الفرنسى فى سوريا ، وبضم تراقيا وجزء من غرب الأناضول إلى اليونان ، وبالحجاز مملكة مستقلة تحت حكم الشريف حسين ، وكذلك بتقسيم الأناضول إلى مناطق نفوذ بين الحلفاء ، وبوضع البوسفور والدردنيل تحت رقابة الدول . وكانت نية الدول قد انصرفت إلى إخراج الأتراك من استانبول أيضاً لولا تعذر الاتفاق على تسليمها لاحدى الدول — اللهم إلا أمريكا وهذه رفضت تلك الهبة !

حرب الاستقلال :

أرغمت الحكومة التركية على توقيع تلك المعاهدة بحكم القوة واحتلال الحلفاء لاستانبول ، إلا أن أبناء تركيا الفتاة رفضوا الاعتراف بما تم الاتفاق عليه ، وجمعوا مؤتمراً وطنياً فى أنقره بدلا من المجلس الذى عطله الحلفاء فى استانبول ، وتعاهدوا على تخليص أرض الوطن بحد الحسام ، وأقاموا من بينهم حكومة وطنية (سنة ١٩٢٠) أسندوا رئاستها إلى جندى كبير هو القائد مصطفى كمال ، وجعلوا يعملون لاسترداد قواهم الحربية الممزقة حتى إذا ما أتموا استعدادهم ، شرعوا يزحفون إلى غربى الأناضول لايقاف تيار الجيوش اليونانية التى كانت قد أخذت تتدفق بتشجيع الحلفاء لتنفيذ شروط المعاهدة ، ولم يلبث الأتراك أن انقلبوا من الدفاع إلى الهجوم (بعد معركة سقاريا) فاشتدت عزيمة الأتراك الوطنيين ، لا سيما بعد أن

أخذت حكومتهم تكتسب صفة دولية باعتراف الدول الأخرى بها ، إذ عقدت معهم حكومة السوفييت الروسية معاهدة كما أبرمت معهم فرنسا اتفاقاً بشأن الحدود السورية فى أكتوبر سنة ١٩٢١ . ولم يأت خريف عام ١٩٢٢ حتى كان الجيش اليونانى قد دحر ومزق شر ممزق ، وأخذت فلوله تولى الأدبار مسرعة نحو الشاطئ ، وبذلك تم جلاء اليونانيين عن الأناضول . وإذ ذاك اضطر الحلفاء إلى إعادة النظر فى معاهدة سيفر ، فدعوا حكومة مصطفى كمال إلى إرسال مندوبيها إلى مؤتمر عقد فى لوزان ، وفى المعاهدة الجديدة (معاهدة لوزان يوليه ١٩٢٣) ، استرد الأتراك كل الأناضول وتراقيا ، وانجلى الحلفاء عن الآستانة ونزلوا عن جزء عظيم من الغرامة الحربية ، كما نزلوا عن كل ما كان لهم من الامتيازات فى تركيا .

تركيا الجمهورية :

وفى أكتوبر سنة ١٩٢٣ أعلنت حكومة أنقرة زوال السلطنة وقيام الجمهورية ، وانتخبت الغازى مصطفى كمال رئيساً لها ، واضطر السلطان المخلوع إلى الفرار على ظهر مركب انجليزية ، وعلى أثر ذلك انتخب أحد أمراء الأسرة السلطانية المخلوعة (الأمير عبد المجيد) خليفة للمسلمين ، ولكن الحكومة الجمهوية لم تلبث أن أعلنت زوال الخلافة خوفاً من الدسائس ضد الحكم الجمهورى ، وقبض مصطفى كمال على ناصية الحكم بيد من حديد ، وأخذ يضرب معارضيه بلا هوادة ، كما شرع فى إدخال إصلاحات عدة إلى بلاده ، فأقام المصانع والشركات والمصارف الوطنية ، وفرض استعمال اللغة التركية فى كافة المعاملات ، وأنشأ الطرق والجسور وربط أطراف الأناضول بالطرق الحديدية ، فنشطت الحياة القومية فى كافة مظاهرها ، ودخلت روح التجديد فى كل شئ ، حتى فيما يتعلق بالعادات والتقاليد الموروثة ، فأقفلت التكايا وصودرت الأملاك المحبوسة عليها ، كما صودرت أملاك الأسرة السلطانية ، وأرغم الأهالى على إبدال الطربوش بالقبعة والملابس الأفرنجية ، كما اقتبست القوانين الغربية حتى ما كان منها متعلقاً بالمعاملات والأحوال الشرعية (كالزواج والميراث الخ) . وبالجملة سار الأتراك — أو حكومتهم — شوطاً بعيداً فى سبيل خلع المظاهر الشرقية القديمة لبلادهم ، على أمل أن يتبع هذا التغيير انقلاب نفسانى يجعلهم يقفون على قدم المساواة مع الغربيين فى كل شيء ، حتى فى المظهر ؛ ومن أكبر مظاهر الانقلاب الجديد أن استبدلت الحروف العربية بالحروف اللاتينية فى الكتابة ، وحرم استعمال الكتابة العربية بتاتاً ،

وكذلك ترجم القرآن إلى اللغة التركية ، وكتب بالأحرف الجديدة تبعاً لذلك ، ومنعت تلاوته فى الصلاة وفى المساجد باللغة العربية . ولقد كان من أثر هذه الانقلابات العنيفة المتوالية التى أصابت الشعب فى صميم تقاليده ومعتقداته ، أن ظهرت فى فترات مختلفة حركات احتجاج ومعارضة ، إلا أنها كانت تخمد بشدة وصرامة مما لا يدع سبيلاً إلى معرفة مقدار تغلغل هـذا الانقلاب فى النفوس ، ومبلغ استساغة الشعب له ، وهو ما سوف يكشفه المستقبل .

الباب الثامن

النهضة الاقتصادية والفكرية

الفصل الأول

الانقلاب الصناعى

التقدم الصناعى فى انجلترا :

كانت الصناعة فى بادئ الأمر عاملاً ثانوياً فى حياة الأمم الاقتصادية ، وكانت تعتمد على الأيدى فى منازل المزارعين ، ولا تباع المصنوعات إلا لأهل القرى المجاورة ، ثم أخذ المزارعون يؤدون العمل فى منازلهم لحساب التجار مقابل أجر معين . وتدرجت الحالة فى أوائل القرن الثامن عشر ، حين أخذ العمال يجتمعون فى مكان واحد ، نظير أجر يتقاضونه ، ويتولى صاحب المصنع تصريف ما ينتجونه . وفى أواخر هذا القرن بدأت المخترعات تظهر تدريجاً ، فتغيرت طريقة العمل ونظامه كما سنرى بعد :

ظهور المخترعات :

فى سنة ١٧٦٤ ظهر الجهاز الذى اخترعه « هرجريفز » ، وبه استطاع الغزّال أن يدير عدة أنوال فى وقت واحد ، ثم جاء اختراع « أركريت » الذى جعل الغزل دقيقاً ومتيناً مع استخدام قوة الماء فى إدارته ، وأخيراً جمع « كرمبتن » بين الاختراعين المتقدمين ، وهكذا اجتمعت سرعة العمل إلى دقة الصناعة ومتانتها ، وأقيمت مصانع عدة على هذا الطراز قريباً من مجارى المياه العديدة فى يوركشير ولانكشير .

أما النسيج ، فقد بقى على حالته الأولى من التأخر إلى أن ظهر اختراع « كارتريت » سنة ١٧٩١ فضاعف عمل النساجين ، لا سيما وقد استخدمت قوة المياه فى الادارة أيضاً . فعاد التوازن إلى الغزل والنسيج ، وجنت البلاد من وراء ذلك فائدة عظمى . وقد تلت هذه

المخترعات مخترعات أخرى عديدة ترمى إلى استخدام الآلات فى كل ما كان يعمل باليد ، نذكر منها اختراع بل (Bell) لطبع رسوم الأقمشة ، فزاد بذلك مقدار إنتاج المنسوجات زيادة محسوسة مع نقص متناسب فى أثمانها .

استخدام البخار :

على أن صناعة المنسوجات لم تصل إلى درجة كبيرة من الرقى إلا بعد استخدام قوة البخار فى إدارة الآلات ، ومن الخطأ أن يعتبر « وات » أول مخترع لها ، فان عمله يقتصر على تحسين مخترعات من تقدمه أمثال « نيوكومن » و « سيمتون » حتى أصبحت الآلات البخارية سهلة العمل قليلة النفقات ؛ ولقد بدئ باستعمال البخار فى صناعة القطن فى أواخر القرن الثامن عشر ، ثم استخدم بعد ذلك فى صناعة الصوف فالتيل الخ .



وات

الآلات :

وقد كان من شأن هذا الاختراع ترقية صناعة التعدين ، لما يتطلبه من الآلات التى تستطيع المقاومة زمناً طويلاً ، فاستخدم الفحم لصهر الحديد والصلب فى مراجل أعدت لهذا الغرض ، ثم اخترع « بسمر » طريقة لتحويل الحديد إلى صلب بنفقات قليلة ، فازدادت كمية الصلب وقلت أثمانه ، مما وفر على أصحاب المصانع مالاً كثيراً ، وتتابعت

بعد ذلك المخترعات فى هذه الصناعة ، كما تتابعت فى صناعة المنسوجات فتضاعفت ثروة البلاد من جراء ذلك .

الفحم :

ولا شك أن تقدم صناعة الحديد كان يستدعى ابتكار طرق جديدة لاستخراج الفحم اللازم لصهره وإدارة الآلات المصنوعة منه ، وقد ابتكرت عدة طرق فى مدة وجيزة ازداد بها مقدار ما يستخرج من الفحم فى منتصف القرن التاسع عشر إلى خمسة أضعاف ما كان عليه فى أوائل القرن ، واطردت الزيادة حتى بلغت عشرين ضعفاً فى نهاية القرن .

على أن تأثير البخار لم يتناول الصناعات المتقدمة فحسب ، بل تعداها إلى كل صناعة أخرى تقريباً . فهناك صناعة الطباعة والورق التى نشطت الحركة الفكرية نشاطاً مدهشاً ، وصناعة الغاز ، والمواد الملونة ، والمواد الكيمائية والعطرية ، وصناعة السكر والكبريت ، وغيرها مما يقترن بالحياة اليومية ، فكلها تأثرت بوسائل الصناعة الجديدة فضلاً عن تأثر المواصلات لدرجة عظمى كما سنبينه فى موضعه .

تنظيم الصناعة :

لعل أهم ماامتاز به الانقلاب الصناعى الحديث استخدام الآلات تدريجاً فى كل ما كانت تؤديه الأيدى بحيث استدعى الأمر إنشاء مصانع ضخمة مكان المصانع الصغرى حتى تتوافر مزايا الاقتصاد ورخص الأثمان . وهذه المصانع تتجمع فى الغالب حول مصادر الفحم والحديد مع قربها من الموانئ التى تستورد المواد الأولية للصناعة ، ولا تقتصر على تأدية صناعاتها الخاصة بل كل مايلحق بهذه الصناعة من المواد الثانوية[1] .

على أن بناء المصانع ومشترى الآلات والمواد الأولية ودفع أجور العمال والمهندسين اقتضى الحصول على رأس مال كبير لايتاح عادة لفرد واحد ، ومن ثم تأسست الشركات المساهمة ، واتصلت بالبنوك المختصة بتسليف الصناعات ، وبذلك تيسر للصانع أن يبيع التاجر بالنسيئة لمدة ستة أو سبعة شهور يستطيع فيها تصريف بضاعته ، فنشطت الصناعة والتجارة معاً نشاطاً عظيما .

(١) يعتبر الإنتاج بالجملة والتخصص فى عمل من الأعمال من أهم ظواهر الصناعة الحديثة ؛ وهذا التخصص مضافاً إلى استخدام الآلات والاستكشافات العلمية والصناعية واقترابها من مصادر الوقود والمواد الأولية يعد أكبر أسباب هبوط الأسعار .

نتائج الانقلاب الصناعى :

(أولاً) اقترن هذا الانقلاب فى مبدأ الأمر بضيق وشدة لا مثيل لهما فى تاريخ البلاد الاقتصادى ، وهذا أمر يعزى فى الغالب إلى مهاجرة الصناعة الحديثة من الجنوب إلى الشمال حيث توجد المواد الأولية ، وذلك فى وقت كانت فيه طرق المواصلات محدودة ، فلم يستطع السكان أن يتبعوا هجرة الصناعة على عجل .

وأما القول بأن الآلات الحديثة سببت الاقتصاد فى العمال ، فذلك ما لا يقوم عليه دليل لأن الآلات من شأنها تخفيض نفقات الانتاج ونقص الأثمان ، وهذا أمر يدعو إلى اتساع نطاق التجارة واستخدام كل الأيدى العاملة . غير أن أصحاب المعامل اعتمدوا كثيراً على النساء والأطفال فى إدارة الآلات ، كما أن التجارة التى انتعشت فى فاتحة القرن ، كسدت كثيراً إبان حروب نابليون وقل طلبها بعد عودة السلام إلى أوربا ، واتجاه الأمم الصناعية إلى حماية منتجاتها ، ولكن هذه المصاعب زالت تدريجاً بتقدم المواصلات وانتعاش الحركة التجارية فى العالم .

أما الطبقة التى أضر بهـا الانقلاب حقيقة فهى طبقة الغزالين والنساجين وغيرهم من المنقطعين لحرفة خاصة ، فقد انتزعت منهم أعمالهم فى وقت تضاعفت فيه الضرائب ، وارتفعت أسعار المعيشة ، وانقطع عنهم مورد رزقهم الزراعى . ولكن هذا الضرر الذى لحق طبقة خاصة ، لا يذكر إلى جانب ما عاد على الشعب عامة من الفوائد ، فقد استخدمت المصانع عدداً كبيراً من الأهالى ، ورخصت المصنوعات ، وازدادت الثروة الأهلية ، وارتقت الحيـاة المادية والفكرية .

(ثانياً) كان من نتيجة تقـدم الصناعة واتساع نطاق التجارة فى انجلترا أن أصبحت الحاجة ماسة إلى إصلاح طرق المواصلات بعد أن أهملت زمناً طويلاً ، فمن سنة ١٧٦٠ إلى سنة ١٧٧٤ أصدرت الحكومة ما لا يقل عن ٤٥٢ قراراً باصلاح الطرق فى طول البلاد وعرضها ، وكان « لتلفورد » و « مكدام » الفضل الأعظم فى إصلاحها على نظام علمى هندسى . وكما أن الأنظار اتجهت إلى إصلاح الطرق ، فكذلك اتجهت إلى إصـلاح الترع ، فأنشأ المهندس « برندلى » ما لا يقل عن ٣٥٠ ميلاً ، أخصها ترعة « بردجواتر » التى تصل روسلى بمنشستر ، ويمتد منها فرع إلى رنكورد ، و « جراند ترنك » التى تصل رنكورد بالهمبر

وتربط برمنجهام ومقاطعة ستافورد بشمال وشرق وجنوب انجلترا ، ومن سنة ١٧٧٠ إلى سنة ١٨٠٠ تضاعفت الرغبة فى مد الطرق وحفر الترع ، فأنشئت مئات جديدة من الأميال ، وأطردت الزيادة منذ ذلك الحين .

على أن الأمر لم يقف عند حد إنشاء الطرق والترع بل تعداه إلى ترقية النقل البحرى والبرى باستخدام البخار . وكان المهندس الكبير « ستيفنسن » أول من شيد سكة حديدية بين لفربول ومنشستر سنة ١٨٣٠ ، فلما أطرد التقدم فى صناعة التعدين والهندسة العملية أنشئت الكبارى العظيمة فوق متسع الأنهار ، وشيدت النفق الطويلة فى جوف الأرض ، وهذا أدى إلى امتداد السكك الحديدية فى أنحاء المملكة فى وقت قصير مع زيادة فى السرعة ووسائل الراحة ، فنشطت الحركة التجارية نشاطاً ظاهراً كما نشطت الحركة السياسية .

وقد نشأ عن ترقية السكك الحديدية ترقية المواصلات البريدية فأصبحت سريعة ودقيقة مع انخفاض الأجور . ولما استكشفت الكهرباء واستخدمت تدريجاً فى الصناعة والنقل والاضاءة استخدمت كذلك فى تسهيل المواصلات بواسطة التلغراف والتليفون ، فارتبطت أجزاء البلاد ارتباطاً وثيقاً وازدادت الحياة نشاطاً من كل الوجوه .

(ثالثاً) كان من آثار الرقى الصناعى أن ازدادت كمية التجارة إزدياداً مطرداً [1] حتى أن انجلترا التى كان يخشى أن تنحط منزلتها وتضعف قوتها بعد أن فقدت مستعمراتها الأمريكية أصبحت بفضل صناعاتها الجديدة أقوى بأساً وأشد سطوة ، ولكنها ما كانت لتصل إلى هذه القوة لولا اتباعها الطرق الآتية :

(ا) اتبعت سياسة حرية التجارة التى فتحت لتجارتها أبواب العالم ولا سيما أمريكا التى انسلخت عنها سياسياً ولكنها أبقت على علاقاتها الاقتصادية معها ، فأخذت انجلترا ترسل إليها مصنوعاتها فى مقابل استيراد المواد الخام مثل القطن وغيره ، ولا سيما بعد أن اخترع « هوتنى » جهازاً سهل به استعمال الأقطان ذات الخيوط القصيرة .

(ب) عنيت البلاد بوسائل الاعلان والنشر فضلا عن إرسال عمال مزودين بالعينات فى كل الأنحاء وتخصيص وكلاء فى كل جهات العالم لعرض البضائع والتوصية بالحاجيات المحلية ، ومن جهة أخرى عينت الحكومة فى المراكز التجارية الهامة

(١) كانت تجارة انجلترا تقدر فى سنه ١٨١٥ بمالا يزيد عن ٩٠ مليون جنيه فأصبحت تقدر فى سنة ١٩١٣ بنحو ٤٠٣٫٥٥٥٫٠٦٥ جنيه .

فى الخارج قناصل لترويج مصنوعات البلاد وتقديم كافة المعلومات عنها والدفاع عن مصالحها ، فضلاً عن إقامة المعارض الصناعية التى من شأنها أن تفتح لتجارتها منافذ وأسواق جديدة ، وإنشاء البورصات التى سهلت الاستعلام عن حالة العرض والطلب فى أنحاء العالم ، وجعلت الأعمال التجارية تسير على أساس ثابت .

(ح) ضمت انجلترا فى هذا القرن مستعمرات وأراضى جديدة راجت فيها مصنوعاتها رواجاً عظيما ، واستوردت منها فى مقابل ذلك الخامات والمواد الغذائية . فكندا ومستعمرة الرأس وجزر الهند الغربية والهند وأستراليا الخ فتحت لانجلترا أسواقاً ومتاجر عديدة أصبحت بها أول دول العالم ثروة وجاهاً وقوة . وما زالت تجدّ فى هذه السياسة الاستعمارية كما تجد فى فتح منافذ جديدة للتجارة ، حتى أضافت إلى التنافس السياسى بينها وبين دول أوربا تنافساً اقتصادياً شديد الخطورة .

(رابعاً) ازداد عدد السكان فى انجلترا على أثر هذا التقدم الصناعى ازدياداً خطيراً[1] لا سيما فى الأقاليم الصناعية الشمالية حيث تكثر المهاجرة[2] ، ويزداد النسل بطبيعة الحالة الاجتماعية وارتقاء الحياة المادية الناشئة من توافر المكاسب .

على أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن تجمع الصناعات فى الشمال قد أخذ فى التناقص ، على أثر ازدياد طرق المواصلات واستخدام الكهرباء والبترول بدل الفحم ، فلا يمضى زمن طويل حتى تنتقل المصانع إلى كافة أنحاء البلاد ويعاد توزيع السكان توزيعاً متعادلاً .

(خامساً) لعل أكبر نتائج الانقلاب الصناعى فى انجلترا ظهور طبقات جديدة لم يعرفها المجتمع من قبل ؛ فقد كانت الزراعة فى بادئ الأمر أكبر مورد للثروة ، ومن ثم كان نظام الحكومة قائماً على حكم المزارعين وأصحاب الضياع ، غير أن الانقلاب الصناعى أدى إلى ظهور طبقة جديدة من المولين الذين تولوا تشييد المصانع ومشترى الآلات والمواد الخام ، واستخدام العمال ومراقبة الانتاج والتصريف ، ومن ثم ظهر تضارب المصالح بين هذه الطبقة وأهل الطبقة المتقدمة ، مثال ذلك : كان المزارعون يرغبون دواماً فى حماية محصولاتهم ورفع

(١) بلغ سكان انجلترا وحدها سنة ١٨٠١ نحو ٩ مليون ، وفى سنة ١٨٧١ نحو ٢٣ مليون . وفى سنة ١٩٢١ نحو ٣٨ مليون نسمة .

(٢) تتجه المهاجرة من المناطق الزراعية الجنوبية إلى المناطق الشمالية الصناعية ، فبينما كانت جلوستر ونورثامبتون وسومرست فى طليعة المقاطعات فى بداية القرن الثامن عشر ، نرى لانكشير والوست ريدينج قد حلت محلها فى آخره ، وبينما كانت نوريش ويورك واكستر أكبر المدن ، إذ نرى لفربول ومنشستر وشفيلد ونيوكاسل قد أصبحت مراكز الحركة وازدحام السكان فيما بعد .

أثمانها بتقرير ضرائب باهظة على المحصولات الخارجية ، بينما كان المولون يرغبون فى فتح الأبواب للمحاصيل الخارجية حتى تقل أثمان مواد الغذاء والمواد الخام اللازمة للصناعة ، فتقل معها نفقات الانتاج وأجور العمال ، ولما لم يكن للمولين من سبيل لحماية مصالحهم إلا تغيير النظام النيابى ، فقد حاولوا ذلك محاولة عنيفة حتى انتهى الأمر باصدار قانون الاصلاح الذى خولهم حق الاشتراك فى إدارة شؤون البلاد عام ١٨٣٢ .

على أن طبقة أصحاب الأعمال لم تكن هى وحدها التى ولدها هذا الانقلاب ، فقد نشأت إلى جانبها طبقة العمال ذات المصالح الخاصة بها ، وقد جاهدت هذه الطبقة جهاداً عنيفاً لتتمتع بميزة الاشتراك فى حكم البلاد ، غير أن هذا الحق لم يخول للصناع إلا سنة ١٨٦٧ ، وللمزارعين سنة ١٨٨٤ ؛ ولا ريب أن العمال ما كانوا يصبرون هذا الأجل الطويل ، لولا أن حكومة البلاد تدخلت فى شئون أصحاب الأعمال بدافع الانسانية والرحمة ، وسنت قوانين عدة لحماية مصالح العمال . على أن العمال أنشئوا من جهتهم نقابات للدفاع عن مصالحهم ، وما زالوا يعتمدون على هذا السلاح حتى الآن ، نظراً لعدم اشتداد ساعدهم فى المجالس النيابية ، حتى يستطيعوا الاستعاضة « بالعمل التشريعى » عن « العمل المباشر » ، أى مناهضة أصحاب الأعمال بالقوة[1] .

(سادساً) شاهد هذا العهد الجديد يقظة فكرية منشؤها البيئة الجديدة التى ظهرت ، والاختلاط العظيم الذى نشأ فى المدن الصناعية الآهلة بالسكان ، فضلا عن تقدم طرق المواصلات وتعدد وسائلها . ولعل أكبر مظاهر هذه النهضة ، ذلك التطور الغريب الذى نشاهده فى ميدان السياسة والدين والأدب والعلم والاقتصاد . أما فى السياسة فترى الرغبة ظاهرة فى تطبيق المبادئ الدستورية إلى أقصى حدودها ، فلم يقتصر الأمر على تمثيل طبقات الرجال بل تعداها إلى تمثيل النساء ، وهاهم يعملون أيضا على تغيير نظام مجلس اللوردات حتى تكون العضوية فيه بطريق الانتخاب لابحق الارث . أما فى الدين فقد أصبح التسامح أساس المعاملات بين طبقات الشعب ، وفى عالم الاقتصاد نرى النظريات لاتقف عند حد ، فمن رغبة فى تناسب الأجر مع الأرباح إلى رغبة فى إدارة الأعمال بواسطة العمال حتى توزع أرباح المصانع على الذين يعملون فيها ، إلى رغبة فى امتلاك الحكومة لموارد الثروة . على أن النهضة العلمية والأدبية تكاد تكون أرفع مظاهر هذا العهد ، فالصحافة أصبحت قوة هائلة

---

(١) راجع الفصل السياسى (تاريخ انجلترا) .

لارشاد البلاد ، والتمثيل والكتابة فى كل فن خطت خطوات سريعة إلى الأمام ، والعلوم بكافة فروعها تطرد فى التقدم والتحسين . ولو استقصينا أسباب هذا الرقى السريع لوجدناه يرجع إلى تلك اليقظة التى أشرنا اليها ، وإلى ازدياد الثروة الأهلية ازدياداً يستطيع معه عدد كبير من أصحاب الأقلام أن ينقطعوا لخدمة العلم والأدب .

(سابعاً) أوجدت الحياة الصناعية الجديدة واجبات عدة للحكومة ، فقد كانت الشئون الصحية والمساكن والعناية بالأطفال والفقراء والمسنين وأصحاب العاهات ومسائل التعليم كلها متروكة فى العهد القديم إلى عناية رؤساء القرى ورجال الدين . والآن وقد انحل النظام القروى القديم ، وتضاعفت الحاجة إلى هذه الاصلاحات ، لم تعد ثمت مندوحة للحكومة من أن تتولى هذه الواجبات ، لا سيما واجب التعليم ، فان الديموقراطية والتعليم يسيران يداً بيد ، وليس من المصادفات مطلقاً أن يكون الوقت الذى اشترك فيه الأهالى فى أوربا فى حكم البلاد هو الوقت الذى تقرر فيه التعليم الاجبارى . على أن مهمة التعليم لا تقتصر على تنوير الأهالى فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم السياسية ، وإنما تتعدى ذلك إلى زيادة كفايتهم الصناعية ، ومقدرتهم على تنمية موارد الثروة .

(ثامناً) من أعظم مظاهر التقدم الصناعى تغير الآراء الاقتصادية التى كانت تتبعها انجلترا وباقى دول العالم . فقد استعرض « آدم سمث » فى كتابه « ثروة الأمم » كافة النظريات الاقتصادية القديمة عن وسائل الانتاج وتصريف المصنوعات وتناولها بالنقد الشديد ، ثم انتهى باذاعة مبدإ جديد ألا وهو مبدأ الحرية ولا سيما فى التجارة ، فقد رأى أن لكل بلد ميزة خاصة تمكنها من إنتاج أصناف معينة بنفقات لا تجاريها فيها أمة أخرى ، فاذا وجهت كل أمة عنايتها إلى إنتاج وتحسين ماتمتاز به ، وتبادلت هذه الأصناف مع غيرها على قاعدة الحرية التامة ، عاد ذلك بالمنافع العظيمة عليها جميعاً . وقد اتخذت انجلترا هذا المبدأ أساساً لسياستها التجارية فى القرن التاسع عشر ، فدأب سواسها على هدم مابنته الأجيال الماضية من الأسوار والمعاقل لدفع الخطر الاقتصادى الأجنبى عن موارد البلاد . مثال ذلك : قوانين الملاحة وضرائب المنسوجات ثم قوانين الغلال التى أحتدم وطيس الجدل بشأنها سنوات طويلة ، ذلك أن الحكومة كانت قد سنت فى أوائل القرن ضرائب باهظة على مايرد من الحبوب الخارجية ، فنشأ عن ذلك ارتفاع الأثمان ، لاسيما فى سنوات عجز المحصول ، ولذا بقيت الأمة تتحمل المتاعب الكبيرة لمصلحة طبقة واحدة إلى أن قام رجال أمثال « رتشرد كبدن » وشنوا غارة

شعواء على هذه السياسة الخرقاء ، فلما اشتدت الأزمة بين سنتى ١٨٤١ و١٨٤٦ من جراء عجز المحصول ، اضطرت الحكومة بزعامة « بيل » أن تخضع للظروف وتلغى الضرائب التى قيدت واردات الحبوب ، فكان ذلك أعظم انتصار لسياسة حرية التجارة .

الانقلاب الصناعى خارج انجلترا :

سبقت انجلترا أمم العالم فى ميدان الصناعة فأثرت إثراء عظيما ، غير أن تلك الأمم التى مزقتها الحروب والثورات عهداً طويلاً ، أخذت منذ فاتحة القرن التاسع عشر تولى وجهها شطر هذا المورد العظيم ، فما لبثت أن طاردت الصناعة الانجليزية من أسواقها الداخلية ونافستها فى الأسواق الخارجية ، ففرنسا استخدمت كل المخترعات والآلات الحديثة ، لا سيا فى صناعة المنسوجات حتى أصبحت تصدر منها الآن ما يبلغ نصف صادرات انجلترا . وألمانيا التى لم تكن لها صناعة تذكر قبل الاتحاد ، أخذت تطهر بلادها تدريجاً من المصنوعات الأجنبية ، وتزاحم انجلترا فى صناعة المنسوجات القطنية والصوفية ، وصناعة المواد الكيمائية ، والأجهزة العلمية ، وكذلك صناعة الحديد والآلات الميكانيكية . ولا يعزى هذا التفوق إلى رخص أجور العمال كما يذهب بعض الكتاب ، بل إلى انتشار التعليم الصناعى والفنى ، وارتقاء العلوم واستخدام أرقى أنواع الآلات ، والقدرة المدهشة على تنظيم الانتاج والتصريف . وقد أخذت الامبراطورية النمساوية أيضاً فى تحرير نفسها من سيطرة بريطانيا وألمانيا ، حتى أدى الأمر إلى زعزعة التحالف الثلاثى نظراً للضرائب التى فرضتها على الواردات الألمانية ؛ بل إن هذا النزاع ظهر بين الولايات النمساوية نفسها أى بين النمسا والمجر وبوهيميا . أما إيطاليا التى لم تكن لها صناعة تذكر سنة ١٨٥٩ فقد ظهرت فى معرض تورين سنة ١٨٨٤ أمة صناعية عظيمة ، مما يدل على اتجاه رغبتها إلى التخلص من القيود الاقتصادية كما تخلصت من القيود السياسية ، وليست الزيادة المطردة فى واردات المواد الخام إلا دليلا على نجاحها فى تحقيق تلك الرغبة لا سيما بعد استخدامها مساقط المياه (الفحم الأبيض) فى إدارة المصانع ، وهذا مثل محسوس على أن بلاداً خالية من الوقود والمعادن تستطيع أن تكون ذات صناعة هامة . وكذلك نرى الروسيا التى قل أن تقترن فى الذهن بغير الزراعة قد أصبحت مملكة صناعية من الطراز الأول ، فقد قلت وارداتها المصنوعة منذ سنة ١٨٧٠ بحيث أصبحت لا تبلغ خمس الواردات ، والباقى مواد أولية أو مواد غذائية . وليس هذا النقص ناشئاً عن

حماية الصناعة بل عن تقدمها ، بحيث لو ألغيت الحماية لما أصابها ضرر ؛ وإنما تقل فقط مكاسب المولين[1] .

من كل هذا نرى أن الصناعة التي كانت احتكاراً لبعض الممالك فيما مضى أصبحت اليوم ولا وطن لها . فبينما كانت انجلترا تحتكر صناعة المنسوجات فى بداية القرن نراها سنة ١٨٨٠ لا تنتج إلا نحو ٥٥ فى المائة منها ، وقد نقصت هذه النسبة سنة ١٨٩٣ إلى ٤٩ فى المائة ووصلت سنة ١٩١١ إلى ٤١ فى المائة ؛ وبينما نراها فى أعلى قائمة صناعة الحديد الخام حتى سنة ١٨٨٠ لا نراها سنة ١٩٠٤ إلا الثالثة أى بعد الولايات المتحدة وألمانيا . وأما فرنسا التى احتكرت صناعة الحرير زمناً طويلا فقد خسرت هذا الامتياز تدريجاً نظراً لظهور صناعة مماثلة فى الروسيا والنمسا وأمريكا وإيطاليا وألمانيا وأخيراً فى اليابان والهند والصين . وكذلك سويسرا التى كانت تحتكر صناعة الساعات ، أصبحت تلقى منافسة فى أسواق العالم ، إلى غير ذلك من الأمثلة المتعددة التى تدل على انتشار مراكز الصناعات فى كل مكان حتى أصبحت الدول المختلفة تواجه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى شاهدناها فى انجلترا .

على أنه يلاحظ أن أكثر الأمم الأوربية اتبعت سياسة تجارية مخالفة لانجلترا وهى فرض ضرائب عالية على الواردات الأجنبية حتى تستطيع تشجيع صناعاتها الناشئة ومقاومة البلاد ذات الخبرة الصناعية القديمة .

ولكى يتدارك المنتجون هبوط الأثمان الناشئ عن زيادة المعروض وشدة المنافسة ، ويضمنوا الحصول على ربح معتدل ، أخذوا يرتبطون لبيع مصنوعاتهم جملة واحدة ، ويعرف مثل هذا الاتحاد باسم (Cartel) أو (Trust) والغرض من النوع الأول إدماج الصناعات الصغيرة فى صناعات أخرى تستطيع معاونتها ، فى حين أن النوع الثانى يتضمن اتحاد المنتجين لغرض تحديد الأسعار وكمية الانتاج .

وقد نشأ عن حماية السوق الداخلى بواسطة الضرائب والاتحادات التجارية إلى حد يسمح بالحصول على أرباح كافية ، أن استطاع المنتجون عرض مصنوعاتهم الزائدة عن الحاجة فى أسواق العالم بأسعار قد لا تفى بتكاليف صنعها ، وغرضهم من ذلك تثبيت قدمهم فى الأسواق الخارجية وقتل المنافسة الأجنبية . وقد أصبحت هذه السياسة المعروفة باسم « إغراق الأسواق » (Dumping) أداة حادة تستخدمها ألمانيا والروسيا — وأخيراً اليابان — فى القتال التجارى .

---

(١) تغير النظام الصناعى بأكمله فى الروسيا منذ تولى البلاشفة حكم البلاد .

مصر والانقلاب الصناعى :

كان من أثر انتشار الصناعة واتساع نطاق التجارة فى أنحاء العالم أن تقدمت المواصلات بين الأمم ، فأنشئت الخطوط البرية والبحرية والهوائية التى تربط الممالك بعضها ببعض ، كما أنشئت المواصلات البرقية والبريدية لربط أطراف العالم . ولما كانت مصر بطبيعة موقعها الجغرافى أهم حلقة من حلقات الاتصال بين الشرق والغرب فقد اكتسبت من هذا التحول الذى طرأ على العلاقات العالمية أهمية جديدة تفوق كل ما كانت تعتز به من الأهمية منذ عصور التاريخ الأولى ، فقد استرد طريق البحر الأحمر الذى ضعف شأنه من أثر سوء الحكم فى مصر واكتشاف طريق جنوب أفريقية أهميته تدريجا حتى غدا أهم طريق من طرق الاتصال بين الشرق والغرب .

ففى فاتحة القرن أى فى عهد محمد على الكبير أعيد فتح الطريق البرى من السويس إلى القاهرة فالاسكندرية لنقل الركاب والمتاجر الثمينة من الهند وإليها . ولم يلبث أن أتسع نطاق الاتصال التجارى بين أوربا والشرق بانشاء السكة الحديدية بين القاهرة والاسكندريه أولاً ، وبين القاهرة والسويس ثانيا . وكان إنشاء السكك الحديدية أكبر حافز على إنشاء الطريق البحرى — طريق قناة السويس — فى عهد سعيد وإسماعيل حتى يتم تحويل التجارة من طريق الجنوب إلى طريق الشمال . على أن شق هذه القناة أدى إلى استفحال النضال الذى طالما شجر بين الدول لاسيما بين انجلترا وفرنسا فى شأن الاستئثار بالسلطة والنفوذ فى وادى النيل حتى تغلب فى النهاية النفوذ الانجليزى باحتلال مصر سنة ١٨٨٢ ، ولكن ذلك النفوذ اصطدم بالروح القومية اصطداماً أدى إلى تطور ذلك النفوذ من حكم البلاد حكما فعلياً إلى التحالف مع مصر والتفاهم معها على صيانة المصالح المتبادلة فى تلك البلاد .

وإذا كانت مصر قد تأثرت سياسياً بذلك الانقلاب الصناعى والتجارى فقد تناول هذا التأثير مرافقها الاقتصادية الخاصة . فكما أن مبادىء الحرية والسيادة القومية التى سادت أوربا فى القرن التاسع عشر قد طافت بوادى النيل كما طافت بكثير من الأمم الغربية والشرقية فكذلك تأثرت مصر بالثورة الصناعية التى لاتقل خطورة عن الثورة السياسية .

فقد تقدمت الزراعة القطنية بتقدم الصناعات الآلية فى أوربا حتى غدت عماد الثروة الأهلية ، كما استفادت الزراعة من منتجات الصناعة الآلية فى تشييد أعمال الرى الكبرى فى مصر . كذلك تقدمت الصناعة الأهلية باستخدام الآلات والبخار على رغم ما أصابها من

هبوط وارتفاع بتأثير الظروف السياسية التى مرت على البلاد طوال القرن الماضى ؛ حتى إذا كانت النهضة الوطنية الأخيرة ظهرت إلى جانبها نهضة اقتصادية تناولت إنشاء المصانع وخاصة صناعة المنسوجات حتى تسد مصر حاجتها بنفسها ، وتنتفع بمنتجات أراضيها ، وتفتح أبواباً جديدة للكسب أمام أبنائها ، وها هى تستخدم فى سبيل الدفاع عن كيان صناعاتها الناشئة سياسة جمركية خاصة بهـا على مثال ما نشاهده فى الأمم الصناعية الأخرى التى تقدم الكلام عليها .

وقد استتبع تقدم الثروة الزراعية وظهور الصناعة الآلية واتساع نطاق المبادلة والاتجار أن أدخلت النظم المالية الغربية والتشريع التجارى الغربى ، وتغير نظم الأرض فى اتجاه تثبيت ملكية المالك ، وضمان الحقوق ، وصيانة مصالح الزراعة بادخال مبادئ التعاون الزراعى وإنشاء حقول التجارب ومراقبة إنتاج المحصولات وتصريفها ، هذا إلى جانب معالجة مشاكل الصناعة الناشئة بتشريع يكفل حماية العامل وتأمينه فى صناعته .

الفصل الثانى

مدنية القرن التاسع عشر

شاهد القرن التاسع عشر انقلاباً خطيراً فى مبادئ المدنية الأوربية العامة على أثر المجهود الذى بذله الكتاب والمفكرون ، والتغيير العظيم الذى طرأ على حياة الشعوب ، فنشأت من ثم الحركة « الانسانية » التى اتجهت إلى تخفيف وطأة قانون العقوبات وإلغاء الرق ، كما نشأ التسامح الدينى الذى أدى إلى تغيير العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية . على أن تعديل الأنظمة السياسية هو بلا ريب أهم ما وقع فى هذا القرن ، فقد زال شبح الملكية المستبدة تدريجاً فى أوربا ، وحلت محلها أنظمة حكومية جديدة قائمة على الحكم النيابى وسيادة الأمة وكل ما يرتبط بها من مبادئ التصويت العام والتعليم العام والخدمة العسكرية العامة ، وفى هذا القرن تم الانقلاب الصناعى الذى أدى إلى ظهور مبادئ « الرأسمالية » والاشتراكية ، وأثر تأثيراً محسوساً فى الحياة الأدبية والفكرية .

الحركة الإنسانية :

كانت الحياة الاجتماعية قبيل القرن التاسع عشر تقوم على مبدأ الامتياز وعدم المساواة ، فكان السواد الأعظم من الناس يعانون أشد الويلات بلا رحمة ، إلا أن الحركة الانسانية التى نشأت فى أوربا — لا سيما فى انجلترا وفرنسا — غيرت هذه الحالة تغيراً محسوساً ، فألغى الرق ، وخفت وطأة قانون العقوبات ، وانتشر مبدأ التسامح الدينى ، وعنى بالمعدم والضعيف على وجه عام .

الرق :

وقد كان أول من دعا إلى إلغاء الرق جماعة بروتستنتية المذهب فى انجلترا عرفت باسم (Quakers) ، ثم نفر من المفكرين الداعين إلى تحقيق أعلى رغائب الانسانية أمثال ولبرفورس (Welberforce) الذى كافح كفاحاً شديداً فى سبيل إطلاق حرية الناس جميعاً حتى نجح أخيراً فى حمل البرلمان الانجليزى على منع الاتجار بالرقيق سنة ١٨٠٦ ، ولما عقد مؤتمر ڤيينا فى سنة ١٨١٥ وافقت الدول على منع تلك التجارة الشائنة التى لا تطابق أحكام الدين ولا قوانين الطبيعة . وقد نفذ هذا القرار بغير هوادة خلال القرن التاسع عشر ، فقضت انجلترا على كل ما بقى من آثار الرق فى مستعمراتها سنة ١٨٣٤ ، كما أن فرنسا قضت عليه نهائياً سنة ١٨٤٨ ، أما أمريكا فلم تقض على الرق إلا بعد الحرب الأهلية التى استعرت بين أهل الشمال والجنوب ؛ فلم يبق من آثار الرق الآن إلا ما كان فى أفريقية الاستوائية ، وهو يطارد مطاردة عنيفة أمام دعوة المدنية .

قانون العقوبات :

أما قانون العقوبات فقد تضمن فيما مضى التعذيب وما إليه من وسائل العنف والارهاق ، وكانت عقوبة الاعدام توقع فيما لا يقل عن مائة حالة مختلفة ، وكانت تنفذ على صورة بالغة مبلغاً كبيراً من الفظاعة والوحشية ؛ غير أن مبادىء الثورة ، وإعلان حقوق الانسان ، حتمت تناسب العقوبة مع الجريمة ، ومن ذلك الحين تغيرت قواعد العقوبة فى أنحاء العالم ، وقصرت عقوبة الاعدام على جرائم قليلة ، ولا يزال العالم يتحول الآن تدريجاً نحو إلغاء هذه العقوبة نهائياً .

التسامح الديني :

كانت قواعد العهد القديم تقضى بأن يدين رعايا الدولة بدين ملوكهم ، على اعتبار أن الانقسام الديني يؤدى إلى اختلاف سياسى ، ولذا كانت الصلة قوية بين الكنيسة والحكومة إلى حد أن رئيس الحكومة فى البلاد البروتستنتية كانجلترا مثلا كان رئيس الكنيسة أيضاً . أما فى البلاد الكاثوليكية فقد كان الملوك يعترفون غالباً بسلطة البابا فى المسائل الدينية ، على أن يترك لهم حق التمتع بالسلطة الدنيوية ؛ غير أن هذا النظام لاقى معارضة شديدة من جانب المفكرين والكتاب الذين دعوا إلى إطلاق الحرية الدينية كحق من حقوق الافراد الطبيعية ، ومن ثم أطلقت الملكية المستنيرة فى القرن الثامن عشر الحرية الدينية فى بلادها ، كما أن انجلترا أطلقت تلك الحرية لكافة المذاهب البروتستنتية فى سنة ١٦٨٨ ، (ثم سارت تدريجاً فى هذا الطريق ، حتى خولت الكاثوليك ما لغيرهم من الحقوق المدنية والسياسية فى سنة ١٨٢٩) ، ولما جاءت الثورة الفرنسية نص صراحة على أنه لا يسوغ مصادرة الحرية الدينية للأفراد ما دام لا يترتب على تلك الحرية إضرار بالنظام العام . ومن ثم أطلقت الحرية الدينية للأفراد ، فى فرنسا وغيرها من الأمم المتحضرة ، ولم يستثن من هذا الاطلاق إلا اليهود الذين يقطنون الروسيا ورومانيا وغيرها من الأمم المسيحية ، لا لأسباب دينية فحسب ؛ بل لأسباب سياسية أيضاً .

ولعل أكبر ما يسترعى النظر فى أنظمة القرن التاسع عشر ما طرأ من التغيير على علاقات الكنيسة والحكومة : فتارة يكون للدول دين رسمى ، وتارة يكون الدين معترفاً به فقط من قبل الدولة ، أو تكون الحكومة منفصلة عن الكنيسة انفصالاً تاماً ؛ فى الحالة الأولى تتمتع الكنيسة بامتيازات عديدة وأموال كثيرة توقف عليها كما هو حال الكنيسة الانجليكية فى انجلترا ، والكنيسة الكاثوليكية فى أسبانيا (قبل الحكم الجمهورى الذى قام فيها أخيراً) ، والمذهب اللوثرى فى اسكندناوة ، والمذهب الأرثوذكسى فى الولايات البلقانية . أما فى الحالة الثانية فليس للحكومة مذهب خاص ، وإنما تعترف بعدة مذاهب تمنحها امتيازات خاصة وتصبغها بصبغة تكاد تكون رسمية ، وهذا هو الحال فى النمسا وبلجيكا وأغلب الولايات الألمانية . أما حالة استقلال الكنيسة عن الحكومة فنراها فى الولايات المتحدة وفى أغلب دول أمريكا الجنوبية ، وقد وجدت هذه الحالة فى فرنسا أيضاً عقب إلغاء الكونكردات

سنة ١٩٠٥ ، غير أن فرنسا أعادت علاقتها مع البابوية بعد الحرب العظمى نظراً لعودة الألزاس واللورين (وهى شديدة التعلق بالبابا) إلى حكمها .

النظام النيابى :

كانت الأمم فى العهد القديم خاضعة للملكيات مطلقة لا تسأل ولا تحد ، فلما قامت الثورات المختلفة فى أوربا إبان القرن التاسع عشر تقلص نفوذ الملكية تدريجاً ، وحلت مكانها ملكيات دستورية أو جمهوريات . وقد كانت انجلترا أول الدول التى تمتعت بدستور يعين علاقة الملك بشعبه ، ولو أن هذا الدستور يتضمن قواعد وعادات وضعت فى عصور مختلفة . أما قاعدة وضع دستور مكتوب ، وهى القاعدة التى اتبعت فى أوربا وفى غيرها فى العهد الحديث ، فلم تظهر إلا فى نهاية القرن الثامن عشر حين وضع دستور الولايات المتحدة سنة ١٧٨٧ ، ودستور فرنسا سنة ١٧٩١ .

ويقوم النظام النيابى على مبدأ إشراك الشعب فى الحكم ، بواسطة مجلس ينتخبه أهل البلاد ، ولانجلترا الفضل الأكبر فى وضع نظام نيابى على أساس ثابت انتقل منها إلى غيرها من الدول . فنواب البلاد يستمدون السلطة من الأمة ، ولهم وحدهم حق إصدار القوانين وفرض الضرائب ومراقبة المصروفات والاشراف على أعمال الهيئة التنفيذية بوجه عام ؛ وللنواب حق التمتع بالحرية والاستقلال التام فى القيام بواجباتهم ، فلا يصح للناخبين عزلهم أو إقالتهم من النيابة إلا بطريق الانتخاب . على أن السلطة التشريعة لا تقتصر على النواب وحدهم ؛ بل يشاركهم فيها مجلس وراثى كما هو الحال فى انجلترا ، أو مجلس منتخب كما هو حال « مجلس الشيوخ » فى فرنسا . ولهذا المجلس مهمة خطيرة هى مراقبة أعمال المجلس الأدنى وحماية الأقليات وجعل التشريع أقرب إلى الحكمة والحاجة بعيداً عن أعمال التسرع والعنف ، فكما قال جيمس بريس : « إن نظام المجلسين فى البلاد النيابية أصبح مبدأ ثابتاً من مبادئ الحياة الدستورية ؛ فهو قائم على الاعتقاد أنه لا يمكن القضاء على حالة التسرع والاستبداد والرشوة التى كثيراً ما تلازم المجلس الأدنى إلا بايجاد مجلس أعلى له من السلطة ما للمجلس الآخر » .

ويتخذ النظام النيابى عادة شكلين هامين : النظام الدستورى والنظام البرلمانى ، ففى الحالة الأولى تنفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية انفصالاً تاماً بمعنى أن الوزراء يعينون بواسطة رئيس الدولة ، سواء أكانوا من أعضاء المجالس التشريعية أم من غيرهم ، ولرئيس

الدولة الحق فى إبقائهم فى مناصبهم أو عزلهم منها ، فرئيس الدولة إذن هو رئيس الحكومة ولا يحد سلطته إلا احترام القانون والرأى العام . وقد اتبع هذا النظام فى عهد امبراطورية نابليون الثالث فى فرنسا كما اتبع فى ألمانيا فى عهد أسرة هوهنزولرن . أما النظام البرلمانى فهو نظام يلائم الأمم العريقة فى الأنظمة النيابية ، إذ لا تقتصر سلطة المجالس فيه على الأعمال التشريعية ؛ بل تشرف على السلطة التنفيذية أيضاً . ولذا تنتخب الهيئة التنفيذية من بين أعضاء الحزب الغالب فى المجلس النيابى ، وهى مسئولة فى كل أعمالها أمام هذا المجلس ، ولا يصح بقاؤها فى منصب الحكم إلا إذا كانت حائزة لثقته . ولذا يعتبر الوزراء متضامنين فى مسئولية الحكم ، فكل ما يوجه من النقد إلى وزير من الوزراء يعتبر نقداً للوزارة بأكملها (١) .

وتنقسم الحكومات النيابية إلى قسمين هامين وهما : الجمهورية والملكية . فرئيس الدولة فى النظام الجمهورى ينتخب لأجل معين ، فى حين أن رئاسة الدولة فى « الممالك » تنتقل بطريق الوراثة . وقد تكون الجمهورية أو الملكية فى بلاد موحدة كانجلترا وفرنسا وإيطاليا ، أو فى بلاد متحدة أى مؤلفة من عدة ولايات مستقلة فى داخليتها ، كما فى ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا .

ويقترن النظام النيابى بعدة قواعد هامة : التصويت العام الذى هو أساس الديمقراطية الصحيحة ، والتعليم العام والخدمة العسكرية الاجبارية ، فالتصويت العام الذى يتمتع به كل فرد يجعل من الضرورى أن يزود ذلك الفرد بتعليم كاف لتأدية واجبه السياسى على وجه أتم ، ويقابل هذه الحقوق واجب مقدس هو واجب الخدمة العسكرية والدفاع عن الارث المشترك — الوطن .

وقد كان المتبع فى بادئ الأمر أن يقتصر حق التصويت على طبقة ممتازة من أصحاب الثروة الذين يدفعون للحكومة قدراً من الضرائب ، ولكن هذا النظام تحول تدريجاً إبان القرن التاسع عشر إلى نظام التصويت العام لمن بلغوا سناً لا يقل عن الواحدة والعشرين ، ومن توافرت لديهم الكفاية اللازمة لاستعمال حق الانتخاب كأن يكونوا على معرفة تامة

(١) يتحول النظام النيابى تدريجاً فى بعض البلاد إلى حكم الشعب بطريقة مباشرة فلا يقتصر الأمر على سن دستور وانتخاب نواب يصدرون القوانين بل إن بعض القوانين تعرض على الشعب لاقرارها بعد مصادقة المجلسين عليها ، وهذا النظام يتبع الآن فى سويسرا ؛ وفى كثير من الأمم الحديثة كاستراليا وغيرها .

بالقراءة والكتابة . على أن التصويت العام بمعناه الصحيح لم يكتمل بعد ، فقد حرمت النساء حق الاشتراك مع الرجال فى تأدية هذا الواجب ، ولو أن بعض الممالك أخذت فى تدارك هذا النقص منذ نهاية القرن التاسع عشر كما يشاهد فى السويد وأستراليا وزيلندا وانجلترا . ولا ريب أن التصويت العام يعتبر مبدأ من أهم المبادئ الحديثة لأنه يقرر المساواة السياسية بين الرعايا ، ويحقق سيادة الأمة بطريقة عملية .

أما التعليم العام الذى أصبح من لوازم الحكم النيابى ، فقد عنيت به الحكومات النيابية إلى حد أن تحملت نفقات التعليم الالزامى بأكمله ، لما كانت الأجور التى يدفعها الآباء لتعليم أبنائهم عقبة كبرى فى سبيل اتمام هذا الواجب . وإلى جانب هذه المزايا التى يتمتع بها الأفراد فرضت الخدمة العسكرية على كافة الأهالى على السواء ، ولذا فان نظام الجنود المستأجرة ونظام البدل النقدى قد تلاشى تدريجاً فى القرن التاسع عشر ، وحلت محله الخدمة الاجبارية الأهلية ، لا سيما حين اشتدت الأزمات السياسية وتصادمت المصالح واضطرت الحكومات أن تعبئ الشعب بأكمله دفعاً للمخاطر التى تهدده ، غير أن انجلترا وحدها بقيت إلى عام ١٩١٤ تعتمد على نظام التطوع أو الخدمة الاختيارية .

النظام الرأسمالى والاشتراكية :

إذا كانت المساواة السياسية قد سادت فى ظل الديموقراطيات الحديثة فانه لم يتسن تعميم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، لا سيما بعد حركة التقدم الصناعى فى القرن التاسع عشر ، وظهور طبقتين جديدتين فى المجتمع وهما : أرستقراطية المال التى تتمتع بربح طائل ، وطبقة العمال التى تتأثر بحالة العرض والطلب وما يطرأ على الصناعة من رواج أو كساد ، ولذا كانت أكثر الطبقات تعرضاً لأزمات الضنك والبؤس .

النظام الرأسمالى :

وقد نشأ النظام الرأسمالى الحاضر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بتأثير المبادئ التى أذاعها الاقتصاديون فى القرن الثامن عشر ، والتقدم الصناعى الذى ظهر فى القرن التاسع عشر ، فالاقتصاديون دعوا إلى إطلاق حرية الصناعة والتجارة وإلغاء النقابات التى كانت تقيدها وتحدد دائرة نشاطها ، أما التقدم الصناعى فقد أدى إلى تجمع وسائل الانتاج فى أيدى عدد قليل من الممولين الذين يستطيعون شراء الآلات وتحمل المزاحمة التجارية ، فانتهزوا هذه

الفرصة لارهاق العمال وتخفيض أجورهم ، حتى أصبح مما تضرب به الأمثال أن فى بلاد الرخاء وتدفق الثروة يعانى الفريق الأكبر من الشعب سوء العيش وعدم توافر وسائل الصحة والأمن .

الاشتراكية :

وإذا كانت الحكومة قد نفضت يدها من الشؤون الصناعية اعتماداً على مبدأ الحرية السائد فى ذلك العهد ، فقد نشأت المبادئ الاشتراكية التى عارضت مبادئ الاقتصاديين فى الحرية ، ونسبت إليها انحطاط الانتاج وسوء التدبير والفوضى الناشبة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها نقدت نظام الرأسمالية الذى يعطى الغنم كله لطائفة قليلة من الناس ويترك الملايين من الصناع فى حالة شديدة من البؤس والفقر المدقع ، ولذا أجمع الاشتراكيون على وجوب إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية ، ووضع حد لارهاق العمال واستعباد الانسان لأخيه الانسان ؛ غير أن هؤلاء الاشتراكيين لم يجمعوا رأيهم على خطة معينة لقلب النظام القديم ، ولم يضعوا صورة كاملة لما يجب أن يكون عليه النظام الجديد .

ويمثل المبادئ الاشتراكية فى فاتحة القرن التاسع عشر « سان سيمون » الفرنسى (١٧٦٠ — ١٨٢٥) و « روبرت أوين » الانجليزى (١٧٧١ — ١٨٥٨) ، ويمثل أولهما جماعة الاشتراكيين الخياليين الذين لا تقوم تعاليمهم على مبادئ عملية وإنما تصطبغ بصبغة شعرية دينية ، فهو يذهب إلى أنه لاسبيل إلى إسعاد الانسانية إلا باستثمار موارد الطبيعة وتوزيعها بطريقة عادلة ، وذلك بأن يتولى إدارة الحكومة المفكرون والعلماء والعمال حتى يسير الاحياء الأدبى بجانب الاحياء الاقتصادى . أما روبرت أوين فقد اقترح تنظيم الحياة الاجتماعية على قاعدة إلغاء النظام الرأسمالى وتنظيم الصناعة والزراعة والتجارة على قاعدة التعاون ، ولذا يعتبر زعيم الحركة التعاونية التى امتدت تدريجاً حتى اتخذت تلك الأهمية المعروفة إلى الآن .

وفى العصر التالى تحولت الاشتراكية إلى مبادئ عملية وكان يقودها لويس بلان فى فرنسا وكارل ماركس فى ألمانيا . أما لويس بلان (١٨١٢ — ١٨٨٢) فقد بسط فى كتابه « نظام العمل » خطة عملية لاشتراكية تعضدها الحكومة فقال : إن لكل إنسان الحق فى العمل ، وإن من واجب المجتمع أن يهئ أسباب هذا العمل أو من واجب الحكومة التى تمثل المجتمع أن تهب العمال المال اللازم لتأسيس مصانع أهلية يجنى منها العامل فوق أجره

نصيباً من الأرباح . أما كارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) فقد دعا إلى امتلاك الأمة لموارد الثروة (Collectivism) ولذا كان مذهبه أكثر المذاهب انتشاراً الآن ، لأنه مذهب لا يقوم على قواعد نظرية ولا يعمل لتحقيق آمال خيالية ، وإنما يقوم على قواعد عملية يعتبرها الكثيرون نتيجة منطقية للتطور الاقتصادى . أما الخطة التى دعا إليها العمال لتحقيق هذا المذهب فهى خطة التضامن والعمل لاستلام أزمة الحكومة كخطوة أولى فى سبيل تحقيق الغرض الأعظم وهو ملكية الأمة لوسائل الانتاج والتصريف من أراض ومناجم ومصانع وسكك حديدية ومصارف الخ ، حتى ينعدم النظام الرأسمالى وتوزع الأرباح طبق ما يعمله كل عامل . وقد انتشرت المبادئ الاشتراكية تدريجاً بين العمال ولا سيما فى فرنسا وألمانيا وانجلترا والروسيا ، غير أنها لم تنجح بعد فى قلب النظام الاقتصادى الحاضر ، ولو أنها نجحت بعض الشئ فى تعديله ، وذلك بانشاء نقابات للعمال وتشجيع التشريع الاشتراكى لمصلحة العمال .

النقابات :

والغرض من نقابات العمال استخدام قوة المجموع لمصلحة الفرد ، وإرغام أصحاب الأعمال على تقدير مصالح العمال . ويطلق على هذه النقابات فى فرنسا إسم (Syndicats) ، وفى انجلترا إسم (Trades - Unions) ، وقد قاوم أصحاب الأعمال تأسيس هذه النقابات عهداً طويلاً ، ولكنها اتخذت فى النهاية صبغة قانونية ، فأثرت تأثيراً محسوساً فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء بتقصير ساعات العمل أم بزيادة الأجور وتنظيم توزيع العمال الخ ؛ على أن العمال لا يقفون عند إنشاء نقابات لمناهضة أصحاب الأعمال بل نراهم ينشئون نقابات تعاونية على مبادئ أوين للانتاج والاستهلاك لمصلحة العمال ، وقد نجحوا فى النوع الأول نجاحاً عظيما ، فى حين أن نجاح الثانى ما زال محدوداً بالنظر إلى مزاحمة المصانع الكبرى .

التشريع الاشتراكى :

أما التشريع الاشتراكى فقد نشأ نتيجة لمساوئ النظام الرأسمالى ، والمقاومة العنيفة التى قامت بها نقابات العمال ، فاضطرت الحكومة إلى العدول عن مبدأ عدم التدخل ، وأصدرت مايعرف بالتشريع الاشتراكى ، وهو تشريع غايته تحسين حالة العمال بطريق القانون حتى يستغنوا بهذا العمل التشريعى عن العمل المباشر . لذا صدرت قوانين حماية النساء والأطفال من إرهاق الممولين ، وتحديد ساعات العمل للعمال ، وتخويلهم حق الاعتصاب ، وحق إنشاء النقابات ،

والتعويض عما يصيبهم من الضرر أثناء العمل ، وتقديم المعاش الكافى لسد عوزهم عند التقاعد ، هذا فضلا عن تنظيم التحكيم فى كل ما ينشأ من الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال . وبفضل هذه الوسائل — النقابات والتشريع — تحسنت حالة العمال تحسناً مطرداً ، ولو أن التفاوت الإجتماعى العظيم بين الطبقات ما زال يوقد نار العداوة والبغضاء فى القلوب ، ويزيد انتشار الحركة الاشتراكية فى أركان العالم المتحضر .

الحركة الفكرية :

كان النصف الأول من القرن التاسع عشر عهد نشاط عظيم سواء أكان فى الأدب أم فى الفنون أم فى العلوم . وكان حامل لواء الحركة الأدبية جماعة الرومانتيك (Romantiques) الذين خرجوا على حركة الكلاسيك (الأدب القديم) السائد فى عصرهم ، وضربوا بسهم جديد فى ميدان الأدب ، ففى القرن الثامن عشر كانت الأدبيات أرستقراطية فى مبناها ومعناها فلا تتنزل إلى الحياة الوضيعة ، ولا تستخدم إلا العبارات الضخمة ، متأثرة فى ذلك بروح الأدب القديم المسيطر على العقول فى ذلك العصر حتى نشأ من ثم إسم (Neoclassiques) الذى أطلق على ذلك الاحياء .

أما فى العهد الحديث فقد خلعت الأدبيات عنها رداء الارستقراطية المصطنعة ، وجعلت تعنى بكل مظاهر الحياة وتصور كل ناحية منها ، هذا إلى أنها تخلت عن موارد الآداب القديمة ، واتجهت صوب مورد آخر ألبسها حلة جديدة وهو أدبيات شكسبير وشلر ، فضلا عن العناية بالقصص والنوادر التاريخية والاختبارات الذاتية للانسان . أما المؤرخون فقد خرجوا على النظام القديم الذى جعل الكتابة التاريخية تقتصر على سرد الوقائع والتواريخ بغير تحليل أو ربط أو رجوع إلى الوثائق التاريخية أو الاهتمام بأى مظهر فى حياة الدولة غير مظهر الملك وما يحيط به من الجاه والعظمة ، وجعلوا يهتمون بالحياة بأوسع معناها ، والبيئة التاريخية بكل محتوياتها .

أما الفنون التى تأثرت فى القرن الثامن عشر بالنماذج القديمة — مثلها فى ذلك مثل الأدبيات — سواء أكان فى التصوير أم فى النقش أم فى البناء ، فقد تخلصت من تلك القيود وسارت فى طريق المذهب الحديث ، مذهب الحقيقة المطلقة من كل قيد ، بمعنى أن المصورين والنقاشين كانوا يصورون الأشياء على حقيقتها ، على مثال ما كان يفعله أهل الفن فى العصور الوسطى ، مع شدة العناية بالألوان ، وكانت موضوعاتهم مقتطفة من

التاريخ الحديث أو من مؤلفات الكتاب الحديثين أمثال دنتى وشكسبير . وفى هذا العهد أيضاً ارتقت الموسيقى ارتقاء عظيما تبعاً لارتقاء التمثيل وازدياد الآلات الموسيقية وانتشارها بين طبقات الشعب .

وإذا كانت الآداب والفنون قد تغيرت تغيراً خطيراً فى هذا العهد فانها لم تنهض نهضة العلوم التى أثرت تأثيراً كبيراً فى حياة العالم وفى كل ما يقترن بالذهن من وسائل الحياة الحديثة . ولعل أكبر أسباب هذا التقدم المدهش تخصص العلماء فى فروع معينة من العلوم على خلاف ماوقع فى القرون السابقة ، فضلاً عن ازدياد عددهم وانقطاعهم للبحث وخدمة العلم ، ودوام اتصالهم بواسطة المجلات والصحف وغيرها من الوسائل التى زادت التآلف والارتباط فى سبيل الوقوف على كنه أسرار الطبيعة ، هذا إلى أن الحكومات قد عملت على تشجيع النهضة العلمية باعتبارها عاملاًهاماً من عوامل المدنية ، وأداة خطيرة فى الكفاح المستعر بين الدول ، كما أن أصحاب الصناعات المختلفة جادوا بكل سخاء فى سبيل تقدم البحث العلمى ورقى العلوم الحديثة مما ساعد بلا ريب على بلوغ الصناعة تلك المنزلة الرفيعة التى بلغتها .

ويعد فى طليعة الحركة الأدبية فى فرنسا شاتو بريان وفكتور هوجو والفرد دى فينى ولامرتين والفرد دى موسيه فى النثر والشعر ، وجورج ساند وبلزاك فى تأليف القصص ، وأوجست تييرى وميشليه فى التاريخ . أما فى الفنون فقد كان يمثل النهضة الحديثة جيريكويلت ودلاكروا ، فى حين كان يمثل المدرسة القديمة دافيد وانجر . وكان أكبر علماء ذلك العصر من الرياضيين لاجرانج وموبج ولابلاس ، ومن الكيمائيين جاى لوساك ، ومن علماء الطبيعة لامارك وسنت هلير وكوفيير . وقد كانت النهضة الفكرية خارج فرنسا لا سيما فى انجلترا وألمانيا لاتقل عنها أهمية . أما انجلترا فقد كان يمثلها فى الشعر بيرون ، وفى التاريخ ماكولى ، وفى القصص والترسكوت ودكنز ، وفى العلوم الفلكية هرشل ، والعلوم الطبيعية فرادى ، والكيمائية والتون ودافى . أما فى ألمانيا فكان يمثل الحركة الفكرية شلر وجيته فى الأدب ، ونخت وهيجل فى الفلسفة ، وأهلاند وهنرى هين فى الشعر ، وبيتهوفن فى الموسيقى ، وهذه الأسماء تدل وحدها على الثروة الأدبية والعلمية التى برزت للعالم فى فاتحة هذا القرن ، بحيث أصبح هذا العهد يعتبر عهد تقدم مجيد فى تاريخ المدنية الحديثة .

أما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فقد نشأت حركة الواقعيين (Realists) التى تعتبر احتجاجا قائما على رجال مدرسة الرومانتيك الذين أطلقوا العنان لأنفسهم فى تصوير خيالهم ومؤثراتهم الذاتية بدلاً من تصوير الحقيقة الواقعة بكل دقة ، فبدلاً من أن ينصرف

الكاتب أو المصور إلى بسط آرائه أو تصوير إحساساته ، ترى الواقعيين يذهبون إلى أن أرفع آيات الكتابة والفن ما كان علمياً ومتجرداً عن العامل الذاتى . ولا ريب أن هذا الانقلاب يرجع إلى تقدم العلوم ومناهج البحث فى هذا العهد ، فكما أن العلماء عنوا بحقائق الطبيعة كذلك عنى الكتاب والفنانون بحقائق المجتمع ؛ على أن الكتاب انقسموا حيال ذلك إلى قسمين : قسم يعمل للأدب من أجل الأدب ، وآخرون يتخذون الأدب وسيلة لاغاية . فبينما يعمل بعضهم لتصوير الحياة كيفما كانت من غير تعليق ، يذهب الآخرون إلى تصوير الحياة والطبيعة بغرض ترقية النوع الانسانى أدبياً وماديا . بل إن هذا الاختلاف ينصرف أيضاً إلى الأسلوب . فاتباع المبدأ الأول يذهبون إلى تزويق الألفاظ وتنميقها حتى تقع موقعاً حسناً على السمع ، فى حين أن الآخرين يجعلون الأسلوب وسيلة لبث مبادئهم فحسب .

ولعل أكبر مايميز هذه الحركة الجديدة تقدم الكتابة الروائية والمسرحية ، فقد أخذت الروايات تعنى بتصوير أحوال المجتمع على حقيقته حتى لقد أصبحت وثائق تاريخية يعتد بها ، ويلازمها فى ذلك المسرح الذى أصبح يمثل الانتاج الأدبى ووجهته الواقعية أحسن تمثيل . وأما الكتابة التاريخية فقد تطورت أيضاً تطوراً خطيراً ، فبينما نرى المؤرخين فى عهد الرومانتيك يخلطون بالوقائع التاريخية شيئاً كثيراً من خيالهم حتى يقدموا للقارئ صورة واضحة ، نرى المؤرخ فى هذا العهد يعمد إلى كتابة الحقائق على منهج علمى بحت ، وبدلاً من أن ينزع إلى الخيال لايضاح الحقائق تراه يرجع إلى الوثائق لابراز صورة واضحة عن عهد من العهود . وأما الفلسفة فقد امتازت بالاتصال التام بالعلوم ، واتباع الأساليب القائمة على الملاحظة والاستنتاج ، والاهتمام بدراسة علم النفس ، ولعل أكبر ما يلفت النظر فى هذا العصر هو ارتقاء الصحافة وانتشارها حتى أصبحت ذات أثر فعال فى تكوين الرأى بل وفى توجيه السياسة الداخلية والخارجية للحكومات .

ولقد تأثرت الفنون كذلك بمذهب الواقعيين لا سيما التصوير ، فنرى هذا الفن فى عهده الجديد يستند على الملاحظة لاعلى الخيال ولا يأنف من تصوير أحقر المناظر كما يصور أرقاها ، أى أن الفن أصبح فناً ديموقراطياً بالمعنى الصحيح ، على أن الفن الكلاسيكى والفن الرومانتيكى لم ينعدما فى هذا العصر بل استمرا معه جنباً إلى جنب .

وقد كان أهم من يمثل الحركة الأدبية فى فرنسا من الكتاب فى هذا العصر « لا كونت دى ليل وهيريديا وبردوم » ، ومن الروائيين فلوبير وزولا ، ومن كتاب الدراما دوماس الأصغر ، ومن المؤرخين تين ورينان . أما التصوير فيتمثل فى كوربيه وبيليت وكاربير . وفى

ألمانيا تمتاز الحركة بجماعة المؤرخين ونخص بالذكر منهم تريتشكه وموسن ولامبرخت ، ومن الفلاسفة شوبنهاور ونيتشه ، ومن الموسيقيين واجنر ؛ وأما فى انجلترا فتتخذ الحركة الأدبية صبغة نفعية واجتماعية ، ويبلغ التصوير شأواً بعيداً من الكمال . وقد كان أكبر من نشأ من الكتاب جون رسكن ، ومن الشعراء تنيسن وبروننج ، ومن الروائيين مريدث ودكنز وكبلنج وولز ، ومن الفلاسفة داروين وهربرت سبنسر ، ومن المصورين روستى وهنت .

وأما العلوم فقد تقدمت فى هذا العهد تقدماً يفوق كل ما علق عليها من الآمال . ولعل أكبر مظاهر هذا التقدم استمرار التخصص ، لأن المعلومات اتسعت إلى حد جعل الالمام بها كلها متعذراً على رجل واحد . كذلك ازداد تطبيق الاستكشافات العلمية حتى تقدمت الصناعة تبعاً لهذا التقدم العلمى ، كما ازداد الاتصال بين العلوم المختلفة ومعاونة بعضها للبعض الآخر . فالعلوم الرياضية أصبحت أداة قوية للعلوم الفلكية والآلية (الميكانيكية) وغيرها ، والعلوم الطبيعية ساعدت على تكوين الخبيرين فى كل الآلات والصناعات والاختصاصيين فى كل العلوم ، وهى تمتاز بالاستكشافات الخطيرة التى تمت فى فرعى الحرارة والكهرباء على وجه أخص ، فى حين أن العلوم الكيمائية أصبحت عاملا هاماً من عوامل الصناعة الحديثة ، فضلا عما أحدثته من التأثير الكبير فى تقدم العلوم الطبية وغيرها . ويطرد هذا التقدم فى علمى الحيوان والنبات اللذين أصبحا يقومان على تشابه ظواهر الحياة فى كليهما ، كما أنه يطرد فى علم البكتريا الذى قصد إلى دراسة حياة الميكروب والوسائل المقاومة له كما فعل باستور . وبالجملة سارت العلوم شوطاً بعيداً فى سبيل التقدم القائم على تصحيح مناهج البحث وجعلها تستند على أساس الملاحظة والاستنتاج ، حتى تناول التقدم كافة العلوم من غير استثناء مما يجعل للقرن التاسع عشر صبغة خاصة يمتاز بها عن كل ما تقدمه من القرون .

الباب التاسع

الحـــرب العظمى

الفصل الأول

مقـــــدمات الحرب

(من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩١٤)

التطور الحديث :

شاهدت الفترة التى انقضت بين حرب السبعين والحرب العظمى تطوراً هائلاً فى شؤون العـالم . فمناطق الأرض التى كانت لا تزال سراً مجهولاً كشفت من القطب إلى القطب ، كما أن أسرار الطبيعة التى كانت لغزاً لا يحل ، أخذت تنجلى عاماً بعد عام ، وتعددت الروابط المادية والأدبية بين أمم الأرض ، حتى لم تعد أمة فى عزلة عن سواها ، واشتركت الشعوب فى كثير من الأفكار والعقائد حتى أصبحت المدنية عامة بين دول العالم ، وانتشرت المبادئ الديمقراطية فى الشرق ، وتقدمت فى الغرب تقدماً مطرداً فى سبيل استقصاء آراء الشعب الحقيقية وآراء كل الطبقات (من غير استثناء النساء) ؛ هذا إلى انتشار مبادئ المساواة فى الحقوق السياسية ، وازدياد الرغبة فى المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، إما بطريق العمل المباشر وإما بطريق التشريع . وفى هذا العهد أيضاً استخدمت أغلب الحكومات نفوذها لتحقيق أعلى رغائب المدنية ، وهى العناية بالمعدم والضعيف ، وانتصرت مبادئ التسامح الدينى انتصاراً عظيما ، ولو أن مبادئ التسامح الجنسى ما زالت مبادئ نظرية ؛ فاضطهاد اليهود اشتد اشتداداً عظيما فى السنوات الأخيرة فى شرقى أوربا ، حتى ازدادت المهاجرة إلى أمريكا وفلسطين ، وقس على هذا اضطهاد الشعوب الغربية للسود والهنود وكافة

الشعوب الصفراء ، وهو اضطهاد مبنى على تقاليد قديمة وعوامل اقتصادية عديدة . على أن أعظم مظاهر هذا العهد هو الرقى الاقتصادى الذى شمل أركان العالم وقوى روح التنافس بين الأمم ، وزج بها فى ميدان التسليح والمحالفات فالحرب العالمية الهائلة التى دكت جوانب الحضارة .

الحالة الدولية :

كانت الفترة التى انقضت بين حرب السبعين والحرب العظمى فترة سلم ، ولكنه سلم مسلح ينوء بأعباء الحرب ومتاعبها ، ويتعثر فى المحالفات التى مهدت الطريق لها ، وأهم هذه المحالفات :

(١) التحالف الودى الذى عقد بين ألمانيا والنمسا والروسيا فى عام ١٨٧٢

(٢) التحالف الثنائى الذى أبرم بين ألمانيا والنمسا فى عام ١٨٧٩ ثم أطلق عليه اسم التحالف الثلاثى بعد اتفاق إيطاليا معهما فى عام ١٨٨٢

(٣) التحالف الفرنسى الروسى (١٨٩١ — ١٨٩٢) والوفاق الودى بين انجلترا وفرنسا (١٩٠٤ — ١٩٠٥) ثم الوفاق الثلاثى الذى تم بعد تقارب انجلترا والروسيا (١٩٠٧ — ١٩٠٨) .

وقد كان العامل الأول فى التحالف الثلاثى رغبة بسمارك فى عزل فرنسا وتوطيد البناء الذى شاده بالدم والحديد ، فى حين أن الوفاق الثلاثى كان يرمى إلى تقييد مطامع ألمانيا الجديدة وإعادة التوازن الدولى فى أوربا . على أن ازدياد المنافسة الاقتصادية بين الدول والرغبة فى التوسع والاستعمار قوّى أواصر المحالفات ودفع الدول إلى العناية بالتسليح .

السلم المسلح :

يعتبر السلم المسلح إحدى نتائج معاهدة فرنكفورت التى انتزعت بعض مقاطعات فرنسا وكدرت العلاقات بينها وبين ألمانيا ، لذا أخذت ألمانيا تجد فى التسلح خوفاً من أن تثأر منها فرنسا ، بينما كانت أغلب الدول العظمى تحذو حذوها حتى لا تكون فى المستقبل خطراً عليها . ومن ثم ازدادت الأعباء العسكرية ونفقاتها ازدياداً عظيما ، لا سيما وقد اضطرت الدول إزاء التقدم العلمى المطرد أن تغير معداتها بين حين وآخر حتى تصل إلى أقصى ما يستطاع من الدقة والاتقان .

وقد نشأ عن هذا الاستعداد الحربى حالة خطيرة فى العلاقات الدولية ، فقد أصبح مبدأ القوة هو السائد بين الدول ، وأصبح التهديد بالحرب من أقوى العوامل فى السياسة الدولية . لذلك تنافست الدول تنافساً عظيما فى التفوق على بعضها البعض ، وتوترت العلاقات بينها إلى درجة كانت تكفى وحدها لاطلاق عنان الحرب . ولما كانت بعض الدول لا سيما ألمانيا قد اتبعت مبدأ التجنيد العام ، ووضع كافة موارد البلاد تحت تصرف رجال الحرب وقت الحاجة ، فقد كانت الحرب المقبلة تنذر بأكبر النكبات والكوارث للأمم التى تشترك فيها .

بيد أن تأثير التسليح لم يتناول العلاقات السياسية فحسب ، بل تناول كذلك أحوال الأمم الاجتماعية والاقتصادية ، فقد نشأ عن التعليم العسكرى وما ينطوى عليه من الخضوع المطلق لارادة الزعماء أن تضاءلت شخصية الأفراد ، كما كانت الحال فى ألمانيا ، وطبع الشعب بأسره بطابع الخضوع والاستسلام ، كذلك دلت التجربة على أن الشبان الذين يقضون شطراً من عمرهم تحت لواء الجيش يأبون العودة فى كثير من الأحوال إلى حالة الهدوء الذى نشأوا فيه بين القرى مما أضر بالزراعة ومواردها،وساعد على إزدياد ذلك السيل الجارف سيل المهاجرة من ريف البلاد إلى مدنها ، ومن جهة أخرى اقتضت حالة التسليح وما تكلفه من المال إهمال واجبات كبرى من واجبات الحكومة لا سيما واجب العناية بالطبقة الفقيرة من الشعب ، كما أن المرافق الاقتصادية والاجتماعية تأثرت تأثراً عظيما ، فقد قلت الأيدى العاملة فى المصانع والمتاجر ، وقصر أجل التعليم بأنواعه ، وعطل التطور الأخلاقى المنشود فى الأفراد والجماعات .

نشأة المحالفات :

التحالف الودى بين ألمانيا والنمسا والروسيا : لم يقتصر الأمر على استعداد الدول للحرب كل فى دائرتها ، بل تعدى ذلك إلى ارتباطها جماعات جماعات مما كان ينذر باشتعال أوربا بأسرها إذا ماوقعت الحرب . فألمانيا التى خرجت منتصرة من حرب السبعين ولها من القوة مالم يكن لغيرها كانت تخشى مع ذلك انتقام فرنسا وتضامن الدول ضدها،على نحو مافعلت إزاء شارل الخامس ولويس الرابع عشر ونابليون ، لذلك سعى بسمارك سعياً حثيثاً حتى اقترب من النمسا التى جاملها مجاملة عظيمة بعد سادوا توقعاً للحاجة إليها فى المستقبل ، كما أنه عقد أواصر الصداقة مع الروسيا التى كان لحيادها فى الحروب الأوربية أكبر أثر فى تكوين الدولة

الألمانية . ومن ثم نشأ الوفاق الثلاثى بين الأباطرة سنة ١٨٧٢ وتمت عزلة فرنسا ، واستطاع بسمارك أن يعلن أن الدولة الألمانية الجديدة هى دعامة السلم فى أوربا .

التحالف الثلاثى :

على أن هذا الوفاق الذى تم بين الأباطرة لم يعمر طويلاً ، فقد كانت ألمانيا إحدى الدول التى وقفت فى وجه الروسيا سنة ١٨٧٨ وأرغمتها على أن تقبل تحكيمها فى مؤتمر برلين غداة انتصارها على تركيا . كما أنها أرغمتها فى هذا المؤتمر على قبول مشيئة الدول وتضحية مصالحها السلافية فى حين أنها عززت مطالب النمسا وأيدت مطامعها فى البلقان ، ولذا انسحبت حكومة القيصر من الوفاق تدريجاً ، واضطرت ألمانيا إلى الاسراع فى عقد ارتباط دولى جديد بينها وبين النمسا عام ١٨٧٩ على قاعدة المعونة المطلقة المتبادلة حتى تأمنا الخطر الذى كان يهددهما من قبل الروسيا وفرنسا .

ولم يلبث التحالف الثنائى أن تحول إلى تحالف ثلاثى حينما انضمت إليه إيطاليا فى سنة ١٨٨٢ وترجع نشأة هـذا التحالف إلى أن فرنسا أعلنت حمايتها على تونس فى سنة ١٨٨١ وطفقت تعمل للاستيلاء على بلاد أفريقية الشمالية بأكملها ، فى حين أن إيطاليا كانت تطمع فى تلك البلاد المواجهة لشواطئها ، كما كانت تئن من وطأة أزمات اقتصادية شديدة ألمت بها على أثر الوحدة ، فخيل إليها أن فى هذا التحالف تفريجاً لمتاعبها ، غير أن هذا التحالف كان يشوبه من بادئ الأمر ماانطوت عليه قلوب الايطاليين والنمساويين من الأحقاد ، بحيث لو لم تجعل ألمانيا تحالف إيطاليا مع النمسا شرطاً أساسياً لتحالفها معها لما أمكن عقد هذا التحالف ولما قبله الرأى العام بتاتاً . والواقع أن مصالح النمسا وإيطاليا تناقضت تناقضاً عظيما سواء أكان ذلك فى شبه جزيرة البلقان أم فى شرقى البحر الأبيض والأراضى الايطالية الباقية فى حوزة النمسا . ومما زاد فى ضعف التحالف الثلاثى أن ألمانيا التى كثيراً ماقربت شقة الخلاف بين حليفتيها ساعدت تركيا فى حربها مع إيطاليا سنة ١٩١١ رغبة فى الابقاء على صداقة تركيا التى فتحت أبوابها للألمانيين ، وهيأت لهم الطريق لتحقيق آمالهم فى الشرق ، هذا كله أدى إلى زعزعة القواعد التى كانت تربط إيطاليا بحليفتيها حتى أصبح لا يعتمد عليها كثيراً إذا ماهبت العاصفة .

المحالفة الفرنسية الروسية :

كان اتفاق فرنسا والروسيا أمراً تقتضيه مصلحة الفريقين بعد أن أصبحت ألمانيا عقب حرب السبعين أقوى دولة فى أوربا ، غير أن بسمارك نجح بدهائه الغريب فى تأجيل هذا التحالف عشرين سنة متوالية ، فقد اتفق مع الروسيا اتفاقا وديا بادئ الأمر كما رأينا ، ثم أقام يعبث بها ويضللها عن مصالحها الحقيقية حتى بعد أن ظهرت نواياه فى مؤتمر برلين ، فنراه فى سنة ١٨٨١ وفى سنة ١٨٨٤ وفى سنة ١٨٨٧ يعقد مع القيصر اسكندر الثالث اتفاقات أساسها تبادل الضمان بينهما ، وهذا كله بعد أن تبين اتجاه السياسة الألمانية ووقوفها فى وجه الجامعة السلافية ، والانتصار لمطامع النمسا فى البلقان ، إلا أن سقوط بسمارك فى عام ١٨٩٠ غـيّر الموقف الدولى تغييراً كبيراً ، فقد حرمت ألمانيا من خدمات ذلك السياسى العظيم الذى دافع عن مصالحها بعزم وجد ، واستطاعت فرنسا والروسيا أن تتقاربا بعد طول عهد الانفصال ؛ وقد كان أكبر عامل فى هذا التقارب تعرض مصالح الروسيا للخطر ، وحاجتها الشديدة إلى المال لتنمية صناعتها الناشئة ، فى حين أن عزلة فرنسا وحاجتها إلى المعونة فى وسط هذا المحيط الأوربى المضطرب حفزتها إلى التقارب من الروسيا ، معتمدة فى ذلك على التصدع الذى أصاب التحالف الثلاثى من جراء تنازع الأغراض والمصالح ، فعقدت مع الروسيا فى أغسطس سنة ١٨٩١ محالفة سياسية ، وأعقبها فى العام التالى اتفاق حربى أساسه الدفاع عن مصالحهما ضد ألمانيا وحلفائها ؛ على أن هذه المعاهدة لم تؤثر تأثيراً محسوساً إلا منذ تولى ديلكاسيه قيادة السياسة الفرنسية سنة ١٨٩٨ ، فوجهها توجيهاً صريحاً نحو تطويق ألمانيا وتعديل التوازن الأوربى ، فأجابت ألمانيا على ذلك بتجديد التحالف الثلاثى سنة ١٨٩١ وسنة ١٩٠٢ ، وتعديل السياسة الألمانية على أساس ربط أوربا الوسطى فى اتحاد اقتصادى سياسى على نظام يطابق نظام الزولفرين ، وأن يمتد هذا الاتحاد من البلجيك وهولندا إلى ولايات البلقان .

الوفاق الودى :

على أن المحالفة الفرنسية الروسية لم تلبث أن ازدادت قوة ونفوذاً حين تقاربت انجلترا من الحليفتين تدريجاً على رغم تنازع المصالح واختلافها خلال هذا القرن . وقد كانت الشئون المصرية أهم عامل فى النزاع القائم بينها وبين فرنسا ، فبينما كانت انجلترا تعمل بمختلف

الوسائل على تثبيت قدمها فى وادى النيل كانت فرنسا تدأب على مقتضى سياستها طول هذا القرن على جلاء انجلترا عن هذه البلاد ،فاضطربت العلاقات بينهما لا سيما وقد وقفت انجلترا موقف المعارض لجهود فرنسا الاستعمارية فى آسيا وفى أفريقيا ، حيث يتمثل النزاع فى تقدم الجيوش المصرية بقيادة كتشنر إلى أعالى النيل ، وتقدم مارشاند قائد الجيوش الفرنسية من غرب أفريقيا إلى فاشوده ، فوقف الفريقان وجهاً لوجه فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ، ونشأت أزمة سياسية خطيرة اضطرت معها حكومة فرنسا نظراً إلى اضطراب حالتها الداخلية إلى إخلاء فاشوده وإلى تحديد مناطق النفوذ الفرنسى البريطانى فى السودان (ديسمبر سنة ١٨٩٨) .

غير أن انجلترا لم تلبث أن شعرت أن سياسة العزلة لا تلائم الحالة الأوربية التى تضطرب بالمحالفات والتسليح ، وأن الخطر الناشئ من سياسة ألمانيا وتقدمها الصناعى والحربى ونزعتها إلى الفتح والاستعمار والتسلط على أسواق العالم يعلو كثيراً فوق المصالح الاستعمارية التى باعدت بينها وبين فرنسا ، فأسرعت إلى التقرب إليها وتسوية خلافها معها ، وقد تم الاتفاق بين الدولتين على يد ديلكاسيه ولانسدون فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ وهو اتفاق يشمل تسوية المسائل المختلف عليها فى الأرض الجديدة « نيفوندلاند » ، وفى سيام ومدغشقر وهبرديس الجديدة ،كما يشمل تسوية المسائل المتعلقة بمصر ومراكش ، وعلى أساس اعتراف الدولتين بالحقوق المتبادلة لانجلترا فى مصر ولفرنسا فى مراكش ، على أن يعترف بحرية التجارة للفريقين فى هذه البلاد ، وبهذا تمت الحلقة الأولى من سلسلة الاتفاقات التى وطدت المحالفة الثنائية ودعمت أركانها .

الوفاق الثلاثى :

كانت مصالح انجلترا تتعارض مع مصالح الروسيا ، كما تعارضت مصالح فرنسا ، إذ اتخذت الروسيا فى نهاية القرن خطة التوسع فى آسيا وتهديد ممتلكات انجلترا ومواصلاتها فى الشرق ، فأغارت على الأقاليم المجاورة لأرمينيا ، وعززت نفوذها وسلطانها فى بلاد فارس ، وجعلت تتقدم فى التركستان وتبسط نفوذها بطريق سكة حديد سيبيريا فى الصين وما جاورها ،فتصادمت مصالح الروسيين بالمصالح البريطانية فى الشرق،حتى أصبح هذا التصادم ينذر فى نهاية القرن بوقوع أزمة كبرى .

بيد أن هذا النزاع لم يلبث أن خفت وطأته بتأثير الحرب الروسية اليابانية، التى اضطرت

الروسيا إلى تحويل نظرها عن الشرق وتركيز مطامعها مرة أخرى فى البلقان ، ذلك أن توغل الروسيا فى الشرق البعيد أدى إلى تصادمها بقوة اليابانيين الناشئة كما تصادمت بقوة البريطانيين ، فنراها تتدخل فى الحرب الصينية اليابانية سنة ١٨٩٥ وترغم اليابان على التخلى عن كل أسلابها ، ثم تعمل من جانبها على أن تحل محلها فى الصين ، فاستأجرت بورث أرثر وحولته إلى قاعدة حربية كبرى ، وأخذت تبسط نفوذها فى كوريا ومنشوريا ، مما أحفظ اليابانيين وحفزهم إلى اتخاذ المعدات لمقاومة المطامع الروسية ، وحينئذ طلبوا إلى الروسيا الجلاء فى موعد معين عن منشوريا ، ولما أخفقت المفاوضات السلمية هاجمت القوات اليابانية الأسطول الروسى المرابط فى ميناء بورث أرثر فى ليلة ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ ، ثم أنزلت جنودها فى كوريا وأخذت تتقدم لمقاتلة الروسيين وإقصائهم عن البلاد .

بدأ اليابانيون انتصاراتهم الحربية بالاستيلاء على بورث أرثر بعد حصار دام ستة شهور (٢ يناير سنة ١٩٠٥) ثم استأنفوا أعمالهم الحربية فى منشوريا فأنزلوا بالروسيين هزائم فادحة لم يشهدها العالم منذ سنة ١٨٧٠ ، وكان أكبر هذه الهزائم فى معركة مكدن التى اضطرت الروسيين إلى التقهقر عن منشوريا تاركين فى يد اليابانيين ٤٠٠٠٠ جندى من الأسرى ومقداراً عظيما من الذخائر ؛ ولما حاول الروسيون إنقاذ الموقف بأن أرسلوا أسطول بحر البلطيق إلى ميدان الحرب باغته الأميرال توجو اليابانى فى موقعة تسوشيما (٢٧ مايو سنة ١٩٠٥) وحطم الأسطول عن آخره ، فأسقط فى يد الروسيا ولم ينقذها من تحكم اليابان وإرهاقها بالشروط الباهظة سوى توسط الولايات المتحدة فى الصلح (معاهدة بورتسموث ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥) وبها اعترفت الروسيا بحق حماية اليابان لكوريا ، كما أنها نزلت لها عن ميناء بورث أرثر وجزء من جزيرة سخالين مع قبولها الجلاء نهائياً عن منشوريا .

على أن أهم نتائج هذه الحرب أنها خففت حدة النزاع القائم بين انجلترا والروسيا فى آسيا ، إذ أخذت الدولتان تتقاربان تحت ضغط ظروف الموقف الأوربى فسوى ما بينهما من خلاف ، لا سيما فى فارس حيث قسمت البلاد إلى منطقتى نفوذ إحداها شمالاً للروسيا والأخرى جنوباً لبريطانيا ، ونشأ من ثم الوفاق الثلاثى الذى أصبح يوازن التحالف الثلاثى فى الواقع لأنه وإن كانت سياسة انجلترا التقليدية تأبى عليها أن تشترك فى محالفات لا تنصرف إلى غرض ثابت معين ، فإنها لم تترك مع ذلك مجالا للشك فى أنها تقف إلى جانب أصدقائها إذا دعت الحالة إلى امتشاق الحسام .

توطد المحالفات الأوربية :

النزاع الاقتصادى : يرجع السبب فى عقد المحالفات الأوربية كما أشرنا من قبل إلى الرغبة فى إيجاد قوات متماثلة تعاون على تقرير السلم ، إلا أن فرجة الخلاف اتسعت تدريجاً على أثر التقدم الاقتصادى الخطير الذى عم أوربا فى هذا القرن . نعم ان الروابط الاقتصادية تعددت بين الدول وباتت الوحدة الاقتصادية الدولية قريبة الوقوع ، إلا أن المنافسة الاقتصادية فى أوربا وفى خارجها اتسعت تدريجاً حتى عمت كل سوق من أسواق العالم ، وكان أول مظاهر هذا التنافس السياسة التجارية التى اتبعتها الدول لترويج تجارتها ، فبينما كان بعضها يرى فى سياسة حرية التجارة خير وسيلة لتخفيض الأثمان وإنقاص تكاليف المعيشة ، وتشجيع التجارة الخارجية واستيراد الآلات والمواد الخام بطريق المبادلة ، كان يرى البعض الآخر فى حماية التجارة خير سياسة لتدعيم الصناعات الأهلية الناشئة حتى تستطيع أن تنمو وتقوى وتنافس غيرها فى أسواق العالم .

أما المظهر الثانى من مظاهر المنافسة الاقتصادية فهو اتجاه الأمم الصناعية الكبرى نحو الاستعمار وفتح أسواق جديدة فيما وراء البحار . وقد أطلق على هذا المظهر لقب « أمبريالزم » نظراً لما تضمنه من معنى السيادة والفتح ، وإليه يعزى ذلك الخلاف الخطير الذى وقع بين الدول فى كل قارة من قارات المعمورة . وربما كانت انجلترا أولى الدول التى اختطت سياسة أمبريالية صريحة فى عهد « يوسف تشمبرلن » الذى وضع سياسة الارتباط الاقتصادى بين انجلترا ومستعمراتها ضد كل منافسة أجنبية ، وجعل التوسع والاستعمار قاعدة من قواعد السياسة الانجليزية .

أما فى ألمانيا فقد كانت سياسة بسمارك تتجه إلى تثبيت قدم الأمبراطورية قبل كل شىء ، ولكن الشعب الألمانى لم يشأ أن يتئد فى السير كما شاء بسمارك ، بل جعل يعمل لتحقيق آمال عريضة على يد الامبراطور ولهلم الثانى ، الذى تمثلت فيه كل الأمانى التى انبعثت فى قلب هذا الشعب الفتى بعد تأسيس الاتحاد ، وارتقاء الصناعة وازدياد السكان زيادة تدعو إلى إيجاد مواطن جديدة للمهاجرة وتصريف التجارة .

ولقد عبر الشعب الألمانى عن رغباته بمظاهر شتى ، ففى سنة ١٨٨٥ أنشأ الدكتور « كارل بيترس » حزب الجامعة الجرمانية ووضع برنامجاً واسع الأطراف ينطوى على بناء أسطول ضخم ، وإعداد جيش قوى لفتح مستعمرات للمتاجر الألمانية والمهاجرين ، وإدماج

أوربا الوسطى بأسرها فى اتحاد اقتصادى سياسى يجمع ألمانيا والنمسا وسويسرا وهولندا وبلچيكا واسكنديناوه وبلاد البلقان ، فضلاً عن استثمار أراضى تركية آسيا وإنشاء مستعمرات فى جنوبى أفريقية وجنوبى أمريكا تستظل جميعاً بالراية الألمانية .

وقد وجدت ألمانيا الفتاة بين الكتاب والمفكرين الألمانيين من رفع سياسة الغزو والفتح إلى مرتبة العقائد والمبادئ الأزلية الثابتة ! فنيتشه ذهب إلى « أن الأرض إرث القوى ، والمستقبل للشعب المتفوق على الجميع ، وأن المسيحية بحضها على الرفق بالعاجز والضعيف لا تصلح لأن تعيش ، فان البقاء حق الأصلح والقوى وحده » . وإذا كان « نيتشه » عن غير قصد قد أوحى إلى الألمانيين رسالة السيطرة والسلطان ، فان « تريتشكه » قد جعل الدعوة صريحة مباشرة لا تحتمل التأويل . فقال : « ليس ذلك الشعب المتفوق إلا الشعب البروسى ، وقد بلغ تفوقه بطريق الحرب ، وبالحرب يجب أن يبلغ المركز الذى خلق له ، فان من أعظم الخطايا أن تتردد الأمم فى استخدام قوتها ، وإذا كان الغرض الصالح يبرر الحرب ، فأنا أقول إن الحرب الناجحة تبرر كل غرض ، ليست الحرب إلا سياسة فى أرفع مظاهرها ، إنها الدواء الهائل الناجع لشفاء أدواء العالم » ، وقد كشف « برناردى » عن نيات قومه بعبارة أوضح ، فقال : إن بريطانيا هى الحائل بين ألمانيا وبين عظمتها ، ودعا قومه إلى محاربتها لوصول ألمانيا إلى المكانة التى خلقت لها .

على أن برنامجاً كهذا واسع الآمال كبير الأغراض كان يستدعى نظاماً وقوة تتناسب مع ضخامته . فاندفعت ألمانيا إلى إنشاء جيش عظيم وأسطول لا يفوقه أسطول على سطح الماء ، وجعلت تعزز القواعد البحرية فى ولهمسهافن ، وكيل ، وهليجولند حتى أصبحت مضرب الأمثال فى المنعة والقوة ، فأجابت انجلترا والروسيا وفرنسا على ذلك بزيادة قواتها البرية والبحرية ، وكان هذا التسابق فى التسليح نذيراً سيئاً للمستقبل .

الدعوة إلى السلم (Pacifism) :

على أن هذا التنافس الحربى والسياسى الذى كان يهدد العالم بنكبات من شر ما شاهده التاريخ قد حرك فى كثير من الكتاب والمفكرين الشعور بالخطر الداهم ، فشنوا غارة شعواء على الروح الحربية التى كانت تدفع العالم إلى الهلاك ، ورسموا خطة للاحتفاظ بالسلم على قاعدة احترام القانون بين الدول . وهذه الخطة نادى بها ليون بورجوا فى أوربا ، والرئيس ولسن

فى أمريكا ، وكانت تتضمن إنشاء عصبة أمم تتولى الاحتفاظ بالسلم ومراعاة القانون بين الدول كما تفعل الحكومة بين رعاياها .

ومن جهة أخرى حاولت الاشتراكية الدولية أن تحتفظ بالسلم بطريقة عملية ، وهى اتفاق العمال فى أنحاء العالم على ألا يعاونوا فى إذكاء النار التى تعدها الحكومات وأن يقعدوا عن تقديم المعونه إذا ما نشبت الحرب ، إلا أن هذه الوحدة الدولية لم تستطع التغلب على عاطفة الوطنية المقدسة وإحلال العاطفة الدولية محلها . ففى ألمانيا أبى الديمقراطيون الاشتراكيون أن يسعوا فى تضحية أغلى المصالح الوطنية فى سبيل المصلحة الدولية العامة ، فى حين أن الاشتراكيين الفرنسيين اقتصروا على السعى لانشاء عصبة من الأمم تخضع الدول لأحكام القانون على مثل ما نادى به الكتاب والمفكرون ، معتمدين فى ذلك على قوة الرأى العام فى أوربا فضلاً عن قوة العمال المنظمة . وبالجملة سار الاشتراكيون فى أعمالهم على غير هدى تتقاذفهم الأغراض المختلفة والآراء المتعارضة ، ففشلت مؤتمراتهم فى الوصول إلى نتيجة حاسمة ، ولو أنها عززت الرغبة فى الاحتفاظ بالسلم واجتناب الحرب بقدر المستطاع .

مؤتمر لاهاى سنة ١٨٩٩ :

ولعل أول خطوة عملية فى طريق السلم ما اقترحه القيصر نقولا الثانى فى عام ١٨٩٨ . بشأن عقد مؤتمر دولى ينظر فى الوسائل التى تؤدى إلى تحديد السلاح وإيقاف المنافسة القاتلة التى كان يندفع فيها العالم . وقد عقد هذا المؤتمر فى مدينة لاهاى سنة ١٨٩٩ وحضره مندوبون عن ست وعشرين دولة ، ولكن آراء هؤلاء المندوبين تشعبت كثيرا فى بحث مسألة المسائل التى من أجلها عقد المؤتمر ، وهى مسألة تحديد المعدات الحربية ، ولم يستطيعوا فى النهاية الوصول إلى حل قاطع ، ولو أنهم نجحوا فى تعزيز السلم بعض الشىء بانشاء محكمة دولية للتحكيم فيما عساه أن يقع بين الدول من المشاكل ، ولكن لما كان هذا التحكيم اختيارياً فان هذه الأداة الجديدة لم تحقق الغرض المقصود .

مؤتمر لاهاى سنة ١٩٠٧ :

لذلك استأنف دعاة السلم جهادهم للوصول إلى اتفاق الدول فى شأن تحديد السلاح أو نزعه تماماً ، وكذلك قبول مبدأ التحكيم الجبرى فى كل الأحوال . وقد صادفت هذه الدعوة قبولا من كثير من الدول حتى أنها قبلت من تلقاء نفسها مبدأ التحكيم فى حل كثير من

مشاكلها . ولما ازدادت الرغبة فى تحسين العلاقات الدولية وقطع دابر الخلاف الذى قد يؤدى إلى حرب ، عقد مؤتمر جديد فى لاهاى سنة ١٩٠٧ لاعادة النظر فى مسألة التحكيم وجعلها مبدأ ثابتاً من مبادئ القانون الدولى ، وقد تقرر فعلا قبول مبدأ التحكيم الجبرى ، ولكنه قصر على الخلاف الذى يقع بين دولتين أو أكثر فى تفسير المعاهدات .

السلم فى خطر :

لهذا أخفقت الآمال فى تحقيق الوسائل المؤدية إلى تعزيز السلم ، وأصبح العالم مهدداً بوقوع الكارثة الكبرى ، فقد كان جو السياسة الأوربية متلبداً ، والخلاف مستحكم الحلقات بين الدول فى مسائل عدة : فهنالك مسألة الالزاس واللورين التى كانت جرحاً دامياً فى قلب كل وطنى فرنسى ، والنزاع الذى اشتدت وطأته بين ألمانيا وفرنسا على تحديد مناطق النفوذ فى شمال أفريقية وغيرها ، وكذلك الخلاف الذى وقع بين النمسا والصرب وبين الصرب وبلغاريا على البوسنة والهرسك ومقدونيا ، والخلاف الذى قام بين انجلترا وألمانيا على التنافس البحرى والتجارى ، وبين الروسيا والنمسا فى شأن السيطرة على البلقان ، فاشتد الحقد والبغضاء فى أنحاء أوروبا ، وتوترت العلاقات بين الدول ، واندفع العالم فى طريق محفوف بأعظم المخاطر والمكاره .

ولعل أول ما أنذر بقرب وقوع الصاعقة ما وقع من الخلاف فى سنة ١٩١١ على مسألة مراكش ، فقد كانت فرنسا تتطلع منذ أوائل القرن العشرين إلى بسط نفوذها على تلك البلاد كما فعلت فى تونس والجزائر من قبل ، ولكن ألمانيا حاولت أن تنازعها السيطرة عليها ، فانتهزت فرصة الهزيمة التى حلت بالروسيا « حليفة فرنسا » فى حربها مع اليابان للقيام بعمل حاسم . فقد أسرع إمبراطور ألمانيا إلى زيارة مراكش « طنجة » وأعلن أن حكومته لن توافق على أى تغيير فى إدارة تلك البلاد من غير رضاها ، وهذا معناه أنها كانت تأبى مد نفوذ فرنسا من غير تعويض لها . غير أنه لما كانت الحرب الروسية اليابانية قد قاربت الانتهاء ، فضلاً عن أن انجلترا وقفت بجانب صديقتها « فرنسا » فقد تقرر فى مؤتمر عقد لحل هذا الخلاف فى مدينة « الجزيرة » سنة ١٩٠٦ احترام استقلال مراكش ، وتكليف فرنسا بالمحافظة على النظام هناك . على أن هذا النزاع تجدد فى سنة ١٩١١ حين أرسلت فرنسا جيشاً لاحتلال عاصمة مراكش ، فاحتجت ألمانيا وعززت احتجاجها بارسال المدفعية « بانثر » إلى « أغادير » لصيانة المصالح الألمانية ، وكاد الأمر يؤدى إلى نشوب حرب أوربية لولا

تغلب روح المسالمة والاعتدال[١] ، ففي مؤتمر الجزيرة الذى عقد سنة ١٩١١ تقرر إطلاق يد فرنسا فى مراكش فى مقابل التنازل عن جزء من الكنغو الفرنسية إلى ألمانيا ، على أن هذا الحل لم يكن إلا خذلاناً عظيما لسياسة ألمانيا ، ولذلك أخذت تضاعف مجهودها البحرى والبرى من ذلك الحين . ولما نشبت الحرب البلقانية سنة ١٩١٢ وخذلت تركيا وأقفل طريق الشرق أمام دول الوسط ، اكفهر جو السياسة الأوربية وأصبحت الحالة تنذر بوقوع حرب أوربية عظمى فى المستقبل القريب .

الفصل الثانى

فاتحة الحرب العظمى

كيف نشبت الحرب ؟ :

امتشقت أوربا الحسام عام ١٩١٤ فى حرب لم يشهد التاريخ مثلها ، وهى ترجع فى أصلها إلى التنازع الاقتصادى والسياسى الذى شاهدنا بعض آثاره ، وإلى فشل المساعى المتكررة لاجبار الأمم على قبول التحكيم والاذعان لمشيئة محكمة دولية . وأما السبب المباشر لنشوب الحرب فهو اتساع نفوذ الصرب على أثر حرب البلقان اتساعاً هدد طريق ألمانيا الأعظم إلى بغداد ، وحرك مطامع هذه الأمة السلافية لانقاذ أبناء جنسها الخاضعين لحكم النمسا . وحدث فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٤ أن قتل وارث العرش النمساوى وزوجته فى بلدة سيراجيفو بيد طالبين صربيين ، فهاج الرأى العام فى النمسا وأسرعت الحكومة إلى مطالبة الصرب بعدة مطالب أهمها الاشراف على سير التحقيق ، لاعتقادها بوجود مؤامرة واسعة النطاق تشترك فيها الحكومة الصربية ذاتها . وكانت مذكرة النمسا شديدة اللهجة ، عظيمة التحدى ، بل كانت فى ذاتها بمثابة إعلان للحرب ، فأذعنت الصرب لبعض الطلبات وترددت فى قبول البعض الآخر . فزحفت الجنود النمساوية إلى بلغراد فى ٢٨ يوليه ،

---

(١) يذهب كثير من الكتاب إلى أن تدخل ألمانيا فى شئون مراكش كان بمثابة اختبار لقوة ارتباط دول الوفاق .

وتأهبت باقى الدول لدخول الحرب بعد أن فشلت المساعى السياسية التى بذلت للاحتفاظ بالسلم . ذلك أن الروسيا بدأت بتعبئة جيشها لحماية الصرب والدفاع عن مصالحها فى البلقان ، ولما طلب أمبراطور ألمانيا إلى القيصر أن يوقف تعبئة جيوشه ، رفض طلبه ، فوقفت ألمانيا إلى جانب حليفتها النمسا ، ووقفت فرنسا إلى جانب الروسيا ، بحكم تحالفهما المبنى على المصالح الوثيقة المتبادلة ، فأسرعت ألمانيا إلى إعلان الحرب عليهما فى ٢ أغسطس ، وشرعت الجنود الألمانية فى الزحف إلى فرنسا فى ٣ أغسطس بطريق البلچيك ، تجنباً للمعاقل الحصينة الكائنة على حدود فرنسا الشرقية ، واعتبرت معاهدة سنة ١٨٣٩ الضامنة لحياد البلچيك « قصاصة من الورق » كما جاهر بذلك المستشار الامبراطورى ، فأسرعت بريطانيا إلى إعلان الحرب عليها فى ٤ أغسطس باسم الدفاع عن حياد البلچيك ، وفى الحقيقة للدفاع عن المصالح البريطانية ذاتها .

الحرب والدول الأخرى :

وهكذا اتسع نطاق هذا الصراع الذى لم يسمع بمثله من قبل ، فألمانيا والنمسا وقفتا إلى جانب ، وفرنسا والروسيا وبريطانيا وصربيا والجبل الأسود والبلچيك وقفت إلى الجانب الآخر . إلا أن أغلب دول العالم اشتركت فى الحرب تدريجاً بدافع مصالحها الخاصة .

فتركيا انضمت إلى دولتى الوسط دفاعاً عن كيانها المهدد من دول الوفاق ولا سيما الروسيا[1] ، وانحازت بلغاريا أيضاً إلى هذا الجانب مدفوعة بعامل الرغبة فى تحرير بلادها من نفوذ الروسيا ، وجمع شمل العنصر البلغارى فى البلقان تحت رايتها ، بعد أن أخفقت فى ذلك فى حرب البلقان الماضية ، ثم إن اليابان والصين انضمتا إلى الطرف الآخر رغبة فى الاستيلاء على أملاك الألمانيين فى الشرق الأقصى ، وانضمت كذلك البرتقال إلى جانب الحلفاء بحكم حلفها القديم مع بريطانيا ، وأما إيطاليا فكانت تئن من العبء المالى الذى اقتضته الحرب الطرابلسية ، فلزمت الحيدة أولاً على زعم أن تعهداتها صريحة بأنها لا تشترك مع حلفائها إلا فى حروب الدفاع فقط ، غير أن دول الوفاق خففت عنها أعباءها المالية ، ووعدتها بتحقيق أطماعها فى الترنتينو والتيرول ، فانتهت باعلان الحرب على حليفتها النمسا فى ٥ مايو سنة ١٩١٥ ،

(١) أعلنت تركيا أن حيدتها لا يمكن أن تراعى على كل حال فى هذه الحرب ، إذ ليس من المعقول أن الروسيا والدول الغربية تحافظ على الوسائل الدقيقة المرتبطة باستعمال البوغازين ، فدخولها الحرب فى الواقع كان مسألة حياة أو موت (تصريحات أنور بك — مذكرات هندنبرج) .

وأعقبتها اليونان ذات المطامع الواسعة فى تركيا ، ورومانيا التى كانت تحلم بمد نفوذها على ترانسلفانيا ، وتحرير أبنائها النازلين فى أملاك الامبراطورية النمساوية . أما الولايات المتحدة فقد لزمت الحياد بادئ الأمر ولكنها أخذت تتجه تدريجاً نحو الحرب ، نظراً إلى صلة الدم التى تربطها بانجلترا ، ومحافظة على الديون العظيمة التى كانت لها عند الحلفاء ، ومركزها الاقتصادى فى العالم ، ذلك المركز الذى كان يجعل من انتصار ألمانيا إفلاساً لها وخطراً عظيما عليها ، فلما خرجت الروسيا من الحرب على أثر الثورة[1] ، ونجحت الغواصات الألمانية فى أوائل سنة ١٩١٧ بعض النجاح ، أصبح لامناص من دخول أمريكا الحرب فى وقت تهيأ لها الرأى العام بتأثير « دعوة الحلفاء » عن الفظائع التى ارتكبها الألمان فى بلچيكا وفرنسا ، وبتأثير النزاع الذى نشأ بين أمريكا وألمانيا على مسائل الحرب البحرية وغيرها ، وإليك البيان :

لما ضربت بريطانيا نطاقاً على موانئ ألمانيا على أثر إعلان الحرب ، وحرمت دخول المراكب المحايدة إليها مهما كان نوع ماتحمله ، أجابت ألمانيا باعتبار المياه البريطانية منطقة حربية ، واستخدمت قواتها البحرية ولا سيما الغواصات لاغراق كل ما يدخل من المراكب إليها ، فاعترضت الولايات المتحدة على عمل الدولتين ، غير أن اعتراضها على الالمانيين كان أقوى وأشد ، لأنهم لم يتخذوا أسباب النجاة لركاب البواخر وبحارتها ، كما حدث للباخرة لوزيتانيا التى غرق من ركابها نحو ألف . ثم إن الألمانيين أخذوا يهيئون الأسباب لتدمير الأرصفة والمعامل والمستودعات الأمريكية التى كانت تستخدم لتوريد المهمات الحربية إلى الحلفاء ، فازدادت العلاقات توتراً إلى حد أن فاوضت ألمانيا اليابان والمكسيك للانضمام إلى جانبها إذا نشبت الحرب بينها وبين أمريكا ، وكان لكشف سر هذه المفاوضة السياسية تأثير بالغ فى أمريكا ، فأعلنت الولايات المتحدة الحرب فى ٦ أبريل سنة ١٩١٧ ، وحذت معظم دول أمريكا الجنوبية حذوها .

وهكذا امتدت الحرب إلى جوانب العالم بأسره ، وأثقلت كواهل الشعوب بحمل كبير لم تعرفه قبلا ؛ لأن الحرب لم تقتصر على عدد معين من الرجال ، بل استغرقت كل الرجال القادرين على حمل السلاح — ولا يستثنى من ذلك انجلترا التى أجبرتها ظروف الحرب على إعلان الخدمة الاجبارية فى أوائل سنة ١٩١٦ وكانت قبلا اختيارية ، وحولت الصناعة والزراعة وباقى فروع الحياة الاقتصادية من مجراها الأصلى إلى خدمة أغراض الحرب ،

(١) انظر الثورة الروسية فيما يلى .

واستخدمت كل مواهب الرجال كما استخدمت كل مواهب النساء لتحقيق أغراض النصر ، فتحولت الحرب من صراع معين إلى نزائل هائل بين الأمم والشعوب ، وتخطى ذلك النزال حدود القوات المادية إلى القوى الأدبية بأكبر مظاهرها وأوسع حدودها .

حالة الحرب :

بلغت الحرب من القسوة والفظاعة مبلغاً لم يشهده الناس من قبل ، فقد استخدم الصحافيون والكتاب كل وسائل النشر لاثارة البغضاء والأحقاد حتى انعدمت الرحمة وانتزعت أرفع صفات الانسانية كلها من قلوب الشعوب المتحاربة ، فلم تترك وسيلة من وسائل الخراب والتدمير واستئصال موارد الحياة إلا استخدمت ، وكان للكيمائيين والمهندسين دور فيها لا يقدر ، فالغازات الخانقة والمعمية والمواد المنصهرة القاتلة ، والغواصات والمدافع البعيدة المرمى ، والمقذوفات الهوائية المهلكه ، والسيارات المدرّعة والدبابات ، كلها من آثار هذه الحرب التي تجاوزت نكباتها أبعد حدود الخيال . ولعل السلاح الأدبي الذي استخدمه الفريقان لسحق قوات الأعداء المعنوية كان أمضى الأسلحة وأشدها فتكا فى هذه الحرب .

العوامل الفاصلة :

ليس من السهل إدراك العوامل الفاصلة فى هذه الحرب . فقد تكون صفات الأمم الخاصة من حيث الثبات والصبر وقوة الارادة من العوامل الفعالة ، وقد تكون أساليب الدعوة إلى الثورة والتأثير بالخطابة والكتابة من أكبر العوامل الحاسمة ، وقد يكون الضيق الاقتصادى قد أثر تأثيراً خطيراً فى مجرى الأحوال ، ولكن هناك عوامل أخرى فاصلة لا تقبل الشك :

(أولا) الأسطول البريطاني الذى طوق موانئ الأعداء ، وحرم على المحايدين الاتجار معهم ، وقام بحماية مواصلات الدول المتحالفة ، ونقل الجيوش وزودها بالمؤن والذخائر ، ومون البلاد البريطانية وحلفاءها على الرغم من محاولة الغواصات فصلها عن العالم .

(ثانياً) كان اشتراك الولايات المتحدة فى نهاية الحرب ووضع مواردها الهائلة من أموال ورجال ومؤن وذخائر تحت تصرف الحلفاء عملا حاسماً فى ذاته ، كما أن دفاع الرئيس ولسن عن القضيـة المشتركة أكسبها قوة أدبية عظمى ، ولا ننسى شروطه الأربعة عشر الشهيرة التى وضعت أساساً معقولا للصلح ، فأضعفت الأساس الذى كانت تستند عليه ألمانيا وحلفاؤها فى المقاومة ، وعجلت زمن التفكك والانحلال .

الفصل الثالث

أدوار الحرب

يمكن تقسيم الحرب إلى ثلاثة أدوار :

(أولا) الهجوم الألمانى الأول الذى أوقف عند حد المارن ، وأعطى بريطانيا الفرصة لتنظيم المقاومة .

(ثانياً) حرب الخنادق الذى استمر من سبتمبر سنة ١٩١٤ إلى مارس ١٩١٨ بغير الوصول إلى نتيجة حاسمة .

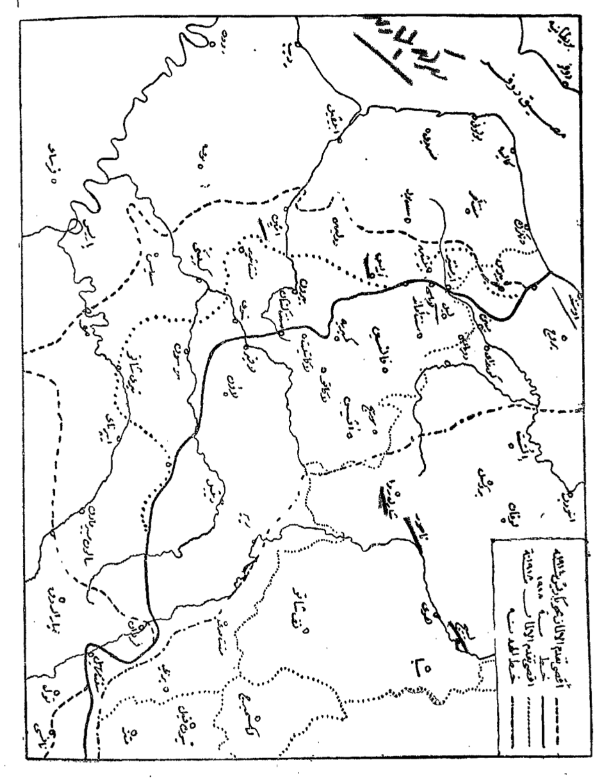
(ثالثاً) حوادث سنة ١٩١٨ التى بدأت بهجوم الألمان وانتهت بارتدادهم وحلفائهم فى كل ميدان .

١ — الدور الأول — الميدان الغربى :

زحف الجيش الألمانى إلى بلچيكا فسقطت لييج بعد دفاع مجيد ، وأعقبتها نامور ، ثم والى الجناح الأيمن والقلب زحفهما فى البلچيك وفرنسا ، بينما كان الجناح الأيسر يعمل فى اللورين . فأسرعت أغلب القوات الفرنسية والانجليزية إلى الحدود الشمالية لايقاف الزحف ، فهزم الفرنسيون عند شارلروا ، وارتد الانجليز عند مونس ، وانتهت موقعة ملهوزن فى اللورين بانتصار الألمانيين ، فواصلوا الزحف إلى ليل ، وأراس ، وريمس ، وأميان ، واخترق الفرسان صفوف الأعداء إلى نحو اثنى عشر ميلاً من باريس ، حتى خيل للناس أن المدينة ستسقط لا محالة ، فأسرعت الحكومة الفرنسية بالرحيل إلى بوردو ، غير أن القوات الفرنسية والانجليزية حملت على الألمان على نهر المارن ، وقامت بحركة التفاف خطيرة حول جناحهم الأيمن الذى انكشف بتهوره فى التقدم ، فأرغمتهم على التقهقر إلى نهر الأين ، وبذلك استردت فرنسا جزءاً كبيراً من بلادها ، وكاد يتحول تقدم الألمانيين إلى تقهقر ودفاع ، غير أنهم أقاموا المتاريس والخنادق ، فحذا الحلفاء حذوهم ، وتحولت الحرب من ذلك الحين إلى سنة ١٩١٨ إلى معارك محلية على طول خط القتال ، وكان يبدأ عند أوستند ببلچيكا ، وينتهى عند الحدود السويسرية .

الميدان الشرقي :

أما فى الشرق فقد غزا الروسيون بروسيا الشرقية بجموع هائلة تفوق كل ما استطاع الألمانيون أن يحشدوه فى ذلك الميدان ، إلا أن الذى يحكم على شؤون الحرب بالمقادير الواضحة للعيان يركب متن الشطط ، فان قيمة الجندى الأدبية ومهارة القيادة العامة هى أعظم



العوامل لاحراز النصر ، فما كاد الجنرال هندنبرج ومساعده القائد لودندرف يتوليان الأمر حتى تم إنقاذ بروسيا . وكان يوم ٢٦ أغسطس هو أول أيام ذلك الصراع الدموى الهائل الذى ابتدأ بوقوع فاجعة « تاننبرج » ، وتلتها موقعة البحيرات المازورية التى تلاشت فيها قوّات هائلة من القوى الروسية تلاشياً تاماً ، وبذا انحسرت اللجة الطاغية عن حدود بروسيا .

وقد حاول الجيش النمساوى الهجوم فى جنوب هذا الميدان بجرأة كبيرة على الجيوش الروسية التى كانت تفوقه عدداً ، واشتبك معها فى وقائع متناهية فى الشدة على التخوم الفاصلة بين البلدين ؛ إلا أن هذا الهجوم أوقف ، وارتد الجيش النمساوى إلى كراكاو ، وبرزميسل ولمبرج ، وأصبح تحت طائلة الخطر ، فنقل مركز الأعمال الحربية إلى سيليزيا ، واشتركت القوات الألمانية والنمساوية فى الهجوم على بولندا لايقاف زحف الروسيين على أراضى النمسا ، إلا أن تفوق الروسيين تفوقا هائلا فى العدد ، وعدم خضوع جيوش النمسا وألمانيا لقيادة واحدة ، أرغمها على التراجع بعد أن أطبقت على وارسو فى أواخر أكتوبر . وفى شهر نوفمبر نظمت الوحدات الألمانية والنمساوية للقيام بعمل حاسم ضد القوة السلافية الهائلة التى أخذت تنحدر على النمسا وألمانيا من جديد ؛ فاشتبك الطرفان فى الملاحم المعروفة الآن بمعركة لودز « وهو صراع هائل يتمثل فى الهجوم والدفاع ، فى الالتفاف والتهدد بالالتفاف ، وفى الاختراق ، وفى التهدد بالاختراق وهو منظر بوحشيته المفزعة يفوق منظر سائر الوقائع التى حدثت إلى هذا العهد فى ذلك الميدان » وقد كان مجىء فصل الشتاء باعثاً على شل نشاط الخصمين إذ كان الجليد والثلج يغطيان ساحة المعركة .

وهكذا استطاعت جنود ألمانيا والنمسا أن تنقذ وطنها ولكن دون أن تحرز نصراً قاطعاً ، ويرجع السبب فى عدم الحصول على فوز حاسم إلى نضوب موارد قوتها هناك ، إذ كان الجزء الأعظم من الجيش الألمانى فى الجبهة الغربية حيث كان ميدان الفصل فى الحرب .

فى البحار :

أما فى البحار فقد أسرعت القوات البريطانية فى هذا الدور الأول بحصار سواحل الأعداء ، فحذت ألمانيا حذوها وأخذت الطرادات الألمانية ، لا سيما الطراد أمدن ، تنزل بالمراكب التجارية الانجليزية خسائر فادحة ، واشتبكت فرقة من السفن الحربية الانجليزية

مع أخرى ألمانية على سواحل شيلى فى نوفمبر سنة ١٩١٤ فتحطمت الأولى . غير أن السفن الألمانية ما لبثت أن تحطمت أيضاً عند جزائر فوكلاند فى ديسمبر سنة ١٩١٤ .

٢ — الدور الثانى — الميدان الغربى :

استمرت حرب الخنادق أكثر من ثلاث سنوات كابد فيها المتحاربون من أهوال الطبيعة ووطأة الحرب ما لم يخطر على قلب بشر ، فالمعركة التى كانت فيما مضى تدوم ساعات تحولت إلى صراع مخيف يستغرق عدة أشهر ، حتى خيل إلى الناس أن الصلابة البشرية أصبحت لا حد لها ، غير أن الفريقين أخفقا مع ذلك فى القيام بعمل حاسم ، وقد وقعت أهم أدوار الصراع فى أربعة مواضع :

(١) ايبر وكان يرابط فيها البريطانيون للدفاع عن موانئ المانش .
(٢) ريمس ، وفردان . وكان يذود عنهما الفرنسيون للدفاع عن باريس .
(٣) منطقة السوم . وكان يقتسمها الفرنسيون والبريطانيون .
(٤) منطقة أراس ، وكمبراى . وكان يدافع عنها البريطانيون .

وهاك أهم معارك هذا الدور العنيف :

على أثر معركة المارن قام الألمانيون بهجمات شديدة فى ساحة ايبر من أكتوبر إلى نوفمبر سنة ١٩١٤ ثم فى أبريل سنة ١٩١٥ ، وفى هذا الهجوم الأخير استعمل الألمانيون لأول مرة غازاتهم السامة ، فانثنت الخطوط الانجليزية بتأثير المطارق الألمانية القوية ، إلا أن الألمان لم يصلوا إلى غرضهم فى النهاية ، وانقضى صيف هذا العام من غير حادث يذكر فى هذه الساحة . وفى أواخر سبتمبر انقض الحلفاء على الخطوط الألمانية فى اتجاه شمبانيا ولكنهم ردوا على أعقابهم بخسائر كبيرة .

وفى مستهل العام التالى (١٩١٦) تحول الهجوم الألمانى إلى فردان بقيادة ولى العهد لفتح طريق الجنوب وطريق الغرب نحو باريس ، إلا أن الضحايا الهائلة التى بذلها الألمان عبثاً أظهرت خطأ المجازفة فى الهجوم على حصون خالدة كحصون فردان ، فأبطل الهجوم ، غير أن الفرنسيين قاموا فى أكتوبر بكرّة حادة على شاطىء الميز الأيمن ففقد الألمانيون ما اكتسبوه أمام فردان ، وأسدل الستار على هذه المجزرة البشرية العظيمة فى ديسمبر .

وبينما كانت معركة فردان فى أشد أدوارها قام الحلفاء فى صيف ذلك العام بهجوم عام على منطقة السوم بقوات عظيمة من الرجال ، وتمكنوا فى صراع حاد دام خمسة أشهر من إرجاع

خطوط الألمانيين إلى الوراء عشرة كيلو مترات على خط يبلغ امتداده ٤٠ كيلو متراً وهى نتيجة صغيرة بالقياس إلى ماتقاضته من آلاف الأرواح البشرية . ولم يهدأ الصراع فى منطقة السوم إلا بهطول الأمطار التى تعذر معها السير ، فتنفس الخصمان من هول هذه المعركة التى تخطت أهوال فردان .

غير أن هذه الثغرة التى حدثت فى خطوط الألمانيين أوجدت المعسكر الألمانى الأكبر فى مأزق حرج ، فقد أصبح الجيش عرضة لخطر التطويق ، فصح العزم على التراجع بالخطوط إلى وتر القوس المحدد بأراس ، وسان كنتان ، وسواسون ، وقد تم ذلك فى مارس سنة ١٩١٧ واشتهر الموقف الجديد باسم موقف سيجفرييد .

التزمت ألمانيا بعد ذلك خطة الدفاع فى الميدان الغربى ، إذ كانت رومانيا قد انضمت إلى الحلفاء فى أواخر سنة ١٩١٦ واحتاج الأمر إلى استخدام وحدات ألمانية قوية ضدها .

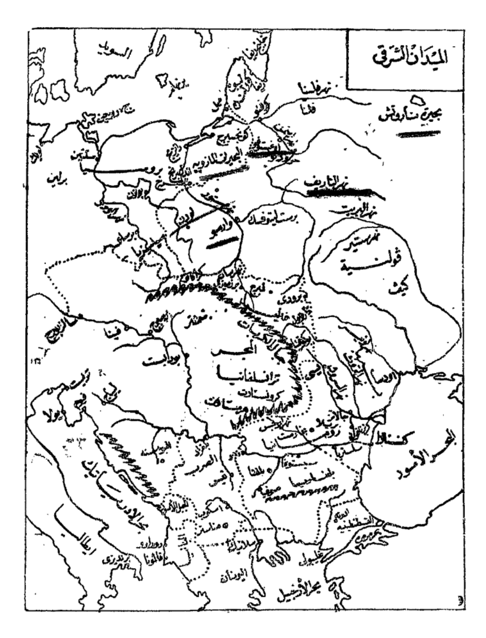
إلا أن الحلفاء أثاروا عاصفة قوية فى خطوط أراس الانجليزية فى ٩ أبريل ١٩١٧ ، فابتدأوا بتمهيد هائل بمجموعات من المدفعية الضخمة ومن مدافع الخنادق ، حتى إذا ماتزعزعت نقط الدفاع الألمانية ، اخترق الانجليز الخطوط الأولى والثانية والثالثة ، غير أنهم لم يستطيعوا الانتفاع بالفوز الذى تيسر لهم ، وتغلب الألمانيون على الأزمة فى نهاية الأمر .

أما فى المنطقة الممتدة من سواسون إلى ريمس فقد اشتد إطلاق المدافع الفرنسية مدة الأسبوع الأول من أبريل حتى تحولت منطقة الدفاع إلى أطلال ، ثم اندفعت الجنود إلى الأمام فى ١٦ أبريل بقيادة « نيفيل » بطل فردان ، وظلت المعارك متواصلة عدة أسابيع ، وأخيراً سقط المهاجمون إعياء من هول الحرب .

وفى ٧ يونيه أى بعد ماتحقق فشل الهجومين السالفين ، زلزلت الأرض تحت الخطوط الدفاعية الألمانية على انجاد ويتشائيت ومسين فى الشمال الغربى من ليل ، وذلك بقوة ألغام انجليزية شديدة الوقع ، فتداعت أركان النقط الارتكازية الأساسية ، وسرعان ماأنقضت الجنود الانجليزية على بقايا المدافعين ، فكانت خسائر الألمانيين من الرجال ومعدات القتال جسيمة . وكان الغرض من هذه المباغتة تقليل النتوء البارز فى هذه المنطقة تمهيداً لهجوم عظيم فى منطقة الفلاندر حيث كان مركز الغواصات التى كانت تهدد الحلفاء بخطر جسيم . فلما تم الأمر ، بدأ الانجليز فى أواخر يوليه معركة هائلة فى هذه المنطقة — منطقة فلاندر — فأحدثت ارتباكا عظيماً لدى الألمانيين كما حدث عند هجوم السوم من قبل ، ولم ينقذهم منها

إلا مياه السيول التى ملأت الحفر التى أحدثتها القنابل ، وقد خفت وطأة هذه المعارك الدموية الهائلة فى أكتوبر دون الوصول إلى نتائج حاسمة ، على الرغم من فداحة الخسائر من الجانبين .

وعند اقتراب هـذه المعركة من الانتهاء ، قام الانجليز فجأة بهجوم عظيم فى كامبريه ٢٠ نوفمبر ، واستطاعوا بفضل دباباتهم (التانـكس : وهى عبارة عن أبراج مصفحة تستطيع اجتياز الحفر والخنادق) وخيالتهم من اجتياز الخطوط الدفاعية الألمانية بأكملها . ولم ينقذ الألمانيين من هذه الـكارثة إلا كرة دفاعية أجلت العدو عن كل المواقع التى اكتسبها تقريباً . أما القيادة الفرنسية فقد اقتصرت على توجيه حملات محلية بالقرب من فردان ولاون ، وذلك نتيجة للخسائر التى رزئت بها فى الربيع الماضى .



الميدان الشرقى :

فى فاتحة عام ١٩١٥ قرر الألمان القيام بعمل حاسم فى هذا الميدان لأسباب عسكرية وبواعث سياسية معاً ، فان تراجع الجيوش النمساوية أمام الروسيين فى سنة ١٩١٤ زعزع قوة الحكومة الداخلية ، ومن جهة أخرى بدأت النمسا تشعر بالخطر الذى يهددها من جانب إيطاليا ، فبدأ العام بسلسلة وقائع كان الغرض منها سحق القوات الروسية المحتشدة على حدود النمسا وحدود بروسيا الشرقية ، وفى ١٢ فبراير بدأت الأعمال الحربية التى أصابت الجيش العاشر الروسى من جهة « أوغستوفو » بما أصيب به الجيش الفرنسى فى سيدان ، إذ تمت حركة التفاف واسعة حول هذا الجيش ، وانقض عليه الألمانيون فى موقعة بالغة منتهى الهول خرجوا منها بأكثر من مائة ألف أسير ، وكان قتلى الروسيين يفوق عدد الأسرى بكثير . وقد أجابت الروسيا على هذا النصر بحركة هجوم عند حدود بروسيا القديمة ، حيث أرسلت قوات كثيفة هائلة ، ولكنها كانت تسحق على عجل . واستمرت أنهار الدماء الروسية تجرى إلى مستهل الربيع فى الوقائع التى نشبت فى شمالى الناريف وفى غرب النيمن ، على أن ألمانيا لم تجن الثمرة التى كانت تتوقعها ، فان قوات روسية جديدة كانت تحل سريعاً محل القوات التى كانت تسحق .

وفى أثناء ذلك حاول الروسيون فى الجنوب أن يقتحموا جبال الكربات مهما كلفهم ذلك من الضحايا ، على زعم أن اندفاع اللجة الروسية فى بلاد المجر يضع حداً فاصلاً للحرب . فقررت القيادة الألمانية إحباط هذا الهجوم بالقيام بحركة التفاف من شمال غاليسيا ومن المنعطفات الكبرى من نهر الفيستولا فى اتجاه كوفنو . فاضطر الروسيون إلى التراجع على سائر خطوطهم رغبة فى التخلص من حركة التطويق التى تهددهم ، ولم يحجموا عن التخلى عن كل شىء حتى « وارسو » فى سبيل الوصول إلى إنقاذ السواد الأكبر من قواتهم ، وهكذا أفلت الدب الروسى من الشباك التى كان يراد اقتناصه بها ، وإذا كانت دماؤه قد سالت من أكثر من جرح واحد ، فان الطعنات التى أصابته لم تكن قاتلة ، ففى فترة الشتاء جهز الروسيون سيلا هائلا من الجنود بالقرب من بحيرة ناروتش ، وفى يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٦ أطلقوا النيران على الخطوط الألمانية الشمالية بمدفعية لم ير الميدان الشرقى لها مثيلا من قبل ، ثم اندفعت القوات الروسية كمدّ من الأمواج لا نهاية له ، فقابلهم الألمانيون

بنيران مهلكة ، واشتد ذوبان الجليد فتحولت ساحة القتال إلى برك ومستنقعات ، واضطر الروسيون إلى إيقاف الحركات الحربية .

وفى شهر يونيه انتقل الهجوم إلى جنوب البريبيت فتداعت الخطوط النمساوية فى فولهينا وبوكوفينا بتأثير الهجمات الروسية التى بلغت قمم الجبال فى جنوب الكربات ، وقد كانت هذه الأزمة أعظم خطراً منها سنة ١٩١٤ ، لأنه لم تكن توجد فى هذه المرة قوات احتياطية ألمانية كبيرة لتلافى الحالة ، فبينما كان الهجوم الروسى مستعراً بشدة هائلة على طول الميدان الشرقى ، كان الكفاح فى الجبهة الغربية مستمراً حول فردان وفى السوم ، كما أن الهجوم النمساوى على إيطاليا عقب إعلانها الحرب فى مايو سنة ١٩١٥ خفت وطأته فى التيرول ، على أثر تداعى الخطوط فى غاليسيا ، فتحول الايطاليون إلى خطة الهجوم على الأيسونزو ، ثم جاءت حوادث البلقان فزادت الحالة سوءاً ، فان رومانيا أخذت تتهيأ للانضمام إلى جانب الحلفاء مدفوعة بتأثير هذه الانتصارات ، وعبثاً حاول الألمانيون تلافى هذه الأزمة ، فقد اتفقوا مع البلغار على ضرب الحلفاء المعسكرين فى سلانيك لارهاب رومانيا ومنعها من دخول الحرب ، إلا أن الجيش البلغارى أخفق فى مهمته ، فقررت رومانيا على الأثر إعلان الحرب فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٦ وأصبح الموقف ينذر بضرب دول الوسط ضربة قاضية .

إزاء هذا الخطر العظيم ، قررت دول التحالف الرباعى إيجاد هيئة قيادة عليا مسئولة للنظر فى المسائل العسكرية العامة ، وعهدت برياستها إلى الجنرال هندنبرج وزميله القائد لودندورف ، وكان أول ما اتجه اليه نظر هذه القيادة إرسال حملة إلى رومانيا .

حملة رومانيا :

استنفدت هجمات الشرق والغرب كل قوى دول التحالف الاحتياطية ، فأصبحت هذه الدول فى موقف خطير عند ما أشهرت عليها رومانيا الحرب سنة ١٩١٦ ، غير أن القيادة العليا لدول التحالف تمكنت من حشد قوات كافية لمفاجأة العدو على خطوط ترانسلفانيا ودوبروجه ، وعهدت بالجيش الأول إلى ما كنزن ، فتقدم على خط كونستنزا — كزرنافورا ، وعبثاً حاولت رومانيا أن تنقض على مؤخرته باجتياز الطونة عند راسكول (يوم ٢ أكتوبر) فقد أطبق ما كنزن على هذه الجنود حتى أسر أكثرها ، بينما كان القائد فالكنهاين يضرب الرومانيين ضربات شديدة فى هرمانستاد وفى كرونستاد حتى أجلاهم عن ترنسلفانيا ، ثم

حول الهجوم إلى مجاز زوردق فدخل الأراضى الرومانية فى ١١ نوفمبر . وكان ما كنزين قد تأهب للاتصال بحملة الشمال ، فهزم الجيش الرومانى هزيمة تامة جنوبى السكة الحديدية واستولى على كونستنزا وأجبر جيوش الأعداء على التراجع نحو الشمال ، ثم نقل القوّة الكبرى إلى سيستوف ومنها عبر الطونة فى ٢٢ نوفمبر وتم اتصاله بالقائد فالكنهاين فى معركة « أرجيش » حيث سحقت القوى الرمانية الكبرى ، وتوجت هذه الانتصارات بسقوط بخارست فى ديسمبر ، وتقهقر فلول القوات الرومانية إلى ملدافيا .

وقد حاولت قوات الحلفاء فى سلانيك بقيادة الجنرال « سراى » أن تساعد رومانيا بالوثوب على البلغاريين فى اتجاه موناستير ، ولكنها لاقت صلابة كبرى ففشلت فى مهمتها . أما الروسيون فقد تابعوا الهجوم فى غاليسيا والكربات بدلاً من مساعدة حليفتهم مباشرة مساعدة فعلية ، غير أن هجماتهم أوقفت فى الكربات بعد ما عرضوا أعداءهم لأزمات خطيرة .

ثورة روسيا وظهور البلشفية :

وفى صيف العام التالى (سنة ١٩١٧) فاجأت العالم أنباء نشوب الثورة فى الروسيا وانهيار بناء القيصرية . وقد كان غرض القائمين بالثورة القضاء على الرغبة فى الصلح التى سادت كافة الأوساط الروسية ، إلا أن النتيجة كانت انحلال القوّات الروسية انحلالاً مهد الطريق لألمانيا للقضاء عليها ، ومع ذلك لم تشأ هذه الدولة أن تتعرض للحركة حتى لا تعيد شأن معركة فالمى التى جمعت فرنسا المبعثره ، وكونت منها نواة الجيش الذى دوخ أوربا فيما بعد . لكن الحلفاء أدركوا ما يصيبهم من انهيار الروسيا ، فعملوا جهد استطاعتهم لابقائها فى الميدان إلى أن تصل الجيوش الأمريكية الجديدة إلى فرنسا ، فأسندت القيادة العليا إلى « كيرينسكى » الذى طفق يعمل لاعادة النظام والطاعة فى الجيش ، ثم أخذ فى مهاجمة الخطوط الألمانية النمساوية فى أقصى شمال وجنوب الجبهة الشرقية ، فانتصر بعض الشىء على الرغم من الفوضى الناشبة . بيد أن القيادة الألمانية العليا استطاعت بفضل الهدوء السائد فى الجبهة الغربية أن تقابل هذا الهجوم بآخر بالقرب من « أترانوبل » فى الجنوب الشرقى فى (٩ يوليه) فمزقت قوات الروسيين ، وخلصت الأراضى النمساوية الألمانية من تسلط العدو عليها ، وكانت خطتها ترمى إلى النزول من بكوفينا ووادى السرث إلى ملدافيا للقضاء على البقية الباقية من الجنود الرومانية ، ولكن هذه الحركة كانت تحتاج إلى

قوات كبيرة ، بينما كانت الحالة فى إيطاليا تستدعى العلاج السريع ، وكذلك كان الاستيلاء على منطقة ريغا فى الشمال ذا أهمية عسكرية وسياسية لتعجيل انحلال الروسيا ، فوجهت إليها حملة بحرية استولت على جزيرة أويسيل فى أكتوبر ، وفتحت الطريق المؤدى إلى بتروغراد . وحينئذ اشتد الاضطراب فى العاصمة واختل سير الأعمال ، بينما كانت عوامل التدمير فى الداخل(١) أشد فتكا من عوامل الأعداء فى الخارج ، فان الثورة السياسية التى تمت على يد الطبقة المتوسطة وزعيمها كيرنسكى قد تحولت إلى ثورة « كومونيه » هائلة على يد لينين وتروتسكى البلشفيين اللذين كانا يدعوان إلى شيوع الملكية ويذهبان إلى أن الوطنية والقومية آراء فاسدة ، وأن الدولية العامة يجب أن تحل محل القومية الخاصة ، وأن الحرب بين الشعوب جرم لا يغتفر ، فتعاقد البلشفيون والألمان على الهدنة فى ديسمبر سنة ١٩١٧ وظلت المفاوضات مستمرة فى بريست ليتوفسك إلى مارس سنة ١٩١٨ حين أمضيت شروط الصلح ، وقد نصت على اعتراف الروسيا باستقلال فنلندا ، والأوكرين ، والتخلى عن ساحل البلطيق ، وبولندة ، وباطوم ، وقارص لدول التحالف ، كما نصت على حل الجيش والأسطول . وكان خروج الروسيا من الحرب داعياً إلى خروج رومانيا كذلك بمقتضى معاهدة بخارست

---

(١) قال أرنست دراهن فى كتابه عن ألمانيا الثورية مدة الحرب العالمية : « بعد أن عينت روسيا وزارة من أهل الطبقة المتوسطة فى ربيع سنة ١٩١٧ وظهر أن هذه الوزارة الجديدة لا تميل إلى مصالحة ألمانيا رحبنا بنصيحة رجل كان من البلشفيين ثم زاول التجارة فى مدة الحرب ومؤداها أن ترسل إلى الروسيا فئة من البلشفيين الذين كانوا يقيمون فى سويسرا » .

وكتب البرخت ورث فى تاريخ الامبراطورية الروسية : « أن كيرينسكى أبدى أنه وطنى متحمس فأحيا الروح العسكرية التى كادت تستنيم بتأثير الحلفاء ولذا جمع الكونت بروكدروف رنتزو سفيرنا فى كوبنهاغ زمرة من كل صنف من الناس وجعل يوقد الثورة فى روسيا جهاراً على يد (بارفوس هلفنت) وهو يهودى شرقى داهية كان يجول فى نفسه أن يقضى على الثورة الروسية بفوضوية لا تبقى ولا تذر . وبناء على هذه الخطة ألح فى أن يرسل لينين وتروتسكى إلى روسيا لكى يمهدا طريق البلشفية فيها » .

وقد كتب الجنرال لودندورف يؤيد هذه النبذات ، فقال : إن الثورة شبت فى روسيا فى مارس تحت رعاية الحلفاء وعلى الخصوص السفير الانجليزى بوكنان نخلع القيصر حلفاؤه أنفسهم حين اكتشفوا أنه كان يبتغى صلحا منفرداً ، وما كادت الحكومة الجديدة تتسلم الأمور حتى حاولت الاستمرار فى الحرب إلى النهاية .

وقد كان من مصلحة ألمانيا حينئذ أن تحبط الروسيا حبوطا تاما لأن الحلفاء كانوا يتوقعون نجدة من أمريكا . فتقرر إرسال لينين ليعجل بالثورة الروسية ويقوى النزعة السلمية التى بدأت تسرى فى الروسيا برمتها ، وليس هذا بغريب فكما قال بسمارك ، فى الجهاد الذى لا نتيجة له إلا أحد أمرين : الحياة أو الموت ، يقبض الناس على أى سلاح يصل إلى أيديهم ولا يبالون بما يدمرونه بهذا السلاح ، إذ لا يبقى لهم من غرض إلا النصر والحرص على استقلالهم . وإنما يبقى للسلم أو الصلح أن يعمر ما تدمر ويصلح ما تخرب . (عن مجلة الهلال) .

(مارس سنة ١٩١٨) ، وهى تقضى بالنزول عن دوبروجه ، وتعديل حدود المجر ، وحل الجيش ، وتسليم كميات كبيرة من الحبوب والزيوت ، وإطلاق حرية الملاحة فى الطونة .

الميدان الايطالى :

دخلت إيطاليا الحرب فى مايو سنة ١٩١٥ وأسرعت بمهاجمة النمساويين على خطوط الأيسونزو من غير نجاح يذكر ، وفى ربيع سنة ١٩١٦ بدأت النمسا بمهاجمة التيرول الجنوبية ، غير أن وطأة الهجوم خفت على أثر تداعى خطوط غاليسيا ؛ فانتقل الايطاليون إلى خطة الهجوم على خطوط الايسونزو من جديد ، واستولوا على جوريزيا فى أغسطس سنة ١٩١٦ فأصبحت الامبراطورية النمساوية فى أحرج المواقف ، لا سيما أن العناصر السلافية التى حاربت بحماسة وعزم على خطوط الايسونزو (خلافاً لما فعلته فى غاليسيا) أخذت تظهر روح التمرد ، حينما ارتدت القوات النمساوية إلى خطوطها الأخيرة ، فصح العزم على القيام بحملة مشتركة من دول الوسط ضد إيطاليا ، وبدأ الهجوم من تولمينو يوم ٢٤ أكتوبر فى اتجاه يودين وكيفيديل فانجلت القوات الايطالية عن خطوطها ، وارتدت من موقع إلى موقع بخسائر فادحة حتى نهر البياف ، وهناك ثبتت بمعونة الفرق الفرنسية الانجليزية التى أسرعت على عجل لانجادها ، ولو كان لدى دول الوسط قوات متوفرة إذ ذاك (راجع الحالة فى الميدان الغربى) لحل بايطاليا ما حل برومانيا .

الميدان العثمانى :

كان لهذا الميدان أهمية خاصة ، فان بلاد العثمانيين (وبخاصة البوغازين) كانت تفصل الحلفاء عن روسيا وتمنعهم من إمدادها بالذخائر التى كانت فى أعظم حاجة إليها ، فوجهت فى بادئ الأمر قوات عظيمة من الأسطول البريطانى لاختراق البوغازين فى فبراير سنة ١٩١٥ ، ولكنها فشلت . ولذا عززت القوات البحرية بقوات برية أنزلت فى غاليبولى لتتعاون القوتان على إخضاع الأتراك وفتح طريق الروسيا . ولكن هذه الحملة الجديدة التى كانت تتكون فى الغالب من جنود أسترالية ونيوزلندية لاقت مقاومة عنيفة من الأتراك أذهلت الأصدقاء كما أذهلت الأعداء . هذا الى أن القيادة الألمانية العليا قررت القيام بغزو الصرب والجبل الأسود وفتح الطريق إلى تركيا لامدادها مباشرة بالمال والرجال والذخائر ، وقد تم لها الأمر فى ديسمبر سنة ١٩١٥ بمساعدة بلغاريا ، فاضطرت بريطانيا إلى الانسحاب

من غاليبولى فى أوائل سنة ١٩١٦ بعد أن تكبدت خسائر فادحة ، واقتصرت على ترك قوات من الحلفاء فى سلانيك لمراقبة البلقان . غير أن الروسيين بقيادة الأرشيدوق نقولا عوّلوا على الاتصال بالحلفاء بطريق الشرق ، فاخترقوا القوقاز إلى أرمينيا فى فبراير سنة ١٩١٦ واستولوا على المواقع الحصينة فى أرضروم ، وطرابزون ، ولكنهم فى النهاية أجبروا على الارتداد نظراً لوعورة الأرض وصعوبة التموين .

حملة العراق :

بعد أن فشل البريطانيون فى فتح طريق الروسيا ، وطدوا العزم على فتح أملاك السلطنة العثمانية فى الشرق ، ففى خريف سنة ١٩١٥ خرجت قوات بريطانية من الهند لغزو العراق ، فتقدم الجنرال « تونشد » على الدجلة واستولى على كوت العمارة وكادت بغداد تسقط فى يده ، إلا أن الأتراك استجمعوا قواتهم وحملوا على البريطانيين فردوهم على أعقابهم ، وحاصروا الجنرال تونشند فى كوت حتى اضطر أن يسلم إليهم فى أبريل سنة ١٩١٦ ، غير أنه فى السنة التالية تقدمت قوات بريطانية جديدة بقيادة الجنرال « مود » على الطريق القديم ، فاستولت على كوت واحتلت بغداد فى مارس بسنة ١٩١٧ ، واسترد البريطانيون مركزهم المزعزع فى الشرق .

حملة فلسطين :

أما فى جنوب فلسطين فقد حاول الأتراك الخروج منها لغزو مصر ولكن دون أن يعدوا لذلك العدة الكافية ، فارتدوا عند ضفة قناة السويس دون أن يصيبوا غايتهم (أغسطس سنة ١٩١٦) وتحول دفاع البريطانيين إلى مهاجمة الأتراك فى بلادهم (يناير سنة ١٩١٧) بعد أن أتموا الخط الحديدى الذى أعدوه لامداد قواتهم الزاحفة على فلسطين ، ومدوا أنابيب المياه العذبة فى صحراء سينا . إلا أن هجومهم فشل أمام غزة « لأن حملتهم كانت مقصورة على التعرض للجبهة وخالية من الفن الحربى » . وحينئذ أسندت القيادة إلى الجنرال أللنبى فى خريف ذلك العام ، وعلى يديه تم فتح هذه البلاد نظراً لتشتت قوى الترك وتفوق القوات البريطانية فى العدة والعدد ، فسقطت بير سبع فى أكتوبر وبيت المقدس فى ديسمبر ، وبذا أصيبت السياسة التركية بنكبة أدبية خطيرة ترجع فى الغالب إلى نقص وسائل النقل فى

هذا الميدان وفى ميدان العراق ، وسوء حالة التموين ، وعجز المحصول ، وانضمام العرب إلى جانب الحلفاء .

الحرب البحرية والغارات الهوائية :

على أثر إعلان الحرب بادرت انجلترا باتخاذ قرارات صارمة لعزل ألمانيا عن بقية العالم ، ففى ٢٠ أغسطس و٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ صدرت « قرارات المجلس » بإيقاف التجارة الألمانية مهما كان نوعها ومهما كان مصدرها . وفى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا أيضاً أن بحر الشمال يعد منطقة حربية وأن كافة المراكب التجارية يجب أن تسير بطريق المانش وفى خط معين فى بحر الشمال حتى تحكم المراقبة . وقد أجابت ألمانيا على ذلك باستخدام عدة طرادات وأخصها الطراد إمدن لاغراق المراكب التجارية الانجليزية فى عرض البحار ، ولكن عملها هذا لم يؤثر كثيراً فى سيادة الانجليز البحرية ، فعادت وأعلنت فى ٤ فبراير سنة ١٩١٥ أن المياه الانجليزية تعتبر منطقة حربية ، واستخدمت عدداً من الغواصات لاغراق مراكب الأعداء ، فأجابت انجلترا على هذا الاعلان بقرار ١١ مارس سنة ١٩١٥ الذى حرمت فيه تجارة المحايدين مع ألمانيا . وحدث أن أغرقت ألمانيا الباخرة لوزيتانيا التى كانت تقل أكثر من ألف مسافر من أمريكا إلى انجلترا فتحرك الرأى العام فى العالم ضدها حتى اضطرت أن توقف عمل غواصاتها قليلاً ، ولكنها عادت إلى العمل من نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى فبراير سنة ١٩١٦ وحينئذ أغرقت الباخرة ساسكس ، وكان هذا حادثاً مفجعاً لا يقل عن حادث لوزيتانيا ، فأعلنت ألمانيا عزمها على أن تسير فى هجومها البحرى حسب القوانين المعمول بها ، على الرغم من أن سلاح الغواصات كان يستدعى فى الواقع قوانين جديدة (كما اعترفت أمريكا بذلك فى مذكرة ٥ مارس سنة ١٩١٥ لانجلترا) .

وفى أثناء ذلك عمد الألمان إلى مهاجمة عواصم انجلترا بالطيارات ، وضرب البلاد البحرية بالقنابل ، فقتلوا عدداً كبيراً من الأهالى ، وخربوا كثيراً من الدور والمساكن ، غير أن هذا كله لم يحقق الآمال ، فتقرر خروج الأسطول الألمانى لمقاتلة الأسطول الانجليزى قتالاً قد يكون حاسماً للحرب .

معركة جتلند :

وفى أول يوليه عام ١٩١٦ خرج الأسطول الألمانى من موانيه ، ولاقى القوات البريطانية

الأمامية تحت قيادة الأميرال بيتى ، فاشتبك الفريقان فى الموقعة الشهيرة باسم جتلند ، وخسرا خسارة كبرى . ولما أسرع الأسطول البريطانى الأعظم بقيادة الأميرال جليكو إلى مكان الموقعة ارتد الألمانيون إلى موانيهم ، وعولوا على إعادة استخدام سلاح الغواصات ضد مراكب الأعداء والمحايدين على السواء داخل المنطقة الحربية . ولتبرير هذه السياسة يقول الجنرال هندنبرج : « إنه أصبح من اللازم إزاء سياسة الحلفاء التى ترمى إلى إجاعة ٧٠ مليوناً من الكائنات البشرية ، اتخاذ وسائل مماثلة لتقليل آلام شعبنا ، وللتخفيف عن جيشنا الذى يقوم بمهمة من أقسى المهام ، ففى هذه المصارعة التى لا أثر للرحمة فيها إنما توجد شريعة واحدة قابلة للتنفيذ ، وهى العين بالعين والسن بالسن ، وكل ما عداها ليس سوى تفريطا فى دمائنا . نعم ، إنه كان من الواجب مراعاة الاعتدال حتى لا يتعرض الشعب لأخطار وأرزاء أعظم مما يراد إنقاذه منها ، إلا أن الفائدة الحربية أصبحت فى النهاية تكاد تلمس باليد ، فاننا لو توصلنا إلى وضع حد لصنع المواد الحربية لدى الأعداء ونقلها بطريق البحر ، لأصبحت الحالة على جانب عظيم من السهولة ، ولو عرقلت الأعمال العسكرية فيما وراء البحار ، فان ذلك يخفف العمل على الدول المتحالفة جميعاً ، ولو تمكنت الغواصات أيضاً من إحراج بلاد الحلفاء فى نقل المواد الغذائية وعرقلة تجارتها فى العالم لأرغموا فى النهاية على الصلح ، لذلك كانت الغواصات فى هذا الوقت أعظم وسيلة حربية لاحداث عمل حاسم فى مجرى الحرب ، بعد أن أخفقت المساعى فى ختام سنة ١٩١٦ لحمل دول الحلفاء على قبول الصلح ، بل لقد كانت فى فاتحة سنة ١٩١٧ الأمل الوحيد لانهاء الحرب . ولذا تقرر فى ٩ يناير سنة ١٩١٧ على أثر انتهاء مشاغل الحملة الرومانية وتوافر الوسائل التى تحول دون انضمام الدول المحايدة المجاورة إلى صفوف الأعداء ، إبتداء حرب الغواصات بلا قيد » . إلا أن الحلفاء أحكموا مراقبة البحار واستطاعوا نقل الجنود الأمريكية ومعداتهم قبل أن تستطيع الغواصات القيام بعمل حاسم فى الحرب كما سنرى .

٣ — الدور الثالث — الحالة الأدبية :

إن تكوين الرأى العام وتأثيره فى سير الحوادث هو بلا ريب من أعظم مظاهر هذا القرن ، ولذا كان استقصاء الحالة الأدبيـة للشعوب لا يقل فى أهميته عن استقصاء الحالة العسكرية .

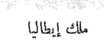
ألمانيا :

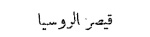
مما لا شك فيه أن تطور الحوادث الحربية لغير صالح ألمانيا قد أحرج صدور الألمانيين ، وقد ازدادت الحالة حرجاً بتأثير صعوبة التموين اليومى الذى نشأ عن الحصار وعجز المحصول وتتابع الدول فى الاشتراك فى صف الحلفاء مما أثبت انحطاط السياسة الخارجية الألمانية . ثم إن مقتضيات الحرب الهائلة أوجبت سن قانون الخدمة الاضافية الوطنية والبرنامج المسمى « برنامج هندنبرج » وكان يقضى بوضع الأمة بأسرها تحت تصرف الحكومة للقيام بالأعمال التى تتطلبها القضية الكبرى ، وكان يظن أن قبول القانون سيكون مظهراً جديداً من مظاهر إرادة الشعب ، إلا أنه أحدث على العكس جزعاً ورعباً فى النفوس ، فنشأ عن هذا الضيق العام تأليف أحزاب قوية لمصارعة الحكومة الامبراطورية « لأن الشعب مهما كان حاصلاً على قوى أدبية عظيمة لا يستطيع الثبات إلى ما لا نهاية إزاء ما يصادفه من النقص العظيم فى مطالب الحياة ، فوجد ذوو الأفكار المهيجة من حالة الشعب السيئة أرضاً صالحة لبذر بذور الثورة السياسية والاجتماعية بين الأهالى والجيش معاً » . وكان الحلفاء يزيدون فى إضعاف الروح الأدبيـة ، فلم يقتصروا على الحصار البحرى بل لجأوا إلى ما كانوا يسمونه « ترويج الدعوة لدى العدو » ، فأمطروا أعداءهم نشرات كان الغرض منها تسميم الخصم أدبياً ودعوته إلى الثورة ضد القائمين بالحكم . قال بسمارك : « إن انجلترا لا تتردد فى حالة الحرب فى تحريك عوامل الثورة فى بلاد أعدائها » . وهو بذلك يشير إلى خطاب كاننج فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٢٦ فى مجلس النواب حين قال : « إن هذه البلاد إذا اشتركت فى حرب ما لا تتأخر عن استخدام كل عوامل الفوضى والاضطراب فى بلاد أعدائها لمصلحتها » ولذا أسرعت انجلترا وحلفاؤها منذ بداية الحرب إلى مصارعة خصومهم أدبياً كما صارعوهم مادياً ، فكانوا يمطرونهم وابلا من النشرات التى يشيرون فيها تارة إلى استبداد العسكرية البروسية ، وطوراً إلى انعدام الروح الديموقراطية فى ألمانيا واستبداد القيصر وحاشيته ، وكانوا يرددون عبارات اليأس من الوصول إلى نصر نهائى ، ويشيرون إلى رغبة الحلفاء فى صلح عادل مبنى على التفاهم واحترام حقوق الشعوب خلافاً لحكام ألمانيا الذين يعرقلون مساعى السلم ، حباً فى استعباد الشعوب وسيادة العالم . ولما نشبت الثورة الروسية أخذت الدعوة ترمى إلى ثورة إجتماعية أيضاً ، على زعم أن الحرب تستعر لمصلحة « الرأسماليين » على حساب العمال الفقراء الخ .

بعض رؤساء وقـــــواد الدول العظمى



ملك انجلترا — ملك إيطاليا — قيصر الروسيا — إمبراطور ألمانيا — رئيس جمهورية فرنسا







هيج — هندنبرج — لودندورف — فوش

أما فى بلاد حلفاء الألمانيين فكانت الدعوة ترمى إلى التفرقة والانتقاض على حليفتهم الكبرى ، وإثارة العناصر الأجنبية فيها بعبارات خلابة كحق تقرير المصير ، حتى تنزع تلك العناصر إلى خيانة حكامها فى هذه الأزمة الكبرى . فلما كانت سنة ١٩١٨ ، تغلغلت هذه الدعوة ، بدهائها المدهش ، ومهارتها الفائقة ، فى نفوس الشعوب حتى تلاشت المقاومة ، وازدادت الرغبة فى الصلح بأى ثمن اعتماداً على وعود الحلفاء فى صلح عادل « وانقسمت البلاد إلى أحزاب تعمل لنصرة أغراضها قبل نصرة الوطن ، وغاضت كل النزعات القومية ولم تبق إلا نزعة حب الذات » . « ومن الغريب أن الحكومة الألمانية وقفت أمام هذه الكارثة الكبرى موقف العاجز فلم تعمل لتربية الرأى العام فى بلادها وبلاد حلفائها على المقاومة والثبات ، وتركت الشعوب من غير قيادة فريسة لأصحاب الأغراض القاتلة فى الداخل والخارج ، بل لم تعمل لمقابلة الدعوة بمثلها فى بلاد أعدائها وبلاد المحايدين » .

فبينما كان الحلفاء يعملون بكل وسائل النشر من صحافة وكتابة وصور ورسوم لتحميلها مسئولية الحرب وفظائع البلجيك وسوء معاملة أسرى الحرب وكل ضروب الفساد الاجتماعى والسياسى ، ويظهرون أنفسهم مظهر المجاهد لنصرة الديموقراطية ونصرة الشعوب ضد العسكرية الوحشية ، كانت ألمانيا مقصرة عاجزة فى هذا الميدان . ولا ريب أن هذا العجز مصدره عدم عناية الألمانيين بتفهم الطبيعة البشرية واعتمادهم على قواهم المادية ، فضلاً عن ضعف التربية والتقاليد السياسية بينهم .

النمســـا :

كان من نتيجة الفشل العسكرى والسياسى ونقص المواد الضرورية للمعيشة تفاقم الحالة فى بلاد النمسا ، واضطراب العناصر الأجنبية على الأخص ، ولا ريب أن موت الأمبراطور فرانسوا جوزيف فى ذلك الحين كان خسارة كبرى لأن فقده قضى على الرابطة التى كانت تجمع شعوب هذه الدوله . وقد حاول الامبراطور الجديد أن يعتاض عن النفوذ الشخصى بمنح يسديها لمجموع شعبه ، إلا أن العناصر الأجنبية كان يمنيها الحلفاء بآمال أوسع ، فلم تتلق هذه المنح بالقبول . ولذا اشتدت رغبة الشعب النمساوى فى التعجيل بالصلح بعد أن أصبح الأمل ضعيفاً فى الوصول إلى حل مرض .

تركيا :

كانت المتاعب التى تشكو منها النمسا من جراء العناصر الأجنبية مماثلة لما تشكو منه

تركيا ولا سيما من جانب العرب فى سوريا وغيرها . وقد تحرجت الأحوال من انتشار المجاعة التى نشأت لا من جراء القحط ؛ بل من عدم توافر وسائل النقل .

ومن جهة أخرى كانت تصارع الجمعية الاتحادية المتسلطة على الحكومة حينئذ أحزاب مختلفة من أجل أغراض سياسية ، فكانت تجيش تحت السكون الظاهر عوامل تلك النزعات المختلفة ، وكانت فى بعض الأحيان تظهر عياناً فى شكل محاولة يراد بها قلب الحكومة .

بلغاريا :

ساد الشقاء فى بلغاريا أيضاً لعدم توافر المؤن فضلاً عن سوء الادارة ، فان هذه البلاد لم تعرف منذ عهد استقلالها حكومة ثابتة قوية ، هذا إلى تعدد الأحزاب التى لم تحجم عن الحمل على الحكومة وحلفائها حتى فى وقت الشدة والخطر .

الحلفاء :

كانت جوانح الفرنسيين ممتلئة حقداً على الألمان ، وكانت الحكومة تستحث الشعور الأدبى فى بلادها بغير هوادة ، وتخمد كل رغبة ترتفع لاعادة السلام إلى نصابه قبل الانتصار ، وفى جانب ذلك كانت حاجيات المعيشة وأسباب الراحة متوفرة .

وفى انجلترا تسلطت الحكومة على الرأى العام بقوة الصحافة وغيرها من أساليب نشر الدعوة ، وكانت تفتح له أبواباً واسعة من العظمة السياسية والعظمة الاقتصادية ، وتدعوه إلى الايمان بالحرب لجهاد مقدس فى سبيل الحرية والانسانية ، وكانت إذا ألمت بالبلاد أزمة عظيمة وارتفعت أصوات الصلح كما رفعها لانسدون وغيره أطفئت سريعاً بقوة تسلط الحكومة ومهارتها .

أما فى إيطاليا فقد كانت الحماسة الحربية معدومة ، إلا أن أطماعها الاستعمارية وارتباطها بدول الحلفاء ارتباطاً اقتصادياً عظيما أجبرها على البقاء فى صفهم . أما فى أمريكا فقد كانت العاطفة السكسونية والمصلحة التجارية ، فضلا عن الصوت المنبعث لنصرة الانسانية وإعلاء منار الحرية فى العالم يدفع أهلها إلى العمل من غير فتور أو ملل .

على أن الذى شجع هذه الدول حقيقة هو ما آنسته من الانحطاط الأدبى فى صفوف أعدائها ، فان رجال السياسة فى ألمانيا لم يخفوا عن أعدائهم شيئاً من مصائبهم الداخلية ، فدلوا بذلك على أنه لم تتوافر لهم مزايا التربية السياسية الكاملة .

الحالة العسكرية :

بعد سقوط الروسيا ورومانيا وإصابة إيطاليا بهزيمة فادحة ، أصبحت النمسا قادرة على الاحتفاظ بكيانها من الوجهة العسكرية ، وكذلك بلغاريا التى لم يبق أمامها إلا مقدونية ، وتركيا التى خف عنها عبء الروسيا أصبحت قادرة على أن تقوى مركزها فى سوريا والعراق ، أما ألمانيا فقد استطاعت نقل أغلب قواتها من الميدان الشرقى إلى الميدان الغربى فأعيد التوازن فى الرجال بعض الشىء ، وإن يكن قد بقى للحلفاء التفوق فى الطيران والمدفعية، فتقرر القيام بهجوم عام على خطوط الحلفاء فى ربيع سنة ١٩١٨ لأن أوان دخول أمريكا بقواها السليمة فى المعترك أخذ يقترب شيئاً فشيئاً على الرغم من الغواصات ، « وكان ينتظر من جهة أخرى أن ينعش الهجوم قوات التحالف الأدبية ، وينتشل الشعوب من حالة الشقاء التى باتت فيها » .

الفصل الأخير :

كان الغرض الأساسى من الهجوم الألمانى شطر قوى الأعداء الدفاعية شطراً تاماً بحيث يفتح باب الوصول إلى أرض مكشوفة صالحة للقتال . وقد تقرر فتح هذا الباب فى خطوط أراس — كامبريه — سان كانتان ، فى ٢١ مارس . فلما بدأت الأعمال الحربية ، لم يستطع الجناح الأيمن التقدم إلى أبعد من الخط الثانى من استحكامات الحلفاء ، ونجح القلب فى دخول الخطوط الثانية فقط ، وأما الجناح الأيسر فقد تقدم تقدماً عظيما فى الجهة الغربية من سان كانتان وأصبح من المستطاع الوصول إلى أميان ، وشطر قوى الأعداء إلى حد ما ؛ غير أن جنود الحلفاء هرعت من كل مكان للذود عن تلك المدينة ، وعبثاً حاول الألمان دفع كل قواهم للاستيلاء عليها ، فان قواهم كلت هنا كما كلت على طول خط الهجوم .

وفى ٩ أبريل تحول الهجوم إلى أرمنتير — لاباسيه للوصول إلى المانش والتسلط على القواعد الانجليزية ، فتكلل العمل بالنجاح فى بادئ الأمر ، وبلغت القوات الألمانية جبل كيميل ، ولكن الفرنسيين أسرعوا إلى نجدة حلفائهم ، فأوقف الزحف وتحول الهجوم المفاجئ إلى سواسون فى ٢١ مايو لاجبار الجنود الفرنسية على العودة إلى الجنوب ، فنجح الألمان نجاحاً باهراً فى أول الأمر وعبرت جنودهم نهر المارن عند « شاتوتييرى » ولكن القيادة الفرنسية استدعت الجنود الأمريكية لأول مرة ، فاستطاعوا بقواتهم السليمة

إيقاف الزحف فى هذه المنطقة كما أوقف فى دائرة ريمس وشمبانيا الجنوبية حيث بدأ الألمان بهجوم جديد .

حينئذ تحول الجنرال فوش ، الذى أسندت إليه قيادة الحلفاء العليا ، إلى الهجوم بعد أن وهنت قوات الألمانيين ، ففى ١٨ يوليه حمل الفرنسيون حملة فجائية على الخط ما بين الأين والمارن ، فاخترقوه فى عدة نقط حتى أصبحت الجنود القائمة فى نتوء المارن فى أشد خطر ، فتقرر الارتداد على عجل لتلافى الكارثة الكبرى . ولما ساد السكون مؤقتاً فى الجنوب هجم الانجليز بجمع هائل من الدبابات (فى ٨ أغسطس) عند أميان تحت أذيال الضباب الكثيف ، ولم توقف هذه المركبات أية عقبة فى طريقها طبيعية كانت أم صناعية ، وأصبحت مواقف الألمان حرجة للغاية . وفى ٢٠ أغسطس تكررت هذه الوثبات الفجائية الهائلة بين الواز والأين ، فارتد الألمان إلى الوراء مسافات بعيدة . وفى ٢٢ أغسطس مد الانجليز جبهة الهجوم شمالا إلى « باپوم » وزحزحوا الأعداء عن مواقفهم وفى ٢٦ هجموا أيضاً عند أراس وكمبريه بنفس النجاح ، فارتد الألمان إزاء هذا الهجوم المتكرر إلى خط سيجفرييد . وفى ١٢ سبتمبر بدأت معركة جديدة فى الجنوب من فردان ، وأصيب الألمان بهزيمة خطيرة ، وفى ٢٦ سبتمبر تكررت الهزيمة فى ساحة شمبانيا . وفى أواخر سبتمبر تزعزعت خطوط الألمان بأكملها ، ولكنها لم تتداع أركانها ، غير أنه حدثت فى هذه الآونة ثغرات عظيمة فى التحالف الرباعى كما سترى .

بلغاريا :

استمرت المصارعة الحزبية على حدتها فى بلغاريا حتى أدت إلى تغيير الوزارة فى أوقات حرجة ، وأوجدت قلة المواد الغذائية ، فضلاً عن الدعوة التى نشرها الحلفاء بكل الوسائل ، كراهة للحرب ولا سيما بين أفراد الجيش ، فحدثت فتن عدة وكثرت حوادث الفرار . وازداد الحال حرجاً بعد ارتداد الألمان فى الميدان الغربى ، فقد ازداد عصيان الجنود فى وجه العدو ، حتى إنهم غادروا مراكزهم بدون قتال تقريباً عند ماهاجمهم الحلفاء فى ١٥ سبتمبر . وعبثاً حاول الجنود والضباط الألمان الموجودون فى بلغاريا أن يبثوا روح الحمية والنخوة فى الجنود فان تفكك الجيش كان تاماً ، وما بقى منه ارتد عن مواقعه الحصينة فى جرادسكو وأسكوب بلا مقاومة أمام قوات ضعيفة من الأعداء . وفى ٢٩ سبتمبر وقعت بلغاريا عقد الهدنة .

تركيا :

فى أوائل سنة ١٩١٨ هاجم العثمانيون الجيوش الروسية على نجاد أرمنيا بنجاح ، ثم اخترقوا الحدود الأرمنية مندفعين إلى الأراضى القوقازية على أمل الاستعاضة عما فقدوه من الموارد ؛ وحاولوا أيضاً دخول فارس أملاً فى مهاجمة جيوش الانجليز المعسكرة فى الجزيرة ، وكان يجب على تركيا أن تحصر مجهودها فى سوريا وفيما بين النهرين ، لأنه بينما كانت جنودها تعمل فى نجاد القوقاز وشمال فارس ، قام الانجليز بهجمات غير ناجحة فى سورية لصعوبة التموين وسوء المواصلات ، ولكن فى ١٩ سبتمبر تقدم الانجليز فجأة فى سهل الشاطىء السورى ، فاخترقوا خطوط العثمانيين من غير صعوبة ، واحتلوا عواصم البلاد الواحدة تلو الأخرى .

وقد كان خروج بلغاريا من الحرب فى هذا الوقت داعياً إلى تخوف تركيا على بلادها فى أوربا لأنها أصبحت غير محمية من الغرب ، فقررت قبول شروط الهدنة فى ٣١ أكتوبر .

النمسا :

هجمت النمسا عبثاً على شمال إيطاليا فى صيف هـذا العام حتى لم تعد لديها قوة مادية أو أدبية كافية لتجديد الحرب مما حمل الامبراطور على بذل مجهودات عظيمة للتوصل إلى إبرام الصلح ، فلما هاجمتها إيطاليا فى أكتوبر تفكك الرباط السياسى والعسكرى عند أول ضربة ، واضطرت إلى قبول الهدنة فى أكتوبر وبها فتحت أراضيها للعدو ومكنته من الحدود الألمانية .

ألمانيا :

من ٢٩ سبتمبر إلى ٧ نوفمبر : على أثر المواقع الأولى ، تحول القتال فى الميدان الغربى إلى سلسلة تقهقر ودفاع من جانب الألمان ، وفيه قام الفريقان بمجهودات لم يسمع بمثلها من الوجهة البدنية أو الوجهة الأدبية ، ولا سيما فى الخطوط الألمانية ، حيث كانت أوقات الراحة لا تكفى لتجديد الوحدات المتلاشية والمنهوكة قواها ، وإرسال الامداد اللازم لها ، وتوزيع بقايا الفرق المنحلة على وحدات أخرى . وكان الضباط والجنود يسقطون من شدة الاعياء إلا أنهم كانوا عند مايستشعرون الخطر الداهم ينتفضون وينهضون سريعاً لصد الهجمات . ولقد قاتل كثير من الضباط بل كثير من أرقى أركان الحرب فى الصف الأول ، وكثيراً ماحملوا البنادق فى أيديهم ، وكثيراً ما استحال على القيادة العليا أن تصدر أمراً آخر سوى الأمر الآتى .
« الثبات إلى الموت » !

الهدنة :

ولما وصلت أنباء الشرق فت فى عضد الجيش كما فت فى عضد الأمة وخمدت بقية حماسة نفوسهم ، لأن إنشاء خطوط جديدة فى الشرق والجنوب كان بعيد الوقوع ، مما دعا إلى وجوب البحث عن حل سريع ، فبذلت مجهودات عظيمة لحمل قوى الشعب على التحول للقتال ، ولكن هذا كله ذهب عبثاً « فقد سقط الشعب قبل سقوط الجيش » وأضحى من المستحيل التغلب على الضغط الهائل الذى كان يزداد يوماً فيوما ، فتقرر توسيع سلطة الشعب ، وطلب التوسط فى الصلح من الرئيس ولسن (ليلة ٥ أكتوبر) على مقتضى الشروط التى وضعها فى ١٨ يناير سنة ١٩١٨ ، إلا أن ولسن اشترط فى مذكرات ٩ و١٧ و٢٣ أكتوبر نزع سلاح ألمانيا البرى والبحرى حتى تصبح عاجزة عن استئناف الحرب ، وحينئذ اختلفت وجهات نظر الرؤساء العسكريين ورجال الحكومة ، واستقال لودندورف الذى أبى أن يرضى بهذه الاهانة ، أما الحكومة فقد قبلت شروط ولسن بأكملها يوم ٦ أكتوبر ، ووضعت القائد (جروز) مكان لودندورف ، وكان همه الأعظم تراجع خطوط الدفاع إلى موقع أنفرس — ميز (٤ نوفمبر) لأن السقوط أصبح عاماً والقوات اضمحلت باضمحلال الشعب ، ولو حدث أقل تزعزع فى الداخل أو فى خطوط المؤخرة لأصيب الجيش بكارثة مدلهمة . وهذا التزعزع حدث بالفعل ، ففى ٩ نوفمبر بدأت الثورة لأن رئيس الولايات المتحدة أصر على اعتزال القيصر كشرط أساسى للصلح ، فاضطر ولهلم إلى النزول عن العرش « ليوفر على الوطن ضحايا أخرى ، ويمكنه من الحصول على صلح أكثر ملاءمة » وفى ١١ نوفمبر عقدت الهدنة [١] .

---

(١) أصبح مركز ألمانيا حرجاً جداً منذ أواخر سنة ١٩١٦ نظراً لتفوق الحلفاء فى الرجال والمعدات ، وكان هذا التفوق يزداد على التوالى ، بينما كانت موارد دول التحالف الرباعى آخذة فى التناقص ، ففى سبتمبر سنة ١٩١٦ طلب من رئيس الولايات المتحدة التدخل فى إبرام الصلح فلم يعر هذا الطلب شيئاً من الأهمية فى بادئ الأمر حتى اضطرت دول التحالف أن تخابر أعداءها مباشرة فى الأمر (١٢ ديسمبر) غير أن الحلفاء رفضوا هذا الطلب فى مذكرة ٣٠ ديسمبر ، وفى ١٨ ديسمبر خابر ولسن الدول المتحاربة لإعلان شروط الصلح التى ترضاها ؛ فاقترحت دول التحالف (٢٦ ديسمبر) المناقشة فى الأمر بين الدول المتحاربة فى بلاد محايدة . أما الحلفاء فقد رفضوا الصلح (١٢ يناير) بلهجة أشد مما جاء فى مذكرة ٣٠ ديسمبر . وفى يوليه سنة ١٩١٧ أعلن الريشستاغ رغبته فى الصلح ، وتوسط البابا أيضاً لهذا الغرض ثم دارت مناقشات عديدة بين الدول المتحاربة فى أواخر هذا العام وفى صيف عام ١٩١٨ ، ولكن بغير نتيجة .

الفصل الرابع

الصلح

ويل للمغلوب !

اشترك الحلفاء جميعاً فى مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس فى أوائل سنة ١٩١٩ ، غير أن القرارات الأخيرة تمت على يد المستر لويد جورج والرئيس ولسن والمسيو كلمنصو والسنيور أورلندو مندوبى بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا على التعاقب .

وقد كانت قاعدة أعمال المؤتمر شروط الصلح التى وضعها الرئيس ولسن فى ١٨ يناير وقبلها الأصدقاء والأعداء معاً ، وهى تتضمن أربعة عشر بنداً أهمها : الجلاء عن الأراضى المحتلة ، كفرنسا وبلچيكا وغيرها ؛ تحرير الألزاس واللورين ؛ استقلال پولندا ؛ إنقاص التسليح ؛ حرية التجارة ؛ حرية البحار ؛ إنشاء عصبة أمم ؛ البت فى أمر المستعمرات الألمانية وشعوب الامبراطورية العثمانية والنمساوية على قاعدة « حق تقرير المصير » .

غير أن شروط ولسن لم تتحقق ، فقد فشل الرئيس فى تطبيق القواعد التى نادى بها ، ولم يستفد من المركز الأدبى العظيم الذى رفعه إليه العالم إلا فى إدماج النص على عصبة الأمم فى شروط المعاهدة ، فتمت التسوية على المبادئ القديمة ، مبادئ العمل على إشفاء الأحقاد لا العمل على إزالتها ، مبادئ إيثار المصالح الخاصة على المنفعة العامة ، مبادئ الارهاق والاستعمار على مبادئ الحق والعدل والحرية ، وهكذا حبطت الآمال والأمانى التى عقدت على المؤتمر ، وهوت الولايات المتحدة أدبياً فى نظر العالم ، ولو أنها كفرت عن عجز رئيسها برفض المصادقة على المعاهدة .

معاهدة فرساى :

تولى مندوبو الدول العظمى وضع شروط الصلح وحدهم — مع استشارة مندوبى اليابان والدول الأخرى عند ما يكون الأمر متعلقاً بمصالح إحداها — ولم يكن فى وسع مندوبى ألمانيا أمام تهديد الحلفاء بالزحف على بلادهم سوى الاحتجاج بين فترة وأخرى على قسوة

الشروط وصرامتها ، وفي ٧ مايو سنة ١٩١٩ قدمت المعاهدة رسمياً إلى مندوبى ألمانيا فى اجتماع عام حضره كل مندوبى الحلفاء والدول المنضمة إليها ،وأمهلت ألمانيا نحو ستة أسابيع لقبول المعاهدة أو رفضها ، وأخيراً فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ وقع مندوبان عن ألمانيا شروط الصلح فى القاعة التاريخية ذاتها التى توج فيها ملك بروسيا إمبراطوراً لألمانيا فى ١٨ يناير سنة ١٨٧١ وتشتمل شروط المعاهدة على مواد تأديبية ، ومواد تبين الحدود الجديدة لألمانيا ، وأخرى حربية واقتصادية .

الشروط التأديبية :

اعتبرت ألمانيا مسئولة عن قيام الحرب وارتكاب أشنع الجرائم فى سبيل رغبتها فى التسلط على العالم ، وكذلك حملت مسئولية ما أصيبت به المدنيـة من فقد الملايين من المال والرجال والفوضى الاجتماعية والاقتصادية التى نشأت عن الحرب ، واشترط عليها قبول محاكمة القيصر وأعوانه من القادة الحربيين والسياسيين باعتبارهم المدبرين لوقوع الحرب والمسئولين عن الاعتداء الذى وقع على حقوق الأفراد والشعوب ، فضلا عن إلزام ألمانيا بدفع التعويض الكافى لتعمير المناطق التى خربتها الحرب ، وإلغاء معاهدة برست ليتوفسك ومعاهدة بخارست .

الحدود الجديدة لألمانيا :

أعيدت الألزاس واللورين إلى فرنسا ، وحررت الأراضى البولندية وأقيمت فيها دولة أهلية مستقلة ، وأعطيت فرنسا حق احتلال واستغلال وادى السار (Saar) لمدة خمس عشرة سنة تحت إشراف عصبة الأمم ، وفى نهاية تلك المدة تترك الحرية لأهل تلك المنطقة لتقرير مصيرهم فى المستقبل ، وأضيفت إلى البلجيك بعض المناطق الواقعة شرقى حدودها ، كما أعطى الأهالى فى سيليزيا ، وشلسويج هلستين ، ومنطقة دانتزيج ، حق البت فى مصيرهم (وقد ضمت الأولى إلى پولندا والثانية إلى الدانيمارك ، وأما الثالثة فبقيت حرة بضمانة عصبة الأمم) .

وأما مستعمرات ألمانيا الأفريقية فقد استولت عليها انجلترا تحت ستار الانتداب لادارتها من لدن عصبة الأمم ، وكذلك استولت اليابان على كياتشاو .

الشروط الحربية :

جعل الحد الأقصى للجيش الألمانى مائة ألف جندى وألغى التجنيد الاجبارى ، وحظر على ألمانيا الاحتفاظ بأسطول حربى[١] ، وصنع المعدات والذخائر الحربية زيادة عن قدر معين ، كما حظر عليها تشييد القلاع والحصون أو إيجاد ثكنات عسكرية أو نقط حربية على طول الشاطئ الأيمن لنهر الرين ولمسافة تبعد عنه ٥٠ كيلو متراً . وأما الشاطئ الأيسر فتقرر أن يحتله الحلفاء لمدة أقلها خمس سنوات وأكثرها خمس عشرة سنة لضمان تنفيذ المعاهدة ، ويمكن إطالة أو تقصير ذلك الأجل تبعاً لما تبديه ألمانيا من الاخلاص أو المماطلة فى التنفيذ ، وفوق كل هذا أحتفظ الحلفاء بحق الاشراف على التعليم العسكرى فى ألمانيا ومراقبة ما تصنعه من الذخائر لضمان عدم الاخلال بهذه الشروط .

الشروط الاقتصادية :

أرغمت ألمانيا على تسليم أسطولها التجارى ، وتقديم ما يطلب منها من المواد الأولية ، ودفع غرامة حربية باهظة على أقساط سنوية بنسبة ما قدر لها من الكفاية المالية ؛ وعلى الجملة قيدت البلاد اقتصادياً كما قيدت حربياً بالرغم من التناقض العظيم بين إرغامها على دفع مبالغ طائلة على سبيل التعويض ، وانتزاع كل وسائل الدفع فى وقت واحد .

معاهدة سان جرمان :

وفى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقعت النمسا المعاهدة التى قضت باستقلال الشعوب الخاضعة لها كالمجر[٢] ، وصقالبة الشمال الذين تكونت منهم دولة تشيكوسلوفاكيا ، وصقالبة الجنوب الذين أصبحت تضمهم دولة يوجوسلافيا ، وضمت غاليسيا إلى پولندا وبوكوفينا وجزء من

---

(١) أرغمت ألمانيا على تسليم كافة سفنها الحربية لتوزيعها بين الحلفاء ، ولكن الضباط الألمانيين أغرقوا سفنهم كلها قبل مغادرتها ، وذلك عقب وصولهم بها إلى سكاپافلو (بانجلترا) لتسليمها تنفيذاً لشروط المعاهدة .

(٢) عقد الحلفاء معاهدة مع المجر على انفراد (يونيه سنة ١٩٢٠) تعرف بمعاهدة تريانون ، وفيها اعترفت المجر بالتعديلات التى أدخلت على حدودها القديمة ، وذلك باقتطاع الأجزاء التى ضمت إلى يوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا .

بسارابيا إلى رومانيا ، وكذلك امتدت حدود إيطاليا شمالا وشرقا فى أراضى الامبراطورية النمساوية القديمة حتى دخلت فيها كل المناطق الايطالية الأصل ، بل وبعض المناطق النمساوية كمنطقة التيرول الجنوبى ، وقد أدرك السياسيون الآن أن النمسا لم تكن وحدة سياسية فحسب ، بل وحدة اقتصادية أيضا ، وانحلالها على هذا النحو ضاعف أزمة أوربا[1] .

معاهدة نويلى :

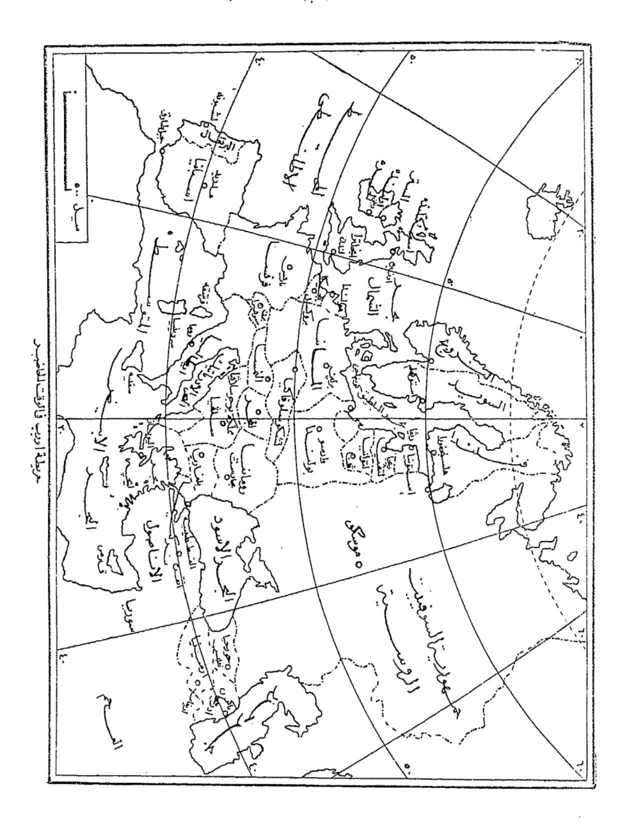
وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ وقعت بلغاريا على المعاهدة التى نزلت فيها عما كسبته خلال الحرب العظمى بل عن معظم ما أخذته فى الحرب البلقانية سنة ١٩١٣ .

معاهدة سيفر :

وفى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ أرغم مندوبو حكومة الآستانة على توقيع هذه المعاهدة التى قضت بالاعتراف بوضع مصر تحت الحماية البريطانية ، وانتداب انجلترا لادارة شؤون فلسطين والعراق ، وفرنسا لادارة سوريا ، وضم تراقيا وجزء من الأناضول إلى اليونان ، وقسمت باقى أراضى الأناضول إلى مناطق نفوذ بين الحلفاء ، ووضعت الآستانة وكذلك البوسفور والدردنيل بعد تحطيم قلاعهما تحت رقابة الدول ، واعترفت المعاهدة بالشريف حسين ملكا على الحجاز ؛ غير أن هذه المعاهدة ولدت ميتة فى الواقع لعدم تصديق الحكومة التركية عليها ، فبقيت حبرا على ورق إلى أن تم تمزيقها بفضل جهاد الكماليين — أنظر فيما سبق الفصل الخاص بنهضة تركيا — حتى اضطروا الدول إلى إقرار معاهدة لوزان ، وما زالوا يجاهدون حتى ظفروا أخيرا بحقهم فى تحصين المضايق . كذلك جاهدت مصر والعراق وفلسطين وسوريا للقضاء على كل ما تقرر فى معاهدة سيفر ، إذ اعترفت انجلترا باستقلال مصر سنة ١٩٢٢ وتأيد هذا الاعتراف بالمعاهدة الانجليزية المصرية سنة ١٩٣٦ ، كما أن انجلترا اعترفت باستقلال العراق وانتهاء الانتداب سنة ١٩٣١ ، وكذلك انتهت فرنسا إلى التفاهم مع سوريا سنة ١٩٣٦ على أساس الاعتراف باستقلالها ، وتجاهد فلسطين إلى الآن

(١) لم تقف التغييرات الجغرافية التى طرأت على خريطة أوربا عند الحد الذى ذكرناه ؛ بل ظهرت دول أخرى جديدة فى شرقى بحر البلطيق وعلى امتداد حدود الروسيا الغربية ، وهى فنلندا وأستونيا ولاتفيا ولتوانيا ، وجميعها من الولايات الروسية القديمة ، ولكن حكومة السوفييت كانت تنادى بحق كل شعب فى تقرير مصيره فلم تستطع الاعتراض على انفصال هذه الولايات .

فى سبيل تحقيق آمالها ؛ أما الحجاز فقد أغار عليه ابن السعود وضمه إلى مملكته نجد وبذلك تحررت البلاد العربية من القيود التى قيدتها بها دول الغرب .



خريطة أوربا فى الوقت الحاضر

نتائج الحرب العظمى :

وضعت الحرب أوزارها بعد أن دارت رحاها مدى أربع سنين ومائة يوم طحنت فى خلالها كل ما ألفه العالم قبل الحرب من نظم دولية وصناعية ودستورية واجتماعية ، إذ أن الأمم المتحاربة — ولم ينج من الاشتراك فى الحرب من أمم الأرض إلا القليل — انصرفت إلى العمل على إحراز النصر بأى ثمن مهما غلا ، وبأية تضحية مهما عزت ، فلم يبق مجال للتفكير فى مبدأ ولا نظام ولا عاطفة . لذلك كانت النتائج التى أسفرت عنها هائلة مروعة فى كل النواحى ، والفوضى سائدة شاملة فى كل الأركان .

فمن حيث النظم الدولية دالت الأمبراطوريات الروسية والنمساوية والتركية ، وإن كانت الروسيا والنمسا وتركيا بقيت قائمة . كذلك بقيت أمبراطورية ألمانيا سليمة فيما عدا المقاطعات التى انسلخت عنها ، ولكنها لم تعد ممثلة فى شخص أمبراطور حاكم بأمره فيها . هذا إلى ظهور عدة قوميات من بين أنقاض الامبراطوريات الدائلة ، وكلها تطالب بالاعتراف بوجودها واستقلالها ، وحقها فى أقاليم كان يدعيها غيرها لنفسه أو أقاليم خاضعة لدول معترف بها ، وبذلك كانت المشاكل التى واجهت الدول فى مؤتمر فرساى فيما يتعلق بالحدود والفصل فى أمرها شديدة التعقيد إلى حد لا تقاس إلى جانبها المشاكل التى واجهت مؤتمر فيينا .

وأما الناحية الصناعية فقد انحسرت الحرب عن مشاكل أعظم تعقيداً . فقد جردت المصانع من شبابها العامل ، وقذف بهم إلى أتون الحرب صفوفاً متلاحقة ، فقضت على الملايين وأخرجت الملايين عجزة أو مقعدين لا يرجى من ورائهم نفع فى عمل ولا صناعة . وأما المصانع ذاتها فقد تحولت خلال الحرب عن الغرض الذى أنشئت من أجله وهو زيادة الثروة الأهلية إلى صنع الذخائر ومعدات الحرب والهلاك ، أى تحولت عن إنتاج ما ينمى الثروة إلى إعداد ما يقضى عليها ، فخرجت الأمم جميعاً من الحرب — المنتصرة والمهزومة على السواء — دامية مهيضة الجناح منهوكة القوى فى المال والرجال .

وأما من ناحية النظم الحكومية والاجتماعية فقد كان للآلام المبرحة التى عانتها الشعوب خلال الحرب أثر فى زعزعة الثقة فى كفاءة حكوماتها ، لعجزها عن معالجة الحالة وما نجم عنها من كوارث لم يشهد لها العالم مثيلا من قبل ، فطاحت عروش كانت مضرب الأمثال فى القوة والسلطان قبل الحرب ، كما حدث فى الروسيا والنمسا وألمانيا والممالك والامارات التى

تتألف منها ، فضلا عن نزول ملك بلغاريا عن العرش وزوال سلطنة آل عثمان ؛ بيد أن الأمر لم يقف عند هذا الحد فان الحكومات جميعاً خرجت من الحرب وهى تترنح فى كراسيها أمام عواصف الآراء والنظريات الحديثة التى ولدتها فى النفوس تجارب الحرب القاسية . فالحكومات الدستورية العريقة كانجلترا وأمريكا وإلى حدٍّ ما فرنسا استطاعت الثبات بكثير أو قليل من النجاح ، وأما ما عداها فقد ظلت فى تخبط واضطراب إلى أن انتهى بها الأمر إلى دكتاتوريات صريحة أو مقنعة كيوجوسلافيا وبولونيا وإيطاليا وألمانيا .

وأما الأخلاق والآداب العامة فقد أصابتها الحرب فى الصميم ، فلم يعد للعرف والتقاليد المرعية أية حرمة . ولا عجب فقد قضى الشبان بل والكهول نيفاً وأربع سنين بعيدين عن الحياة التى ألفوها ، خاضعين لنظام عسكرى قاس وسط فظائع وأهوال الحرب : الحرمان من الراحة والمأكل والمأوى ، والاستهداف فى كل لحظة إلى خطر الحرمان من الحياة ذاتها . فلما زال كابوس الحرب بعد ما ظل جاثماً فوق الصدور تلك السنين الطوال بقى الناس وهم فى شبه دوار اختلط عليهم فيه ما تبيحه الآداب والقوانين والشرائع ،وما تحرمه ، وتملكت نفوسهم رغبة جامحة فى الاستمتاع بحرية مطلقة لا يحد منها أمر ولا نهى ، فطغت على العالم موجة هائلة من الاباحية فى الأخلاق والتفكير ، وصلت فى بعض البلاد إلى عهد الشيوعية والالحاد .

خاتمة

أوربا بعد الحرب

سيطرت الأحقاد والرغبة فى الانتقام على عقول القائمين بوضع شروط الصلح باعتبارهم ألمانيا وحدها مسئولة عن الحرب وجرائمها ، فلم يقفوا عند حد القضاء على نظامها العسكرى ، وإنما وضعوا نظاماً لتعويضات الحرب كان مآله القضاء على كيانها الاقتصادى ، وساعدهم على ذلك أن شروط الهدنة قد فرضت على ألمانيا نزع سلاحها فى الحال وتسليم ما لديها من الذخائر ومعدات الحرب ، فبات الحلفاء فى مأمن من احتمال استئنافها القتال أو معارضتها فيما يقررونه فى شروط الصلح .

حقاً لقد أدرك ساسة مؤتمر فرساى أنه لا يمكن أن يسود السلام إلا إذا قامت الصلات الدولية على أساس من الاخلاص والرغبة المتبادلة فى إحلال الثقة وحسن التفاهم محل المخاوف والأحقاد الموروثة ، ومن أجل ذلك قرروا إنشاء عصبة الأمم ، إلا أنها لم تخرج فى نظرهم عن تجربة جديدة قد تفضى إلى خير النتائج ،وقد تسفر عن الفشل وخيبة الآمال ، ومن ثم لجأوا إلى المؤتمرات يعقدونها بين حين وآخر لتنفيذ شروط الصلح وإبقاء ألمانيا مكبلة فى القيود التى فرضوها عليها ، مثلهم فى ذلك مثل الساسة الذين وضعوا التسوية التى تمت فى مؤتمر فيينا عقب حروب نابليون .

١ — مشكلة التعويضات :

كانت الروح السائدة بين الحلفاء فى المؤتمرات الأولى التى عقدوها وليدة الظروف العديدة التى بسطناها ، أى روح الظافر الحانق الذى يريد إملاء إرادته على خصمه وقهره على الخضوع له دون تدبر ما تفضى إليه هـذه السياسة من هدم أركان السلام الدائم الذى ينشده العـالم ويدعى الـكل أنه قائم على خدمته ماض فى تدعيمه وصيانته .

فما كاد ينفض مؤتمر فرساى بعد أن صادق على معاهدة الصلح فى يناير سنة ١٩٢٠ حتى اجتمعت الدول فى مؤتمر جديد عقد فى لندن فى فبراير من نفس العام ، وكان أهم ما عالجه مسألة مجرمى « الحرب » ولـكنه لم يصل إلى قرار حاسم فيهـا نظراً إلى أن كبير أولئك « المجرمين » — إمبراطور ألمـانيا — كان يعيش فى أرض هولندية محايدة ، وقد رفضت هولندا بتاتاً أن تخرجه من بلادها ، وفى ابريل عقد مؤتمر ثالث فى سان ريمو للبحث فى تجريد ألمانيا من سلاحها ، إذ كانت الجنود الألمانية قد تقدمت حينئذ واحتلت وادى الرور لقمع الاضطرابات التى قام بهـا الشيوعيون هناك ، فاعتبر ذلك خرقا لشروط الصلح لوقوع ذلك الوادى فى المنطقة التى حظر على ألمـانيا تحصينها أو إيجاد قوات حربية فيها ، وكذلك اتخذت تلك الحركة دليلا على احتفاظ ألمانيا بقوة عسكرية تتجاوز الحدود التى فرضتها عليها المعاهدة ، فسارعت فرنسا إلى احتلال فرنكفورت ودرمشتارت لارغام ألمانيا على الخضوع لنصوص المعاهدة المفروضة عليها ، نخوفاً من تفاقم الخطر سارع المؤتمر إلى مطالبة المانيا بسحب جنودها من الرور ، فانسحبت على الأثر الجنود الفرنسية من المناطق التى احتلتها ، ودعيت ألمـانيا لأول مرة إلى الاشتراك فى مؤتمر مع الحلفاء للبحث فى خير الوسائل لتنفيذ شروط الصلح لا سيا الشروط المالية .

وقد عقد هذا المؤتمر فى سبا فى شهر يوليه من ذلك العام ، وكان أكبر همّ لمندوبى ألمانيا فى ذلك المؤتمر أن يثبتوا للحلفاء أن ليس فى طوق بلادهم عملياً تنفيذ الالتزامات المالية التى فرضتها عليها شروط الصلح ، ولكن الحلفاء لم يقتنعوا بصحة تلك الأقوال ، فبقى الخلاف قائماً بين الفريقين . ولم يطرأ على الموقف أى تحسن حينما تجددت المباحثات فى مؤتمر عقد فى لندن (فبراير سنة ١٩٢١) فان ألمانيا أعلنت فيه إنه يستحيل عليها الوفاء بشروط التعويضات التى فرضها عليها الحلفاء وقدمت مشروعا من جانبها لدفع التعويضات ، غير أن الحلفاء رفضوا هذا المشروع واتخذوه دليلا على محاولتها التخلص مما تعهدت به فى شروط الصلح ، وأنذروها بتوقيع العقوبات المنصوص عليها فى معاهدة الصلح ، فرضخت ألمانيا أمام هذه الظروف القاهرة إلى قبول مطالب الحلفاء ، ولكن سرعان ما دلت الأحوال على تعذر تنفيذها ، فاجتمع الحلفاء فى مؤتمر تلو الآخر إلى أن تقرر تشكيل لجنة خاصة لبحث قدرة ألمانيا على الدفع تفادياً من الخطر الذى كان يهدد أوربا .

وفى مستهل عام ١٩٢٣ قدمت « لجنة التعويضات » تقريرها وإذا به يعلن أن ألمانيا قد تعمدت الاخلال بشروط دفع التعويضات وبخاصة فيما يتعلق بكميات الفحم المفروض عليها تقديمها ، فسارعت الجنود الفرنسية والبلجيكية إلى احتلال وادى الرور فى ١١ يناير وبالرغم من إعلان فرنسا أنها أقدمت على ذلك الاحتلال عملا بشروط معاهدة فرساى فان بقية الحلفاء — خلا بلجيكا التى اشتركت معها — تخلوا عن تأييدها ، أما ألمانيا فانها لم تستطع مقاومة القوة بمثلها ، ولذلك اكتفت بالمقاومة السلبية إذ امتنعت بتاتاً عن الدفع وأبطلت تسليم الفحم الذى كانت تقدمه كما أنها أوقفت العمل فى المناجم .

غير أن هذه الخطة عادت بأفدح النتائج على الشعب الألمانى ولا سيما طبقة العمال فى وادى الرور ، فانتشرت الفاقة والبؤس وهبط سعر العملة الألمانية إلى حد بعيد ، وساد الاستياء في انجلترا من الخطة التى اتبعتها فرنسا ، وتوترت العلاقات بين البلدين حتى كادت تؤدى إلى الانفصام ، بيد أن فرنسا وقفت مكانها لا تلين ورفضت الاقتراحات التى كانت تتقدم بها ألمانيا وانجلترا على السواء ، فأخذت الحالة الاقتصادية تتحرج فى ألمانيا حتى أصبح كيانها الاقتصادى مهدداً بالخراب التام ، ولذا شكلت وزارة جديدة فى ألمانيا قبلت سحب القرارات التى أصدرتها الوزارة السابقة لتنفيذ المقاومة السلبية ، أى أجابت فرنسا إلى مطالبها .

وعلى أثر ذلك أفلحت انجلترا فى حمل فرنسا على الموافقة على انتداب لجنة من الخبراء للتحقق من مقدرة ألمانيا على الدفع ، وقد أسفر هذا التحقيق عن التقرير المعروف بتقرير

دوز (Dawes) فى مارس سـنة ١٩٢٤ ، وقد بحثه الحلفاء فى مؤتمر عقد فى لندن (يوليه سنة ١٩٢٤) واشتركت فيه أمريكا ، وكانت نتيجته الموافقة على المشروع وإعلان أمريكا استعدادها للاشتراك فى تنفيذه ، وبذلك أصبح من الميسور عقد قرض لألمانيا لمساعدتها على النهوض اقتصاديا — عملا بالاقتراحات الواردة فى المشروع — وذلك نظير دفعها التعويضات على أقساط معينة تزداد قيمتها تبعا لازدياد انتعاش ألمانيا .

ولعل أهم نتائج هذا المؤتمر اقتناع الدول ، أنه لن يتسنى لألمـانيا الوفاء بتعهداتها طوعا أو كرها ، إلا إذا توفرت لديها القدرة والرغبة فى ذلك . ولهذا فان الموافقة على مشروع دوز لا تعتبر خطوة عملية نحو إعادة الانتعاش المالى فحسب ، بل تعتبر كذلك أول الدلائل المعنوية على تناقص الاحقاد والبغضاء ، وتحسن الموقف الدولى بصفة عامة ، مما سنرى أثره فى مجرى السياسة الدولية . إلا أنه سرعان ما ظهرت عقبات عملية مختلفة حالت دون تنفيذ مشروع دوز بحذافيره ، فقد عادت ألمانيا تبدى ما تعانيه من الارتباكات المالية ، فاجتمع فى لاهاى مؤتمر من الخبراء الماليين يمثلون الحلفاء والولايات المتحدة وألمانيا ، وانتهوا إلى وضع مشروع جديد للتعويضات وقعوه فى باريس فى يونيه سـنة ١٩٢٩ ، ويعرف باسم مشروع يونج (Young) . وبه تحدد دين ألمانيا بصفة نهائية ، كما تحددت الأقساط السنوية ، وتقرر إلغاء القيود والمراقبة التى كانت مفروضة على بعض موارد الثروة الأهلية فى ألمـانيا لضمان دفع الأقساط السنوية ، كما تقرر إنشاء بنك دولى تشترك فيه ألمـانيا ، ويسمى بنك التسويات الدولية ، للاشراف على تسديد الأقساط وتوزيعها بين أربابها . وقد قبلت ألمانيا هذا المشروع فى المؤتمر الذى عقد ثانية فى لاهاى فى يناير سنة ١٩٣٠

وعلى الرغم من هذا المجهود الجديد فى سبيل إنعاش ألمانيا أملا فى إعادة التوازن الدولى الاقتصادى ، إزدادت حالة ألمانيا المالية سوءاً ولم ينقذها من السقوط التام إلا الاقتراح الذى تقدم به المستر هوفر رئيس الولايات المتحدة فى ١٩ يونية سـنة ١٩٣١ ، وخلاصته إيقاف دفع ديون الحرب والتعويضات لمدة سنة ، فسارعت انجلترا إلى الموافقة على هذا الاقتراح ، كما وافقت عليه فرنسا بعد شىء من التردد ، بيـد أن هذا الحل لم يكن إلا علاجا وقتيا ، فلم يكن هناك مناص من البحث عن علاج حاسم لا سيما بعد ما أعلن ساسة ألمانيا فى صراحة وجلاء ، أن بلادهم لن تقوى على الاستمرار فى دفع التعويضات . لذلك عقد مؤتمر جديد فى لوزان فى يونيه سنة ١٩٣٢ ، وفيه تقرر إلغاء التعويضات ، على أن تتعهد ألمـانيا بدفع

١٥٠ مليونا من الجنيهات ، حينما تنتعش حالتها الاقتصادية لاعادة تعمير أوربا — أى المناطق التى خربتها الحرب .

٢ — الأزمة العالمية الاقتصادية :

لم تقتصر سوء الحالة الاقتصادية على ألمانيا وحدها ، بل تعدتها تدريجا إلى بلاد أخرى حتى خيل أن العالم على وشك الانحدار إلى هاوية أزمة اقتصادية لم يرو التاريخ لها نظيراً من قبل ، فقد أخذت أسعار حاجات المعيشة وأثمان المواد الأولية فى النزول السريع ، وعجز المنتجون وحملة أسهم شركات الانتاج عن الوفاء بتعهداتهم ، وبالأحرى عن الارتباط بالتزامات جديدة ، فارتفع عدد العمال العاطلين إلى نسبة كبيرة[1] ، وهبطت أسعار الأسهم الصناعية هبوطاً سريعاً وأسفرت هذه العاصفة عن تقوض أركان كثير من الشركات المالية والصناعية فى كثير من الدول ، كما أسفرت عن إفلاس وتدليس عدة شركات أخرى ، وبالجملة تزعزع كيان العالم الاقتصادى إلى حد لم يشهده الناس من قبل

ولقد حار الخبراء فى تعليل أسباب هذه الأزمة وعجزوا عن وصف العلاج الناجع لها ، فنهم من عزاها إلى ديون الحرب والتعويضات ومنهم من أرجعها إلى الحواجز الجركية التى عرقلت التبادل التجارى بين الدول ، ومنهم من ذهب إلى أن كثرة الانتاج وزيادته عن الطلب هو أصل العلة . على أن هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة لم تكن فى الواقع إلا أزمة مالية . ذلك أن حاجات المعيشة من مصنوعات ومواد أولية كانت متوفرة ، وكذلك كان العمال ورؤوس الأموال والمشترون والبائعون أو المستهلكون والمنتجون ، ولكن شيئاً واحداً كان معدوماً ، وهو أداة التعامل والتبادل (Mechanism of Exchange) وكان يجب على الماليين والاقتصاديين إيجاد تلك الأداة وتنظيم عملها ولكنهم وقفوا حيال الأزمة عاجزين

ولقد نشأ عن تراخى النشاط التجارى والصناعى ، أن تأثرت الموارد المالية لمعظم الحكومات ، على الرغم من الضرائب الباهظة التى أثقلت بها كواهل رعاياها فرجحت كفة المصروفات فيها على الايراد ، كما حدث فى انجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان، بل أن بعض الدول الصغرى التى عجزت عن بيع محاصيلها كالبرازيل والنمسا واليونان لم تستطع

(١) بلغ عدد العمال العاطلين فى انجلترا ثلاثة ملايين فى سنة ١٩٣٢ أى سدس عدد القادرين على العمل فيها . أما الولايات المتحدة التى لم تكن تعرف أزمة البطالة فقد بلغ عدد العمال العاطلين فى نهاية سنة ١٩٣١ اثنى عشرة مليونا أو ربع عدد عمالها ، وقس على ذلك بقية الدول .

الوفاء بفوائد قروضها الخارجية فتضاعفت بذلك خسارة الدول الدائنة ، ولذا قررت انجلترا الخروج بعملتها عن قاعدة عيار الذهب فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ ، وتبعتها فى ذلك كثير من الدول الواحدة تلو الأخرى — ما عدا الولايات المتحدة وفرنسا وسويسرا والبلچيك وهولندا وألمانيا — وشرعت كل دولة فى اتخاذ الوسائل التى تكفل التوازن فى ماليتها بتخفيض مرتبات الوزراء وبعض طوائف الموظفين ، وإنقاص إعانات العمال العاطلين ، وزيادة الضرائب ، كما عنيت كل منها بالعمل على زيادة ما تنتجه أرضها من حاجات أهلها حتى تستغنى به عما تستورده من الخارج ، وأقامت حواجز من الرسوم الجمركية لحماية منتجاتها ومصنوعاتها ، حتى إن انجلترا نفسها لجأت إلى هذه الوسائل وخرجت على المبدأ العزيز عليها مبدأ حرية التجارة ، ففى سنة ١٩٣٢ عقدت فى أوتاوا مؤتمرا من ممثلى الامبراطورية ، ووضعت قواعد محكمة لتبادل التجارة بين أجزاء الامبراطورية ، حتى تتمكن من مواجهة الأزمة العالمية . وقد أسفرت هذه السياسة الجديدة عن نتائج باهرة أعادت الثقة فى متانة مركز انجلترا المالى ، وما لبثت الولايات المتحدة أن رأت من مصلحتها الاقتصادية أن تخفض سعر الدولار إلى مستوى سعر الجنيه الانجليزى ، وفى سبتمبر سنة ١٩٣٦ تفاهمت فرنسا مع انجلترا وأمريكا على ربط سعر الفرنك بسعر عملتيهما ، وتبعتها فى ذلك بقية الدول الأخرى التى ظلت محتفظة بعيار الذهب — ما عدا ألمانيا .

على أن الموقف الاقتصادى أخذ فى الانتعاش منذ سنة ١٩٣٥ ، وكانت أهم مظاهر هذا التحسين تناقص البطالة فى كثير من الدول وازدياد التبادل التجارى ، ولكن الحالة مازالت بعيدة عما ألفه العالم من قبل من الرخاء والثبات والاستقرار .

٣ — المشكلة السياسية — مشكلة السلامة :

كانت أهم ما شغل الحلفاء بعد انتهاء الحرب مشكلة السلامة وبعبارة أخرى مشكلة تأمين فرنسا على حدودها من الخطر الألمانى — تلك المشكلة التى جعلت فرنسا ترفض مدة طويلة إنعاش ألمانيا ، وقد كان يرجى إزالة مخاوفها من هذه الناحية بعقد محالفة ضمان مشترك بين الولايات المتحدة وانجلترا للوقوف معاً فى وجه أى اعتداء تقوم به ألمانيا على حدود فرنسا ، إلا أن سياسة العزلة التى اتبعتها أمريكا فيما يختص بالشؤون الأوربية حدت بها إلى رفض الموافقة على تقديم ذلك الضمان ، كما حدت بها إلى الاشتراك فى عصبة الأمم ، فلما

انهار أحد ركنى الضمان انهار المشروع بأكمله إذ لم يسع انجلترا أن ترتبط مع فرنسا بعقد لا تعرف مدى النتائج التى قد يجرها اليه .

لذلك دأبت الدول على التفكير فى إيجاد حل لمشكلة تأمين فرنسا على حدودها فوضعت فى سبتمبر سنة ١٩٢٤ مشروعاً يقوم على إبرام ميثاق للسلام العام ، وهذا الميثاق يقرر مبدأ التحكيم الاجبارى لفض الخلافات التى قد تنشأ بين الدول قبل أن يستفحل أمرها ، كما يقرر القواعد العامة التى تتبع فى اتخاذ وسائل التأديب ضد المعتدى وينص على تفصيل الاجراءات التى تتخذ لتقرير حالة الاعتداء وتقرير التدخل فى سبيل التحكيم أو التأديب ، غير أن وزارة المحافظين فى انجلترا أبت أن تتقيد بعهود ترغمها على التدخل فى كافة الشئون الأوربية ورفضت أن تبرم الميثاق نهائياً .

حينئذ عادت الدول من جديد إلى البحث عن حل آخر لتلك المشكلة التى أعياها حلها وفى ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ تقدمت ألمانيا إلى الحكومة الفرنسية بمشروع ميثاق لضمان السلام فى غرب أوربا ، على أساس احترام الحدود التى قررتها معاهدة الصلح ، فتناولت الدول هذا المشروع بالبحث والتمحيص والتفكير فى تطبيق قواعده فى نواحى أوربا الأخرى .

وأخيراً عقد فى لوكارنو فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مؤتمر اجتمع فيه ممثلو ألمانيا وفرنسا وانجلترا وإيطاليا والبلچيك وأسفر الاجتماع عن ميثاق « لوكارنو » وهو عبارة عن عقد تعهدت فيه الدول المتعاقدة بضمان الحدود التى وضعتها معاهدة فرساى بين ألمانيا والبلچيك، وبين ألمانيا وفرنسا ، وتبادلت المانيا مع كل من فرنسا والبلچيك عهداً بألا يلجأ أحد الطرفين إلى الحرب ضد الآخر إلا فى حالة الدفاع أمام اعتداء صريح ، وإذا عجز الطرفان عن فض ما قد يقوم بينهما من الخلاف فانهما يتعهدان بالالتجاء فيه إلى التحكيم وباخطار عصبة الأمم فى الحال عن أية مخالفة ترتكب ضد شروط الميثاق ، وتعهدت الدول المتعاقدة جميعاً بأن تقف فى صف الدولة التى يقع عليها الاعتداء سواء أكانت ألمانيا أم فرنسا أم البلچيك إذا أقرتها على ذلك عصبة الأمم .

ولقد نص فى المعاهدة على أنها لا تمس سلطة عصبة الأمم بأية حال ، وإنما الغرض منها معاونة العصبة فى مهمتها ،حتى إذا ما اشتد ساعدها استطاعت أن تقدم للدول ضمان السلامة الذى انطوى عليه ميثاق لوكارنو

وفى أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ اجتمع مندوبو الدول فى لندن للتوقيع على معاهدة لوكارنو بصفة نهائية بعد مصادقة برلمانات بلادهم عليها ، وبذلك كتبت صفحة جديدة هامة فى تاريخ العلاقات الدولية الأوربية بعد الحرب نظراً إلى النتائج الهامة التى أسفرت عنها والروح التى أملت هذا الميثاق .

وفى سبتمبر سنة ١٩٢٦ انضمت ألمانيا إلى عصبة الأمم فكان ذلك خطوة جديدة فى سبيل الاستقرار والسلام بين الدول ، وعزز هذا الرجاء ميثاق « كيلوج » الذى وضعه المستر كيلوج وزير خارجية الولايات المتحدة فى يوليه سنة ١٩٢٨ وبه تعهدت الدول الموقعة عليه بألا تلتجئ إلى الحرب كوسيلة لتنفيذ أغراض السياسة أى تحريم الحرب بتاتاً إلا فى حالة الدفاع . وقد سارعت الدول إلى قبول شروط هذا الميثاق ووقعه فى أغسطس سنة ١٩٢٨ خمس عشرة دولة بينها ألمانيا وأعلنت أكثر من خمسين دولة انضمامها اليه .

٤ — مشكلة نزع السلاح :

على الرغم من هذا كله بقيت مشكلة أخرى لم تهتد الدول إلى إيجاد حل لها ، وهى تخفيض السلاح ، تلك الصخرة التى تنذر بأن تتحطم عليها كل جهود السنين السابقة : ففى أوائل سنة ١٩٣٢ عقد مؤتمر عام لنزع السلاح فى جنيف إلا أن ألمانيا أبت الاشتراك فيه ما لم يعترف لها بحقها فى التسلح أسوة بالدول الأخرى ، فلم يسفر الاجتماع عن شئ من النجاح ، ولكن المؤتمر عاد إلى الانعقاد فى نوفمبر من نفس العام ، وفيه تقدمت فرنسا بمشروع يرمى إلى إنشاء قوة دولية هوائية تحت إشراف عصبة الأمم ، كما تقدمت انجلترا باقتراح إلغاء الغواصات والدبابات وتخفيض السلاح بوجه عام ، ولكن هذا وذاك بقيا بلا نتيجة عملية .

ولما كانت ألمانيا قد ألفت نفسها — على الرغم من دخولها عصبة الأمم — محظورا عليها وحدها أن تزيد جيشها وأسلحتها عما فرض عليها فى معاهدة فرساى ، بينما الدول الأخرى تمضى فى التسلح والتزود بأحدث معدات الحرب فقد رأت فى ذلك تناقضاً مع الروح التى أملت ميثاق لوكارنو ، ولذلك انسحبت من عصبة الأمم فى سنة ١٩٣٣ ، وأعلنت عزمها على رفع جيشها إلى المستوى الخليق بها ، وشرعت تعمل بجد لتحقيق ذلك الغرض غير عابئة بصيحات الاحتجاج التى قامت فى وجهها لمناقضة عملها لشروط معاهدة فرساى مناقضة صريحة .

ولم تقف ألمانيا عند هذا الحد فى سبيل تحطيم القيود العسكرية بعد ما حطمت القيود المالية ، بل نراها — بعد اطمئنانها إلى عودة السار إليها — تعلن الخدمة

العسكرية الاجبارية وتتخذ من عقد المحالفة العسكرية بين فرنسا والروسيا فى سنة ١٩٣٥ ذريعة للاحتجاج بأن فرنسا نقضت بذلك العمل ميثاق لوكارنو ، وتسرع عقد ابرام البرلمان الفرنسى لتلك المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ إلى احتلال منطقة الرين التى حرم عليها احتلالها أو تحصينها بموجب معاهدة فرساى وشروط ميثاق لوكارنو . وبذلك لم يبق من القيود التى فرضتها شروط الصلح على ألمانيا سوى حرمانها من مستعمراتها ، وقد أخذت تجهر بالمطالبة بها وبذل كل الجهود فى سبيل استعادتها .

موقف عصبة الأمم :

مرت عصبة الأمم منذ إنشائها الى الان بأدوار ثلاثة : الدور الأول يبدأ من سنة ١٩١٩ إلى توقيع ميثاق لوكارنو فى سنة ١٩٢٥ ، وفيه كانت العصبة مجرد أداة فى يد المنتصرين لارغام المقهورين على الرضوخ لشروط الصلح ، وأما الدور الثانى فانه ينتهى عند انسحاب المانيا من العصبة فى سنة ١٩٣٣ ؛ وفى خلاله حاولت العصبة أن تعالج حل مشكلة نزع السلاح دون أن تصيب شيئا من النجاح ، وأما الدور الثالث الذى بدأ فى سنة ١٩٣٣ فقد أظهر بجلاء ضعف العصبة وعجزها عن أن تكون أداة قوية لتعزيز السلم ، فكما حدث من قبل فى سنة ١٩٣١ عند التجاء الصين اليها لحمايتها من إعتداء اليابان عليها ووقوف العصبة عاجزة حيال انسحاب اليابان منها وإنشائها أمبراطورية فى منشوكو ، فكذلك عجزت عام ١٩٣٥ عن حماية الحبشة من إغارة الايطاليين عليها على الرغم من توقيع العقوبات الاقتصادية على إيطاليا ، مما ينذر بعودة العالم إلى سياسة المحالفات العسكرية الصريحة ، سياسة التوازن الدولى التى كانت تسود العالم قبل الحرب ، ما دامت العصبة عاجزة عن حماية مصالح الجميع .

والحقيقة أن العصبة لن يكتب لها النجاح إلا إذا تخلى العالم عن عقيدة الحرب وضحت الدول بمصالحها الخاصة فى سبيل المصلحة العامة وانتصرت للضعيف ضد القوى أيا كان ، وإلا غدا القرن العشرين قرن نزاع وجهاد لتحقيق أحلام ولسن ، كما كان القرن التاسع عشر قرن جهاد لتحقيق مبادىء حقوق الانسان .

ملحقات الكتاب

Declaration of the rights of man

The representatives of the French people, organized as a National Assembly, believing that the ignorance, neglect, or contempt of the rights of man are the sole causes of public calamities and of the corruption of governments, have determined to set forth in a solemn declaration the natural, inalienable, and sacred rights of man, in order that this declaration, being constantly before all the members of the social body, shall remind them continually of their rights and duties; in order that the acts of the legislative power, as well as those of the executive power, may be compared at any moment with the objects and purposes of all political institutions and may thus be more respected; and, lastly, in order that the grievances of the citizens, based hereafter upon simple and incontestable principles, shall tend to the maintenance of the constitution and redound to the happiness of all. Therefore the National Assembly recognizes and proclaims, in the presence and under the auspices of the Supreme Being, the follollowing rights of man and of the citizen:

ARTICLE 1 — Men are born and remain free and equal in rights. Social distinctions may be founded only upon the general good.

2 — The aim of all political association is the preservation of the natural and imprescriptible rights of man. These rights are liberty, property, security, and resistance to oppression.

3 — The principle of all sovereignty resides essentially in the nation. No body nor individual may exercise any authority which does not proceed directly from the nation.

4 — Liberty consists in the freedom to do everything which injures no one else; hence the exercise of the natural rights of each man has no limits except those which assure to the other members of the society the enjoyment of the same rights. These limits can only be determined by law.

5 — Law can only prohibit such actions as are hurtful to society. Nothing may be prevented which is not forbidden by law, and no one may be forced to do anything not provided for by law.

6 — Law is the expression of the general will. Every citizen has right to participate personally, or through his representative, in its formation. It must be the same for all, whether it protects or punishes. All citizens, being equal in the eyes of the law, are equally eligible to all dignities and to all public positions and occupations, according to their abilities, and without distinction except that of their vitues and talents.

7 — No person shall be accused, arrested, or imprisoned except in the cases and according to the forms prescribed by law, Any one soliciting, transmitting, executing, or causing to be executed, any arbitrary order, shall be punished. But any citizen summoned or arrested in virtue of the law shall submit without delay as resistance constitutes an offence.

8 — The law shall provide for such punishments only as are strictly and obviously necessary, and no one shall suffer punishment except it be legally inflicted in virtue of a law passed and promulgated before the commission of the offence.

9 — As all persons are held innocent until they shall have been declared guilty, if arrest shall be deemed indispensable, all harshness not essential to the securing of the prisoner's person shall be severely repressed by law.

10 — No one shall be disquieted on account of his opinions, including his religious views, provided their manifestation does not disturb the public order established by law.

11 — The free communication of ideas and opinions is one of the most precious of the rights of man. Every citizen may, accordingly, speak, write, and print with freedom, but shall be responsible for such abuses of this freedom as shall be defined by law.

12 — The security of the rights of man and of the citizen requires public military forces. These forces are, therefore, established for the good of all and not for the personal advantage of those to whom they shall be entrusted.

13 — A common contribution is essential for the maintenance of the public forces and for the cost of administration. This should be equitably distributed among all the citizens in proportion to their means.

14 — All the citizens have a right to decide, either personally or by their representatives, as to the necessity of the public contributions; to grant this freelly; to know to what uses it is put; and to fix the

proportion, the mode of assessment and of collection and the duration of the taxes.

15 — Society has the right to require of every public agent an account of his administration.

16 — A society in which the observance of the law is not assured, nor the separation of powers defined, has no constitution at all.

17 — Since property is an inviolable and sacred right, no one shall be deprived thereof except where public necessity, legally determined, shall clearly demand it, and then only on condition that the owner shall have been previously and equitably indemnified.

Chief provisions of the Act of Vienna

In the Name of the Most Holy and Undivided Trinity.

The Powers who signed the Treaty concluded at Paris on the 30th of May, 1814, having assembled at Vienna, in pursuance of Article XXXII of that Act, with the Princes and States their Allies, to complete the provisions of the said Treaty, and to add to them the arrangements rendered necessary by the state in which Europe was left at the termination of the last war; being now desirous to embrace, in one common transaction, the various results of their negotiations for the purpose of confirming them by their reciprocal ratifications, have authorized their plenipotentiaries to unite, in a general instrument, the regulations of superior and permanent interest, and to join to that Act, as integral parts of the arragements of the Congress, the Treaties, Conventions, Declarations, Regulations, and other particular Acts, as cited in the present Treaty.....

Art. I. The Duchy of Warsaw, with the exception of the provinces and districts which are otherwise disposed of by the following Articles, is united to the Russian Empire. It shall be irrevocably attached to it by its Constitution, and be possessed by his Majesty the Emperor of all the Russias, his heirs and successors in perpetuity. His Imperial Majesty reserves to himself to give to this State, enjoying a distinct administration, the enterior improvement which he shall judge proper. He shall assume with his other titles that of Tsar, King of

Poland, agreeably to the form established for the titles attached to his other possessions.

The Poles, who are respective subjects of Russia, Austria, and Prussia, shall obtain a Representation and National Institutions regulated according to the degree of political consideration, that each of the Governments to which they belong shall judge expedient and proper to grant them.....

Art. XV. His Majesty the King of Saxony renounces in perpetuity for himself, and all his descendants and successors, in favour of his Majesty the King of Prussia, all his right and title to the provinces, districts, and territories, or parts of territories, of the Kingdom of Saxony, hereafter named; and his Majesty the King of Prussia shall possess those countries in complete Sovereignty and property, and shall unite them to his Monarchy. The districts and territories thus ceded shall be separated from the rest of the Kingdom of Saxony by a line, which henceforth shall form the frontier between the Prussian and Saxon territories, so that all that is comprised in the limit formed by this line shall be restored to his Majesty the King of Saxony; but his Majesty renounces all those districts and territories that are situated beyond that line, and which belonged to him before the war.....

Art. XXVI. His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, having substituted to his ancient title of Elector of the Holy Roman Empire, that of King of Hanover, and this title having been acknowledged by all the Powers of Europe, and by the Princes and Free Towns of Germany, the countries which have till now composed the Electorate of Brunswick-Luneburg, according as their limits have been recognized and fixed for the future, by the following Articles, shall henceforth form the Kingdom of Hanover.....

Art. LIII. The Sovereign Princes and Free Towns of Germany, under which denomination, for the present purpose, are comprehended their Majesties the Empror of Austria, the Kings of Prussia, of Denmark, and of the Netherlands; that is to say:

The Emperor of Austria and the King of Prussia, for all their possessions which anciently belonged to the German empire;

The King of Denmark, for the Duchy of Holstein;

And the King of the Netherlands, for the Grand Duchy of Luxemburg; establish among themselves a perpetual Confederation, which shall be called " The Germanic Confederation. ".....

Art. LXV. The ancient United Provinces of the Netherlands and

the late Belgic Provinces, both within the limits fixed by the following Article, shall form together with the countries and territories designated in the same Article, under the Sovereignty of his Royal Highness the Prince of Orange-Nassau, Sovereign Prince of the United Provinces the Kingdom of the Netherlands, hereditary in the order of succession already established by the Act of the Constitution of the said United Provinces. The title and the prerogatives of the royal dignity are recognized by all the Powers in the House of Orange-Nassau.....

Art. LXXXVI. The States which constituted the former republic of Genoa are united in perpetuity to those of his Majesty the King of Sardinia, to be, like the latter, possessed by him in full Sovereignty and hereditary property; and to descend, in the male line, in the order of primogeniture, to the two branches of his house, viz.: the royal branch and the branch of Savoy-Carignan.....

Art. XCIII. In pursuance of the renunciations agreed upon by the Treaty of Paris of the 30th May, 1814, the Powers who sign the present Treaty recognize his Majesty the Emperor of Austria, his heirs and successors, as legitimate Sovereign of the provinces and territories which had been ceded, either wholly or in part, by the treaties of Campo-Formio of 1797, of Luneville of 1801, of Pressburg of 1805, by the additional Convention of Fontainebleau of 1807, and by the Treaty of Vienna of 1809; the possession of which provinces and territories his Imperial and Royal Apostolic Majesty obtained in consequence of the last war; such as Istria, Austrian as well as heretofore Venetian, Dalmatia, the ancient Venetian Isles of the Adriatic, the mouths of the Cattaro, the City of Venice with its waters, as well as all the other provinces and districts of the former Venetian States of the Terra Firma upon the left bank of the Adige, the Duchies of Milan and Mantua, the Principalities of Brixen and Trente, the country of Tyrol, the Vorarlberg, the Austrian Friuli, the ancient Venetian Friuli, the territory of Montefalcone, the Government and Town of Trieste, Carniola, Upper Carinthia, Croatia on the right of the Save, Fiume and the Hungarian Littorale, and the District of Castua.

Art. XCIV. His Imperial and Royal Apostolic Majesty shall unite to his Monarchy, to be possessed by him and his successors in full property and Sovereignty:

1 — Besides the portions of the Terra Firma in the Venetian States mentioned in the preceding Article, the other parts of those States, as well as all other territories situated between the Tessino, the Po, and the Adriatic Sea.

2 — The Vallies of the Valteline, of Bormio, and of Chiavenna.

3 — The territories which formerly composed the Republic of Ragusa.....

The holy Alliance

In the name of the Most Holy and Indivisible Trinity.

Their Majesties the Emperor of Austria, the King of Prussia, and the Emperor of Russia, having, in consequence of the great events which have marked the course of the three last years in Europe, and especially of the blessings which it has pleased Divine Providence to shower down upon those States which place their confidence and their hope on it alone, acquired the intimate conviction of the necessity of settling the rules to be observed by the Powers, in their reciprocal relations, upon the sublime truths which the Holy Religion of our Saviour teaches:

They solemnly declare that the present Act has no other object than to publish, in the face of the whole world, their fixed resolution, both in the administration of their respective States and in their political relations with every other Government, to take for their sole guide the precepts of that Holy Religion, namely, the precepts of Justice, Christain Charity, and Peace, which, far from being applicable only to private concerns, must have an immediate influence on the councils of princes, and guide all their steps, as being the only means of consolidating human institutions and remedying their imperfections. In consequence, their Majesties have agreed on the following Articles:

Art. I. Conformably to the words of the Holy Scriptures, which command all men to consider each other as brethern, the three contracting Monarchs will remain united by the bonds of a true and indissoluble fraternity, and, considering each other as fellow countrymen; they will, on all occasions and in all places, lend each other aid and assistance; and, regarding themselves towards their subjects and armies as fathers of families, they will lead them, in the same spirit of fraternity with which they are animated, to protect Religion, Peace, and Justice.

Art. II. In consequence, the sole principle of force, whether between the said Governments or between their Subjects, shall be that of doing each other reciprocal service, and of testifying by unalterable good will the mutual affection with which they ought to be animated, to consider themselves all as members of one and the same Christian nation; the three allied Princes, looking on themselves as merely delegated by Providence to govern three branches of the one family, namely, Austria, Prussia, and Russia, thus confessing that the Christian world, of which they and their people form a part, has in reality no other Sovereign than Him to whom alone power really belongs, because in Him alone are found all the treasures of love, science, and infinite wisdom, that is to say, God, our Divine Saviour, the Word of the Most High, the Word of Life. Their Majesties consequently recommend to their people, with the most tender solicitude, as the sole means of enjoying that Peace which arises from a good conscience, and which alone is durable, to strengthen themselves every day more and more in the principles and exercise of the duties which the Divine Saviour has taught to mankind.

Art. III. All the Powers who shall choose solemnly to avow the sacred principles which have dictated the present Act, and shall acknowledge how important it is for the happiness of nations, too long agitated, that these truths should henceforth exercise over the destinies of mankind all the influence which belongs to them, will be received with equal ardor and affection into this Holy Alliance.

Done in triplicate and signed at Paris, the year of Grace 1815, $\frac{14}{26}$th September.

(L. S.) FRANCIS
(L. S.) FREDERICK WILLIAM
(L. S.) ALEXANDER

The Quadruple Alliance, 1815

Since the end of the alliance concluded in Vienna on the 25th March 1815 has been happily achieved by the reestablishment in France of the system which had been momentarily overturned during Napoleon Bonaparte's final bid for power, Their Majesties the Emperor of all the Russias, the King of... Great Britain..., the Emperor of Austria... and the King of Prussia, considering that the peace of Europe is essentially bound up with the consolidation of that order of things, based as it is upon the maintenance of Royal authority and the retention of the Constitutional Charter; and wishing to use all their endeavours to prevent fresh disturbances from troubling the general tranquillity, which is the object of the prayers of mankind and the constant purpose of their strivings... have resolved to apply the principles embodied in the Treaty of Chaumont of 1 March 1814, and the Treaty of Vienna of 25 March 1815, in the way most suitable for the present state of affairs, and have decided to fix in advance by a solemn treaty the principles which they propose to follow in order to guarantee Europe from the dangers that might even yet arise.....

Art. I. The High Contracting Parties reciprocally promise one another that they will maintain in its full force the treaty signed this day with His Most Christian Majesty (the King of France) and will take care that the stipulations of this treaty, as well as those of the special conventions connected with it, shall be strictly and faithfully carried out in all their extent.

II. Having been engaged in the war which has just finished, for the purpose of maintaining the inviolability of the arrangements made in Paris last year... the High Contracting Parties have judged it meet to renew the said arrangements in the present Act... save the modifications introduced in the treaty signed this day with (France) and particularly those by which Napoleon Bonaparte and his family... have been for ever excluded from supreme power in France, which exclusion the contracting parties promise by this present Act to keep in full effect, and if necessary with all their forces; and as the same revolutionary principles which sustained the last criminal usurpation may still return in other forms to tear France asunder and so menace the tranquillity of other states, the High Contracting Parties, because they solemnly

recognize it to be their duty to redouble their efforts in such circumstances in order to guard the peace and the interests of their peoples, do promise that in the event of the recurrence of such a misfortune they will concert with one another and with his most Christian Majesty, in respect of the measures which shall be judged necessary for the safety of their respective States and the general peace of Europe.....

VI. To ensure and facilitate the execution of the present treaty, and to consolidate the close relations which to-day unite the four Sovereigns for the good of the world, the High Contracting Parties have agreed to continue at stated times, either under the immediate auspices of their Sovereigns or through their respective ministers, the holding of conferences for the purpose of discussing the great common interests, and examining the measures which at each of these times will be judged the most salutary for the repose and prosperity of peoples and the maintenance of the peace of Europe.

The Treaty of Paris, 1856

7 — Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, His Majesty the Emperor of Austria, His Majesty the Emperor of the French, His Majesty the King of Prussia, His Majesty the Emperor of All the Russias and His Majesty the King of Sardinia, declare the Sublime Porte admitted to participate in the advantages of the public law and concert of Europe. Their Majesties engage, each on his part, to respect the independence and the territorial integrity of the Ottoman Empire; guarantee in common the strict observance of that engagement; and will; in consequence, consider any act tending to its violation as a question of general interest.

9 — His Imperial Majesty the Sultan having, in his constant solicitude for the welfare of his subjects, issued a firman, which, while ameliorating their condition without distinction of religion or of race, records his generous intentions towards the Christian population of his Empire, and wishing to give a further proof of his sentiments in that respect, has resolved to communicate to the Contracting Parties the said firman, emanating spontaneously from his sovereign will. The

Contracting Powers recognize the high value of this communication. It is clearly understood that it cannot, in any case, give to the said Powers the right to interfere, either collectively, or separately in the relations of His Majesty the Sultan with his subjects, nor in the internal administration of his empire.

10 — The Convention of the 13th July 1841, which maintains the ancient rule of the Ottoman Empire relative to the closing of the Straits of the Bosphorus and of the Dardanelles, has been revised by common consent.

The Act concluded for that purpose, and in conformity with that principle, between the High Contracting Parties, is and remains annexed to the present Treaty, and shall have the same force and validity as if it formed an integral part thereof.

11. The Black Sea is neutralized; its waters and its ports, thrown open to the mercantile marine of every nation, are formally and in perpetuity interdicted to the flag of war, either of the Powers possessing its coasts or of any other Power.....

15 — The Act of the Congress of Vienna, having established the principles intended to regulate the navigation of rivers which separate or traverse different states, the contracting Powers stipulate among themselves that those principles shall in future be equally applied to the Danube and its mouths. They declare that this arrangement henceforth forms a part of the public law of Europe, and take it under their guarantee.

The navigation of the Danube cannot be subjected to any impediment or charge not expressly provided for by the stipulations contained in the following articles.....

22 — The Principalaties of Wallachia and Moldavia shall continue to enjoy under the suzerainty of the Porte, and under the guarantee of the Contracting Powers, the privileges and immunities of which they are in possession. No exclusive protection shall be exercised over them by any of the guaranteeing Powers. There shall be no separate right of interference in their internal affairs.

The Treaty of Berlin, 1878

I. BULGARIA is constituted into an autonomous and tributary Principality under the suzerainty of His Imperial Majesty the Sultan; it will have a Christian Government and a national militia.

II. (Defines its extent.)

III. The Prince of Bulgaria shall be freely elected by the population and confirmed by the Sublime Porte, with the assent of the Powers. No member of the Reigning dynasties of the Great European Powers may be elected Prince of Bulgaria.....

IV. A Bulgarian Assembly of Notables, convoked at Tirnovo, shall draw up the Organic Law of the Principality before the Prince is elected.

In the districts where Bulgarians are intermixed with Turkish, Rumanian, Greek, or other populations, the rights and interests of these populations shall be taken into consideration as regards the elections and the drawing up of the Organic Law.

V. The following arrangements shall form the basis of the public law of Bulgaria:

The difference of religious creeds and confessions shall not be alleged against any person as a ground for exclusion or incapacity in matters relating to the enjoyment of civil and political rights, admission to public employments, functions, and honours, or the exercise of the various professions and industries in any locality whatsoever.

The freedom and outward exercise of all forms of worship are assured to all persons belonging to Bulgaria, as well as to foreigners and no hindrance shall be offered either to the hierarchical organization of the different communions, or to their relations with their spiritual chiefs.

VI. The provisional administration of Bulgaria shall be under the direction of an Imperial Russian Commissary until the completion of the Organic Law. An Imperial Turkish Commissary, as well as the Consuls delegated ad hoc by the other Powers, which have signed the present Treaty, shall be called to assist him so as to control the working of this provisional régime.....

VII. The provisional régime shall not be prolonged beyond a

period of nine months from the exchange of the ratifications of the present Treaty.....

VIII. (No alteration takes place in existing Treaties immunities, etc.)

IX. The amount of the annual tribute which the Principality of Bulgaria shall pay to the Suzerain Court... shall be fixed by an agreement between the Powers who have signed the present Treaty..... This tribute shall be calculated on the mean revenue of the territory of the Principality?.....

XI. The Ottoman army shall no longer remain in Bulgaria.....

XIII. A province is formed south of the Balkans which will take the name of " Eastern Rumelia ", and will remain under the direct political and military authority of His Majesty the Sultan, under conditions of administrative autonomy. It shall have a Christian Governor-General.

XXV. The Provinces of Bosnia and Herzegovina shall be occupied and administered by Austria-Hungary.....

XXVI. The independence of Montenegro is recognized by the Sublime Porte and by all those of the High Contracting Parties who had not admitted it before.

XXVII. (As Article V, applied to Monttenegro.)

XXXIV. The High Contracting Parties recognize the independence of Serbia, subject to the conditions set forth in the following Article.

XXXV. (As Article V, applied to Serbia.)

XLIII. The High Contracting Parties recognize the independence of Rumania, subject to the conditions set forth in the two following Articles.

XLIV. (As Article V, applied to Rumania.)

LVIII. The Sublime Porte cedes to the Russian Empire in Asia the territories of Ardahan, Kars, and Batum, etc.

LXI. The Sublime Porte undertakes to carry out, without further delay, the improvements and reforms demanded by local requirements in the provinces inhabited by the Armenians, and to guarantee their security against the Circassians and Kurds.

It will periodically inform the Powers of the measures taken to this effect and the Powers will superintend the execution of them.

LXII. (Applying the principle of religious liberty to the whole Ottoman Empire.)

The Triple Alliance, 1882.

Art. 1. The high contracting parties promise one another peace and friendship and they will not enter into any alliance or commitment directed against any one of their states.

They promise to proceed to an exchange of ideas on politica' and economic questions of a general nature which may arise. and they further promise to support one another within the sphere of their own interests.

II. In the event of Italy being attacked for any reason what-ever by France, when she has given no direct provocation. the two other contracting parties shall be obliged to bring help and assistance with all their forces to the party attacked.

This same obligation shall apply to Italy in the case of an aggression by France against Germany, when no direct provocation has been given.

III. If one or two of the high contracting parties should appen to be attacked, without direct provocation on their part, and should find themselves engaged in a war with two or more of the Great Powers which have not signed the present treaty, the Casus feoderis shall be held to have arisen for all the high contracting parties simultaneously.

IV. In the event of a Great Power nonsignatory of the present treaty menacing the safety of the states of one of the high contracting parties, and the threatened party finding itself on that account obliged to make war against that Power, the two others bind themselves to maintain a benevolent neutrality in respect to their ally. Each of them reserves the right to take part in the war in this case, if he sees fit to make common cause with his ally.

V. If there should arise any menace to the peace of one of the contracting parties, in the circumstances provided for in the previous, articles, the high contracting parties will confer with one another in good time on the subject of the military measures that are required for the purpose of their eventual co-operation.

They promise that from now onwards in all cases when they

are participating in war together, they will conclude neither armistice, nor peace, nor treaty, save by mutual agreement.

VI. The high contracting parties make a mutual vow of secrecy concerning the contents and the existence of the present treaty.

VII. The present treaty shall remain in force for the pariod of five years dating from the day of the exchange of the ratifications.

The Entente Cordiale

From Sir Edward Grey to M. Paul Combon the French Ambassador in London. November, 1912.

My dear Ambassador,

From time to time in recent years the French and British naval and military experts have consulted together. It has always been understood that such consultation does not restrict the freedom of either Government to decide at any future time whether or not to assist the other by armed force. We have agreed that consultation between experts is not, and ought not to be, regarded as an engagement that commits either Government to action in a contingency that has not arisen and may never arise. The disposition, for instance, of the French and British fleets respectively at the present moment is not based upon an engagement to co-operate in war.

You have, however, pointed out that if either Government had grave reason to expect an unprovoked attack by a third Power it might become essential to know whether it could, in that event, depend upon the armed assistance of the other.

I agree that, if either Government had grave reason to expect an unprovoked attack by a third Power, or something that threatened the general peace, it should immediately discuss with the other whether both Governments should act together to prevent aggression and to preserve peace, and, if so, what measures they would be prepared to take in common. If these measures involved action, the plans of the general staffs would at once be taken into consideration, and the Governments would then decide what effect should be given to them.

Yours, etc.,

E. Grey.

The Austrian Ultimatum to Serbia, 1914

The Royal Serbian Goverment shall publish on the front page of their "Offcial Journal" of the 13/26 July the following declaration:—

"The Royal Goverment of Serbia condemn the propaganda that is being directed against Austria-Hurgary,— that is to say, condemn that group of tendencies which aim ultimately at the separation from the Austro-Hungarian monarchy of territories belonging to it. Also they sincerely deplore the fatal consequences of these criminal proceedings.

"The Royal Government regret that Serbian officers and functionaries have participated in the above-mentioned propaganda and have thus compromised the relations of good neighbourliness to which the Royal Government were solemnly pledged by their declaration of the 31st March, 1909.

"The Royal Government disapprove of all idea of interfering or attempting to interfere with the destinies of the inhabitants of any part of Austria-Hungary, and they repudiate any such idea. They therefore consider it their duty formally to warn officers and functionaries and the whole population of the kingdom. that henceforward they will proceed with the utmost rigour against persons who shall be guilty of such machinations. And these machinations they will use all their efforts to anticipate and suppress.

This declaration shall be communicated to the Royal Army at the same time, as an order of the day, by H.M the King and shall be published in the Official Bulletin of the Army.

The Royal Serbian Government shall further undertake:

1 — To suppress any publication which incited to hatred and contempt of the (Austro-Hungarian) Monarchy and in its general bearing is directed against the territorial integrity of that monarchy;

2 — To dissolve immediately the society called "Narodna Odbrana" to confiscate all its means of propaganda; and to proceed in the same manner against the other societies and their branches in Serbia which devote themselves to propaganda against the Austro-Hungarian Monarchy. The Royal Government shall take the necessary measures to prevent the societies from continuing their activity under another name and form after they have been dissolved;

3 — To eliminate without delay from public instruction in Serbia, both as regards the teaching body and also as regards the methods of instruction, everything which serves or might serve to foment the propaganda against Austria-Hungary;

4 — To remove from the military service and from the administration in general, all officers and functionaries guilty of propaganda against the Austro-Hungarian Monarchy, whose names and deeds the Austro-Hungarian Government reserve to themselves the right of communicating to the Royal Government:

5 — To accept the collaboration in Serbia of representatives of the Austro-Hungarian Government for the purpose of suppressing the subversive movement directed against the territorial integrity of the Monarchy

6 — To take judicial proceedings against those of the accessories to the plot of the 28th June who are within Serbian territory;

Delegates of the Imperial and Royal Government will take part n the investigation relating thereto;

7 — To proceed without delay to the arrest of Major Voija Tankosie and of the individual named Milan Ciganovie, a Serbinn state employé. who have been compromised by the findings of the inquiry at Sarajevo;

8 — To prevent by effective measures the co-operation of the Serbian authrorities in the illicit traffic in arms and explosives across the frontier;

To dismiss and severely punish the officials of the frontier service at Schabatz and Loznica guilty of having assisted the perpetrators of the Serajevo crime by facilitating their passage across the rontier.

9 — To give explanations to the Imperial and Royal Government with regard to the unjustifiable utterances of high Serbian officials both in Serbia and abroad, who, notwithstanding their official position. have not hesitated in interviews since the crime of the 28th June to express themselves in a manner hostile to the Austro-Hungarian Monarchy; nally,

10 — To notify the Imperial and Royal Government without delay of the execution of the measures comprised under the preceding heads.

The Austro-Hungarian Government expect the reply of the Royal Government by 6 p. m. on Saturday the 25th July at latest.....

President Wilson's Fourteen Points

I. Open Covenants of peace openly arrived at, after which there shall be no private international understandings of any kind, but diplomacy shall proceed always frankly and in the public view.

II. Absolute freedom of navigation upon the seas outside territorial waters alike in peace and in war, except as the seas may be closed in whole or in part by international action for the enforcement of international covenants.

III. The removal, so far as possible, of all economic barriers and the establishment of an equality of trade conditions among all the nations consenting to the peace and associating themselves for its maintenance.

IV. Adequate guarantees given and taken that national armaments will be reduced to the lowest point consistent with domestic safety.

V. A free, open-minded, and absolutely impartial adjustment of all colonial claims, based upon a strict observance of the principle that in determining all such questions of sovereignty the interests of the populations concerned must have equal weight with the equitable claims of the Government whose title is to be determined.

VI. The evacuation of all Russian territory, and such a settlement of all questions affecting Russia as will secure the best and freest co-oparation of the other nations of the world in obtaining for her an unhampered and unembarrassed opportunity for the independent determination of her own political development and national policy, and assure her of a sincere welcome into the society of free nations under institutions of her own choosing, and, more than a welcome assistance of every kind that she may need and may herself desire. The treatment accorded Russia by her sister nations in the months to come will be the acid test of their good will, of their comprehension of her needs as distinguished from their own interests, and of their intelligent and unselfish sympathy.

VII. Belgium, the whole world will agree, must be evacuated and restored, without any attempt to limit the sovereignty which she enjoys in common with all other free nations. No other single act will serve as this will serve to restore confidence among the nations in the

laws which they have themselves set and determined for the government of their relations with one another. Without this healing act the whole structure and validity of International Law is forever impaired.

VIII. All French territory should be freed and the invaded portions restored, and the wrong done to France by Prussia in 1871 in the matter of Alsace-Lorraine, which has unsettled the peace of the world for nearly 50 years, should be righted, in order that peace may once more be made secure in the interests of all.

IX. A readjustment of the frontiers of Italy should be effected along clearly recognizable lines of nationality.

X. The peoples of Austria-Hungary, whose place among the nations we wish to see safeguarded and assured, should be accorded the freest oppotunity of autonomous development.

XI. Rumania, Serbia, and Montenegro should be evacuated, occupied territories restored, Serbia accorded free and secure access to the sea, and the relations of the several Balkan States to one another detarmined by friendly counsel along historically established lines of allegiance and nationality, and international guarantees of the political and economic independence and territorial integrity of the several Balkan States should be entered into.

XII. The Turkish portions of the present Ottoman Empire should be assured a secure sovereignty but the other nationalities which are now under Turkish rule should be assured an undoubted security of life and an absolutely unmolested opportunity of autonomous development, and the Dardanelles should be permanently opened as a free passage to the ships and commerce of all nations under international guarantees.

XIII. An idependent Polish State should be erected which should include the territories inhabited by indisputably Polish populations which should be assured a free and secure access to the sea, and whose political and economic independence and territorial integrity should be guaranteed by international cevenant.

XIV. A general association of nations must be formed under specific convenants for the purpose of affording mutual guarantees o political independence and territorial integrity to great and small States alike.

The Covenant of The League of Nations, 1919.

The high Contracting Parties,

In order to promote international co-operation and to achieve international peace and security.

By the acceptance of obligations not to resort to war, by the prescription of open, just and honourable relations between nations.

By the firm establishment of the understandings of international law as the actual rule of canduct among Governments, and by the maintenance of justice and a scrupulous respect for all treaty obligations in the dealings of organized peoples with one another.

Agree to this Covenant of the League of Nations.....

Art. 2 — The action of the League under this Covenant shall be effected through the instrumentality of an Assembly and of a Council, with a permanent Secretariat.....

Art. 8 — The Members of the League recognize that the maintenance of peace requires the reduction of national armanents to the lowest point consistent with national safety and the enfoncement by common action of international obligations.

The Council, taking account of the geographical situation and circumstances of each State, shall formulate plans for such reduction for the consideration and action of the several Governments.

Such plans shall be subject to reconsideration and revision at least every ten years.

After these plans shall have been adopted by the several Governments, the limits of armaments therein fixed shall not be exceeded without the concurrence of the Council.

The Members of the League agree that the manufacture by private enterprise of munitions and implements of war is open to grave objecttions. The Council shall advise how the evil effects attendant upon such manufacture can be prevented, due regard being had to the necessities of those Members of the League which are not able to manufacture the munitions and implements of war necessary for their safety.

The Members of the League undertake to interchange full and frank information as to the scale of their armaments, their military, naval and air programmes and the condition of such of their industries as are adaptable to warlike purposes.

Art. II. Any war or threat of war, whether immediately affecting any of the Members of the League or not, is hereby declared a matter of concern to the whole League, and the League shall take any action that may be deemed wise and effectual to safeguard the peace of nations. In case any such emergency should arise the Secretary-General shall on the request of any Member of the League forthwith summon a meeting of the Council.

It is also declared to be the friendly right of each Member of the League to bring to the attention of the Assembly or of the Council any circumstance whatever affecting international relations which threatens to disturb international peace or the good understanding between nations upon which peace depends.

Art. 12 — The Members of the League agree that if there should arise between them any dispute likely to lead to a rupture, they will submit the matter either to arbitration or to inquiry by the Council, and they agree in no case to resort to war until three months after the award by the arbitrators or the report by the Council.....

Art. 14 — The Council shall formulate and submit to Members of the League for adoption plans for the establishment of a Permanent Court of International Justice. The Court shall be competent to hear and determine any dispute of an international character which the parties thereto, submit to it. The Court may also give an advisory opinion upon any dispute or question referred to it by the Council or by the Assembly.

Art. 16 — Should any Members of the League resort to war in disregard of its covenants under Articles 12, 13, or 15, it shall ipso facto be deemed to have committed an act of war against all other Members of the League, which hereby undertake immediately to subject it to the severance of all trade or financial relations, the prohibition of all intercourse between their nationals and the nationals of the covenant-breaking State, and the prevention of all financial, commercial or personal intercourse between the nationals of the covenant-breaking State and the nationals of any other State, whether a Member of the League or not.

It shall be the duty of the Council in such case to recommend to the several Governments concerned what effective military, naval or air force, the Members of the League shall severally contribute to the armed forces to be used to protect the covenants of the League.

The Members of the League agree, further, that they will mutually support one another in the financial and economic measures which are taken under this Article, in order to minimize the loss and inconvenience resulting from the above measures, and that they will mutually support one another in resisting any special measures aimed at one of their number by the covenant-breaking State, and that they will take the necessary steps to afford passage through their territory to the forces of any of the Members of the League which are co-operating to protect the covenants of the League.

Any Member of the League which has violated any covenant of the League may be declared to be no longer a Member of the League by a vote of the Council concurred in by the Representatives of all the other Members of the League represented thereon.

Art. 18 — Every treaty or international engagement entered into hereafter by any Member of the League shall be forthwith registered with the Secretariat and shall as soon as possible be published by it. No such treaty or international engagement shall be binding until so registered.

Art. 22 — To those colonies and territories which as a consequence of the late war have ceased to be under the sovereignty of the States which formerly governed them and which are inhabited by peoples not yet able to stand by themselves under the strenuous conditions of the modern world, there should be applied the principle that the will-being and development of such peoples form a sacred trust of civilization and that securities for the performence of this trust should be embodied in this Covenant.

The best method of giving practical effect to this principle is that the tutelage of such peoples should be entrusted to advanced nations who by reason of their resources, their experience or their goegraphical position can best undertake this responsibility, and who are willing to accept it, and that this tutelage should be exercised by them as Mandatories on behalf of the League.

The character of the mandate must differ according to the stage of the development of the people, the geographical situation of the territory, its economic conditions and other similar circumstances.

Certain communities formerly belonging to the Turkish Empire have reached a stage of development where their existence as independent nations can be provisionally recognized subject to the rendering of administrative advice and assistance by a Mandatory until such time as they are able to stand alone. The wishes of these communities must

be a principal consideration in the selection of the Mandatory.

Other peoples, especially those of Central Africa, are at such a stage that the Mandatory must be responsible for the administration of the territory under conditions which will guarantee freedom of conscience and religion, subject only to the maintenance of public order and morals, the prohibition of abuses such as the slave trade, the arms traffic and the liquor traffic, and the prevention of the establishment of fortifications or military and naval bases and of military training of the natives for other than police purposes and the defence of territory, and will also secure equal oppotunities for the trade and commerce of other Members of the League.

There are territories, such as South-West Africa and certain of the South Pacific Islands, which, owing to the sparseness of their population, or their small size, or their remoteness from the centres of civilization, or their geographical contiguity to the territory of the Mandatory, and other circumstances, can be administered under the laws of the Mandatory as integral portions of its territory, subject to the safeguards above mentioned in the interests of the indigenous population.

In every case of mandate, the Mandatory shall render to the Council an annual report in reference to the territory committed to its charge.

The degree of authority, control, or administration to be exercised by the Mandatory shall, if not previously agreed upon by the Members of the League, be explicitly defined in each case by the Council.

A permanent Commission shall be constituted to receive and examine the annual reports of the Mandatories and to advise the Council on all matters relating to the observance of the mandates.

Art. 23 — Subject to and in accordance with the provisions of international conventions existing or hereafter to be agreed upon, the Members of the League :

(a) will endeavour to secure and maintain fair and humane conditions of labour for men, women and children, both in their own countries and in all countries to which their commercial and industrial relations extend, and for that purpose will establish and maintain the necessary international organizations;

(b) Undertake to secure just treatment of the native inhabitants of territories under their control;

(c) Will entrust the League with the general supervision over

the execution of agreements with regard to the traffic in women and children, and the traffic in opium and other dangerous drugs;

(d) will entrust the League with the general supervision of the trade in arms and ammunition with the countries in which the control of this traffic is necessary in the common interest;

(e) Will make provision to secure and maintain freedom of communications and of transit and equitable treatment for the commerce of all Members of the League. In this connexion, the special necessities of the regions devastated during the war of 1914 — 1918 shall be borne in mind;

(f) Will endeavour to take steps in matters of international concern for the prevention and control of disease.

فهرس المراجع

الثورة الفرنسية ونابليون :

Louis Madlein : La Revolutin Francaise.
Aulard : Histoire Politique de la Revolution Francaise 1789—1804.
Lord Acton : lectures on The French Revolution.
Holland Rose : France : Revolution and Napoleon.
Marriott : Europe from 1789 to 1878.
Mathiez : La Revolution Francaise.
H. Belloc : The French Revolution.

Johnston : Napoleon.
Fournier : Napoleon I
Emile Ludwig : Nopoleon.
J. H. Rose : Life of Napoleon
Roseberry : Napoleon : The Last Phase.
Henderson : Blucher and the Uprising of Prussia against Napoleon.
J. R. Seeley : Life and Times of Stein or Germany and Prussia in the Napoleonic age.
Fisher : Studies in Napoleonic Statesmanship (Germany)
J. Vidal de la Plache : La Regeneration de la Prusse après jena.

أوربا من سنة ١٨١٥ — ١٨٧٨ :

The Cambridge Modern History Vol X, XI, XII.
Histoire Générale : Lavisse et Rambaud Vol X, XI, XII.
Andrews C. M. : The Historical Development of Modern Europe.
Marriott : A History of Europe from 1815 to 1923.
Grant and Temperly : Europe in the 19th Century.
Hazen : Europe after 1815.
Sydney Herbert : Modern Europe.
Allison Philip : Modern Europe.
C. D. Fyffe : History of Modern Europe.
Weill : L'eveil des natioralités et le Mouvement Liberal.
G. Gooch : History and Historians of the 19th Century.
Seignobos : Histoire Politique de l'Europe Contemporaine.
Robinson and Beard : The Development of Modern Europe.
Herbert Fisher : Bonapartism.
Bolton King : The Unification of Italy.
Bolton King : Mazzini.

Pietro Orsi : Cavour.
G. Slater : The Making of Modern Germany.
Emile Ludwig : Bismark.
J. R. Marriott : England Since Waterloo.
Veitch : Parliamentary Reform.
Lecky : Leaders of Public opinion in Ireland.
O. Brien: : Parnell.
F. Schevill : The Making of Modern Germany.

المسألة الشرقية :

Marriott : The Eastern Question.
Alison Philips : History of Greek Independence.
Douin Navarin.
Dodwell : The Founder of Modern Egypt.
El good : The Transit of Egypt.
Gorbal : Mohamed Ali : The beginning of the Egyptian Question.
Seton Watson : The Rise of Nationality in the Balkans.

الانقلاب الصناعى :

M. Cunningham : Growth of English Industry and Commerce in Modern times.
G. H. Perris : Industrial History of Modern England.
J. H. Clapham : Economic Development of France and Germany.
M. H. Dawson : Evolution of Modern Germany.
L. C. A. Knowles : The Industrial and Commercial Revolution in Great Britain during the 19th Century.

الحرب العظمى :

Jean Pons : Les origines de la Guerre Mondiale.
Renouvin : Les armements et la grande guerre.
Aulard, Bouvier, Genem : Histore politique de la Grande Guerre.
Ferrero : La guerre Europeenne.
Albin P. : Les grands traités politiques.


Bibliotheca Alexandrina
0428171